

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة .

المشرف	مناقش	مناقش	مناقش
أ.د/ محمد إبراهيم البنا	أ.د/ علي أحمد طلب	أ.د/محمد أبو موسى	أ.د/عيّاد بن عيد الثبيتي

أساليب البيان في النحو العربي
دراسة دلاليّة
من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنّا

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أساليب البيان في النحو العربي / دراسة دلاليَّة من خلال القرآن الكريم .

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

اسم الطالبــة : خديجة بنت عبدالله سرور الصبان .

ملخص الرسالة

الحمد للّهِ ربِّ العالمين والصلاة والسَّـلام على سيِّد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّـا بعد ، فقد وقعت الرسالة في أربعة فصول سبقتها مُقدِّمة وتلتها خاتمة .

دُرِسَ في الفـصل الأوَّل باب النعت ، وفي الثـاني باب الحـال ، وفي الثالث بابا البدل وعطف البيان ، وفي الرابع بابا الإضافة والتمييز ، وجُعِلَ كلُّ فصل قسمين، تناول القسم الأوَّل وظائف الباب المدروس ، والثاني خصائصه .

وقد هدف البحث إلى الكشف عن أدوار تلك الأبواب الدلاليَّة في ضوء معرفة وظائفها وخصائصها ، وإلى تبيُّن العلاقات بين الأبواب محلِّ الدراسة ، وأثرها على الوظائف والخصائص معًا .

وكان من أهمِّ النتائج التي تُوصِّل إليها : إثبات وظائف جديدة لبعض تلك الأبواب،وبيـان مـا تتـفق فـيـه تلك الأبواب وتفـتـرق من جـهـة الوظائف الأساسيَّة وغيرها،وأثر مراعاة دلالات التعريف على تحديد الوظائف،وبيان تأثيـر أوجـه المشـابهـة بين الأبواب على وظائف كلِّ بـاب وخـصـائصـه،وتقـديم تفسير لكثير من الظواهر التي حكم النحاة بشذوذها وإدخالها جميعًا تحت قـاعدتين عـامَّـتين . ولا يتـسـع المجـال لذكر كل النتـائج التي أظهـرها البـحث لكثرتها كثرة مسائل كلِّ باب من الأبواب التي قامت عليها الدراسة .

وآخر دعوانا أن الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين .

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
خديجة الصبان	أ.د. محمد إبراهيم البنا	أ.د. حسن بن محمد باجودة

عنه / ...

١٣ / ١١ / ١٤١٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد للّه الذي تعبّدنا بقرآنه ، تلاوةً وحفْظاً ، وتعبّدنا به تأمُّلاً ونظراً يفتشُ عن بديع أسراره ، ويدأب في بثِّ أنوار أغواره ، وصولاً إلى تمثُّل مقاصده ومنهاجه . والحمد للّه الذي هداني لسلوك هذا السبيل وما كنت لأهتدي لولا أنْ هداني .

والصلاة والسّلام على أشرف خلقه وأكرم رُسُله محمّدٍ بن عبداللّه الذي جُعِلَ البيان كُبرى معجزاته ، فأجلَّ شأن الكلمة وجَعَلَ فعلها في النفوس سحرا .

وبعد :

فإنَّ ممَّا يُثري الدراسة النحويَّة ويزيدها أثرًا الكشف عن المقاصد الدلاليَّة للأبواب النحويَّة المختلفة وبيان الفروق المعنويَّة التي تنشأ عن اختلاف صور بناء التراكيب . وذلك الأثر ينبثق من جعل قواعد النحو أساسًا لفهم معاني التراكيب مع رعاية جانب التذوّق الفنيِّ والأدبيِّ .

وإنَّ تحقيق ذلك الهدف يحتاج إلى نوع من الدراسات يختلف نهجه من بعض الوجوه عن نهج كتب النحو التعليمية الذي ساد منذ زمن ، حيث انصرف الاهتمام إلى الجانب التقنينيِّ المعنيِّ بتمييز صحيح الكلام من فاسده فقط . وهذا النوع من الدراسة ليس جديداً ولا مُستحدثًا – كما هو معلوم – إذ إنّه يقفو خُطا كثير من القدماء ، وأظهرهم صاحب نظريَّة النَّظم الذي نجد تلخيص نظريَّته في قوله : « اعلم أنْ ليس النَّظم إلاَّ أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعملَ على قوانينه وأصوله ، وتعرفَ مناهجه التي

نُهِجتْ فلا تزيغُ وتحفظ الرُّسـوم التي رُسـمتْ فلا تَخِلُّ بشيءٍ منها . وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيـه الناظِمُ بنظمه غيرأن يُنظرَ في وجوه كلِّ باب وفروقه..»*.

وللإسهام في تحقيق الهدف المشار إليه قامت هذه الدراسة ، حيث اختير عدد من الأبواب النحويَّة - يجمع بينها كونها ليست من الأبواب التي اصطلح النحاة على تسميتها بالعُمَدِ - لبيان وظائفها ومن ثمَّ خصائصها ، حيث تحتاج معرفة الوظائف إلى مزيد من الدراسة النصيَّة والتحليل ، والأمر كذلك مع الخصائص ؛ إذ إنَّ بعضًا منها محل خلاف بين النحاة رغم كونها أساس التفرقة بين باب نحوي وآخر ، ويتأتى حسم ذلك الخلاف على ضوء النظر في الوظائف كما جاءت في أسلوب القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام .

وإنَّما أطلقنا على الأبواب المدروسة في هذا البحث أساليب البيان (وأردنا أساليب الإبانة) رغم أنَّ كلَّ باب نحوي له دورٌ في البيان (الإبانة) ، لأنَّ تلك الأبواب وهي من الفضلات تختلف عن غيرها مِمَّا عُرِف بكونه فضلة كباب المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه ... الخ ، من حيث تشعُّب الوظائف الدلاليَّة ، إذ لا يقتصر دورها على أداء وظائف محددة لا تخرج عنها كما هو الحال مع المفاعيل وغيرها ، بل تتشعَّب - كما ذكرنا - تلك الوظائف حتى إنَّه يمكن أن يُدَّعى أنَّ حصرها في بعض تلك الأبواب غير ممكن ، وفي الآخر غير سهل ، وذلك ما ستكشف عنه الدراسة .

وانطلاقاً مِمَّا أسسته سيختلف أسلوب البحث في التناول ، فهو سيهتمُّ بما بُيِّنَ ، مُرتكزاً إلى النَّصِّ الذي يُمِدُّ بما لا يمكن لأيِّ نصٍّ آخر أنْ يُمِدَّ به من طاقات المعاني وفروقها . وبالإضافة إلى ذلك سيسعى - محتكماً إلى أسلوب ذلك النَّص - إلى الترجيح بين آراء النحاة في المسائل الخلافيَّة المتعلقة

(*) دلائل الإعجاز : ٨١ .

بالأساليب موضوع الدراسة ؛ مِمَّا يُؤدي إلى توسيع دائرة بعض الأحكام .

ولا يرجعُ الفضلُ إليَّ في اختيار موضوع هذا البحث ، بل إلى أستاذي الفاضل د/ محمَّد إبراهيم البنَّا الذي عرضَ عليَّ -بتوفيقٍ من اللَّه- موضوعين ، كان موضوع هذا البحث أحدهما ، فاخترته لما يحققه من الأهداف التي تصوَّرت في ذهني وتمثلتها نفسي ، مع ما فيه من صعوبات ناشئة عن تعدد الأبواب النحوية المدروسة -وبعضها من أطول أبواب النحو- ، وعن ضرورة تناول مسائل أخرى بالدراسة لها تعلُّقٌ بتلك الأبواب ، وناشئة أيضاً من طريقة الدراسة والتناول ، حيث الاستشهاد وتحليل الشواهد مع محاولة الترجيح بين الأوجه الجائزة لاختيار ما يتلائم مع المقام والسِّياق ، كان من الأسس التي بُني عليها العمل .

خطة البحث :

يتكون البحث من أربعة فصول :

دُرِسَ في الفصل الأوَّل باب النعت وتلاهُ باب الحال في الفصل الثاني -لما بين البابين من أوجه الشبه التي نعلم- . أمَّا الفصل الثالث فضمَّ البدل وعطف البيان ، ولا رابط بينهما - على ما سيتضح - إلاَّ صنيعُ النحاة . أمَّا الفصل الرابع والأخير ، فقد جمعنا فيه بين الإضافة والتمييز ، لوشائج تجمع بينهما . وقد جُعِلَ كلُّ فصل قسمين وذلك بحسب الغالب ، دُرِستْ في الأوَّل منهما وظائف الباب ، وفي الثاني خصائصه ، كما سُبِقَ الحديث عن الوظائف والخصائص بتمهيد - في بعض الفصول - وذلك بحسب المقتضي .

مصادر البحث ومراجعه :

١ - كتب الدراسات النحويَّة ، خاصة التي اهتمَّت بإبراز المعاني ، مثل كتاب سيبويه وشروحه ، وغير ذلك .

٢ - كتب علوم القرآن بجميع فروعها : ككتب التفسير التي تُعنى بالتفسير وتوضيح معنى الآيات ، وبيان أسباب النزول ، والتي تُعنى بإعراب آيات القرآن بشكل برز فيه جانب اللغة والنحو بوضوح . والكتب التي اهتمت بدراسة ألفاظ القرآن وغريبه ، والكتب التي عُنيت ببيان جوانب من وجوه الإعجاز اللغوي فيه ، بالإضافة إلى بعضٍ من كتب القراءات .

٣ - كتب فقه اللغة .

٤ - كتب الدراسات البلاغية .

٥ - المعاجم التي تدرس مفردات اللغة بعامة ، وبعض المعاجم المتخصصة بدراسة أنواع من تلك المفردات ، ومعاجم المصطلحات .

٦ - كتب الدراسات اللغوية الحديثة .

وبعد - فهذا عمل مُبتدِيءٍ يضعه بين أيدٍ يدرك حرصها على تقويمه وتسديده وسدِّ خلله . فإنْ أصبتُ فيما تصوَّرت ونقّدتُ ، فذلك من فضل الله وإنعامه ، وإنْ لم يكن ، فأسأله تعالى ألاَّ يحرمني أجر المجتهد ، وأن يتقبَّله خالصاً لوجهه الكريم .

ولا يسعني إلاَّ أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان إلى الرجل الذي رعى هذا العمل فكان خيرَ راعٍ ، وخيرَ مُعاضدٍ لتجوال النظر ، وانطلاق الفِكَر في فضاء الأصول الثوابت ، أستاذي الجليل : الأستاذ الدكتور محمَّد إبراهيم البنَّا ، ولا أفتأُ أدعو اللّـه - تعالى - له حتَّى أظنَّ أنْ قد كافأه. ولا يفوتني أنْ أُنوِّه بالأستاذ الدكتور عيَّاد الثبيتي لما أمدَّني به من المراجع التي كنت أطلبها منه ، فله منِّي الشكر .

والشُّكر أيضاً لجامعة أمِّ القرى ولكلية اللغة العربية بها ولقسم الدراسات العليا بالكلية ، على تفضلهم بقبولي طالبة من طالباتهم ، وعلى

تسهيلهم مهمتي بمنحهم هذا البحث الوقت الذي احتاجه ليرى النور .

كما أشكر الأختين الزميلتين : أحلام عبداللطيف حادي المعيدة بقسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز ، ونادية لنقا مُعلّمة اللغة العربّية بمرحلة التعليم المتوسطة .

وخاتمة شكري لجامعة الملك عبد العزيز وقسم اللغة العربية بكليّة الآداب على منحي فرصة الابتعاث للدراسة .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للّـه ربِّ العالمين ،،،

الفصل الأوّل
النعت

القسم الأوّل
الوظائف

تـقـدمـــــة :

اتفق جمهور النحاة[١] على أن للنعت وظيفتين أساسيّتين هما :

- تخصيص النكرة .   - توضيح المعرفة .

والمقصود بكونهما أساسيّتين : أن الأصل في النعت أن يكون للتخصيص أوالتوضيح ، وكونه لغيرهما خلاف الأصل ، أي الغالب[٢] .

وإلى هذا المفهوم أشار السّيرافي حيث قال:« معنى النعت أنه اختصاصُ نفس المنعوت وإخراجٌ له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصُّ منه . فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوعٍ أخصُّ منه . وأمّا المعارف فيخرجها النعت من شخصٍ مشتركِ الاسم عند وقوع اللّبْسِ فيه إلى أن يزول اللّبْس عنه »[٣] .

وذهب ابن السراج إلى أنَّ الأصل في النعت أن يكون للنكرات ، قال : « وأصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة ، لأنَّ المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها وإنَّما عرض لها ضربٌ من التنكير فاحتيج إلى الصفة . فأماالنكرات فهي المستحقة للصفات لِتقرُبَ من المعارف وتقع حينئذٍ بها الفائدة »[٤] .

---

(١) انظر الكتاب : ٤٢١/١ -٤٢٢، ١١/٢، المقتضب : ٢٧٦/٤ ، ٢٨٠-٢٨١- ٢٨٤ ، الأصول في النحو لابن السراج:٢٣/٢، شرح السيرافي:١٤٢/٢، الجمل في النحو:١٦، التبصرة والتذكرة :١٦٩/١-١٧٠، اللمع في العربية:١٣٨-١٣٩، شرح اللمع لابن هارون:٢٠٢/١ -٢٠٣، المفصل وشرحه لابن يعيش :٤٦/٣ -٤٧ ، الكافية في النحو لابن الحاجب:١٢٩، شرح الكافية للرضي:٣٠٣/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح للأزهري:١٠٩/٢، انظرشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣-٤٨، الكافية لابن الحاجب : ١٢٩، شرحها للرضي : ٣٠٣/١ ، حاشية الصبان على الأشموني:٤٥/٣ .

(٣) شرح السيرافي على سيبويه :١٤٢/٢ ، انظر : شرح التصريح على التوضيح :١٠٨/٢.

(٤) الأصول في النحو : ٢٣/٢ .

٢

وممن أكَّدَ هذا الفصل بين وظائف النعت بِعَدٍّ بعضها أساساً والآخر تبعا ، ابنُ الحاجب ، قال : « النعت : تابع يَدُلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً . وفائدته تخصيص أو توضيح . وقد يكون لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد »[1]. فلفظة (قد) التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد قليل[2] .

وممن خالفَ فلم يَفْصِلْ ابن مالك ، حيث قال في ألفيته :

النعتُ تابعٌ مُتِمٌّ ما سبق ... بِوَسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما به اعتلق[4]

ويؤكد أن هذا نهجه قوله عند تعريفه النعت : « وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيص أو تعميم ، أو تفصيل ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو إبهام ، أو توكيد . . . ولو اقتصرت في الحدِّ على : « وضعاً أو تأويلاً » لكَمُلَ بهما ، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت ، فذكرتها متصلةً بالحد . فالمسوق لتخصيص نحو : ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[4] ، و : ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾[5] والمسوق للتعميم ، نحو : إنَّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، ويحشر الناسَ الأولين والآخرين . والمسوق للتفصيل ، نحو : مررت برجلين عربي وعجمي . والمسوق للمدح ، نحو: سبحان الله العظيم . والمسوق للذم ، نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

---

(١) الكافية : ١٢٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٨٨ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/١٩١ .

(٤) البقرة : ٢٣٨ .

(٥) آل عمران : ٧ .

والمسوق للترحم ، نحو : لطف الله بعباده الضعفاء . والمسوق للإبهام ، نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة . والمسوق التأكيد ، نحو : ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾(١) »(٢) .

فنصه هذا قاطع الدلالة على عدم اعتناقه لمذهب التقسيم لوظائف النعت . وذلك ما يُفهمُ من بيت الألفية السابق أيضاً ، غير أنَّا نجد أن بعض شراحها قد أمالَ مُرادَ ابن مالك إلى ما يوافق مذهب الجمهور ، ومن هؤلاء ابن هشام حيث قال : « فالنعت – عند الناظم – هو التابع الذي يكمل متبوعه ، بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به . . . والمراد بالمكمل : الموضح للمعرفة ، كـ : جاء زيد التاجر ، أو التاجر أبوه ، والمخصص للنكرة ، كـ : جاءني رجل تاجر ، أو : تاجر أبوه . وهذا الحدُّ غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت قد يكون لمجرد المدح . . . أو لمجرد الذم . . . أو للترحم . . . أو للتوكيد.. »(٣) .

وممن جعل المراد بالتتميم مطلقاً – وهو مراد ابن مالك – فيشمل الوظائف جميعها ، الأشموني حيث قال : « والمراد بالمتمِّ المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح . . . ، أو تخصيص . . . ، أو تعميم . . . ، أو مدح . . .، أو ذم . . . ، أو ترحم . . . ، أو توكيد . . . ، أو إبهام . . . ، أو تفصيل . . . »(٤) .

---

(١) النجم : ٢٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/٣٠٠ – ٣٠٢ .

(٤) شرح الأشموني : ٢/٦٢ – ٦٣ ، وانظر : حاشية الصبان : ٣/٤٥–٤٦ .

٤

التخصيص :

والمراد به – كما رأينا – تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، « وذلك أن (رجل) في قولك : جاءني رجل صالح ، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع ، فلما قلت : صالح ، قللت الاشتراك والاحتمال»[١] .

وكُلّما زدت من النعت « كان المنعوت أخصَّ . لو قلت : مررت برجل ظريف صيرفي ، صار من جملة الرجال الظراف الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيارفة . وهكذا لو قلت : مررت برجل ظريف صيرفي أعور ، كان أخص مما قبله ، ولم يطلب في غير العور من الصيارفة . وعلى هذا يكون خروجه من الأعمِّ إلى الأخصِّ »[٢] وقد ينتج عن تكرار النعوت تَعَيُّنُ ذات المنعوت .

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[٣].

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٢) شرح السيرافي : ١٤٢/٢ .

(٣) البقرة : (٦٧ – ٧١) .

فما أُمِرَ بنو اسرائيل إلا بذبح بقرة(١) ، على الاطلاق(٢) ، ولو امتثلوا لذلك الأمر بدايةً لأجزأهم ذبح أيِّ بقرة كانت ، لكنهم صاروا إلى التعنت(٣) فصار الأمر معلقاً بذات من ذوات العمر الوسط: ﴿ لا فارض ولا بكر عوانٌ بين ذلك﴾، وازدادوا تعنتاً ، فتتالت النعوت حتى تعينت البقرة : بقرة صفراء ، فاقع لونها ، تسر الناظرين ...إلخ(٤) .

جهات التخصيص :

بيَّنَ الاستقراءُ أن جهات تخصيص الاسم كثيرة جداً تشمل كل ما يتعلق به أو بما له صلة به . وعليه فإنَّ نصَّ النحاة على أن الاسم يوصف بأربعة أشياء يمكن حمله على أن المراد منه التقريب والتمثيل ، لبعض تلك الجهات ، لا الحصر ، والأشياء الأربعة التي ذكروها هي :

الأول : « الحِلَى : والمراد به الصفات الظاهرة ، نحو : الكَحَل ، والزَّرَق ، وما أشبهها .

الثاني : الصفات الباطنة : وتسمَّى الغرائز ، نحو : الشجاعة ، والجبن ، وما أشبهها من الصفات الباطنة .

الثالث : النسب : نحو : تميميٍّ ، وقرشيٍّ ، وقُرطبيٍّ ، وما أشبه ذلك .

الرابع : الأفعال نحو : الماشي ، والراكب »(٥). قال الزجاجي: « وأجمع

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١/٤٤٥-٤٤٦ .

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان : ١/٢٥٣ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن : ١/٤٤٨ - ٤٥٤ .

(٤) انظر في إعراب الآية : الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني : ١/٣٠٧-٣١٣ ، الجامع : ١/٤٤٨-٤٥٤ .

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/٢٩٧، وانظر السيرافي :٢/١٤٣.

النحويون على أن الاسم يوصف بفعله ونسبه وصناعته »[١] .

ومن جهات التخصيص مايلي :

١ - بيان جنس المنعوت :

وقبل الاستشهاد لهذه الجهة لا بد من بيان أن الأصل في بيان جنس النكرة الإتيان بـ (من) البيانية جارة لاسم الجنس المراد، وذلك لأن إيقاع اسم الجنس الجامد نعتاً قبيح ، إذِ النعت بابه الاشتقاق . قال سيبويه : « هذا بابُ ما ينتصبُ لأنه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقودٌ خَلاًّ ، وعليه نحي سمنا . وإن شئت قلت : راقودُ خلٍّ ، وراقودٌ من خَلٍّ . وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طينٌ خاتمُها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه . فكهذا مجرى هذا وما أشبهه . ومن قال : مررت بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذه صفةٌ خَزٌّ . وهذا قبيح أجرى على غير وجهه »[٢] .

ونخرج من النصين السابقين - بالإضافة إلى كون النعت بالجوهر قبيحاً- بما يلي : إذا وقع بعد النكرة اسم هو جنس لها ، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : نصبه على التمييز . الثاني : جره بإضافة النكرة إليه . الثالث : جره بمن البيانية ، فيكون الجار والمجرور نعتاً للاسم السابق .

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى : ٢٥٩ .

(٢) الكتاب : ٢/١١٧ - ١١٨ ، وانظر٢/٢٣ ، شرح السيرافي :٢/١١٦-١١٧، ١٤٨/٢ ، والمقتضب : ٣/٢٥٨ - ٢٦٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه : ١٣٣-١٣٤.

ويبدو أن الأصل – عند سيبويه – الاضافة ، ثم الجر بمن ، ثم النصب ويدلنا على أن النصب في ثالث درجة من الجواز[١] ، تنظيره إياه بالرفع في قولهم : مررت بصحيفة طينٌ خاتمها ، حيث صير إلى رفع (طين) – على أنه خبر مقدم و (خاتمها) مبتدأ مؤخر – فراراً من النعت بالجوهر إلى إيقاع الجملة نعتاً . وإنما قلنا إن الأصل هو : جبة من خز ، وخاتم من حديد ، لأنا وجدنا ذلك الوجه ، هو الكثير الغالب في بيان جنس النكرة في أسلوب القرآن الكريم . وقد نص الفراء على أن النصب على التمييز في تلك المُثُلِ ونحوها فيه شيء من الضعف ، وبين أن الوجه الجر بـ (من) ، قال : « وقوله : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[٢] : لو ألقيت (من) من الأساور كانت نصباً ، ولو ألقيت (من) من الذهب ، جاز نصبه على بعض القبح ، لأن الأساور ليس بمعلوم عددها ، وإنما يحسن النصب في المفسر إذا كان معروف العدد ، كقولك : عندي جُبَّتان خَزًّا وأسواران ذهباً ، وثلاثة أساور ذهباً ، فإن قلت : عندي أساور ذهباً ، فلم تُبيِّن عددها كان بمن ، لأن المفسر ينبغي لما قبله أن يكون معروف المقدار »[٣] .

وعلةُ قُبحِ إيقاع الجامد نعتاً عند النحاة أن النعت تحلية ، والجواهر ليس فيها ذلك المعنى . وعندي بالاضافة إلى تلك العلة علة أخرى وهي خوف اللبس ، وذلك أنهم أجازوا النعت بالجواهر إذا كان الغرض تشبيه المنعوت بالجنس المنعوت به ، لا بيان جنسه ، فلو أنهم أجازوا النعت بتلك الجواهر لبيان

---

(١) إنمايكون في النصب بعض الضعف ، إذا لم يكن المميز مقداراً، كالصحيفة والجبة ، فإن كان مقداراً كالراقود والنحي ، فالنصب أقل ضعفاً ، حيث إنه مقيس على النصب بعد عشرين وأحد عشر .

(٢) الكهف : ٣١ .

(٣) معاني القرآن : ٢/ ١٤٠ –١٤١ ، وانظر : شرح عيون كتاب سيبويه:١٣٤.

جنس المنعوت أيضاً ، لالتبس الأمر ، فلم يُعلمْ أيُّ الغرضين هو المراد : التشبيهُ أمْ بيانُ الجنس . وفي نص المبرد التالي إشارة إلى هذا الذي بيناه ، قال : « تقول : مررت ببُرٍّ قفيزٌ بدرهم ، لأنك لو قلت : مررت ببرٍّ قفيزٍ ، كنت ناعتاً بالجوهر ، وهذا لا يكون ، لأن النعوت تحلية والجواهر هي المنعوتات ... وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ ... ويقال للذي أجاز هذا : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً ، فإن رفعه غير مدفوع ، وتأويله البدل[١] ، لأن معناه : خاتمُ حديدٍ وخاتمٌ من حديد ، فيكون رفعه على البدل والإيضاح . فأمّا ادعاؤك أنه نعت ، وقد ذكرت أن النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلة أنت ذكرتها ، وإنما حق هذا أن تقول : راقودٌ خلاً ، على التبيين . فهذا حق هذا ، فإنِ اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمُهُ ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، - على قبحه فيما ذكره وبعده- فإن هذا في قولك : فضة خاتمه غير جائز ، إلا أن تريد : شبيه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة . فهذا ما ذكرت لك أن النعت تحلية . وعلى هذا : مررت برجل أسدٍ أبوه ، لأنه وضعه موضع شديد أبوه . ألا ترى أن سيبويه لم يُجزْ : مررت بدابة أسدٍ أبوها ، إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدة ، جاز على ما وصفتُ »[٢] .

وقد ذكر ابن هشام معاملة العرب أسماء الأجناس معاملة المشتقات لإفادتها المعنى المذكور ، وذلك هو مجوز الإتيان بالتوكيد مرفوعاً تبعاً للضمير المستتر ، في قولهم : « مررت برجل أبي عَشَرَةٍ نفسُهُ ، وبقوم عربٍ

---

(١) سيأتي في مبحث المبالغة أنه نعت ، وأن مجوزه هو إرادة المبالغة ، إذ هي باب خروج عن الأصل في بناء الكلام . أما جعله بدلاً ، فضعيف ، وستتضح علة الضعف في فصل البدل عند بيان خصائص ذلك الباب .

(٢) المقتضب : ٣/٢٥٨ - ٢٥٩ ، وانظر : شرح الكافية للرضي :٢/٢٩٧.

كلُّهم ، ويقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ ، برفع التوكيد فيهن ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة ، وأكدوا لما لحظوا فيها المعنى ، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعرفج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الوالد »[١] . وقد رفعوا بها الظاهر أيضاً ، ملاحظة لذلك المعنى[٢] .

وربما لا يكون إلى بيان جنس المنعوت النكرة بوساطة الجار والمجرور أو الاضافة سبيل[٣] ، فيصار إلى إيقاع الاسم الجامد نعتاً وظيفته بيان جنس المنعوت ، وذلك كما في قولهم : جرادةٌ ذَكَرٌ ، وجرادةٌ أنثى ، وضِفْدَعٌ ذكر وضفدع أنثى ، وشاةٌ ذَكَرٌ ، وحمامة ذكر ، وبطَّةٌ ذكر ، وحَيَّةٌ ذكر .

قال السُّهيلي : « وأما قوله : " على حمارٍ أَتَانٍ "[٤] . فيستقيم على البدل[٥] أو على النعت . . . وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأتان ، ولولا ذلك لعُذِرَ من يقول من العجم : لم يُحرِّمِ اللّهُ إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة ذكر . وأما النعت فأنا إليه أَمْيَلُ ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان ، لأن الأنوثة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الانسان من الحيوان ، فإنَّه يتميز من الأسد بالنوعية ، ويتميز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعَرَضِ في مذهب آخرين . وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين[٦] يجوزُ، لأنهم يجيزون إضافة الشيء

---

(١) مغني اللبيب : ٨٨٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٩٧/٢.

(٢) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع : ٣١٦/١ .

(٣) لا يصحُّ أن نقول جرادةٌ من ذكر كما نقول خاتمٌ من حديد وأساورُ من فضَّة ؛ لأنَّ شرط الجرِّ بمن في هذه الحالة ونحوها أن يكون المجرور بها جنسًا والمنعوت بعضه ، وهو هُنا ليس كذلك . ولا يصح أن نقول : جرادةُ ذكرٍ، حتى لا تلتبس بالإضافة التي بمعنى اللام ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ تلك الإضافة ممتنعة على مذهب البصريين ، لإنها تُؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وقد أشار السهيلي في نصّه إلى امتناع : حمارِ أتانٍ على الإضافة .

(٤) انظر صحيح البخاري : ١٠٣/١ ، كتاب العلم .

(٥) البدل ضعيف وستأتي حجة ذلك في فصل البدل .

(٦) يعني بهم الكوفيين ، فهم الذين يجيزون ذلك ، والذي ذهبوا إلى إجازته لا يصح في مثل هذه الأمثلة لأنه يؤدي إلى اللبس .

إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . . . »[١] .

ومن شواهد تخصيص النكرة ببيان جنسها في القرآن الكريم ما في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۢ ﴾[٢] ، فالجار والمجرور (مِن مَّسَدِ) في محل نعت لـ (حبل) وظيفته بيان الجنس . ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ عِفۡرِيتٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيۡهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٞ ﴾[٣] ، فالجار والمجرور : (من الجن) في محل رفع نعت لـ (عفريت) وظيفته بيان جنسه ، إذ العفريت في أصل وضعه يطلق على عُتاةِ الجنِّ ومَرَدَتِهم ثم صار يوصف به الرجل الخبيث المنكر على معنى التشبيه ، ولذا جئ بالنعت لرفع احتمال أن تكون الكلمة مستعملة على غير الأصل فيها[٤] .

وهذا النوع من التخصيص كثير جداً في القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام .

٢ - بيان وظيفة المنعوت (فائدته)[٥] :

وذلك كما في قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ ﴾[٦] ، ومنه

---

(١) أمالي السهيلي: ٦٢-٦٣، وانظر :٩٩، والتكملة لأبي علي الفارسي : ٣٥٦-٣٧٠ ، والكشاف : ٣٥٦/٣ ، والدر المصون : ٤٣٤/٥ ، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور : ٢٤١/١٩ .

(٢) المسد : ٥ .

(٣) النمل : ٣٩ .

(٤) روح المعاني للآلوسي : ٢٠٢/١٩ ، والتحرير والتنوير : ٢٧٠/١٩ - ٢٧١ .

(٥) انظر مبحث وظائف الحال - في هذا البحث - ص : ٤١٣-٤٢٠ .

(٦) النحل : ٨١ .

أيضاً قوله تعالى : ﴿ يَـٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾(١) . فالجملة الفعلية (تقيكم) – في الآية الأولى – في محل نصب نعت لـ (سرابيل) والمراد بالسرابيل الأولى الثياب ، والثانية الدروع ، ووظيفة النعت بهما بيان وظيفة المنعوت وتلك وظيفة جملة (يواري) في الآية الثانية أيضاً .

٣ – بيان أثر المنعوت في النفوس :

وقد جئ بالنعت لتلك الوظيفة وهو جملة فعلية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَقولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لونُها تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾(٢) ، فجملة (تسر الناظرين) في محل رفع نعت ثالث لـ (بقرة) وظيفته بيان أثر لونها في نفوس الناظرين إليها ، و (أل) في (الناظرين) لاستغراق الجنس ، قال أبو حيان : « (تسر الناظرين) أي تُبْهِجُ الناظرين إليها من سِمَنِها ومنظرها ولونها . وهذه الجملة صفة للبقرة . وقد تقدم قولُ مَنْ جعلها خبراً كقوله في (لونها) وفيه تَكلُّفٌ ، وجاء هذا الوصف بالفعل ولم يجئْ باسم الفاعل ، لأن الفعل يُشعِرُ بالحدوث والتجدد ، ولمَّا كان لونها من الأشياء الثابتة التي لا تتجدد جاء الوصف بالاسم لا بالفعل ، وتأخر هذا الوصف عن الوصف قبله، لأنه ناشئ عن الوصف قبله ، أو كالناشئ لأن اللون إذا كان بَهِجاً جميلاً دَهَشَتْ فيه الأبصار وعجبت من حسنه البصائر . وجاء بوصف الجمع في (الناظرين) ليوضح أن أعين الناس طامحة إليها متلذذة فيها بالنظر ، فليست مما تعجب شخصاً دون شخص ولذلك أدخل الألف واللام التي تدل على الاستغراق ، أي هي بصدد مَنْ نظرَ إليها سُرَّ بها . وإن كان النظر هنا من نظر القلب ، وهو الفكر ، فيكون السرور قد حصل من التفكر في بدائع صنع

---

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) البقرة : ٦٩ .

الله من تحسين لونها وتكميل خلقها ...»[١] . ووظيفة النعت الأول : (صفراء) بيان لون المنعوت ، أما النعت الثاني : (فاقع لونها) فوظيفته توكيد النعت الأول: (صفراء) .

٤ - بيان صلة المنعوت بالمخاطب :

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾[٢] .

ففي الآيات عدة نعوت هي على التوالي : (ذي مسغبة) ، (ذا مقربة) ، (ذامتربة) ، والذي بينت به صلة المنعوت بالمخاطبين ، هو قوله : (ذا مقربة) ، ووجه تخصيص اليتيم بالإطعام « أنه مظنة قِلَّة الشَّبع لصِغرِ سنِّه وضعف عمله وفقد من يعوله ولحيائه من التعرض لطلب ما يحتاجه . فلذلك رُغِّبَ في إطعامه وإن لم يصل إلى حد المسكنة والفقر . ووصف بكونه (ذا مقربة)، أي مقربة من المُطْعِمِ ، لأن هذا الوصف يؤكد إطعامه ، لأن في كونه يتيماً إغاثة له بالاطعام ، وفي كونه ذا مقربة صلة للرحم »[٣] .

٥ - تخصيص النكرة بما يقع فيها :

قال السيوطي : « ومن سنن العرب وصف الشئ بما يقع فيه ، نحو : يوم عاصف ، وليل نائم ، وليل ساهر ، ...»[١] . ومن شواهد ذلك قوله تعالى -في

---

(١) البحر : ٢٥٣/١ .

(٢) البلد : ١١-١٦

(٣) التحرير والتنوير : ٣٥٨/٣٠ - ٣٥٩ .

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٣٣٦/١ .

الآيات السابقة – : (في يوم ذي مسغبة) . فالمراد بيوم هنا « زمانٌ ، لا النهار المعروف . وإضافة (ذي) إلى مسغبة تفيد اختصاص ذلك اليوم بالمسغبة ، أي في يوم مجاعة . وذلك زمن البرد وزمن القحط . ووجهِ تخصيص ذي المسغبة بالاطعام فيه ، أن الناس في زمن المجاعة يشتد شُحُّهُمْ بالمال خشية امتداد زمن المجاعة والاحتياج إلى الأقوات . فالإطعام في ذلك اليوم أفضل ، وهو العقبة ودون العقبة مصاعد متفاوتة »[١] .

ومن شواهد ذلك أيضاً : ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾[٢] جاء في الدر المصون : « إسناد الألم إلى اليوم مجاز لوقوعه فيه ، لا به . وقال الزمخشري[٣] : « وصف اليوم بالأليم من الاسناد المجازي ، لوقوع الألم فيه . فإن قلت : فإذا وصف به العذاب ؟ قلت : مجازي مثله ، لأن الأليم في الحقيقة هو المعذَّب . ونظيرهما قولك : نهارُك صائم وجَدَّ جِدُّهُ . قال الشيخ[٤] : هذا على أن يكون (أليم) صفة مبالغة وهو من كَثُرَ ألمه . وإن كان (أليم) بمعنى مؤلم ، فنسبته لليوم مجاز ، وللعذاب حقيقة »[٥] .

٦ – تخصيص النكرة بمكانها وزمانها :

ومن شواهد الأول قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾[٦] فالجار والمجرور (في المدينة) في موضع الصفة لـ (نسوة) . قال الآلوسي : (في المدينة) : أريد بها مصر ، والجار والمجرور في موضع الصفة –لنسوة– على ما استظهره بعضُهم . وَوُصِفْنَ بذلك لأن إغاظة كلامهنَّ لهذا الاعتبار

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٥٨/٣٠ ، وانظر : الكشاف : ٧٥٧/٤ .

(٢) هود : ٢٦ .

(٣) الكشاف : ٢٨٨/٢ .

(٤) البحر : ٢١٤/٥ .

(٥) ٣٠٩/٦ .

(٦) يوسف : ٣٠ .

لاتصافهنَّ بما يقوي جانب الصدق أكثر ، فإنَّ كلام البدويات لِبعدِهِنَّ عن مظانِّ الاجتماع والاطلاع على حقيقة أحوال الحضريات القصريات ، لا يلتفت إلى كلامهن ، فلا يغيظ تلك الاغاظة . والكثير على اختيار تعلقه بـ (قال) ، ومعنى كون قولهن في المدينة ، إشاعته وافشاؤه فيها وتعقب بأن ذلك خلاف الظاهر »[١] .

ومن شواهد الثاني ما في قوله تعالى :

﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[٢] .

فقوله: (في الحج) و : (إذا رجعتم) -حيث (إذا) هنا متمحضة للظرفية-[٣] متعلقان بمحذوف نعت لـ(ثلاثة أيام) و (سبعة) . و وظيفة هذين النعتين تحديد زمن الأيام الثلاثة والسبعة التي يجب على من لم يجد الهَدْي صومها[٤] .

٧ - تخصيص النكرة ببيان جهة صدورها :

وذلك كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[٥] .

---

(١) روح المعاني : ٢٢٥/١٢ .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) انظر الدر المصون : ٣١٩/٢ .

(٤) انظر في تحديد زمن تلك الأيام عند الفقهاء : الكشاف : ٢٤١/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٩٩/٢ - ٤٠٢ ، روح المعاني : ٨٢/٢-٨٣ .

(٥) الأنعام : ٦٥ ، وانظر على سبيل المثال : العنكبوت : ٣٤ .

فالنكرة : (عذاباً) خصصت[١] ببيان جهتي صدوره : (من فوقكم ، أو من تحت أرجلكم) وأبهمت أنواعه[٢] ، لغرض التهويل ، ولتشمل كل أنواع العقاب سماوية كانت أو أرضية .

٨ - تخصص النكرة وهي مُسبَّبة بالسبب :

ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٣] . فقوله (بما كان يكذبون) في موضع رفع نعت ثانٍ لعذاب ، حيث تتعلق الباء بمحذوف تقديره : كائن ، أو مُستحقٌّ بسبب كذبيهم [٤].

ومِنْ وذلك ما جاء في قوله –صلى الله عليه وسلم – (ما يصيب ابنَ آدم خدشُ من عُودٍ ، ولا عثرة رجلٍ ، ولا اختلاجُ عِرْقٍ ، إلا بذنب ، وما يعفو الله عنه أكثر)[٥] . فالنكرة المنعوته هي (خدش) ، والنعت هو الجار والمجرور (من عود) ، والخدش مُسبَّبٌ عن العود ، فوصف المسبَّبُ بالسَّـبَب .

٩ - تخصص النكرة ببيان سبقها الزمني :

ومن ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾[٦].

فالأرجح أن يكون الجار والمجرور (من قبلكم) متعلقاً بمحذوف نعتا لـ (أمم). وفائدة التخصيص هنا تحذير مكذبيه – صلى الله عليه وسلم – وبيان أن تكذيبهم لا يضرُّه كما أن الأمم السابقة لم يضروا رسلهم بتكذيبهم إياهم ، بل ضرُّوا أنفسهم حيث حلَّ بهم ما حلَّ ، نتيجةً للتكذيب[٧] .

---

(١) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني:١٦٥/٢.

(٢) انظر الكشاف : ٣٣/٢ – ٣٤ . (٣) البقرة : ١٠ .

(٤) انظر التبيان : ٢٧/١ ، الفريد : ٢٢٢/١ ، الدر : ١٣٠/١ .

(٥) الحديث في أمالي الزجاجي : ١١٢ .

(٦) العنكبوت : ١٨ .

(٧) الكشاف : ٤٤٧/٣ .

التوضيح :

والمراد به كما سبق بيانه : « رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاماً كانت أوْ لا ، نحو : زيد العالم والرجل الفاضل »[1] .

وشرط تحقيق ما ذهبوا إليه ألا يكون التعريف في الأسماء المنعوتة استغراقياً ، فإن كان كذلك جاء نعتُ المعرفة مُخصصاً لا موضحاً .

وقد تبيَّنَ من دراسة أسلوب القرآن الكريم أن نعت المعرفة كثيراً ما يأتي للتخصيص ، وتفسير ذلك أن اهتمام القرآن الكريم ليس منصباً على تعيين الأشخاص وتمييزهم –بالدرجة الأولى– بل على تعيين وتمييز الفئات بعضها من بعض . وعليه فإن المعارف المنعوتة غالباً ما يكون تعريفها تعريف استغراق الجنس ، فيؤتى بالنعت مُخصِّصاً[2] العموم بإخراج الفئة المرادة من المجموع العام الذي دل عليه المنعوت .

والاستشهاد لما نقول يتطلب توقفاً عند أقسام التعريف من حيث إفادته العهد أو الجنس .

وما يقع مُعرَّفاً تعريفَ العهد مرة والجنس أخرى ، من المعارف ، مايلي:

- الأسماء الجامدة المقرونة بأل مفردة وجمعا .
- الأسماء المشتقة مقرونة بأل مفردة وجمعا .
- الأسماء الموصولة الخاصة (الذي وأخواته) مفردة وجمعا .
- الأسماء المضافة .

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٢-٣٠٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٤٢، ١٥٥ ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/١٠٨ .

(٢) كان من الممكن إلحاق هذا المبحث بالوظيفة السّابقة (التخصيص) لولا أنَّ المنعوت هنا معرفة ، ومن المتعارف عليه – قبل إثبات ما توصل إليه البحث – أنَّ نعت المعرفة لا يأتي مخصِّصا ، بل موضحـاً ، وذلك اقتضى الحديث عن أقسام التعريف ومكانه – من وجهة نظري – هنا ؛ حيث الحديث عن نعت المعرفة .

أولاً - الأسماء الجامدة مفردة ومجموعة :

قال الزجاجي : « واعلم أن هذه الألف واللام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروب ، فمنها : أن تُعرِّفَ الاسم على معنى العهد . . . وقد تدخل لتعريف الجنس ، وذلك أن تدخل على اسم واحد من جنس فتكون تعريفاً لجميعه ، لا لواحد منه بعينه ، وذلك قولهم : قد كَثُرَ الدرهمُ والدينارُ في أيدي الناس ، لا يراد به تعريف درهم بعينه ، ولا دينار بعينه ، وإنما يراد به الجنس »[١] .

وقال الرماني : « . . . الثاني : أن تكون لتعريف الجنس نحو قولك : أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ ، والمَلَكُ أفضلُ من الانسان[٢] ، ومنه : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾[٣] ، و : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[٤] ، ومنه : ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[٥] . كل ذلك لا يراد به شئ بعينه ، وإنما يراد به الجنس . وهو واحد يدل على أكثر منه »[٦] .

---

(١) كتاب اللامات : ٤٣ - ٤٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/٤٢٦ - ٤٢٧ ، المقتضب ٤/١٣٨ - ١٣٩ ، والأصول في النحو : ١/١٥٠ ، التبصرة والتذكرة للصيمري :١/٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/١٧-١٩-٢٠ ، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢/٢٦٨ .

(٢) هذا على مذهب المعتزلة .

(٣) الحاقة : ١٧.

(٤) البقرة : ٢٢٠ .

(٥) العصر : ٢ .

(٦) معاني الحروف : ٦٥ وهو في الحقيقة كتاب : العوامل والهوامل ، لابن فضّال المجاشعي ، وانظر : المقتضب : ٢/١٤٠-١٤١.

ويُلاحظُ على شواهد الرماني أنها تُمثِّلُ لأقسام (أل) الجنسية ، فـ (أل) في المثال الأول وفي آية العصر ، لاستغراق أفراد الجنس ، وهي في المثال الثاني لتعريف الماهية وهي تحتملهمافيآية الحاقة ، وفي آية البقرة موصولة مراداً بها نوع من الجنس تجمع أفراده صفة من الصفات ، وهو قد سردها بدون تحديد ، ويأتي التحديد عند المرادي حيث قال : « والجنسية بخلافها[١] ، وهي قسمان ، أحدهما : حقيقي ، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس ، نحو : (إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) ، والآخر مجازي ، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ، نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي الكامل في هذه الصفة ، ويقال لها : التي للكمال . وأما التي لتعريف الحقيقة – ويقال لتعريف الماهية – فنحو : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٢] . واختلف في هذا القسم ، فقيل هو راجع للعهدية ، وقيل : راجع إلى الجنسية ، وقيل : قسم برأسه ، فإنْ قلت : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين ؟ قلت : حقيقة الفرق أنَّ العهدية يراد بمصحوبها فرد مُعيَّنٌ . والجنسية يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد »[٣] . وجعل

---

(١) يقصد بخلاف العهدية .

(٢) الأنبياء : ٣٠ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٥٧ – ٢٥٨ ، المساعد على التسهيل : ١/١٩٧ – ١٩٨، همع الهوامع : ١/٢٧٥ .

ابن هشام[١] الجنسية ثلاثة أقسام بضم التي لتعريف الماهية إليها . كما بين أنه يُستدلُّ على كون (أل) مراداً بها استغراق الافراد ، بصحة أن تخلفها (كل) حقيقةً . وعلى كون المراد بها استغراق خصائص الأفراد ، بصحة أن تخلفها (كل) مجازاً . وعلى كون المراد بها الحقيقة - الماهية - بعدم صحة أن تخلفها (كل) .

ثانياً - الأسماء المشتقة مقرونة بأل مفردة وجمعاً :

و (أل) الداخلة على الأسماء المشتقّة موصولة - كما هو معلوم - وتنقسم - مثلها مثل الحرفية - ثلاثة أقسام : الأول : للحضور ، والثاني : للعهد ، والثالث : للجنس .

قال المالقي : « . . . ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ، ويأيُّها الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب . وأن تكونا للعهد ، نحو : رأيت الضارب الذي رأيتَ ، والمكْرَمَ الذي أكرمتَ . وأن تكونا للجنس ، كقولك : ضرَّ الفاسقُ ، ونفع العالم ، وأعجب الحَسَنُ »[٢].

---

(١) مغني اللبيب : ٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٨/١ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٧٤ - ٧٥ - ٧٧ ، وانظر الغرّة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ، الهمع : ٢٩١/١ - ٢٩٣ .

والجنسية قسمان ، الأول : لتعريف الماهية . قال الزجاجي : « ومن ذلك قولك : المؤمن أفضل من الكافر . لست تريد مؤمناً بعينه ، وإنما تريد تفضيل جنس المؤمنين على الكافرين ، ومن ذلك قولهم : الرجل أفضل من المرأة . ومنه قولهم : قد أيْسرَ فلان فصار يشتري الفرس العتيق ، والغلام الفاره ، والخادمة الحسناء »[(١)] . والثاني : لاستغراق أفراد الجنس – كائنين على صفة من الصفات – و ممن ذكر مجيئها لذلك المعنى ، الفرّاء ، والمبرِّد . قال الفراء : « وقوله : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾[(٢)] : مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيدٌ ضربته ، و : أزيداً ضربته ، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ، لأنهما غير مؤقتين ، فوُجِّها توجيه الجزاء ، كقولك : من سرق فاقطعوا يده . فـ (من) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه ، أو سارقة بعينها ، كان النصب وجه الكلام »[(٣)] . وقال المبرد – وهو يتحدث عما يُشترطُ في فاعل (نعم) و (بئس)، وهو أن يكون مقروناً بـ (أل) مراداً بها استغراق الجنس ، أو مضافاً إلى ما هي فيه – : « ... وتقول : نعم القائم أنت ، ونعم الداخل الدار أنت ....، لأن تعريفك يقع كتعريف الغلام ، وان كان معناه الذي »[(٤)] . وبيَّنَ ابنُ مالك أنه

---

(١) كتاب اللامات : ٤٤ ، وانظر : الكشاف : ٦٤/١ .

(٢) المائدة : ٣٨ .

(٣) معاني القرآن : ٣٠٦/١، وانظر : الكامل للمبرد : ٢٦٥/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٧٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ ، البحر : ٤٧٦/٣-٤٨١-٢٤٣.

(٤) المقتضب : ١٤١/٢ ، وانظر ١٤٠ ، و تفسير ابن أبي الربيع : ١٩٧/١.

يجوز في نعت مصحوب (أل) هذه – المفرد– وخبره ، موافقة اللفظ وموافقة المعنى ، إلا أنَّ الأول أولى ، قال : « والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره، موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾(١) ، وكقوله تعالى : ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾(٢) . وموافقة المعنى دون اللفظ ، كقوله تعالى: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾(٣) . وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض »(٤) .

وجواز مراعاة اللفظ أو المعنى خاص بحالة كون مصحوب (أل) –هذه– مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً ، وجب مراعاة اللفظ فقط ، ذلك ما نصَّ عليه ابنُ عقيل حيث قال : « وإنما قال : " وإذا أُفرِدَ " (٥)، لأن مصحوب (أل) الجنسية إن كان مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان ، أو مجموعاً كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٥)، لم يَجُزْ فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ »(٦) .

وقد حاول بعض المفسرين البلاغيين تلمُّسَ الفرق بين دلالة كل من المفرد والجمع المقرونين بـ(أل) الاستغراقية ، فَخلصَ بعض هؤلاء إلى عدم وجود فرق بينهما ، ورأى آخرون عكس ذلك . ومن الفريق الأول ابنُ أبي الربيع حيث قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾(٧) –:« والألف واللام في (الصالحات) للجنس،

---

(١) النساء : ٣٦ .

(٢) الليل : ١٥ – ١٦.

(٣) النور : ٣١ .

(٤) التسهيل : ٤٢ .

(٥) المؤمنون : ١ .

(٦) المساعد على التسهيل : ١٩٨/١.

(٧) البقرة : ٢٥ .

والألف واللام الداخلة للجنس تدخل على المفرد وعلى الجمع ، والمعنى واحد ، لكن بتقديرين مختلفين ، فإذا قلت : الرجل خير من المرأة ، فالمعنى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة . ويلزم عن هذا أن جميع آحاد الرجال خير من جميع آحاد النساء . وتقول : الرجال خير من النساء ، أي : جميع آحاد الرجال خير من جميع آحاد النساء . فيلزم عن هذا أن تكون حقيقة الرجال خيراً من حقيقة النساء . فإذا نظرت إلى المعنى وجدت الحاصل من هذا يحصل من هذا ، لكن بالتأويلين المذكورين »[١] .

ويلاحظ على تمثيله أنه خلط بين نوعي (أل) الجنسية : التي للحقيقة ، والتي للاستغراق ونتج عن ذلك ذهابه إلى أنه يلزم من قولنا : الرجل خير من المرأة – مع كون (أل) لتعريف الحقيقة – ، أن يكون جميع آحاد الرجال خيراً من جميع آحاد النساء ، ويَرِدُ عليه أنَّ تعريف الحقيقة لا « يُلاحظُ فيه أفرادُ الجنس ، بل الملحوظ حالة الماهية في أصلها دون ما يعرض لأفرادها مما يغير بعض خصائصها »[٢] .

ومن الفريق الثاني الزمخشري وتابعه السكَّاكِيُّ ، قال محمد بن الطاهر بن عاشور – مبيناً أن المفرد هو الأصل لخفته وإنما يعدل عنه إلى الجمع إذا خيف اللبس ، وذلك عند تفسير الآية نفسها – : « فإنْ قلت : لماذا لم يقل : وعملوا الصالحة ، بالإفراد فقد قالوا : إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المجموع ؟ قلت : تلك عبارة سرتْ إليهم من كلام صاحب الكشاف في هذا الموضع من تفسيره ، إذ قال[٣] : « إذا دخلت لام الجنس على المفرد ، كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به ، وأن يراد به بعضه إلى الواحد

---

(١) تفسير القرآن الكريم : ١/١٩٧.

(٢) التحرير والتنوير : ٣٠/٤٢٣ .

(٣) الكشاف : ١/١٠٥ ، وانظر : ٣٣١ .

منه . وإذا دخلت على المجموع ، صلح أن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه . فاعتمدها صاحب المفتاح[١] وتناقلها العلماء ولم يُفصِّلُوا بيانها . ولعل سائلاً يسأل عن وجه إتيان العرب بالجموع بعد (أل) الاستغراقية إذا كان المفرد مغنياً غناءها ؟ فأقول : إن (أل) المُعَرِّفة تأتي للجنس مراداً به جميع أفراده التي لا قرار له في غيرها . فإذا أرادوا منها الاستغراق نظروا ، فإن وجدوا قرينة الاستغراق ظاهرةً من لفظ أو سياق ، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[٢]، ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ ﴾[٣]، ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَآ ﴾[٤]، اقتنعوا بصيغة المفرد لأنه الأصل الأخف . وإن رأوا قرينة الاستغراق خفية أو مفقودة ، عدلوا إلى صيغة الجمع لدلالة الصيغة على عدَّة أفراد لا على فرد واحد . ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالباً ، تعيَّنَ أن تعريفها للاستغراق نحو :﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٥]، لئلا يُتوهم أن الحديث على محسن خاصٍّ ، ونحو قوله : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾[٦]، لئلا يُتوهمُ أن الحديث عن خائن معين . فيصير الجمع في هذه المواطن قرينة على قصد الاستغراق »[٧] .

---

(١) انظر : مفتاح العلوم : ٢٨٦ .

(٢) العصر : ٢ .

(٣) آل عمران : ١١٩ .

(٤) الحاقة : ١٧ .

(٥) آل عمران : ١٣٤ .

(٦) يوسف : ٥٢ .

(٧) التحرير والتنوير : ١/٣٥٢ – ٣٥٣ ، وانظر : ٣٢٥ – ٤٠٩ ، ٢/١٢٩-١٣٠، والبحر : ٢/٣٦٥ .

ثالثا - الأسماء الموصولة الخاصة (الذي وأخواته)

مفردةً وجمعاً :

وممَّنْ نصَّ على مجيء هذه الأسماء مراداً بها الجنس الأخفش حيث قال : « وقد جعل (الذي) بمنزلة (مَنْ) ، وقال ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ (١) ، فـ (الذي) في لفظ واحد ، ثم قال : (أولئك هم المتقون) »(٢) . وإلى ذلك ذهب المبرد أيضاً حيث قال : « ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت ، لم يجز ، لأن (الذي) بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون إلا للجنس ... فإن قلت : قد جاء : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾، فمعناه الجنس . فإنّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد (نعم) و (بئس) . وإنما يُكرهُ بعد هذه تلك المخصوصة . وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت ، وأنت تريد واحداً على معنى (الذي) المخصوصة ، لم يجز ، لما ذكرت لك من تعريف الجنس »(٣) .

---

(١) الزمر : ٣٣ .

(٢) معاني القرآن : ٦٩٢/٢ - ٦٩٣ ، وانظر : ١٦٧/١ - ٢٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤١٩/٢ .

(٣) المقتضب : ١٤١/٢ - ١٤٢ .

وأبو علي الفارسي حيث قال – في باب وجوه (ما) – : « ... وقد تأملتُ هذه الأسماء المبهمة الموصولة ، أعني : (الذي) ، و(مَنْ) و (ما) ، فوجدتُ جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً ، فتفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه للفظ ، وما أشبه العائد مما تعرف به الكثرة من الإفراد كما تعرف من الصلة ، وتجمع تارة . . . . وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرته من دلالتها ، مرة على الواحد ومرَّة على الكثرة، لإبهامها ، وأن شيئاً منها لا يختص لمسمى بعينه ، فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة ، نحو : الرجل ، والانسان ، والدرهم ، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع ، كقوله ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾[1] ، ثم قال : ﴿إلا المُصَلِّينَ ﴾ . فـ (الانسان) لايَخُصُّ واحداً بعينه كما أن (ما) و (من) و (الذي) لا تخص واحدة منها شيئاً بعينه ، لكنَّها قد تكون للكثرة وللواحد ، فجاز هذا في الأسماء المبهمة التي لا تختص بالدلالة واحداً بعينه ، كما جاز في(الانسان) ونحوه من أسماء الأنواع . فيجوز في (ما) إذا كانت موصولة أن تلي (نعم) و (بئس) فيعملان فيها وتكون فاعلتها لإبهامها ، وأنها اسم واحد يدل على الكثرة ، كما أن (الرجل)، و (الانسان) ، و(الدرهم) كذلك . وقد جوز أحد النحويين ذلك في (الذي) ، وهو عندي

---

(١) المعارج : ١٩ .

جائز فيه ... »[١] . وابن جني عند بيانه لجوّز عطف النكرة على المعرفة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾[٢]، قال: « فعطفَ النكرة على المعرفة لم يقل : إلا ذو الحظ العظيم ، وعلته – والله أعلم – أن (الذين) ، هنا ليسوا مخصوصين ، لأنهم جنس والجنس تفيد نكرته مفاد معرفته ، كقولهم : إني لأمر بالرجل خيرٍ منك ، فوصف هذه المعرفة بالنكرة . وصح ذلك . فكأنه قال – والله أعلم – : وما يلقاها إلا قوم صبروا ، فلذلك عطف عليه قوله : ﴿ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ »[٣] .

وقال ابن مالك – وهو يتحدث عن شروط الجملة التي يصح أن تقع صلة للموصول – : « ... والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصولة بها بكونها معهودة . وذلك غير لازم ، لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾[٤] . وكقول الشاعر:

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٢٤٩ – ٢٥٠ – ٢٥١ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١١١٨/٢ .

(٢) فصلت : ٣٥ .

(٣) الخاطريات : ٩٤ – ٩٥ .

(٤) الأحزاب : ٣٧ .

أَلاَ أيُّهـا القلـبُ الـذي قَادَهُ الهـوى

أفِـقْ ، لا أقـرَّ اللَّهُ عَيْنَـكَ مِـنْ قَلْـبِ

وقد يراد به الجنس ، فتوافقه صلته ، كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾(1) وكقول الشاعر :

فيسعى إذا أبني ليِهْدِمَ صَالِحي

وليس الذي يَبْنِي كَمَنْ شأنُهُ الهَدْمُ .....»(2) .

وقـال عمًا يختص بالاسم الموصـول إذا أُريدَ به الجنس : « وإذا لم يُقصد بالـذي مخصص ، جاز أن يُعبَّـرَ بـه عن جمع حملاً على (من) ، كقولـه تعالى : ﴿وٱلَّـذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ به أولئـكَ هـُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ، ولـو لم يكن المراد به جمعاً ، لـم يُشَـرْ إليـه بجمـع ، ولا عاد علـيه ضمير جمـع . ومـن ذلك أيضاً قـولـه تعالى : ﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾(3) . فـلـو لـم يُـردْ بـه جـمـع ، لم يُضربْ به مثلٌ لجمـع . فـإن قصد بـ (الذي) مخصص ، فلا محيص عن (اللـذين) فـي التثـنـية ، و (الـذين) فـي الجمـع ، ما لم يضطر

---

(1) البقرة : ١٧١ .

(2) شرح التسهيل : ١/١٨٦ .

(3) البقرة : ٢٧٥ .

شـــاعر . . . »[١] .

ومن النحاة من خَرَّجَ إفراد الموصول في آيتي البقرة والزمر ، تخريجاً مغايراً لما ذهب إليه هؤلاء ، قال الرضي: « .... وقد تحذف النون من (النون)، تخفيفاً ، قال : ... ومن (الذين) أيضاً ، قال :

وإنَّ الـــذي حانــتْ بِفَــلْجٍ دماؤهـــم

هُـــمُ القـــومُ كلُّ القـــومِ يا أمَّ خالــدِ

ويجـوز فـي هـذا أن يكـون مـفـرداً وصـف بـه مـقـدر مـفـرد اللـفـظ مجموع المعنى ، أي : وإن الجمع الذي ، أو : إن الجيش الذي ، كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً ﴾ فحمل على اللفظ ، أي : الجمع الذي استوقد ، ثم قال : (بنورهم) ، فحمل على المعنى . ولـو كان فـي الآيـة مخفـفاً مـن (الذين) ، لم يَجُزْ إفراد الضمير العائد إليه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمْ المتَّقُونَ ﴾ . وهذا كثير ، أعني ذكر (الذي) مفرداً موصوفاً به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أما حذف النون من (الذين) نحو : جاءني الرجال الذي قالوا كذا ، فهو قليل كقلة : اللذا ، في المثنى»[٢] .

---

(١) شـــرح التســـهيـــل : ١/١٩١ – ١٩٢ ، وانظـر : مُـغـنـي اللـبـيـب : ٢١٠ .

(٢) شرح الكافية : ٣/٢٠ ، وانظر : المحتسب : ١/١٨٥ .

رابعاً - الأسماء المضافة ، مفردة وجمعاً :

سيأتي في فصل الاضافة تفصيل الحديث عن كون التعريف بوساطتها يكون لاستغراق الجنس كما يكون للعهد (الذكري والذهني) ، شأنها شأن (أل).

ومما جاءت الاضافة فيه مفيدة تعريف الاستغراق ما في قوله تعالى :

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾(١) ،

حيث الإضافة في (ملائكته وكتبه ورسله) أفادت الاستغراق . ولذلك خَرَّجَ المفسرون قراءة الإفراد لـ (كتابه) على أن المراد بـ (كتابه) الجنس ، فتكون متفقةً معنىً مع قراءة الجمع ، أو على أن يكون المراد بالكتاب القرآن ، والأول يقتضيه السياق والمقام . قال الزجاج : « قرأ ابن عباس : (وكتابه) ، وقرأته جماعة من القراء (كتبه) . فأما كتب ، فجمع كتاب ، . . . وقيل لابن عباس في قراءته (وكتابه) ، فقال : كتاب أكثر من كتب . ذهب به إلى اسم الجنس كما تقول : كثر الدرهم في أيدي الناس »(٢) . وقال

---

(١) البقرة : ٢٨٥ .

(٢) معاني القرآن واعرابه : ١/٣٦٨ - ٣٦٩ .

الزمخشري : « قرأ ابن عباس : (وكتـابه) : يريد القرآن ، أو الجنس . وعنه : الكتاب أكثر من الكتب . فإن قلت : كيف يكون الواحد أكثر من الجمع ؟ قلت : لأنه إذا أريد بالواحد الجنس - والجنسية في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء . فأما الجمع ، فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من المجموع »(١) .

وذهب إلى ما ذهبا إليه - من أن المراد بـ(كتابه) الجنس - أبوحيان ، غير أنه جعل كتاباً في الآية مصدراً - وهو متابع في ذلك لابن عطية(٢)، والقرطبي(٣) - فكأنه يرى أن دلالة المفرد المضاف على الاستغراق أضعف من دلالة الجمع ، كما أنه رد على الزمخشري ذهابه إلى أن دلالة المفرد المعرف- بأل الاستغراقية أو الاضافة - على الاستغراق أعم من دلالة الجمع المعرف بهما .

قال : « وقرأ حمزة والكسائي : (وكتابه) على التوحيد ، وباقي السبعة (وكتبه) على الجمع . فمن وَحَّدَ أراد كلَّ مكتوب ، سمي المفعول بالمصدر كقولهم : نسج اليمن ، أي : منسوجه . قال أبو علي(٤) : معناه أن هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر ، وإن أريد بها الكثير ، كقوله : ﴿وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً ﴾(٥) ، ولكنَّه كما تُفردُ الأسماء التي يراد بها الكثرة ، نحو : كثر

---

(١) الكشاف : ٣٣١/١ ، وانظ : ٢٩٣/٤، التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري : ٢٣٤/١ ، التحرير والتنوير : ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

(٢) انظر المحرر الوجيز : ٣٨٦/٢ - ٣٨٨ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن : ٤٢٨/٢ .

(٤) الحجة في علل القراءات السبعة : ٣٣٤/٢-٣٣٥.

(٥) الفرقان : ٢٤ .

الدينـار والدرهـم . ومـجيئـهـا بالألف أكـثـر مـن مـجيئـهـا مـضـافـة ، ومن الاضافــة (وَإِن تَعُـدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ)(١) . وفي الحـديث : (مَنَعَتِ العراقُ دِرْهَمَها وقفيزها)(٢) ، يراد به الكثير كما يراد بما فيه لامُ التعريف . انتـهى ملخصـاً . ومـعناه أن المفرد المحلي بالألف واللام يعم أكـثر من المفرد المضـاف . وقـال الزمـخشري(٣) : ... انتـهى كلامـه . وليس كـمـا ذكـر ، لأن الجمع إذا أضيف ، أو دخلته الألف واللام الجنسية صار عاماً ، ودلالة العام دلالة على كل فرد فرد ، فلو قال أعتقت عبيدي ، يشمل ذلك كل عبد عبد ، ودلالة الجـمع أظهر في العمـوم من الواحـد سـواء كانت فيـه الألف واللام أم الاضافة ، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية ، كأن يسـتثنى منه ، أو يوصف بالجـمع ... ، أو قـرينة مـعنوية ، نحـو : نيـة المؤمن أبلغ من عمله. وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم »(٤) .

ورد السمين ما فهمه أبو حيان من كلام أبي علي من أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم أكثر من المفرد المضاف قال : « قلت : وليس في كلامه ما يدل على ذلك البته ، إنَّما فيه أن مجيئها في الكلام معرفة بأل أكثر من مجيئها مضافة ، وليس فيه تعرضٌ لكثرة عموم ولا قلته »(٥) .

وممن نص على أن التـعـريف بالاضـافـة يفـيد الاسـتـغـراق مـثله مـثل التعريف بأل ، ابن جني ، حيث قال – مخرجاً قراءة من قرأ : ﴿ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾(٦) بالجـمـع – : « ومن ذلك قـراءة زيد بن ثابت وابن مـسـعـود ،

---

(١) ابراهيم : ٣٤ ، وانظر : إيضاح الشعر : ٥١٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن : ٢٢٢٠/٤ .

(٣) النص المثبت أعلاه .

(٤) البحر المحيط : ٣٦٤/٢ – ٣٦٥ ، وانظر الدر المصون : ٦٩٢/٢-٦٩٣.

(٥) الدر المصون : ٦٩٣/٢ ، وانظر المحرر الوجيز : ٣٨٧/٢ .

(٦) الحجرات : ١٠ .

والحسن -بخلاف- وعاصم الجحدري : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ) . قال أبوالفتح : « هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي : (بين أخويكم) لفظها لفظ التثنية ، ومعناها الجماعة ، أي : كل اثنين فصاعداً من المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما . ألا ترى أن هذا حكم عام في الجماعة ، وليس يختص به منهم اثنان مقصودان ؟ ففيه إذن شيئان : أحدهما : لفظ التثنية يراد به الجماعة ، وآخر : لفظ الاضافة لمعنى الجنس . وكلاهما قد جاء منه قولهم : لبيك وسعديك .... وأما إفادة المضاف لمعنى الجنسية فقولهم : منعت العراق قفيزها ، ودرهمها ، أي : قفزانها ودراهمها . منعت مصر إردبها ، أي أرادبها »(١) .

وفي ضوء ما قدمناه من دلالات التعريف ، يستقيم القول بأن من وظائف نعت المعرفة ما يلي :

أ - التخصيص : وذلك حيث كان تعريف المنعوت تعريف استغراق ، سواء كان بأل إو إسماً موصولاً ، أو مضافاً . وذلك لأن المعرف ذلك التعريف نكرة أو قريب من النكرة ، كما نص النحاة فيما نقلناه عنهم (٢).

ب - التوضيح : وهو يؤدي تلك الوظيفة مع المنعوت الذي تعريفه لغير الاستغراق .

أولاً - شواهد التخصيص :

ومن شواهد مجئ نعت المعرفة مخصصاً ، والمنعوت مُعرَّفٌ بأل

---

(١) المحتسب : ٢٧٨/٢ ، وانظر : ٨٨ ، ١١٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .

(٢) انظر : مبحث أقسام التعريف : ١٧ ومابعدها من هذا البحث .

الاستغراقية ، ما في قوله تعالى :

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾(١) ،

فوظيفة النعتين : (الطيِّب) ، و (الصالح) التخصيص ، وذلك لأن منعوتيهما (الكلم) و (العمل) مقرونان بأل الاستغراقية ، وذلك يعني أنه لا يقبل من جنس الكلم والعمل إلا النوع المخصص بالنعتين . ومعنى الطيِّب : الذي يُستحسنُ سماعه الاستحسان الشرعي(٢) . وفُسِّرَ المراد به بأشياء عديدة منها : « لا إله إلا الله ، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – ... وقيل : الكلم الطيب : كل ذكر من تكبير وتسبيح وتهليل ، وقراءة قرآن ، ودعاء واستغفار ، وغير ذلك »(٣) . وقال كعب الأحبار : « إنّ لِسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لدويا حول العرش كدوي النحل ، تذكر بصاحبها »(٤) . وقيل إن المراد – بالاضافة إلى ما سبق – : الثناء بالخير على صالحي المؤمنين ، والدعاء الذي لا ظلم فيه ، وقيل انه كلُّ كلام هو ذكر الله – تعالى – أو هو لِلَّه – سبحانه – كالنصيحة والعلم(٥) .

قال ابن عطية : « وقوله تعالى : ﴿ والعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ : اختلف الناس في الضمير في (يرفعه) على من يعود ؟ فقالت فرقة : يعود على العمل . واختلفت هذه الفرقة فقال قوم الفاعل بيرفع هو الكلم ، أي : والعمل يرفعه الكلم ، وهو قول (لا إله إلا الله) لأنه لا يرتفع عمل إلا بتوحيد . وقال

---

(١) فاطر : ١٠ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ .

(٣) الكشاف : ٦٠٢/٤ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٥/٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ .

(٥) روح المعاني : ١٧٤/٢٢.

بعضهم « الفعل مسند إلى الله – تعالى – ، أي والعمل الصالح يرفعه هو . قال القاضي أبو محمد : وهذا أرجح الأقوال ....»[١] وصعود الكلام إليه تعالى « مجاز في الفاعل وفي المسمّى إليه ، لأنه – تعالى – ليس في جهة ، ولأن الكلم ألفاظ لا توصف بالصعود ، لأن الصعود من الأجرام يكون ، وإنما ذلك كناية عن القبول ، ووصفه بالكمال ، كما يقال : « علا كعبه وارتفع شأنه ، ومنه : ترافعوا إلى القاضي ، وليس هناك علو في الجهة »[٢] .

ومن شواهد مجيئه مخصصاً حيث المنعوت معرفة بالاضافة إلى الضمير ، والاضافة مراد بها الاستغراق ، ما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[٣] .

فـ (المرسلين) نعت مخصص ، إذ « العباد عام في جميع العالم مؤمنهم وكافرهم »[٤] . ولذلك جئ بالنعت لتختص فئة المرسلين – عليهم السلام - بذلك الوعد الالهي بالنصر والغلبة . والإضافة في (جندنا) أفادت التخصيص والاستغراق معاً ، وذلك باعتبارين : فهي مخصصة باعتبار أن الجند فئتان : فئة مؤمنة تقاتل في سبيل إعلاء كلمة الله . وفئة كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت . وهي تفيد الاستغراق باعتبار الفئة الأولى ، إذ الوعد شامل لكل من يندرج تحت هذا الوصف منذ أن تحول الناس عن أن يكونوا أمة واحدة ، وإلى أن تقوم الساعة . وجملة (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ) وما عطف عليها في

---

(١) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ – ١٥٩ ، اعراب القرآن للنحاس : ٣٦٤/٣ – ٣٦٥.

(٢) البحر : ٣٠٣/٧ ، وانظر : روح المعاني : ١٧٤/٢٢ .

(٣) الصافات : ١٧١ – ١٧٣ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٧٤/١٣ .

محل رفع بدلاً من (كلمتنا)(١) ، بدل جملة من مفرد مشتمل على معناه ، إذ المراد بالكلمة هنا الكلام وعُبِّرَ عنه بكلمة ، « إشارة إلى أنه منتظم في معنى واحد ، دالٌّ على المقصود دلالة سريعة ، فشُبِّه بالكلمة الواحدة في سرعة الدلالة ، وإيجاز اللفظ ...»(٢) .

ومما جئ فيه بالنعت – وهو متعدد بالعطف – مخصصاً للمنعوت ، والمنعوت جمع مضاف إلى علم ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴿٦٣﴾ وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴿٦٤﴾ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٦٦﴾ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا ﴿٧٥﴾ خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٧٦﴾ (٣)

---

(١) انظر روح المعاني : ١٥٥/٢٣ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٩٥/٢٣ ، وروح المعاني : ١٥٦/٢٣ .

(٣) الفرقان : ٦٣ – ٧٦

فالاسم الموصول مع صلته (الذينَ يَمْشُونَ) وما عطف عليهما ، نعوت مخصصة لفئة من المسلمين تتميز عمَّنْ عداها من فئاتهم بالنعوت التي جاءت في الآيات ومطلع الآيات يشير إلى هذا التَّميُّز ، حيث أضيفت كلمة (عباد) إلى الاسم الكريم – من بين أسمائه تعالى – الذي يشير إلى استحقاقهم غاية الرحمة – بتفضله تعالى – . وهذه الاضافة تستثير غريزة التطلع لدى المتلقي ، لمعرفة سمات الفئة التي تستحق ذلك . ويأتي الجواب مجموعة من الأفعال والأقوال التي ترتكز إلى العقيدة التي تؤهلها للقبول ، وهي تتمثل في قوله (الذين يمشون ...) إلى آخر ذلك . وبعد هذا التحديد والتمييز يأتي الاخبار عن الجزاء : (أولئك يُجْزَوْنَ الغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا) . قال الزمخشري : « (وعباد الرحمن) : مبتدأ خبره في آخر السورة ، كأنه قيل : وعباد الرحمن الذين هذه صفاتهم . (أولئك يجزون الغرفة) . ويجوز أن يكون خبره : (الذين يمشون) ، وأضافهم إلى الرحمن تخصيصاً وتفضيلاً »[١] . والأوفق: « أن يكون قوله (أولئك يجزون) هو الخبر ، وذلك لأن فيه إشارة إلى المتصفين بما فصل في حيز الموصولات الثمانية من حيث اتصافهم به . وفيه دليل على أنهم متميزون أكمل تميز ، ومنتظمون في سلك الأمور المشاهدة »[٢] .

هذا وقد سبق بيان أن تمثيل ابن مالك يشير إلى أنه يرى أن نعت المعرفة يأتي مخصصاً مثله مثل نعت النكرة ، قال « فالمسوق لتخصيص ، نحو : ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[٣] و﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾[٤] ....»[٥] .

---

(١) الكشاف : ٣/٢٩٠ – ٢٩١ .

(٢) الفتوحات الالهية لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل. ٣/٢٧٠ ، عن أبي السعود .

(٣) البقرة : ٢٣٨ .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) شرح التسهيل : ٣/٣٠٦ .

ثانيا - شواهد التوضيح :

ومما جاء النعت فيه للتوضيح قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ (١)

فالنعت الموضِّح هو (الدنيا) ، أي : القربى من الأرض ، وهي السماء الأولى من السموات السبع ، وهي « صيغة تفضيل ، أي التي هي أقرب من بقية السموات . وتزيينها بالكواكب لا يقتضي أنها مثبتة فيها ، فيخالف ما تقدم من أنها مثبتة في الكرسي ، لأن تزيينها من حيث ما يظهر لنا »(٢) .

وقد جئ بـ (الدنيا) نعتاً موضحاً مع إفادته التحقير(٣) أيضاً في قولـه تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٤)

---

(١) فصلت : ١١ – ١٢ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٣٧٦/٤ ، وانظر : الكشاف ٥٧٧/٤ ، روح المعاني :

(٣) ينظر في إفادة النعت مع التوضيح ، والتخصيص معاني أُخر : ٤٢–٤٥ من هذا البحث .

(٤) الأحزاب : ٢٨ .

التـعـمـيـم :

رأينـا فيـمـا سَبقَ نقلُـه عن جمـاعة من متـأخري النحـاة ، أن النعت يؤتى به لإفادة التعميم. لكنهم لم يأتوا بشواهد بل مثلوا له بالمثالين التاليين[١] : إنَّ اللَّـهَ يرزقُ عـبـاده الطائعين والعـاصين ، إن الله يحـشـر الناس الأولين والآخرين . والحق أن النعت في المثالين لم يفد التعـميم ، بل أفاد تأكيده ، وذلك لأنه استفيد من الجمع المضاف[٢] : (عباده) ، ومن اسم الجمع المعرف بأل : (الناس) .

ومما يحتمل أن يكون شاهداً لذلك ، مع احتمال وجهين آخرين لا تعارض بينهما وبين الوجه الذي نحن بصدده ، ما في قوله تعالى :

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾[٣] .

فالجار والمجرور (من السمـاء) في محل جر نعت لِصيِّب ، وكذلك الجملة الاسمية [٤] :(فيه ظُلماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ) .

والصيِّبُ : المطر الذي يَصُوبُ ، أي ينزل ويقع ، وهو المروي هنا عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وقتادة وعطاء وغيرهم – رضي الله عنهم – ، ويطلق على السحاب أيضاً[٥] . وتنكيره « لأنه أُريدَ نوع من المطر شديد هائل ، كما نكرت النار في التمثيل الأول. وقرئ : كصائب ، والصَّيِّبُ أبلغ »[٦]. وبيَّنَ الزمخشري وظيفة النعت الأول ، حيث قال : « فإن قلت : قوله (من السماء) ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢/٥٧٩ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٤٠١ ، وشرح الأشموني : ٢/٦٣ ، وشرح التصريح : ٢/١٠٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٣/٤٥ .

(٢) انظر : الكليات : ٣/١٨٨ .

(٣) البقرة : ١٧ – ١٩ .

(٤) انظر في إعراب الجار والمجرور والجملة . البحر : ١/٨٥ ، ٨٦ .

(٥) انظر : الكشاف : ١/٨١ ، وروح المعاني : ١/١٧١ .

(٦) الكشاف : ١/٨٢ ، وانظر : البحر : ١/٨٥ .

ما الفائدة في ذكره ؟ والصَّيِّبُ لا يكون إلاَّ من السماء . قلت : الفائدة فيه أنه جاء بالسماء معرفة ، فنفى أن يتصوَّبَ من سماءٍ ، أي من أُفُقٍ واحد من بين سائر الآفاق ، لأن كل أفق من آفاقها سماء ، كما أن كل طبقة من الطباق سماء في قوله : ﴿ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ﴾[١] الدليل عليه قوله :

* ومِنْ بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَمَاءِ *

والمعنى أنه غمام مطبق آخذ بآفاق السماء »[٢] . وارتضى هذا الوجه الآلوسي ورأى أنه يحتمل وجهاً آخر ، أيضاً ، قال : « والمرادبالسماء –هنا– الأُفُق ، والتعريف للاستغراق ، لا للعهد الذهني كما ينساق لبعض الأذهان فيفيد أن الغمام آخذ بالآفاق كلها ، فيشعر بقوة المصيبة ، مع ما فيه من تمهيد الظلمة ، ولهذا القصد ذكرها . وعندي أن الذكر يحتمل أن يكون أيضاً للتهويل والاشارة إلى أن ما يؤذيهم جاء من فوق رؤوسهم ، وذلك أبلغ في الايذاء ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴾[٣] ، وكثيراً ما نجد أن المرء يعتني بحفظ رأسه ، أكثر مما يعتني بحفظ سائر أطرافه ، حتى أن المستطيع يتخذ طيلساناً لذلك . و (مِنْ) لابتداء الغاية ، وقيل: يحتمل أن تكون للتبعيض[٤] على حذف مضاف ، أي : من أمطار السماء ، وليس بشيء »[٥] .

واستظهر الطاهر بن عاشور وجهاً ثالثاً ، مُضَعِّفاً كون (أل) في (السماء) –هنا– للاستغراق ، قال :« والظاهر أن قوله (من السماء) ليس بقيد للصَّيِّب ،

---

(١) فصلت : ١٢ .

(٢) الكشاف : ١/٨٢ .

(٣) الحج : ١٩ .

(٤) ذهب إلى ذلك أبو حيان ، انظر : البحر : ١/٨٥ .

(٥) روح المعاني : ١/١٧١ .

وإنَّما هو وصف كاشف جئ به لزيادة استحضار صورة الصيِّب في هذا التمثيل ، إذ المقام مقام إطناب كقول امرئ القيس :

* كجلمودِ صَخْرٍ حطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ *

إذ قد علم السامعُ أن السيل لا يحطُّ جلمود صخر إلا من أعلى ، ولكنه أراد التصوير ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[3] ... ويمكن أن يكون قوله (من السماء) تقييداً للصيب ، إما بمعنى من جميع أقطار الجو ، إذا قلنا إن التعريف في السماء للاستغراق كما ذهب إليه في الكشاف على بُعْدٍ فيه ، إذْ لم يُعهد دخول لام الاستغراق إلا على اسم كُلِّي ذي أفراد ، دون اسم كُلٍّ ذي أجزاء ، فيحتاج لتنزيل الأجزاء منزلة أفراد الجنس ولا يعرف له نظير في الاستعمال . فالذي يظهر لي - إن جعلنا قوله (من السماء) قيداً للصَّيِّب - أن المراد من السماء أعلى الارتفاع[4] ، والمطر إذا كان من سَمْتٍ مقابل وكان عالياً ، كان أدوم بخلاف الذي يكون من جوانب الجو ويكون قريباً من الأرض ، غير مرتفع ... وقد علمت أن الصيب تشبيه للقرآن وأن الظلمات والرعد والبرق تشبيه لنوازع الوعيد بأنها تسرُّ أقواماً وهم المنتفعون بالغيث وتسوء المسافرين غير أهلِ تلك الديار ، فكذلك الآيات تسرُّ المؤمنين إذ يجدون أنفسهم ناجين من أن تحق عليهم ، وتسوء المنافقين ، إذ يجدونها منطبقة على أحوالهم »[5] .

---

(١) الأنعام : ٣٨ .

(٢) الأنعام : ٧١ .

(٣) الأنفال : ٣٢ .

(٤) انظر في المراد بالسماء إذا أطلق بالإفراد دون الجمع - عنده: التحرير : ٣٣١/١ ، ١٥١/٣ .

(٥) التحرير والتنوير : ٣١٧/١ - ٣١٨ .

والذي يظهرُ لي أن تنظيره وظيفة النعت في هذه الآية بوظائفه فيما نَظَّرَ به غيرُ دقيق ، إذ إن بينهما فروقاً ، وذلك أن المجرور في بيت امرئ القيس (مِنْ عَلِ) نكرة ، كما أنَّا سنرى أن وظيفة النعت – في (وما مِنْ دابَّةٍ في الأرضِ ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه) – وهو جملة (يطير بجناحيه) التوكيد ، برفع احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ، ولو أنه أريد من المجئ به استحضار الصورة ، لجئ به أيضاً مع المعطوف عليه (من دابة في الأرض) ووظيفة الجار والمجرور (في الأرض) تأكيد العموم المستفاد من النكرة واقعة في سياق النفي ، ومِنْ جرِّها بمن الزائدة .

المـــــدح :

والنعت قد يكون متمحضاً للمدح ، ونحوه ، ذلك إذا لم يفدِ بالإضافة إليه تخصيصاً أو توضيحاً ، وقد يفيده مع إفادته أحدهما .

وللنحاة تجاه ذلك ثلاثة مذاهب :

فمنهم من يرى أن النعت لا يكون لمدح أو ذمّ أو نحوهما ، إلاّ إذا كان المنعوت معلوماً للمخاطب ، كما في نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . قال ابن عصفور : « .... أو مدح : مثاله بسم الله الرحمن الرحيم ... أو ذمّ ، مثاله : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم، لأن الشيطان لا يَعْرِضُ فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به . أو ترحم ، مثاله : مررت بزيد المسكين ، إذا كان زيد معلوماً عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحم والتحنن عليه . واعلم أنّه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذمّ ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً ، نحو ما ذُكِرَ أو منزّلاً منزلة المعلوم ، نحو : مررت برجل عاقل، إذا قدّرت في نفسك أنّه لعظم شأنه لا يحتاج إلى النعت ، بل هو معلوم وإن أتى بأسم نكرة . أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم ، أو للترحّم قد تقدمه وصفٌ آخر في معناه ، فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص ، والثاني على جهة المدح أو الذمّ أو التّرحم ، نحو : مررت برجل شجاع وبطل . فشجاع إذ ذاك نعتٌ أول ، على جهة التخصيص ، و (بطل) : ثناء ومدح له »[١] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ١/١٩٤-١٩٥ ، وذهب إلى ذلك الرضي أيضاً =

ومنهم من يرى أنه قد يؤدي مع التوضيح وظيفة أخرى كالمدح ونحوه . وذلك يعني أنَّ نعت المعرفة هو الذي يصح فيه ذلك – عند هؤلاء – قال الصيمريّ : " فأمّا صفة المدح فهي على ضربين : أحدهما : يحتمل أن يكون تخصيصاً وتبييناً[١] ، ويحتمل أن يكون مدحاً ، كقولك : جاءني زيد العالم وعمرو العاقل . فهذا يحتمل الأمرين معاً ، على حسب ما يراد به في الحال . والآخر : ما تريد به المدح ، لا غير ، كقولك : ركب الخليفة العادل الشجاع . وما أشبهه ، ومثل صفات الله عزّ وجلّ كقولك : الرحمن الرحيم ... وكذلك صفة الذم تحتمل الوجهين ، لأنه نقيض المدح"[٢] .

وقال ابن السِّيد البطليوسي : « والنوع الأول المراد به التميز ورفع الأشكال ، يجوز أن يكون بما فيه مدح ، أو ذمّ ، كالكريم واللئيم ، والعاقل والأحمق . وبما لا مدح فيه ولا ذمّ ، كقولك : الكوفي ، والبصري ، والعطار والبزار ، وابن زيد ، وأخو عمر ، ونحو ذلك »[٣] .

ومنهم من يرى أن نعت النكرة كنعت المعرفة سواء بسواء ، في إفادة

= انظر : شرح الكافية : ٢٨٨/٢ ، ٢٩١ ، وما جعلنا نعد الرضي من المانعين مع أنه نص على وقوع (أي) صفة للنكرة بقصد المدح كما في : مررت برجل أي رجل ، نصّه على أنّ النعت لا يكون لمجرد المدح أو الذم ، إلاّ إذا كان المنعوت معلوماً للمخاطب ، انظر : شرح الكافية : ٢٨٨/٢ .

(١) يقصد بالتخصيص والتبيين : التوضيح ، ودليل ذلك التمثيل .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١٦٩/١ – ١٧٠ .

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٨١ .

المدح أو الذمّ مع التخصيص والتوضيح . وأول الذاهبين إلى ذلك سيبويه ، حيث قال – عند حديثه عن مجئ النعت مراداً به المبالغة – ... فإذا قال : هذا العالم جدّ العالم ... فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجل كل رجل ، وهذا عالم حَقُّ عالم ، وهذا عالم جِدُّ عالم . ويدلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله (كل الرجل) الأول ، أنه لو قال : هذا كل الرجل ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجل توكيداً ، كقولك : هذا رجلٌ رجلٌ صالح ، ولم يرد أن يبيِّن بقوله (كل الرجل) ما قبله ، كما يبيِّن زيداً إذا خاف أن يلتبس ، فلم يرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إيّاه»[1] . وممن ذهب إلى ذلك أيضاً السيرافي[2] ، وأبو نصر بن هارون[3] ، وابن الشجري[4] ، وابن هشام[5] .

هذا فيما يتعلق بالبصريين ومتابعيهم ، ويبدو أن ذلك مذهب الكوفيين أيضاً بدليل إجازتهم نعت النكرة بالمعرفة في مقام المدح أو الذم .

---

(١) الكتاب : ١٢/٢ – ١٣ ، وانظر : ١١٦ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٤٦/١ .

(٣) انظر : شرح عيون سيبويه : ١٤٠ ، والكتاب : ١١٤/٢ ، ١١٦ ، والسيرافي : ٢١٥/٢ – ٢١٦ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري : ٤٥/٣ .

(٥) انظر : مُغني اللبيب : ٢٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٨/١.

قال السيوطي : « وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذّم ، ومثلوا له بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ (١) ، فجعلوا (الذي) صفة لهمزة »(٢) .

ومن دراسة أسلوب القرآن الكريم تبيّنَ أن نعت النكرة كنعت المعرفة يأتي مفيداً المدح أو الذم مع إفادته التخصيص . وتفسير ذلك – كما بُيِّنَ قَبْلُ– أن اهتمام القرآن بالأشخاص ليس لذواتهم ، وإنما لصفاتهم وللسبل التي يسلكونها في تعاملهم مع خالقهم ومع الكون . ولذا ندر ذكر الأسماء فيه ما عدا أسماء بعض الأنبياء والرسل والملائكة عليهم السلام . ولذلك نجد الآيات التي تذكر أسباب نزولها أنها نزلت في أشخاص بأعيانهم ، لا تشير إلاّ إلى المحمود أو المذموم من صفاتهم وأخبارهم ، لمدحهم ، أو لتقريعهم وفضحهم وتوعّدهم ، وللتحذير والتنفير مما اتصفوا به ، وما يعرف شخص المقصود بها إلاّ بالرجوع إلى أسباب النزول .

وقد يعترض معترض بأن القرآن الكريم قد نصّ على غير مَنْ ذكرت ، وعينهم ، كفرعون وأبي لهب . والجواب : إنّ ذلك وقع للأسباب التي أشرت إليها ، ولأن هؤلاء كانوا مثلاً في الخير أو الشر . كما أن هذين لم يذكرا باسميهما ، إنما

---

(١) الهمزة : ١-٢ ، هذا ولم يتعرض الفراء لإعراب (الذي) ولا الأخفش ، ولا الزجاج .

(٢) همع الهوامع : ١٧٢/٥، وانظر : مغني اللبيب : ٧٤٦ – ٧٤٧ .

ذكر أحدهما بلقبه والآخر بكنيته ، واللقب (فرعون) يدلّ على العتّو والتجبر ، والكنية (أبو لهب) تشير إلى المصير . قال الزمخشري – عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ [١] – : « وفرعون : علم لمن ملك العمالقة ، كقيصر لملك الروم ، وكسرى لملك الفرس . ولعتوّ الفراعنه ، اشتقوا : تفرعن فلان ، إذا عتا وتجبر » [٢] .

وقال السهيلي عن (أبي لهب) : « ... فإن قيل : إنّ كنيته أبو لهب ، واللهب ليس بابن له ؟ فالجواب : أن الله تعالى خلقه للّهب ، وإليه مصيره ، ألا تراه قال : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [٣] ؟ والعرب تُكَنِّي بالابن ، وبما لصق بالمكنى ولزمه ، كقول النبيّ صلى الله عليه وسلم في عليّ : أبو تراب ، وفي أبي هريرة ، لهرة كانت معه تلازمه .. وكانت كنية أبي لهب تقدمةً لما يصير إليه من اللهب ، فكان بعد نزول السورة لا يَشُكُّ مؤمن أنّه من أهل النار ، بخلاف غيره من الكفّار ، فإنهم كانوا يطمعون في إيمان جميعهم إلا أبا لهب »[٤].

---

(١) البقرة : ٤٩ .

(٢) الكشاف : ١/١٣٧ ، وانظر : التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم ، لأبي القاسم السهيلي : ٢١ ، حيث ذكر أن اسم المذكور: الوليد بن مصعب ، ويكنى أبا مرة ، وهو من بني عمليق بن لاود بن إرم بن سام بن نوح .

(٣) المسد : ٣ .

(٤) التعريف والإعلام : ١٨٨ ، وانظر : الكشاف : ٤/٨١٤ .

والمدحُ في كلِّ شيءٍ بحسبه ، فما تمدح به المرأة مغاير لما يمدح به الرجل ، وما يمدح به الإنسان غير ما يمدح به الحيوان ، وما يمدح به هذا غير ما تمدح به الجمادات .

فالمخلوق المكلف يمدح بفعله الموافق لما أمر به في المنهج الإسلامي . وذلك أن الله ارتضى لعباده منهجاً وأراد لمعتنقه أن يضع نفسه ضمن إطار خصائص هذا المنهج ، بحيث يقصر كلّ عضو من أعضائه على الوظائف التي خُلق لأجلها . ونجد كثيراً من نعوت القرآن الكريم قد جاءت مادحة الموجهين قواهم وملكاتهم وأعضاءهم هذه الوجهة .

فمن المدح بتوجيه القوى ، ما جاء في قوله تعالى – مخاطباً نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ، حثاً على الاقتداء بمن هو المثَلُ في باب الصبر وهو سيدنا داود عليه السلام – :

﴿ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾(١) .

فـ (ذا الأيد) نعت جيء به للمدح ، مدحه عليه السلام بقوته في الدين ، إذ المقصود بـ (ذا الأيد) : « ذو القوة في الدين المضطلع بمشاقه وتكاليفه . كان على نهوضه بأعباء النبوة والملك يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وهو أشد الصوم ، ويقوم نصف الليل ، يقال : فلان : أيْدٌ ، وذو أيْدٍ ، وذو آدٍ . وإيادُ كلِّ شيء ما يتقوّى به »(٢) .

ومن المدح بتوجيه الاهتمامات هذه الوجهة ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾

---

(١) ص : ١٧ .

(٢) الكشاف : ٤/٧٧-٧٨ ، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى : ٢/١٧٩ ، الفتوحات الالهية : ٣/٥٦٥ .

﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ ﴾ (١)

فالجملتان (لا تلهيهم ...) و (يخافون يوماً ...) الآية ، واقعتان في محل رفع نعت لـ (رجال) ، وهما غير محتاج إليهما للتخصيص ، إذ إنّه لو قيل : يسبّح له فيها ... رجال ، لكان المراد بهذه الفئة معلوماً ضمناً ، لكن جئ بهما لمدح هؤلاء الرجال ، والمدح في الجملة الثانية أعظم ، إذ تفيد « أن هؤلاء الرجال وإن بالغوا في ذكر اللّه تعالى والطاعات ، فإنهم مع ذلك وجلون خائفون ، لعلمهم بأنهم ما عبدوا اللّه حقّ عبادته ... فكأنه تعالى لمّا وصفهم بالجد والاجتهاد في الطاعة ، وهم مع ذلك في نهاية الخوف ، فالحق سبحانه وتعالى يعطيهم الثواب العظيم على طاعتهم ، ويزيدهم الفضل الذي لا حدَّ له في مقابلة خوفهم » (٢). ونلحظ على الجملتين أن فعليهما مضارعان ، مما يفيد استمرار تجدد صدور تلك الأمور منهم . والكون على خوف مع صلاح العمل وخلوص النيّة يجعل المؤمن حريصاً على الاستمرار في ذلك العمل مع عدم الاغترار به . وذلك ينبغي أن يكون هو ديدن النفس المؤمنة ، وقد عظّم اللّه شأن كل نفس تنهج ذلك المنهج ، حيث قال : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾(٣). فـ(اللوامة) نعت مدح وإن أفاد معه التوضيح ، وهو الذي هيّأ المنعوت لأن يكون مما يقسم به تعالى ، وهو لا يقسم إلاّ بما هو عظيم الشأن عنده قال الفيروزأبادي : « قيل : هي النفس التي اكتسبت بعض الفضيلة فتلومُ صاحبها إذا ارتكب مكروهاً ، فهي دون النفس المطمئنة . وقيل : هي النفس التي قد اطمأنت في ذاتها وترشحت لتأديب غيرها ، فهي النفس المطمئنة » (٤) .

---

(١) النور : ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الفتوحات الالهية ٢٢٨/٣ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٢٤٦/١٨-٢٤٩ .

(٣) القيامة : ١-٢ .

(٤) بصائر ذوي التمييز : ٤٧٠/٤ .

ومـن المدح بوقـف الأعضاء على ما خلقت له ما جاء في قوله تعالى :
﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [١] فـ (أولي الأيدي والأبْصَار) نعت متمـحّض للمدح . وإنما مدحوا عليهم السلام بكونهم كذلك ، لأنّه « لمّا كانت أكثر الأعمال تُباشرُ بالأيدي ، غُلِّبتْ ، فقيل في كلّ عمل : هذا مِمّا عملت أيديهم ، وإن كان عمـلاً لا يتأتى فيـه المباشرة بالأيدي ، أو كان العمـال جُذْماً ، لا أيـدي لهـم . وعليـه ورد قـولـه عزّ وعلا (أولي الأيدي والأبصـار) ، يريد : أولي الأعمال والفكر ، كأنّ الذين لا يعملون أعمال الآخرة ولا يجاهدون في سبيل الله ، ولا يفكرون أفكار ذوي الديانات ، ولا يستبـصـرون ، في حكم الزمنى الذين لا يقدرون على إعمـال جوارحـهم ، والمسلوبي العقول الذين لا استبصـار بهم . وفيه تعريض بكلّ من لم يكن من عمال اللّه ، ولا من المسـتبـصـرين في دين الله ، وتوبيخ على تركهم المجاهدة والتأمّل مع كونهم متمكنين منها » [٢] . وفائدة إيثـار (أولي الأيدي) على أن يقال –مثلاً– : العاملين المستبصرين ، الإشارة إلى ثبات هذه الصفات لهم ، وإلى عـدّ من عداهـم – ممن لا يوظفـون الأعـضـاء والملَكات فيـمـا خلقت له – وفاقديها سواء . ونلحظ على طريقة النّظم أيضاً أنّه قد فرّق المنعوت بالعطف ، ووحدّ النعت ، للدلالة على تساويهم – عليهم السلام – في تلك الصفات . والذي يُرجّحُ كون المراد بالأيدي والأبصـار في هذا السياق ، الأعضاء المعروفة حقيقةً وليست مجازاً ، بمعنى القوة ، كما ذهب إليه بعض المفسرين [٣]، قوله تعالى:

﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [٤]

---

(١) ص : ٤٥ .
(٢) الكشاف ٤/٩٩ .
(٣) انظر روح المعاني : ٢٣/٢١٠ ، التحرير والتنوير : ٢٣/٢٧٦ .
(٤) الحج : ٤٦ .

حيث أشارت هذه الآيات إلى أن المحدَّث عنهم لم يوظفوا هذه الأعضاء فيما خُلقتْ له ، ولذا عُرِّضَ بهم بأن عدوا بمثابة من ليس له سمع أو بصر ، أو عقل [١] . وتلك وظيفة النعتين : (يعقلون بها) ، (يسمعون بها) – على ما سيأتي في مبحث التحقير – وعليه فلا جرم أن يُمْدَحَ بما بيناه عند الحديث عن وظيفة النعت في الآية . ويقوي ذلك أنه تعالى امتنَّ على عباده بإنشاء السمع والأبصار والأفئدة حيث قال :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[٢]. قال الزمخشري : « إنَّما خصَّ السمع والابصار والأفئدة ، لأنه يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية ما لا يتعلق بغيرها . ومقدمة منافعها أن يعملوا أسماعهم وأبصارهم في آيات اللّـه وأفعاله ، ثمّ ينظروا ويستدلوا بقلوبهم . ومن لم يعملها فيما خلقت له فهو بمنزلة عادمها ، كما قال :

﴿ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ ﴾[٣] ، إذ كانوا يجحدون بآيات الله ومقدمة شكر النعمة فيها الاقرار بالمنعم بها ، وأن لا يُجعل له ندٌّ ولا شريك »[٤] .

ومن ذلك الباب أيضاً والمنعوت نكرة ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ۝ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾[٥].

---

(١) الكشاف ١٦٢/٣ .
(٢) المؤمنون : ٧٨ .
(٣) الأحقاف : ٢٦ .
(٤) الكشاف : ١٩٨/٣ .
(٥) الحاقة : ١١-١٢ .

فـ(واعيةٌ) نعت أفاد مع التخصيص المدح بالكون على هذه الصفة ، فهي الوظيفة الحقيقية لها – والتي من أجلها خُلِقتْ – ، لا السّماع المجرّد. قال الزجاج : « أُذُنٌ واعية : معناه : أذن تحفظ ما سمعت وتعمل به ، أي ليحفظ السامع ما سمع ويعمل به . تقول لكل شئ حفظته في نفسك : قد وعيته ، يقال: قد وعيت العلم ، ووعيتُ [كذا] ، قلت . وتقول لما حفظته في غير نفسك : أوعيته ، يقال : أوعيتُ المتاع في الوعاء »[١] . والوعي العلم بالمسموعات ، أي : ولتعلم خبرها أذن موصوفة بالوعي ، أيْ من شأنها أن تعي . وهذا تعريض بالمشركين إذ لم يتعظوا بخبر الطوفان والسفينة التي نجا بها المؤمنون ، فتلقوه كما يتلقون القصص الفكاهية ... »[٢] . قال الزمخشري : « ... فإن قلت : لم قيل : أذن واعية ، على التوحيد والتنكير ؟ قلت : للايذان بأن الوعاة فيهم قلة ، ولتوبيخ الناس بقلة من يعي منهم ، وللدلالة على أن الأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي السّواد الأعظم عند الله ، وأن ما سواه لا يبالي بهم باله ، وإن ملؤا بين الخافقين »[٣] .

ومن الأخلاق المحمودة التي يُمدحُ من عُرِفَ بها وكانت له سمة ، الوفاء بالعهد فقد قال تعالى : ﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾[٤] . فالآية آمرة

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥/٢١٥-٢١٦ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٩/٢٣ .

(٣) الكشاف : ٤/٦٠٠ .

(٤) الاسراء : ٣٤ .

بالوفاء بالعهد ، « وكان العرب يتمادحون به ، ومن العهود المقررة بينهم : حلف الفضول ، وحلف المطيِّبين ، وكلاهما كان في الجاهلية على نفي الظّلم والجور عن القاطنين بمكة ، وذلك تحقيق لعهد اللّهِ لابراهيم – عليه السلام – أن يجعل مكة بلداً آمناً »[1] . وقد جيء بالنعت ، مدحاً بتلك السّمة ، والمنعوت نكرة ، والنعت لازم للمعنى ، في قوله تعالى :

﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾[2] .

فجملة (صدقوا ...) في محل رفع نعت لرجال ، وإرادةُ جعل مدحهم بذلك مستقلاً غير مدمج في الإخبار ، هي التي أوثر لأجلها بناء التركيب على هذا النحو ، حيث لم يقل : من المؤمنين من صدقوا ما عاهدوا اللّه عليه . ولأجل الزيادة في الثناء جيء بـ(رجال) مكان فريق ، أو فئة ، حيث يمكن أن يقال : من المؤمنين فريق ، أو فئة صدقوا ... ، وذلك « لأن الرجل مشتق من الرِّجْل ، وهي قوة اعتماد الانسان ، كما اشتق الأيْد من اليد »[3].

---

(١) التحرير والتنوير : ٨/١٦٩ ، وانظر : ١٥/٩٧ .

(٢) الأحزاب : ٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢١/٣٠٧ ، وانظر في المراد بهؤلاء الرجال : الكشاف : ٣/٥٣٢ – ٥٣٣ ، روح المعاني : ٢١/ ١٧٠ .

ذلك هو منهج المدح في القرآن الكريم ، وهو ليس خاصاً بالانسان فرداً بل يمتد ليشمل الأمم والجماعات ، ويشمل غيره من الكائنات ، أياً كان نوعها . فكل ما في الكون ينبغي أن يكون مسخراً لأداء تلك الغاية ، ولذلك فُضِّلَتْ بعض الأمم على غيرها ، وتَفْضُلُ بعضُ الأماكن بعضاً ، ويتميز بعض الأزمان على بعض . وقد جيء بالنعت مشاراً به إلى أفضلية أمّة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأمم في قوله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾(١) .

فالوصف المذكور في الآية مدح للأمة كلها ، وثناء على المسلمين بأن الله ادَّخر لهم الفضل وجعلهم وسطا بما هيأ لهم من أسبابه(٢) . قال فخر الدين الرازي -في تفسير المراد بالوسط في هذه الآية- : « اعلم أنّه إذا كان الوسط اسماً حرّكت الوسط ، كقوله : (أمة وَسَطاً) . والظرف مخفف ، تقول : جلست وَسْطَ القوم(٣) . واختلفوا في تفسير الوَسَط ، وذكروا أموراً ، أحدها : أن الوسط هو العدل . والدليل عليه الآية والخبر والشعر والنقل والمعنى . أمّا الآية فقوله

---

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) التحرير : ٢/ ١٨ ، ١٩ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤/٣٤١ – ٣٤٢ .

تعالى : ﴿ قَالَ أَوْسَطُهُمْ ﴾[١] ، أي أعدلهم . وأما الخبر ، فما روى القفّال عن الثوري عن أبي سعيد الخدري عن النبي – صلى الله عليه وسلم – (أمّة وسطاً، قال : عَدْلاً) ... وقيل : كان النبي – صلى الله عليه وسلم – أوسط قريش نسباً . وقال عليه الصلاة والسلام : (عليكم بالنّمط الأوسط) . وأمّا الشعر فقول زهير :

هُمُ وَسَطٌ يرضى الأنامُ بحكمهم
إذا نزلتْ إحدى الليالي الفَطَائِمِ »[٢]

أما شواهد النعوت التي وردت مفيدة فضل الأزمنة والأمكنة ، فسيأتي[٣].

ومن شواهد مدح الحيوان بما فيه من الصفات المهيئة لأداء الوظيفة المنوطة به ، قوله تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (٣٠) إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ (٣١) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (٣٢) رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ (٣٣) ﴾[٤]

فـ (الصّافِنات) و (الجياد) صفتان لموصوف محذوف ، حذف للعلم به ولغرض

---

(١) القلم : ٢٨ .

(٢) التفسير الكبير : ١٠٧/٤ ، وانظر : الكشاف : ١٩٨/١ – ١٩٩ ، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني : ٢٢-٥٢٣ .

(٣) في مبحث التعظيم من وظائف هذا الباب .

(٤) صٓ : ٣٠-٣٣.

صرف الاهتمام إلى الصفة ، إذ هي مناط المدح . التقدير : الخيل الصافنات الجياد . وهما من الصفات التي يمدح بها هذا النوع . فالصافنات : « جمع صافنة . وهي القائمة على ثلاث ، ، وإقامة الأخرى على طرف الحافر . وهو من صَفَنَ يَصْفُنُ صُفوناً . الجياد : جمع جواد ، وهو السّابق . المعنى : أنّها لمّا استوقفت سكنت ، وإن ركضت سبقت . وكانت ألف فرس عُرِضتْ عليه بعد أن صلّى الظهر ، لإرادته الجهاد على العدو ، فعند بلوغ العرض منها تسعمائة غربت الشمس ، ولم يكن صلّى العصر ، فاغتمّ »[١] .

قال الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى وصفها بالصُّفُون ؟ قلت : الصُّفون لا يكاد يكون في الهُجُن وإنّما هو في العراب الخلص . وقيل : وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين ، واقفة وجارية »[٢] . وكون تلك الخيل للجهاد مع تحقق ذينك الوصفين فيها هو مكمن إعجاب وانشغال سيدنا سليمان عليه السلام بها ، ولذلك قال : (إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ) إلاّ أن تعطيل انشغاله بها له عن أداء وظيفة هي ركن ، وهي صلاة العصر ، أو ما هو مقرر له من الذكر وقت العشي ، جعله ينهال عليها عقراً ؛ تقرّباً إلى اللّه تعالى .

---

(١) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٣/٥٧٢ – ٥٧٣ .

(٢) الكشاف : ٤/٩١ .

الـــــذم :

هو نقيض المدح وضدُه ، وشأنُه شأنُه في التصوُّر الإسلامي . فكما يُمدحُ المكلَّفُ بتوجيه أعضائه وغيرها ممّا منحه اللّه إيّاه الوجهة التي أرادها عزّ وجلّ لها ، يذّم بِعدمِ ذلك التوجيه . وكما حُدِّد ما يراد من الانسان تجاه خالقه ، حُدِّدتْ أيضاً أسس وضوابط العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين الانسان وأخيه ، ابتداء بالنظرة والمعتقد ، بحيث لا يرى لنفسه تميزاً على غيره ولا فضلاً . وذلك يقتضي ضبط السلوكيات داخل إطار هذه الأسس ، ولذا فكلُّ من جاء ت نظرته لأخيه ، أو سلوكه معه مخالفين لذلك ، فهو مذموم عند خالقه .

قال تعالى :﴿وَٱسۡتَفۡتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾(١) . فالتجبر والإصرار عليه غير لائقين بمخلوق خُلِقَ من ماء مهين . جاء عن الخازن : « والجبّار في صفة الإنسان ، يقال لمن تجبر بنفسه بادّعاء منزلة عالية لا يستحقها ، وهو صفة ذمّ في حقّ الانسان . وقيل : الجبار : الذي لا يرى فوقه أحدا . وقيل : الجبّار المتعظّم في نفسه ، المتكبر على أقرانه . والعنيد : المعاند للحقّ ومجانبه ، قاله مجاهد . وقال ابن عبّاس : هو المُعْرِضُ عن الحق . وقال مقاتل : هو المتكبر . وقال قتادة : هو الذي يأبى أن يقول لا إله إلا الله . وقيل: هو المعجب بما عنده . وقيل : هو الذي يعاند ويخالف »(٢) . « والوصف الأول إشارة إلى ذمّة باعتبار الخُلُق النفساني ، والثاني إلى ذمّة باعتبار الأثر الصادر عن ذلك الخلق ، وهو كونه مجانباً منحرفاً عن الحق »(٣) . وجميع التفسيرات لهاتين

---

(١) ابراهيم : ١٥ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٥١٨/٢ ، وانظر : مجاز القرآن : ٣٣٧/١ ، المفردات في غريب القرآن : ٨٦ ، ٣٤٩ - ٣٥٠ ، التحرير والتنوير : ١٠٦/١٢ .

(٣) روح المعاني : ٢٠١/١٣ .

الكلمتين ، مفادها ومحصلتها هو أن هاتين الصفتين قد صارتا من سمات المتصف بها ، بحيث تحول إلى كائن هي روحه ومحركه . وتلك علة حذف الموصوف في هذه المقامات ، أي ليس للعلم به فقط ، ولكن للإشارة إلى ما ذكر ، وإلى أنّ الصفة صارت هي السّمة التي تميّزه وبها يعرف من غيره ، كما أنّها تجمع المتصفين بها بحيث يجعلون جنساً مستقلاً .

ومن النحاة من نصّ على أن ذكر الموصوف في مثل هذه المقامات يعد حشواً ، ولذا يقبح ذكره . قال السهيلي – مبيناً أحكام المنعوت من حيث الذكر والحذف – : « وإن كان في كلامك حكم منوط بصفة ، اعتمد الكلام على تلك الصّفة ، واستغنى عن ذكر الموصوف ، كقولك : مؤمن خير من كافر ، و : غنيّ أحظى من فقير ، و : المؤمن لا يفعل كذا، و : ﴿ لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1]، و : (الكافرُ يأكل في سبعة أمعاء)[2] ، وكقولهم في الشّعر :

وأبيضَ كالمِخْراق ....

وأسْـمَـرَ خَـطِّـي ....

وأشباه ذلك ، لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصّفة دون الموصوف . فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام :

١ – نعت لايجوز حذف منعوته، كقولك :رأيت سريعاً، و: لقيت خفيفاً.

٢ – ونعت يقبح حذف منعوته وهو مع ذلك جائز ، كقولك : لقيت ضاحكاً ، و :رأيت جاهلاً، وإنّماجاز لاختصاص الصّفة بنوع واحد من الأسماء .

٣ – ونعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره في الجواز ، كقولك : أكلت

---

(١) الأعراف : ٤٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأطع٧مة : ٧/١٣٤ – ١٣٥ .

طيِّباً ، وشربت عذباً ، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات .

٤ - وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام ، كقولك : أكرم الشّيخ ، و : وقّر العالم ، و : ارْفِقْ بالضّعيف ، لتعلّق الأحكام بالصّفات واعتمادها عليها بالذّكر .

٥ - وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك : دابّة ، وأبطح وأبرق ، وأجرع - للمكان - ، وأسود - للحيّة ، وأدهم - للقيد - ، وأخيل -للطائر- . فهذه في الأصول نعوت ، ألا تراهم لا يصرفونها ، ويقولون في المؤنث : بطحاء ، وجرعاء ، وبرقاء . ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت »[1] .

كما أن منهم من نصّ على تقدير موصوف محذوف بعد (كلّ) في سياق مُشابهٍ لسياق (كلّ) في الآية موضع الاستشهاد ، وهو قوله تعالى :

﴿ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾[2]

قال الرّاغب : « الضامر من الفرس ، الخفيف اللحم من الأعمال ، لا من الهزال»[3] . وقال الزجاج - مبيناً علّة إعادة ضمير جمع الإناث على (كلّ ضامر) - : « (رجالاً) : جمع راجل ، مثل : صاحب وصحاب ، وقائم وقيام . (وعلى كل ضامر يأتين) : أي يأتوك رجالاً وركبانا . وقال : (يأتين) ، على معنى

---

(١) نتائج الفكر : ٢٠٩ - ٢١٠ ، وانظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ - ٣٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٢٤/٢ - ٣٢٦ ، ومغني اللبيب : ٦٠٩ .

(٢) الحج : ٢٧ .

(٣) المفردات : ٢٩٩ ، وانظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد :٥٣/٣ .

الإبل ، المعنى : وعلى كلّ بعير ضامر يأتي من كلّ فجّ عميق »[١]. وقال ابن هشام : « ... فليس الضامر مفرداً في المعنى ، لأنه قسيم الجمع ، وهو (رجال) ، بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفة لجمع محذوف ، أي : كلّ نوع ضامر »[٢] . فلإرادة الشمول مع الاختصار حذف الموصوف اكتفاء بالصّفة التي لا بدّ من اتّصاف كلّ مركوب آت من كل فج عميق بها ، أيّا كان نوعه .

ولتلك الخصيصة لـ (كلّ) يجاء بها لافادة شمول وقوع حكم العامل فيها جميع المتصفين بالصفات الواقعة في حيّزها . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝١٣ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۝١٤ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٥﴾[٣]

قال المنتجب الهمذاني : « (كلَّ حلاَّف) : أي رجل حلاف ، فحذف الموصوف . والحلاف : الكثير الحلف في الحق والباطل ، و (مهين) : نعت بعد نعت ، ويجوز في الكلام نصبه إمّا على النعت لكلّ ، أو الذّم ، ورفعه على هو ، وكذا ما بعده من النعوت يجوز فيها الوجهان . و (مهين) : فعيل ، إمّا من المهانة -وهوالجيد- وهي الحقارة ، وفعله مَهُنَ يَمْهُنُ - بالضم فيهما - مهانةً فهو مهين ، وإمّا من المِهْنَة ، وهي الخدمة ، ... وإمّا بمعنى مفعول ... »[٤] . فهذه

---

(١) معاني القرآن واعرابه : ٣/٤٢٢ ، وانظر: معاني القرآن للفراء : ٢/٢٢٤، التحرير والتنوير : ١٧/٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) مغني اللبيب : ٢٦٢ .

(٣) ن : ١٠ - ١٥ .

(٤) الفريد في إعراب القرآن : ٤/٥٠٥ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٥/٨-٩ .

الآيات وإن كانت قد نزلت في شخص بعينه كما روى – وهو الوليد بن المغيرة على الأرجح – ، غير أن وظيفة (كلّ) صرف الذّم إلى كلّ متصف بما في حيّزها من الصفات المتتالية ، ولذلك أوثرت على الاسم الموصول (أل) . ويصرف المراد بها إلى أحد المذكورين في أسباب النزول[1] الصفة الأخيرة : (زنيم) ، فهي تحصر المراد بأحد اثنين : الوليد بن المغيرة ، أو الأخنس بن شريق ، على قول عطاء « لأنّه حليف ملحق في بني زهرة ، فلذلك سمي زنيماً »[2]. وجعله الوليد بن المغيرة أقرب للمروي من سيرته المتفق مع ما جاء في الآيات الكريمة ، حيث كان كما روي « دعياً في قريش ليس من سِنْخِهِم، ادعاه أبوه بعد ثمانِ عشرةَ من مولده . وقيل : بغت أمه ، ولم يعرف حتى نزلت هذه الآية »[3]. ولذلك جيء بهذه الصفة آخراً مفصولاً بينها وبين ما قبلها من الصفات بالظّرف (بعد ذلك) الذي يفيد فائدة (ثمّ)في التراخي الرُّتْبي[4] . قال الظاهر بن عاشور : « ... قد جاء في الكلام الفصيح ما يدل على معنى البعدية مُراداً منه البعدية في الرتبة ، وان كان عكس الترتيب الوجودي فتكون البعدية مجازية مبنية على تشبيه البون المعنوي بالبعد المكاني أو الزماني . ومنه قوله تعالى : (هَمّازٍ مشّاءٍ بنميم ... الآية) ، فإنّ كونه عُتُلاً وزنيماً أسبقُ في الوجودمن كونه همّازا مشّاءً بنميم ، لأنّهما صفتان ذاتيتان ، بخلاف همّازٍ مشاءٍ بنميم »[5] . فهذا الوصف « وهو زنيم ، متأخر في الرتبة والشناعة عن الصفات السابقة ، أي هو أشنع منها وأقبح ... وفي المختار : الزنيم : الملتحق في قوم ليس هو منهم ، فكأنه فيهم زنمة ، وهو شئ يكون للمعز

---

(١) انظر الكشاف : ٤/٥٨٧ ، الفتوحات : ٤/٣٨٤ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٤/٣٨٤ .

(٣) الكشاف ٤/٥٨٧ ، وانظر مجاز القرآن : ٢/٢٦٥ .

(٤) الكشاف : ٤/٥٨٧ ، وانظر : مجاز القرآن :٢/٢٦٥ .

(٥) التحرير والتنوير : ١/٣٨٣ .

البعير ويترك معلقا »[١] . وقيل : الزنيم الذي له زنمة من الشرّ يُعرفُ بها[٢] .

والوصف بزنيم ليس أشنع فقط ، بل هو المعول يَجِرُّ على بقية الصّفات نقضاً وهدماً ، لأن من كانت هذه حاله فهو بالذلة والهوان ملحق وملصق ، وهو بأداء حقّ النعمة (أنْ كانَ ذا مَالٍ وبَنِينَ) ، أحرى وأجدر ، وعن الاجتراء على وصف آيات المُنْعِمِ بكونها أساطير الأولين أبعد . أمّا (عُتُلّ) ، ولها معانٍ[٣] متعددة تؤول كلها إلى معنى الغلظة والجفاء، فإنّ صيغتها ومادتها تشيران إلى تفوقها على الصفات السابقة عليها في الذّمّ ، حيث جاء ت على وزن قليل الدوران في ألفاظ المبالغة ، على حين جاء ت الصفات الأخرى : حلّاف ، همّاز ، مشّاء ، منّاع، أثيـــم على الأوزان المشهورالكثيرة الدوران من أوزان المبالغة. وفي ذلك إشارة إلى كونها مع الصّفة التي بعدها أشدّ معايبه . أي إنّ هناك تصاعداً في الذّم ، قال الزمخشري : « جُعِلَ جفاؤه ودعوته أشدّ معايبة ، لأنّه إذا جفا وغلظ طبعه وقسا قلبه ، اجترأ على كلّ معصية ، ولأن الغالب أنّ النطفة إذا خَبُثتْ خَبُثَ الناشئ منها »[٤] .

ومن طرق الذّم في القرآن ذَمُّ ما سوى الانسان من الكائنات التي لها علاقة به ، إشارةً إلى بالغ الذّمّ لمن له صلة بها من البشر . من شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى :

---

(١) الفتوحات الالهية : ٣٤٨/٤ ، وانظر : معاني القرآن للفراء :١٧٣/٣ ، ومجاز القرآن : ٢٦٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٦/٥ .

(٢) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيّان : ١٢٤ .

(٣) انظر معاني القرآن واعرابه : ٢٠٦/٥، اعراب القرآن للنحاس : ٩/٥ ، المفردات في غريب القرآن : ٣٢١ ، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث : ٤٠٢/٢ .

(٤) الكشاف : ٥٨٧/٤ .

﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴿٦٠﴾﴾ (١)

الرؤيا : هي حقيقة في رؤيا المنام ورؤيا اليقظة ليلاً ، والمشهور اختصاصها لغةً بالمنامية . وإنما أُطلِقَ على ما أُريه – صلى الله عليه وسلم – عياناً ليلة الاسراء رؤيا ، إمّا مشاكلة لتسمية المكذبين بالاسراء لها بذلك ، أو على التشبيه بالرؤيا لما فيها من العجائب ، أو لوقوعها ليلاً ، أو لسرعتها(٢) . المعنى : « وما جعلنا الرؤيا التي أريناكها عياناً مع كونها آيةً عظيمة وأيَّةُ آيةٍ ، وقد أقمت البرهان على صحتها إلا فتنة افتتن بها الناس حتى ارتدَّ بعضٌ من أسلم منهم »(٣) . ويقويّ كون المراد بالرؤيا ما أُريه عليه السلام في اسرائه ، لا ما أُريه قبل خروجه إلى الحديبية(٤) مِنْ أنه يدخلُ مكة وأصحابه آمنين محلقين رؤوسهم ومقصرين ، قوله تعالى في مطلع السورة ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾(٥). وأمرٌ ثانٍ ، وهو أن تلك الرؤيا عندما لم تتحقق – في عامهم ذاك – ، لم يطعن في

---

(١) الاسراء : ٦٠ .

(٢) روح المعاني : ١٠٥/١٥ ، وانظر: الكشاف ٢/٦٧٥-٦٧٦ ، التحرير والتنوير : ١٤٦/١٥ .

(٣) روح المعاني : ١٠٥/١٥ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٢٤٨/٣ ، التفسير الكبير : ٢٣٨/٢٠ .

(٤) من المفسرين من لم يذكر غير رؤيا الاسراء ، انظر : معاني القرآن للفراء ١٢٦/٢ ، روح المعاني : ١٠٥/١٥ ، ومنهم من ذكر بالاضافة إليها رؤيا فتح مكة ، انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/٢ ومنهم من ذكر بالاضافة اليها رؤيا رقي قوم المنابر ، انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٨/٣ .

(٥) الإسراء : ١ .

صدقها إلاّ المنافقون ، – وان كان المسلمون قد اغتمُّوا لعدم تحققها في ذلك العام – ، أمّا رؤيا ليلة الاسراء فقد ترتب على إخبار الناس بها كُفْرُ بعضٍ ممَّنْ كان قد آمن ، وهو ما يتَّسِقُ مع قوله : (وما جعلنا الرؤيا ... إلاّ فتنة للناس) . ولذلك وصفت هذه بقوله (التي أريناك) ، ولم توصف تلك عند ذكرها في قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ..... ﴾(١).

وفائدة هذا الوصف تعظيم أمر الموصوف ، وذلك مستفاد من أمرين : النعت بالموصول وهو لا ينعت به وصلته متفقة مع المنعوت مادّة إلا في مقام إرادة المبالغة في تعظيم أمر الموصوف بالاشارة إلى أنّه قد بلغ مبلغاً يفوق الوصف(٢). وهو نعت مُوضِّحٌ أيضاً ، إذ إنّه – صلى الله عليه وسلم – قد أُرِيَ رؤىً عديدة ، وحَدَّدَ المراد بالرؤيا هنا بما أُريه من ملكوت السمّوات والأرض ليلة الاسراء ، هذا النعت . أمّا النعت الذي جيء به لإفادة الذّم الذي يتجاوز المنعوت إلى من له صلة به ، فهو (الملعونة) ، « قيل : هو مجاز ، إذ المراد : الملعون طاعموها ، لأنّ الشجرة لا ذنب لها ، وهي شجرة الزّقوم . وقيل : بل على الحقيقة ، ولعنها : إبعادها من رحمة الله ، لأنها تخرج في أصل الجحيم »(٣) . ويؤكد كون المراد بها شجرة الزقوم موافقة ما جاء عنها في هذا السياق – من كونها فتنة للناس(٤) ، والمراد بهم الكفار – لما جاء في قوله تعالى :

---

(١) الفتح : ٢٧ .

(٢) سيأتي في مبحث المبالغة من وظائف النعت

(٣) الدر المصون : ٣٧٧/٧ ، وانظر : التفسير الكبير :٢٣٨/٢٠.

(٤) انظر المراد بكونها فتنة : معاني القرآن واعرابه : ٢٤٨/٣، التفسير الكبير : ٢٣٨/٢٠، روح المعاني : ١٠٦/١٥ ، التحرير والتنوير :١٤٧/١٥.

﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ۝٦٢ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ ۝٦٣ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ۝٦٤﴾ (١)

إذ بناء الكلام في هذه الآية على التقديم والتأخير ، والتقدير : وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة إلا فتنة للظالمين(٢) . ويقوي أن المراد من وصفها باللعن لعن أصحابها ، وهم المختصون بالأكل منها ، أي الكفرة الظلمة ، المجئ بالجار والمجرور : (الملعونة في القرآن) ، إذ لو اكتفى بالقول : والشجرة الملعونة ، لذهب الوهم إلى ما تعارف عليه القوم من وصفهم لكل طعام ضار بـ (ملعون) ، فهذه الشجرة التي اختصت باللعن في القرآن أمرها مغاير تمام المغايرة لما اعتادوا لعنه من الأطعمة والنباتات والأشجار الضارة ، إذ ضررها بالغ حداً لا نهاية له . قال الزمخشري : « وقيل : تقول العرب لكل طعام مكروه ضار : ملعون . وسألت بعضهم فقال : نعم ، الطعام الملعون القشب المحوق . وعن ابن عباس : هي الكشوت التي تتلوى بالشجر يجعل في الشراب »(٣) .

---

(١) الصافات : ٦٢ – ٦٤ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٣٨/٢ .

(٣) الكشاف : ٦٧٦/٢ ، معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٢٤٨/٣ ، روح المعاني : ١٠٦/١٥ .

التحقيـــر :

وهو من المعاني التي يؤتى بالنعت لإفادتها ولم ينصَّ النحاة على إثبات تلك الوظيفة له .

والمقصود بـه تقليل الشـأن ، أو تصغيره ، قال أبـو هلال العسكري : « الفرق بين الحقير والصغير ، أن الحقير من كل شيئ ما نقص عَنْ المقدار المعهود لجنسه . يقال : هذه دجاجة حقيرة ، إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج . ويكون الصغر في السّن وفي الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير . ولا يقال : حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فإذا نقص شئ منها عنه سمي حقيراً ، كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شئ من جملتها عنه سمي حقيراً »[١] . وجاء في اللسان : « الحَقْرُ في كلِّ المعاني : الذّلّة ... وكذلك الاحتقار. والحقير : الصغير الذليل ... والتحقير : التصغير . والمحقرات : الصغائر ... والحقير : ضد الخطير ... وتحقير الكلمة : تصغيرها . وحَقَّرَ الكلام : صغّره[٢].

ويمكن أن يفسّر عدم إشارة النحاة إلى مجيء النعت لهذه الوظيفة ، بأنهم ربّما عدّوه داخلاً في باب الذّم ، جاء في شرح المفصل : « قال صاحب الكتاب : « وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم ... ولما يضادّ ذلك من الذّم والتحقير ... » وقال الشارح : وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح ، ... أو ضدّهما من ذمّ وتحقير ، ... » [٣]وما حملنا على التفريق بينهما ، هو أنّه لا يستقيم اعتبار كلّ حقير – بالمعاني التي أشير إلى أن هذه المادة تدل عليها – مذموماً ، ذلك أن الله تعالى مدح المؤمنين بالذلة – بمعنى التصاغُر ولين

---

(١) الفروق في اللغة : ٢٤٦ – ٢٤٧ .

(٢) اللسان : ٢٠٧/٤ .

(٣) شرح المفصل : ٤٧/٣ .

الجانب – في قوله تعالى :

﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾(١) .

كما وصف حالهم التي كانوا عليها في بداية الدّعوة بقوله :

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾(٢) .

وهي – ولا شكّ – ليست حالاً مذمومة ، وإلا لما أمدّهم بأعظم مدد: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾ (٣)

والمعنى في قوله تعالى : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ﴾(٤) .

على الضدّ من ذلك . وبناء على هذا التفريق جُعِلَ التحقير وظيفة مستقلة للنعت وغيره لا تندرج تحت الذم .

وقد جاء ت النعوت المفيدة تحقير أمر المنعوت في القرآن الكريم مفردة وجملة . فمن المفرد ، ما في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

---

(١) المائدة : ٥٤ .

(٢) آل عمران : ١٢٣ .

(٣) آل عمران : ١٢٤ .

(٤) آل عمران : ١١٢ .

وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾[١] .

فـ (الدنيا) نعت لـ (الحياة) وظيفته - بالإضافة إلى التوضيح- تصغير شأنها بالقياس إلى ما يقابلها وهي الآخرة . وما يدلنا على أن هذا المعنى مراد من هذه الكلمة ، إيثارها على كلمة (الأولى) - إذ هي التي تقابل الآخرة - في معظم المواضع التي جاء فيها ذِكْرُ هذه الحياة حيث لم تَرِدِ (الأولى) إلا في أربعة مواضع[٢] هي على ترتيب السور الواردة فيها : ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ۖ﴾[٣] ، وقوله:

﴿ أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ . فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴾[٤] ، وقوله :

﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ . وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ)[٥] ، وقوله :

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ . وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴾[٦] .

ولا يمنع من كون ذلك المعنى مراداً ، اشتقاق الكلمة من الدُّنُوِّ بمعنى القرب ، قال ابن منظور : « دنا الشيء دُنُوّاً ودناوة : قَرُبَ ... والدناوة : القرابة

(١) البقرة : ٨٥ - ٨٦ .
(٢) ذلك حسبما جاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن . لفؤاد عبد الباقي .
(٣) القصص : -٧ .
(٤) النجم : ٢٤ ، ٢٥ .
(٥) الليل : ١٢. ١٣ .
(٦) الضحى : ٣ ، ٤ .

والقربى . ويقال : ما تزداد منا إلا قربا ودناوة ، فرق بين مصدر (دنا) ومصدر (دَنُوَ) فجعل مصدر (دنا) دناوة ، ومصدر (دَنُوَ) دناءة ، ... والدنيا : نقيض الآخرة ... والدنيا أيضاً : اسم لهذه الحياة ، لبعد الآخرة عنها ، والسماء الدنيا ، لقربها من الأرض »[١]. وقال الراغب : « ويعبر بالأدنى ، تارة عن الأصغر فيقابل بالأكبر ، نحو : ﴿ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ ﴾[٢] ، وتارة عن الأرذل ، فيقابل بالخيِّر نحو : ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾[٣] . وعن الأول فيقابل بالآخرة نحو (خسر الدنيا والآخرة). وتارة عن الأقرب فيقابل بالأقصى، نحو: ﴿إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾[٤]»[٥]. وبالنظر في المعاني التي أوردها الراغب وغيره ، أرى أن إيثار هذه الكلمة إنما كان لقدرتها الواسعة على الايحاء ، إذ إنها عند وصف حياتنا هذه بها ، يمكن لمح تلك المعاني جميعها . ولذلك لم يُؤتَ بها في المواضع الأربعة – التي أشرنا إليها – لأن المراد في ثلاثة منها ، إثبات مالكيته تعالى لأمر الحياتين ، وهيمنته عليهما ، وفي الرابع ، امتنانٌ منه تعالى على رسوله بما أعطاه فيها ، مع وعدٍ بكون عطاء الآخرة أعظم ، والرسول –عليه الصلاة والسلام – لا تعلّقَ له بزخرفها ولا تكالب على أغراضها الفانية . وعليه فليس في هذه المواضع ما يستدعي لفظة (الدنيا) ، على حين يستدعيها

---

(١) اللسان : ١٤/٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) المجادلة : ٧ ، والآية التي جاء فيها الأدنى مقابلاً بالأكبر ، الآية ٢١ من سورة السجدة .

(٣) البقرة : ٦١ .

(٤) الأنفال : ٤٢ .

(٥) المفردات : ١٧٢ ، وانظر : قاموس القرآن : ١٧٥ – ١٧٦ ، والفروق في اللغة : ٢٩٠ .

في غير ذلك من المواضع ، كون كلمة (حياة) توحي بما يَحْمِلُ على الإقبال عليها والحرص على الاستزادة منها ، إلى غير ذلك ، فيأتي نعتها بالدنيا حائلاً بين تلك الدلالة وما تستدعيه . وتأكيداً لذلك المعنى فُرِقَ بين الحياتين بتسمية الثانية باسم أبلغ دلالة على ذلك المعنى، وهو (الحيوان)، ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾(١) ولدوام تلك الحيلولة كان هذا الوصف ملازماً لتلك الكلمة (حياة) ، ولتلك الملازمة وصيرورتها معروفة به ، كثر الاستغناء عن المنعوت بها ، قال السَّمين: « والدنيا : فُعْلى : تأنيث الأدنى ، من الدنو ، وهو القرب ، وألفها للتأنيث ولا تحذف منها (أل) إلا ضرورة كقوله :

يومَ ترى النّفوسُ ما أعدّتِ   في سعي دنيا طالما قَدْ مُدّتِ

.... وقد استعملت استعمال الأسماء ، فلم يذكر موصوفها ، قال تعالى : ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾(٢) ..... »(٣) .

وقد جاء نعت هذه الحياة – الحياة الدنيا – ، مذكراً : (الأدنى) ؛ قصداً إلى سلب معنى كونها حياة ، وذلك في سياق يقتضي مقامه سلب هذا المعنى منها بالكلية إشارة إلى أن ما يقوم عليه وجود المذكورين في ذلك السِّياق أَبْعَدُ شيء عن الوصف بالحياة قال تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ﴾(٤) . فـ (الأدنى):

---

(١) العنكبوت : ٦٤ .

(٢) الأنفال : ٦٧ .

(٣) الدّر المصون : ١/٤٩٠ ، وانظر : روح المعاني : ١/١٢٢ ، حيث تفريق بين الوصف الغالب والاسم الغالب .

(٤) الأعراف : ١٦٩ .

«صفة لمحذوف ، أي : الشيء الأدنى والمراد به الدنيا »[١] . وقوله : (يأخذون عرض) ، فيه إشارة إلى أنَّ أمر هذه الحياة يقوم على شيئين : أعراض ، أي ما لا ثبات له ، إذ ينقضي مُورِثاً هلاكاً ، وذلك أن العرض : « مَا لا ثبات له ، ومنه استعار المتكلمون العرض المقابل للجوهر »[٢] والشيء الثاني : الثوابت ، وهي كلُّ ما يمتدُّ وجوده فيضمنُ الآخذُ به – بحسب الوعد الإلهي – ديمومة الحياة . قال الزمخشري : – مفسراً موضع الاستشهاد في الآية – « (يأخذون عرض هذا الأدنى) : أي : حطام هذا الشيء الأدنى ، يريد : الدنيا وما يُتمتعُ به منها . وفي قوله (هذا الأدنى) : تخسيس وتحقير . والأدنى : إما من الدنو، بمعنى القرب ، لأنه عاجل قريب ، وإمّا من دنو الحال وسقوطها و قلتها . والمراد : ما كانوا يأخذونه من الرُشا في الأحكام على تحريف الكلم ، للتسهيل على العامّة »[٣] .

ومما جاء من النعوت لإفادة التحقير ، متعدداً وهو جملة ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرًّا وَلَا نَفۡعًا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾[٤] .

فجملة (لا يَخْلُقُونَ) وما عطف عليها : (ولا يَمْلِكُونَ) ... الخ ، (ولا

---

(١) روح المعاني : ٩٦/٩ .

(٢) الدر المصون : ٥٠٥/٥ .

(٣) الكشاف : ١٧٤/٢ ، وانظر : في سر وصفهم بـ(خلف) دون (خلف) : مجاز القرآن : ٢٣٢/١ ، والمفردات : ١٥٥ ، والدر المصون : ٥٠٢/٥ – ٥٠٣ ، وروح المعاني : ٩٦/٩ ، والفروق في اللغة : ٣٠٨ .

(٤) الفرقان : ٣ .

يملكون موتاً) ..الخ ، في محل نصب نعت لـ (آلهة) . ومحصلة هذه النعوت إثبات العجز التام المفيد حقارة المنعوت بها ، كما أن فيها تعريضاً بمن اتخذوها معبودات وتفنيدا[1] . والمعنى : « أنّهم آثروا على الله سبّحانه ، عبادة آلهة لا عجزَ أبْيَنَ من عجزهم ، لا يقدرون على شيء من أفعال الله ولا من أفعال العباد ، حيث لا يفتعلون شيئاً وهم يُفتعلون ، لأنَّ عبدتهم يصنعونهم بالنَّحت والتصوير . (ولا يملكون)، أي : لا يستطيعون لأنفسهم دفع ضرر عنها ، أو جلب نفع لها ، وهم يستطيعون ، وإذا عجزوا عن الافتعال ودفع الضرر وجلب النفع التي يقدر عليها العباد ، كانوا عن الموت والحياة والنشور التي لا يقدر عليها إلاّ اللّهُ ، أعجز »[2].

---

(١) التفنيد : تعجيز الرأي ، يقال : فنده ، إذا عجَّزَ رأيه وضعفه ... انظر : الفروق في اللغة : ٤٤ .

(٢) الكشاف : ٣/٢٦٣ ، وانظر : روح المعاني : ١٨/٢٣٣ – ٢٣٤ .

التعريض :

« هو المعنى الحاصل عند اللفظ ، لا به »[١] ، أو : « هوَ المعنى المدلول عليه بالقرينة ، دون اللفظ : لأنّ التعريض إنما حصل معقوله بالقرينة ، دون دلالة اللفظ»[٢]. ومن الأمثلة التي أوردها العلويُّ للتعريض : « قولك لمن تتوقع صلته ومعروفة بغير طلب : واللّه إنِّي لفقير وإني لمحتاج ، وما في يدي شيء ، وإني عريان والبرد قد آذاني . فهذا وأمثاله تعريض بالطلب ، وليس دلالته على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثَمّ قيل له : تعريض لمّا كان المعنى مفهوماً من عُرْضِهِ ، أي : جانبه ، وعُرْضُ كل شيء جانبه . وهو كثير الدور في الكلام وله مدخل في البلاغة وموقع عظيم »[٣] .

---

(١) الطراز : ٣٨٣/١ ، هذا في الحقيقة معنى كلام الزمخشري ، انظره في الكشاف عند تفسيره لقوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرَّضتم به من خطبة النساء) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) السابق : الجزء والصفحة نفسها ، وقد ذكر العلوي أن له في مصطلح علماء البيان تعريفين أحدهما : السابق ، الذي خلص إليه بعد أن ردّ تعريف ابن الأثير له ، مبيناً علّة الرد ، وهي فساد ذلك التعريف . انظر : المثل السائر : ٥٦/٣ – ٥٧ .

(٣) الطراز : ٣٨٥/١ ، وانظر : المثل السائر : ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٧٢–٧٥ ، وقد استشهد العلوي للتعريض بما استشهد به ابن الأثير إلى ذلك ، إلا فيما أورده من خبر مروان بن الحكم مع معاوية . انظر: ص ٣٩٠ من الطراز.

«والتعريض في القرآن وارد كثيراً بأحوال الكفرة في التهكم والنقص وإسقاط المنزلة وحطِّ القدر ، ومواضعه دقيقة تستخرج بالفكر الصافي والرسوخ في قدم البلاغة »[١] .

ومما جاء من الآيات والنعت فيه مفيدٌ التعريضَ قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٢]

فالجار والمجرور (منكم) متعلق بمحذوف نعت لـ (عصبة) ، الواقعة خبراً[٣] لـ(إنَّ). ووظيفة هذا النعت التعريض بسلوكهم مسلك غير

---

(١) الطراز : ٣٨٨/١ ، وانظر : معجم البلاغة العربيَّة ، د . بدوي طبانة : ٥٢٩/٢ .

(٢) النور : ١١ .

(٣) انظر : روح المعاني : ١١٤/١٨ ، حيث ذهب إلى ذلك الآلوسي ، كما نقله عن الحوفي وأبي البقاء ، انظر : التبيان : ٩٦٦/٢ ، ونقل عن ابن عطية جعله (عصبة) بدلاً من ضمير (جاءوا) والخبر جملة (ولا تحسبوه شراً لكم) وقد ردّ قوله الآلوسي ، لأن فيه تكلفا ، وذلك الرد صحيح ، لأن المعنى لا يساعد على ما ذهب إليه ابن عطية . انظر أيضاً : الفتوحات الالهية : ٢١٠/٣ .

المؤمنين حيث جاءوا بالإفك ، وذلك لأن المقصود بـ (منكم) : « من أهل ملّتكم وممن ينتمي إلى الاسلام سواء كان كذلك في نفس الأمر أم لا ، فيشمل ابنَ أُبي ، لأنّه ممن ينتمي إلى الإسلام ظاهراً وإن كان كافراً في نفس الأمر . وقيل : إنّ قوله تعالى (منكم) ، خارج مخرج الأغلب وأغلب أولئك العصبة مؤمنون مخلصون »(١) . وإنما جاء التعريض من هذه الجهة ، لأن كونهم مؤمنين يقتضي تَجنُّبَ ذلك الفعل ، وفعلهم إياه ينافي الايمان . ويُعضِّدُ ما ذهبتُ إليه إيثار كلمة (عصبة) على غيرها ، مثل : جماعة أو فرقة أو نحو ذلك إذ في إيثارها تعنيف لهم ولوم وتوبيخ على أن كان منهم هذا التعصُّب . قال الرّاغب : « والعصبة : جماعة متعصبة متعاضدة ، قال تعالى : (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)، و(نَحْنُ عُصْبَةٌ) ، أي : مجتمعةُ الكلام متعاضدةٌ ، واعصوصب القوم صاروا عُصَبَاً »(٢) . وجاء في اللسان :« والتعصب : من العصبيّة، والعصبية أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته ، والتألب معهم على من يناويهم ، ظالمين كانوا أو مظلومين »(٣) . و« في الحديث : العصبيُّ من

---

(١) روح المعاني : ١٨/١١٥ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ٣٣٦ ، وانظر في ما تدل عليه الكلمة من العدد : روح المعاني : ١٨/١١٤ ، وانظر أيضاً : تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : ١٧٩ .

(٣) اللسان : ١/٦٠٦ .

يعينُ قومه على الظلـم »(١) . فالتعبير عن المجتمعين على هذه الفعلة ، بهذا الاسم ، فيه تعريض ، بالمجارين للمنافق وهو عبدالله بنَ أُبَيٍّ بن سلول ؛ وذلك أن العصبية والتعصب بالمعنى المتعارف عليه مذمومـة ، إذ تقتضي في بعض المواقف إيثار رابطة القرابة على الحق . فكيف إذا كان فيها – كما حدث في حادثـة الإفـك – تعـصب على لُحمة الدين بالباطل وهـي التي ينبغي أن تكون الرابطة الأقوى ، بل التي ينبغي أن يطرح ما عداها من الروابـط .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾ (٢)

فـ « (المُلْكُ) : مبتـدأ ، و(يومئذٍ) : ظرف لذلك المبتدأ ، و(الحقُّ) : نعت لـه ، و و(للرحمن) : خبره »(٣) . ووظـيفة النعت التعريض بحقارة ملك غيره في الدنيا ، وأنّـه ما كان ينبغي أن يُسمَّى ملكا وهو زائل ، فدل

---

(١) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث : ٤٥٩/٢ .

(٢) الفرقان : ٢٥ – ٢٦ .

(٣) الفتوحات الالهية : ٢٥٣/٣ ، نقلاً عن الكرخي ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٥٧/٣–١٥٨ ، وانظر كذلك : روح المعاني : ١٠/١٩–١١ .

على بطلانه . قال الزمخشري:« الحق :الثابت ، لأن كل ملك يزول ويبطل ولا يبقى إلا ملكه »(١) . وشرح الجمل قول الجلالين تفسيراً لـ« (الملك يومئذ الحق للرحمن) : بـ : لايشركه فيه أحد ، بقوله : « قوله : لا يشركه فيه أحد ، أي : لأن السلطان الظاهر والاستيلاء الكُليّ العام الثابت صورة ومعنًى ظاهراً وباطنا ، بحيث لا زوال له أصلاً ، لا يكون إلا للّه تعالى ... وفائدة التقييد(٢) أن ثبوت الملك المذكور له خاصة ، (يومئذ) ، وأمّا فيما عداه من أيام الدنيا فيكون لغيره أيضاً تصرفٌ صوري في الجملة »(٣) .

وقد جاء إثبات تفرّده تعالى بالملك في هذا اليوم – بمعنى نفي أن يكون لغيره أيضاً تصرف صوري – في عدة آيات ، منها قوله :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾(٤)

وقولـه :

---

(١) الكشاف ٢٧٥/٣ .

(٢) يقصد قوله : (يومئذ).

(٣) الفتوحات الالهية : ٢٥٣/٣ ، نقلاً عن الكرخي ، وانظر :روح المعاني : ١٠/١٩ .

(٤) الأنعام : ٧٣ .

﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ۞ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) :

ومما جاء من ذلك جملة فعلية ، ما قوله تعالى :

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ (٢)

فجملتا : (يعقلون) و (يسمعون) في محل رفع نعت لقلوب وآذان . ووظيفة هذا النعت التعريض بهم ، بالإشارة إلى الوظيفة الأساسية لهذين العضوين وهي التفكُّر والتدبُّر الدائمين ، والتنبه لما يلقى ويقال ، فإن لم تؤدِ تلك الوظائف ، فهي كالمعدومة .

---

(١) الحج : ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الحج : ٤٦ .

المبالغة :

نصّ النحاة بدءاً بسيبويه على أن النعت يؤتى به لإفادة المبالغة في المدح والذم ونحوهما .

والمراد بالمبالغة عند هؤلاء : بلوغ الغاية في تأدية المعنى المراد والنهاية فيه . وذلك يعني أن معناه عندهم لم يتجاوز الدّلالة اللغوية لهذه المادة . قال الزمخشري : « تَبالغَ فيه المرضُ والهمُّ إذا تناهى فيه »[1] . وقال ابن منظور : « بالغ يبالغ مبالغة وبلاغاً ، إذا اجتهد في الأمر ... والمبالغة: أن تبلغ في الأمر جهدك »[2] . وهي منحى من مناحي العرب في كلامهم يتوصلون إلى تحقيقها بوسائل مختلفة ، منها ما يكون في صيغة الكلمة المفردة ، ومنها ما يكون في التراكيب . وقد أشار السيوطي إلى وسيلتين من وسائل تحقيقها في الكلمة المفردة وهي الزيادة والتحويل ، قال : « ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم ، إمّا للمبالغة ، وإمّا للتسوئة والتقبيح ، نحو : رَعْشٍ ، للذي يرتعش ، وزُرْقُم ، للشديد الزَّرَق ، وشَدْقَم ، للواسع الشِّدق ، وصِلْدَم للناقة الصلبة ، والأصل صَلْد . ومنه : كُبَّار ، وطُوَال ، وطِرِمَّاح للمفرط الطول . وسِمْعَنَّة نِظْرَنَّة للكثيرة التسمع والتنظر . ومن

---

(١) أساس البلاغة : ٢٩ .

(٢) لسان العرب : ٤٢٠/٨ ، وانظر : المفردات : ٦٠ – ٦١ .

سننهم الزيادة في حروف الفعل مبالغة ، يقولون : حلا الشيء ، فإذا انتهى قالوا : احلولى . ويقولون : افلولى واثنونى »[١] .

و « أول نصوص تحمل فكرة المبالغة في الفكر العربي وتسميتها صراحة نجدها عند النحاة الأوائل ، وبالتحديد عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ... عندما حدَّدَ لتلميذه سيبويه الفرق بين : خَشُنَ واخْشَوْشَنَ . وقد حكى ذلك سيبويه بقوله : (قالوا : خشن ، وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنّه إذا قال : اعشوشبت الأرض ، فإنّما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ . وكذلك احلولى)[٢] . ففكرة المبالغة هنا تدل على زيادة في المعنى لزيادة الحروف . فالزيادة في معنى أيِّ اشتقاق كان عن نواة ذلك الاشتقاق هي منشأ المبالغة . فالمبالغة تطلق على تكثير المعنى . والفكرة نفسها طبقها سيبويه في صيغ المبالغة ، وذلك حيث يقول : (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه ، إذا كان على بناء فاعل ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنّه يريد أن يحدث عن المبالغة)[٣] . وعلى هذا تكون المبالغة في اللفظ فكرة أصيلة في اللغة

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٣٣٢/١ ، وانظر الصاحبي في فقه اللغة : ١٢٢، ٤٤٥ ، وقد ورد فيه : للتشويه بدل للتسوئة .

(٢) الكتاب : ٧٥/٤ ، وانظر : شرح السّيرافي : ٩٧/٥ .

(٣) الكتاب : ١١٠/١ .

احتفلت بها ودلّتْ عليها بألفاظها ، تلك الألفاظ التي تتشكل من النواة الأولى بالاشتقاق لتحمل فكر الانسان العربي في معرفته للأشياء ومقارنة بعضها ببعض .

وانتقلت هذه الفكرة التي تطلق على تكثير المعنى من اللفظة المفردة إلى التراكيب وقد كان ابن قتيبة – فيما نعلم – أول مطلق لهذا المصطلح على إرادة تكثير المعنى في التراكيب ، إذ ورد المصطلح في ثلاثة مواضع من كتابه (تأويل مشكل القرآن) . يقول في أولها – معلقاً على قوله تعالى :

﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ ﴾(١) .

(تقول العرب : أظلمت الشمس له ، وكسف القمر لفقده وبكته الريح والبرق ، والسماء والأرض . يريدون المبالغة في وصف المصيبة به ، وأنّها قد شملت وعمت . وليس ذلك بكذب لأنّهم جميعاً متواطئون عليه ، والسامع له يعرف مذهب القائل فيه . وهكذا يفعلون في كلّ ما أرادوا أن يعظموه ويستقصوا صفته)(٢)... وإن كانت المبالغة لم تتخذ هذا الاسم دليلاً إلا عند ابن قتيبة ، فإنها كانت معروفة، بل مطلوبة في كثير من الأحيان عند متذوقي الشعر ونَقَدَتِهِ في الجاهلية وصدر الاسلام . والسبب

---

(١) الدخان : ٢٩ .

(٢) تأويل مُشكل القرآن : ١٦٧–١٦٨ ، وانظر : ١٧٢–١٧٣ .

في ذلك أن العربي يحرصُ في وصفه للشيء على المثال ويُصِرُّ عليه ، ويرى تقصير الشاعر عن بلوغ المثال قدحاً في شاعرية الشّاعر ...»[١] .

وهذه الوظيفة يتوصل إلى تحقيقها – في هذا الباب – بكلمات وصيَغ وتراكيب خاصّةٍ بها ، خارجةٍ عمّا اشترطوه للنعت من شروط . وما ذلك إلا لأنّهم قصدوا الخروج عن الأصل في المعنى ، وهو الإخبار المجرد بالصِّفة إلى إفادة بلوغ الموصوف الغاية في تلك الصِّفة .

وذلك أصل من الأصول العامة لهذه اللغة – وهو أن الخروج عن الأصل في المعنى يقتضي الخروج عن الأصل في بناء الكلام[٢] – شرحه واستدلّ له ابن جني في مواضع عدة من الخصائص . أحدها : عند حديثه عن أسماء الأفعال ، وفائدة تسمية الأفعال بهذه الأسماء ، حيث ذكر لذلك ثلاث فوائد : السعة في اللغة ، المبالغة ، الايجاز والاختصار . قال عن الفائدة الثانية : « ... والآخر المبالغة . وذلك أنّك في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعاً إلى موضع ، إما لفظاً إلى لفظ[٣] ، وإمّا جنساً إلى جنس . فاللفظ كقولك : عُرَاض ، فهذا تركت فيه لفظ عريض . فعُراض إذاً أبلغ من عريض ... قال الأصمعي : الشيء إذا فاق جنسه قيل له : خارجيٌّ . وتفسير هذا ما نحن بسبيله ، وذلك أنّه لما خرج عن معهود حاله أُخرِجَ أيضاً عن معهود لفظه . ولذلك أيضاً إذا أُريد بالفعل المبالغة في معناه ، أخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه . وذلك : نِعْمَ وبئس ، وفعل التعجب . ويشهد لقول الأصمعي بيتُ طُفَيل :

وعارَضْتُها رَهْواً على مُتَتَابِعٍ   شَديدِ القُصيرى خارجيٍّ مُحنَّبِ ».[٤]

« فقولهم في هذا المعنى : خارجي ، واستعمالهم فيه لفظ (خرج) من أوثق ما يُستدلُّ به على هذا المعنى ، وهو الغاية فيه . فاعرفه ، واشدد يدك به »[٥] .

---

(١) المبالغة في البلاغة العربية ، عالي سرحان القرشي : ١٧–١٨ ، ٢١ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ٥٨٩ ، المزهر : ٣٣١/١ .
(٣) يقصد باللفظ الصيغة .
(٤) الخصائص : ٤٦/٣ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٣٤٥/٢ – ٣٤٦ ، شرح الكافية : ٨٩/٣ .
(٥) الخصائص : ٢٤٥/٣ .

وأعرضُ هنا ما أمكنني الاهتداء إليه من الكلمات والتراكيب والصيغ التي يحقق استخدامها الوظيفة التي نحن بصدد دراستها ، مع بيان مصدر المبالغة في كلّ منها :

أ - كلّ ، أيّ ، مراداً بهما الدلالة على الكمال .

قال سيبويه مبيناً دلالة (كل) في هذا المقام : « ومن الصفة : أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررت بالرجل كلّ الرجل . فإن قلت : هذا عبدالله كلُّ الرجل ، أو هذا أخوك كلُّ الرجل ، فليس في الحسن كالألف واللام ، لأنك إنما أردت بهذا الكلام : هذا الرجل المبالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل (كل الرجل) شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب ، كقولك : هذا زيد ، فإذا خفت أن يكون لم يعرف ، قلت : الطويل ، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبتَّ معرفته ثم أخبرت أنّه مستكمل للخصال »[١] .

وقال ابن السّراج : « فأمّا قولهم : مررت بالرجل كلِّ الرجل ، فقال أبو العبّاس : معناه : مررت بالرجل المستحق لأن يكون الرجل الكامل . لأنك لا تقول ذلك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه ، أو [جبنه][٢] ، وشجاعته ، وما أشبه ذلك ... ولو قلت على هذا : مررت بزيد كلِّ الرجل ، لم يجز إلا ضعيفاً ، لأن (زيداً) اسم علم ، وليس فيه معنى تقريظ ولا تخسيس »[٣] .

ومعنى الكمال الذي أشار إليه سيبويه آتٍ من جهة ادعاء حيازة الموصوف لكل ما تفرّقَ في افراد الجنس من الخصال المرضية ، كما بينه الرضي حيث قال: « ومعنى كل الرجل: أنّه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال»[٤] . وقال سيبويه مبيناً دلالة (أي) ، وهي موافقة لدلالة (كل) :

---

(١) الكتاب ١٢/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، وشرح التسهيل : ٣١٥/٣ . (٢) هكذا وردت ، لكنَّ السِّياق لا يقبلها .

(٣) الأصول في النحو : ٢١/٢ - ٢٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٨/٣ - ٤٩ ، شرح الكافية : ٢٩٢/٢ .

(٤) شرح الكافية :٢٩٢/٢ .

«ومن النعت أيضاً : مررت برجل أيّما رجل . فأيما رجل نعت للرجل في كماله وَبذِّه غيرَه ، كأنّه قال : مررت برجل كامل »[١] .

وَبيَّنَ السِّيرافي كيف صحّ النعت بأي وهي ليست مأخوذة من معنى معقول وذكر أنه يمكن عدها نظيرة لـ (ذو) ، قال : « فأما أيّما رجل ، وأيّ رجل ، فليس لفظه بمأخوذ من معنى معقول ، وإنما يصحّ [بأن يضاف][٢] إلى شيء يصحّ معناه به ، كما يضاف (ذو) إلى شيء يصحّ معناه به . تقول : مررت برجل أيٍّ رجل ، وبرجل أيِّما رجل ، كما تقول : مررت برجل ذي مال . ويتأول (ذو) بمعنى صاحب ، وصاحب معنى معقول مأخوذ من فعل . ويتأول : أيّ رجل : كامل في الرجال . وكامل معناه معقول مأخوذ من فعل . ثم يتمكن صاحبُ مال بإضافته إلى كناية المال ، ولا يتمكن (ذو) ، تقول : المالُ زيدٌ صاحبه ، ولا تقول : المال زيدٌ ذوه . وكذلك تقول : مررت برجل أيٍّ رجل ، كما تقول : مررت برجل كامل ، ولا تقول : مررت بأيٍّ رجل ، ولا عندي عشرون أيٍّ رجل . وأنت تقول : مررت بكامل من الرجال ، وعندي عشرون كاملاً من الرجال »[٣] .

وبيّن السيوطي أن المبالغة في المدح – مثلاً – بأيٍّ ، قد يراد بها شمول جميع ما يمدح به من الصفات ، وذلك إذا لم تُضَفْ (أيٌّ) إلى مشتق . وقد تكون غير شاملة أي مقصورة على صفة بعينها . ومحدِّدُ ذلك ما تضاف إليه . قال – وهو يتحدث عن مواقعها في الكلام – : « وتقع ... ، وصفة نكرة ، كقوله:

دعوتُ امرأً أيَّ امرئ فأجابني [وكنت وإياه مَلاذاً وموئِلا]

---

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ ، وانظر : ٣٦٣ – ٣٦٤ ، شرح السيرافي : ١٤٣/٢ ، المقتضب : ٢٩٤ ، الأصول في النحو ٣٤/٢ ، الجمل في النحو للزجاجي: ٣٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه للاعلم الشنتمري : ٤٣٢/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) شرح السيرافي : ١٤٥/٢ .

فإن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها ، كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه . فإذا قلت : بفارس أيٍّ فارس ، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة . أو إلى غير مشتق ، فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثني بها . فإذا قلت : برجل أيِّ رجل ، فقد أثنيت عليه ثناءً كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل . وإنَّما لم توصف بها المعرفة ، لأنها لو أضيفت إلى معرفة ، كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة »[1] .

وعلى ما ذهب إليه السيوطيّ ، تعد الجملة الأخيرة من الجمل الثلاثة التالية هي أقواها في إفادة المبالغة في المدح ، تليها الثانية ، ثمّ الأولى :

مررت بفارس أيِّ فارس . مررت برجل أيِّ رجل . مررت برجل أيمّا رجل .

ونأتي إلى بيان مصدر المبالغة في هذين التركيبين : أنت الرجل كلّ الرجل ، مررت برجل أيّ رجل . فنجد أن مصدرها في المثال الأول : دلالة التركيب ، ودلالة اللفظ المنعوت به وهو (كلّ) .

أمّا التركيب ، فلأنَّ قولنا : أنت رجل ، لا يراد من الاخبار فيه -كما هو معلوم- فائدة الخبر ، بل لازم الفائدة ، وهو كمال الرجولية . وهذا التركيب مرحلة تالية في إفادة المدح لتركيب : أنت رجل . وعليه فالمدح يزداد تصاعداً وفق ترتيب المُثُل :

أنت رجل ⟵ أنت الرجل ⟵ أنت الرجل كل الرجل

وقد بيَّنَ النحاة أنّه يصحّ إيقاع كلمة (رجل) نعتاً ، مع جمودها ، وذلك بالنظر إلى دلالتها المذكورة ، قال ابن مالك : « ومن المنعوت به في حال دون حال : رجل ، فإنه ينعت به في حالين : أحدهما : إذا قُصِدَ به كمال الرجولية ، فقولك مررت بزيد الرجل ، أي الذي كملت رجوليته . ووقوعه بهذا

---

(١) همع الهوامع : ٣١٩/١ ، وانظر : شرح التسهيل : ٣١٤/٣ - ٣١٥ .

المعنى خيراً ، أكثر من وقوعه نعتاً ...»[١] . وإنما كان : أنت الرجل ، أمدح من : أنت رجل ، لأنّ (أل) فيه جنسية مثلها مثلها في (نعم الرجل) ، وبإدخالها استفيد القصر ، أي تَفَرُّدُ الممدوح في الباب الذي قُصِرَ عليه ، سواء كان الرجولية أو العلم ، أو غير ذلك . ثم يأتي النعت بـ (كل) : أنت الرجل كل الرجل ، ليؤكد به ذلك المعنى . حيث (كلّ) تفيد الشمول والاحاطة سواء استخدمت تابعاً - أي توكيداً بالمعنى الاصطلاحي- كما في : جاء القوم كلهم، أو أوليتِ العوامل ، نحو : جاء كلُّ القوم .

أمّا الجهة التي أفاد النعت بـ (أيّ) المبالغة من قبلها ، فقد بينها السهيلي بقوله : « وأمّا وقوع (أيٍّ) نعتاً لما قبلها ، كقولك : مررت برجل أيِّ رجل ، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام ، كأنّ الأصل : أيُّ رجل ؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم ، والتهويل . وإنما دخله التفخيم لأنّهم يريدون إظهار العجز عن الإحاطة بوصفه ، فكأنّه ممّا يستفهم عنه ، إذ يُجهلُ كنهه ، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل ، لذلك قال تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [٢] و : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[٣] ، أي إنها لا يحاط بوصفها . فلمّا ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء ، قرب من النعت والوصف حتى أدخلوه في باب النعت ، وأجروه في الاعراب على ما قبله. ونظائر هذا في كلامهم كثير »[٤] . وإلى ذلك ذهب الرضي أيضاً[٥] .

وبيّن ابن جني كيفية تحول دلالة (أي) المنعوت بها من الاستفهام إلى الخبر فقال : - في باب نقض الأوضاع إذا ضامّها طاريء عليها - : « من ذلك

---

(١) شرح التسهيل:٣/٣١٤، وانظر: الكتاب : ٢/٩٤ ، ١٢ ، ٩٦ ، شرح الكافية للرضي : ٢/٢٩٦ .

(٢) القارعة : ١ ، ٢ .

(٣) الحاقة : ١ ، ٢ .

(٤) نتائج الفكر : ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٢/٢٩١ - ٢٩٢ .

لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب ، استحال خبراً . وذلك قولك : مررت برجل أي رجل . فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً . وكذلك مررت برجل أيما رجل ، لأن (ما) زائدة . وإنما كان كذلك لأنَّ أصل الاستفهام الخبر ، والتعجبُ ضربٌ من الخبر ، فكأنَّ التَّعجبُ لمَّا طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبريَّة »[١] .

ب - المصادر مضافة ومفردة :

وإنما كان إيقاع المصدر نعتاً لاسم الذات - أو حالاً ، أو خبراً عنّه -، مخالفاً للأصل في بناء الكلام - وعليه فلا يُصار إليه إلاَّ إذا أريدت المبالغة- لأنه اسم مفرد ، « والاسم المفرد لا يكون نعتاً . ونعني بالمفرد ما دلّ على معنى واحد ، نحو : علم وقدرة . وإنما لم يكن نعتاً لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول ، لأنه اسم جنس على حاله . فإن قُلتَ : ذو علم ، وذو قدرة ، كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك (ذو) . وإن قلت : عالم وقادر ، كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله . فكل نعت وإن كان مفرداً في لفظه ، فهو دالّ على معلومين : حامل ، ومحمول ، فالحامل هو الاسم المضمر ، والمحمول هو الصفة . وإنما أضمر في هذا وأشباهه ولم يضمر في المصدر وهو الصفة الحقيقية ؛ لأن هذا الاسم مشتق من الفعل ، والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر ، لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل ، فلا بُدَّ له مما صيغ من أجله ، إمّا ظاهراً ، وإما مضمراً . وليس كذلك المصدر ، لأنه اسم جنس ، فحكمه حكم سائر الأجناس . ولذلك ينعت الاسم بالفعل لاحتماله للضمير »[٢] .

ومُصحّحُ الوصف بالمصدر في هذا المقام ، أنّه « مُشَبَّه باسم الفاعل، لأنّه يعمل كما يعمل ، فلمّا أشبهه بهذا الوجه ، من أنّه يعمل ، وشاركه في ذلك، وجب أيضاً أن يشاركه بحق التشبيه »[٣] .

---

(١) الخصائص: ٢٩٦/٣، وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي :٢٣٠/١ -٢٣١.

(٢) نتائج الفكر : ٢٠٧ ، وانظر : ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٣) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي : ٤٤ .

أولاً - المصادر المضافة :

والمضافة لا تستخدم إلاّ في هذا المقام . ومنها ما يضاف للفظ مماثل للفظ المنعوت ، شأنها في ذلك شأن (أيّ) و (كلّ) المستخدمتين لأداء هذا المعنى . وهي : حق ، وجد . ومنها ما يضاف لضمير المخاطب ، وهي : حسب ، شرع ، كفي ، نحو ، هدّ . وبين سيبويه أن (حق) و (جد) إنما ينعت بهما في مقام إرادة المبالغة بقوله : « قولك : هذا العالم حقُّ العالم ، وهذا العالم كلُّ العالم ، إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم . فإذا قال : هذا العالم جِدُّ العالم ، فإنّما يريد معنى : هذا عالمٌ جداً ، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم ...»[1] .

وبيَّنَ ابنُ يعيش اتفاق دلالة حقّ وجدّ في هذا المقام حيث قال : « وإذا قالوا : هو العالم جدّ العالم ، وحقّ العالم ، فمعناه : البالغ الكامل في العلم ... والجدّ والحقّ هنا واحد . يقال : جاده في الأمر ، أي حاقة »[2] .

ومصدر المبالغة في هذين المثالين ونحوهما ، جهات سبعة : واحدة تتعلق بدلالة اللفظ المنعوت به . وأخرى تتعلق بصيغته . وخمس تتعلق بدلالة التركيب. قال الرضي - مبيّناً دلالة هذين اللفظين - : « ومعنى : جدّ الرجل ، أنَّ كلَّ ما سواك هزل ، وحقّ الرجل ، أي من سواك باطل . وهي من باب جُرْدٍ قطيفة »[3]. و (حقّ) و (جدّ) مصدران ، والمصدر لا ينعت به إلا في مقام المبالغة ، حيث يراد جعل الذات المعنى .

ونأتي إلى تحليل التركيب لبيان جهات المبالغة فيه ، وذلك بالعودة به إلى الأصل المفترض له ثم بيان الصور التي مرَّ بها حتى وصل

---

(١) الكتاب : ١٢/٢ - ١٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، والأصول في النحو : ٢٢/٢ ، همع الهوامع : ١٨٧/٥ .

(٢) شرح المفصّل : ٤٩/٣ ، وانظر : الهمع :

(٣) شرح الكافية : ٢٩٣/٢ .

إلى صورته الحالية .

الصورة الأولى : أنت عالم . الإخبار مراد به المدح ، كما في : أنت رجل .

الصورة الثانية :أنت العالم .حصر العالمية في المخاطب، وادعاء تفرده في هذا الباب .

الصورة الثالثة :أنت العالم الحق. تَضَاعَفَ تصاعدُ المدح نظراً لمادة لفظ النعت وصيغته .

الصورة الرابعة : أنت العالم العالم الحقّ ، كررت كلمة العالم - أي الخبر - وتعرب بدلاً أو نعتاً موّطئاً ، والأول أرجح . وهذا النوع من التكرير خاص بمقام المبالغة[1] .

الصورة الخامسة : أنت العالم حقّ العالم : قدمت الصفة وحذفت منها (أل) ، وأضيفت إلى الموصوف وذلك ما عناه الرضي بقوله: « وهي من باب جرد قطيفة »[2].وجوازإضافة الصفّة إلى الموصوف خاص بمقام المبالغة - على ما سيأتي في فصل الاضافة- .

وقال سيبويه - مبيناً دلالة القسم الآخر من المصادر المضافة ، وهي : حسبك وأخواتها وأسماء الفاعلين المأخوذة منها ، على المبالغة - : « ومنه[3] : مررت برجل حسبك من رجل . فهذا نعت للرجل بإحسابه إيّاك من كل رجل . وكذلك : كافيك من رجل ، وهمّك من رجل ، وناهيك من رجل ، ومررت برجل ما شئت من رجل ، ومررت برجل شرعك من رجل ، ومررت برجل هدّك من رجل ، و : بامرأة هدك من امرأة . فهذا كله على

---

(١) يأتي بسط الحديث عن ذلك في فصل البدل ، وانظر : المزهر في علوم اللغة : ٣٣٢/١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٩٣/٢ ، وانظر : الكشاف : ١٧٣/٣ .

(٣) مراده : ومن النعت .

معنى واحد»[١] .

ومصدر المبالغة في هذه المصادر ثلاث جهات :

أولاها : دلالة مادتها ، إذ تفيد كلها معنى واحداً – كما ذكر سيبويه– وهو نهاية الكفاية فيما يُصارُ إلى الموصوف من أجله . قال ابن يعيش : « حسبك : مصدر في موضع محسب ، يقال : أحسبني الشيء ، أي كفاني ، وهمك ، وشرعك ، وهدُّك في معنى ذلك . فقولهم : همك من رجل ، بمعنى حسبك . وهو من الهِمَّة واحدة الهمم ، أي هو ممن يَهُمُّك طلبه . وكذلك شرعك ، بمعنى حسبك ، من شرعت في الأمر بمعنى خضت فيه ، أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه . وفي المثل : شَرْعُكَ ما بَلَّغَكَ المحل ، يضرب في التبلغ باليسير . وأمّا هدُّك ، فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يُهَدُّ – على ما لم يسمَّ فاعله – إذا نسب إلى الجلادة والكفاية . فالهَدُّ – بالفتح – للرجل القوي . وإذا أريد الذم والوصف بالضعف ، كسر وقيل : هدِّك . وقال الأزهري : وأمّا نحوك ، فهو من نحوت ، أي قصدت ، أي هو ممن يقصد ويطلب »[٢].

وثانيتها : دلالة الصيغة ، إذ هي تدلّ على الحدث المجرّد . أمّا أسماء الفاعلين المأخوذة منها والتي أثبتها سيبويه معها ، مشيراً إلى اتفاق دلالتهما – وإن اختلفت صيغتهما – فنجد تفسير ذلك عند ابن جني حيث قال – معللاً صنيع العرب من الوصف بالمصدر دون المشتقات وهي الأصل في ذلك –: « ... فإن وصفت بالصّفة الصريحة قلت : ... رجل عادل . هذا هو الأصل . وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما : صناعي . والآخر : معنوي . أمّا الصناعي فليزيدك أُنْساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في

---

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٣٤/٢–٣٦ ، شرح المفصل : ٥٠/٣ ، ٥٢ ، شرح الكافية : ٢١٣/٢ ، ٢٩٣.

(٢) شرح المفصل : ٥٠/٣ ، وانظر : شرح الكافية : ٢١٤/٢ .

نحـو قولـك : أقائماً والناس قعود . أي : أتقوم قياماً والناس قعود ، ونحو ذلك ...»[١] .

ويرى ابن يعيش أن تلك المصادر هي التي بمعنى أسماء الفاعلين ، ولذلك صحّ أن تنعت بها النكرات ، إذ إضافتها عندئذ تكون لفظية[٢] .

وثالثتها : دلالة الاضافة . حيث تفيد -هنا- التخصيص والحصر ، أي : كفايتك في كلّ ما يحتاج الكفاية ، وقوتك في كل ما يحتاج القوة ، محصورة في الموصوف ، فينبغي أن يكون دون من عداه متّجهٌ قصدك .

ثانيا - المصادر المفردة :

نصَّ جمع من النحاة وغيرهم على أن إيقاع المصدر نعتاً لاسم الذات أو حالاً أو خبراً عنها ، لا يصار إليه إلا في مقام المبالغة حيث يراد جعل الذات الحدث . وعليه فإن هؤلاء لا يرتضونَ قول القائلين بأن إيقاعه كذلك إنما يصحّ على تأويله بمشتق ، أو على تقدير حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه ، إذ التأويل يفوت المراد من الإتيان بالمصدر بدل المشتق .

ويبدو أن لسيبويه موقفاً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء . إذ نراه يذهب إلى تقدير مضاف محذوف في بعض النصوص ، ولا يذهب إلى تقديره في نصوص أخرى . وذلك يعني أنّه يرى أن إيقاع المصدر كذلك ، قد يكون لإفادة المبالغة ، وقد يكون من باب الاختصار بالحذف لضرورة ونحوها . قال : « ... وتقول زيد سَيْراً سَيْراً ... وإن شئت رفعت هذا كله ، فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام . من ذلك قول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ   فإنَّما هي إقْبالٌ وإدْبـــارُ

فجعلها الاقبال والادبار . فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارُك صائم ،

---

(١) الخصائص : ٢٥٩/٣ ، وانظر : المحتسب : ٥٧/١ ، والكامل :١/ ١٢٠-١٢١.

(٢) انظر : شرح المفصل : ٥١/٣ .

وليلك قائم . ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :

لعمري وما دَهري بتأبينِ هالكٍ ولا جَزَعٍ ممّا أصاب فأوجعا

جعل دهره الجزع . والنصب جائز على قوله : فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا . وإنما أراد : وما دهري دهرُ جزع ، ولكنه جاز على سعة الكلام ، واستخفوا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى »[١] . وارتضى ذلك النظر والمسلك جماعة منهم : الفراء والأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي ، إلا أنّه يلاحظ على تخريجهم أنهم يذكرون الاحتمالين معاً فيما ورد من ذلك .

قال الفراء : « وقوله : ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٢] . فإنه أراد : حُبَّ العجل . ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير . قال الله :

﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٣] .

والمعنى : سل أهل القرية وأهل العير . وأنشدني المفضل :

حَسِبْتُ بُغَامَ راحلتي عَنَاقا وما هي ويْبَ غيرِك بالعَنَاقِ

ومعناه: بُغَامُ عَناق . ومثله من كتاب الله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٤] . معناه - والله أعلم - : ولكن البر بِرُّ من فعل هذه الأفاعيل التي وصف الله . والعرب قد تقول : إذا سرك أن تنظر إلى السخاء ، فانظر إلى هرم أو حاتم . وأنشدني بعضهم :

يقولون جاهدْ يا جميلُ بغزوةٍ وإنَّ جهادا طيِّئٌ وقتالُها

---

(١) الكتاب : ١/٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧ ، وانظر : ٢١٢ ، عن الجزء نفسه ، والمسائل المشكلة : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) البقرة : ٩٣ .

(٣) يوسف : ٨٢ .

(٤) البقرة : ١٧٧ .

يجزيء ذكر الاسم من فعله[١] إذا كان معروفاً بسخاء أو شجاعة ، وأشباه ذلك »[٢] . وقال الأخفش - وهو يتحدث عن إيقاع المصدر بدلاً من اللفظ بفعله -:« ... وكلّ ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل ، ... قال الشاعر ... وقال الآخر :

تَركْنا الخَيْلَ - وهي عليه نَوْحاً - مُقَلَّدةً أعِنَّتِها صُفُونــا

وقال بعضهم : وهي عليه نوح . جعلها في التشبيه هي النوح ، لكثرة ما كان ذلك منها ، كما تقول : إنما أنت شرٌّ ، وإنما هو حمار ، في الشَّبَه . أو تجعل الرفع كأنه قال : وهي عليه صاحبة نوح . فألقي الصاحبة . وأقام النوح مقامها ، ومثل ذلك قول الخنساء ...»[٣] . وقال المبرِّد : « ... وإن شئت قلت : زيد سَيْرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين:أحدهما:أن يكون: زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف، لما يدل عليه ، كما قال الله عز وجل : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[٤]، إنما هو : أهل القرية كما قال الشاعر :

* فإنما هي إقبال وإدبار *

أي ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنّه جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذاك منها . وكذلك قوله تعالى : (ولكنَّ البِرَّ مَنْ آمن باللّهِ) . الوجه : ولكن البِرَّ بِرٌّ مَنْ آمن بالله . ويجوز أن يوضع البر في موضع البارِّ ...»[٥] .

وجدير بالاشارة فيما يتعلق بموقف المبرد من بين هؤلاء أنه يرى أن المصدر

---

(١) يقصد بالاسم المصدر ، وبالفعل المشتق .

(٢) معاني القرآن : ١/٦١ - ٦٢ ، وانظر : ١٠٤ ، ٢/١٤٥ ، ٣/١٧٢ .

(٣) معاني القرآن : ١/٢٦٩ - وانظر ٢/٦٣٣ .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) المقتضب : ٣/٢٣٠ ، وانظر : الكامل : ١/٢٨٦ - ٢٨٧ .

واسم الفاعل يتبادلان المواقع . قال : « والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غَوْر ، أي غائر ، كما قال الله عز وجل (إن أصْبَحَ مَاؤُكم غَوْراً)، ويقال : رجل عدل ، أي عادل ، ويوم غَمٌ ، أي غامٌ . وهذا كثير جداً . فعلى هذا جاء المصدر على فاعل ، كما جاء اسم الفاعل على المصدر . يقال : قم قائماً ، فيوضع في موضع قولك : قم قياماً »[١]. وقال أبو علي : « أنشد قول القائل :

تركنا الخيلَ وهي عليه نوحٌ مُقلَّدةً أعنّتَها صفُـونا

على ضربين : نصب ورفع ... وأمّا الرفع فعلى ضربين على أن يكون أقام المضاف إليه مقام المضاف ، أراد : وهي ذات نوح فحذف المضاف ، كقولك (واسْألِ القريةَ) . أو على أن يكون جعل الخيل نفسها نوحا لكثرة ذلك منها وحدوثه عنها كقولها :

.... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فإن قلت : فما تنكر أن تكون ذلك بمعنى الأول ، لأن التأويل مطرد فيه وغير ممتنع عنه ؟ فالدليل على أنه قد يجوز أن يريد غير الأول ، وأن يجعلها إياه ، أنهم قد شبهوا المعنى بالعين ، لإرادتهم التكثير والمبالغة في قولهم : موت مائت وشعر شاعر . فكذلك شبهوا العين بالمعنى فجعلوا الخيل نوحاً ، كما جعلوا الشعر شاعراً . فهذا وجه ثانٍ ، وعلى هذا قوله : (ولكن البرَّ مَنْ آمن بالله) يحتمل الوجهين اللذين حملناهما البيت في إنشاد من رفع ... »[٢] . وقال ابن عصفور : « والوصفُ بالمصدر – عندنا – من قبيل ما هُوَ في حكم المشتقّ . وله في الوصف طريقان : أحدهما : أنْ تُريدَ المبالغة ، والثاني : ألاَّ تُريدها . فإنْ لمْ تُردْ المبالغة فَهُوَ – عندنا – على حذف مُضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ عدْلٍ ، تُريدُ : ذي عدل . فإنْ أردْتَ المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه ... خلافاً لأهل الكوفة ، فإنّهم يزعمون أنَّ المصدر وقعَ موقع الصِّفة ، فيجعلون ضرباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك إخراجٌ للمصدر عن أصله ، ومهما أمكنَ بقاؤه على أصله كان أوْلى »[٣] .

ومن القائلين بالتقدير وحده – حيث لا يرون لإيقاع المصدر كذلك وظيفة معنوية – أبو عبيدة والزجاج وابن السراج والنحاس والسيرافي . قال السيرافي

---

(١) الكامل : ١/١٢٠ – ١٢١ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٢٠٥ – ٢٠٦ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١/١٠٤ – ١٠٨ .

(٣) شرح جمل الزّجاجي : ١/١٩٨ .

ـوهو يشرح نصَّ سيبويه السابق – : « والنحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدروا مضافاً إلى المصدر وهو الاسم الأول ، ويحذفون كما يحذفون في : (واسأل القرية) ، كأنها قالت : صاحب اقبال ، وصاحب ادبار ، وصاحب نهارك صائم وصاحب ليلك قائم ، فيحذفون المضاف . والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل من غير إضافة ، فيكون (إقبال) في موضع مقبلة . والنهار صائم مجازاً كما قال عز وجل : ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾(١) ، وكما قال :

* أمّا النهارُ ففي قيْدٍ وسلسلةٍ *

وكما قال تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٢) . ومثله قولهم : رجل عدل ، وماء غور ، ودرهم ضرب . على معنى رجل عادل ، ودرهم مضروب ، وماء غائر . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول . ومما يقوي الوجه الثاني ، أنّا نقول : رجل ضَخْمٌ وعَبْلٌ ، وليسا بمصدرين لـ (ضَخُمَ) و (عَبُلَ) ، وقد جعلا في موضع اسم الفاعل ، ومصدرهما : عَبُلَ عَبَالةً ، وضَخُمَ ضَخْماً »(٣) .

وما نسبه السيرافي للزجاج منصوصٌ عليه في مواضع من تفسيره . منها قوله – عند تفسير ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾(٤) – : « ... والمعنى : ولكن ذا البِرِّ مَنْ آمن بالله . ويجوز أن تكون : ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله ، كما قال الشاعر :

وكيف تواصلُ مَنْ أصبحتْ   خَلالَتُه كأبي مَرْحَبِ

المعنى : كخلالة أبي مرحب . ومثله ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾(٥) . المعنى

---

(١) يونس : ٦٧ .

(٢) سبأ : ٣٣ .

(٣) شرح السيرافي : ٩٦/٢ ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي : ٢٦٠ .

(٤) البقرة : ١٧٧ .

(٥) يوسف : ٨٢ .

: واسأل أهل القرية »[١] . ومنها قوله – عند بيانه لما يختص به (سواء)– : «وقوله: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ ﴾[٢] . موضع (مَنْ) رفع بـ (سواء) ، وكذلك (مَنْ) الثانية ، يرتفعان جميعاً بـ(سواء) ، لأن سواء يطلب اثنين ، تقول : سواء زيد وعمرو ، في معنى ذوا سواء زيد وعمرو ، لأن سواء مصدر فلا يجوز أن يرتفع ما بعده إلا على الحذف . تقول : عدل زيد وعمرو ، والمعنى : ذوا عدل زيد وعمرو ، لأن المصادر ليست بأسماء الفاعلين وإنما ترفع الأسماء أوصافها ، فإذا رفعتها المصادر فهي على الحذف كما قالت الخنساء :

تَرْتَعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكَرتْ ... فإنَّما هي إقبال وإدبار

المعنى : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، وكذلك : زيد إقبال وإدبار»[٣].

ومال إلى رأي الزجاج هذا تلميذه النحاس ، غير أنّه لم يأبَ الوجه الآخر . قال : – عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[٤] – : «... والتقدير : إن أصبح ماؤكم ذا غور ، مثل : (واسأل القرية) . وقيل : غور بمعنى غائر »[٥] .

وقال ابن السراج : « اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله[٦] ، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه باعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٦/١ – ٢٤٧ .

(٢) الرعد : ١٠ .

(٣) معاني القرآن واعرابه : ١٤١/٣ ، وانظر : ٥٦/٥٥ ، ٣٦٩ ، ٣٩٤.

(٤) الملك : ٣٠ .

(٥) إعراب القرآن : ٤٧٤/٤ ، وانظر : ٢٧٩ – ٢٨٠ ، ١٣٤/٢ .

(٦) يقصد باب المضمر : المستعمل إظهاره ، نحو قولهم : القرطاس والله . والمتروك إظهاره ، نحو قولهم : إياك والشر ، انظر : ٢٤٧/٢ – ٢٥٤ .

الإعراب . وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم . فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، فنحو قوله : (واسأل القرية) ، تريد : أهل القرية ، وقول العرب : بنو فلان يطؤهم الطريق ، يريدون : أهل الطريق . وقوله : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) إنما هو: بِرٌّ من آمن بالله ... »[1] .

والذاهب إلى تأويل المصدر بمشتق أبو عبيدة ، حيث قال : « (أصبح ماؤكم غوراً) : مجازها : غائر . والغور مصدر ، وقد تفعل العرب ذلك ، قال ابن الزبعرى :

يا رسولَ المليك إنَّ لِساني راتقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أنا بُورُ »[2] .

ونصَّ عند تخريج - (ولكن البر من آمن بالله) - على ذلك أيضاً ، قال : «العرب تجعل المصادر صفات ، فمجاز (البر) هاهنا : مجاز صفة لـ (من آمن) . وفي الكلام : ولكن البار من آمن »[3] .

ونأتي إلى بيان موقف الرافضين للتقدير والتأويل وحجة رفضهم . وعلى رأس هؤلاء ابنُ جنّي وعبد القاهر الجرجاني . قال ابن جني : « ... فإذا قيل : رجل عدل ، فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجْمَعَ تمكيناً لهذا الموضع وتوكيدا»[4]. وذكر - في باب (تجاذب المعاني والإعراب) - أن الوصف بالمصادر خلاف الأصل من جهة الصناعة ، لكن المعنى استدعاه فصير إليه من أجله . قال : «هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويلم كثيراً به ويبعث على

---

(١) الأصول في النحو : ٢/٢٥٥ .

(٢) مجاز القرآن : ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) السابق : ١/٦٥ .

(٤) الخصائص : ٢/٢٠٢ ، وانظر : المحتسب : ٢/ ٦ ، ٤٣ ، ٤٥ - ٤٦ .

المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما ، أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب ... ومن تجاذب الاعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفا ، نحو قولك : هذا رجل دَنَفٌ ... فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : دَنِفٌ ... هذا هو الأصل ... فقولك إذاً : هذا رجل دنف - بكسر النون - أقوى إعرابا، لأنه الصفة المحضة غير المتجوزة . وقولك : رجل دنف ، أقوى معنى ، لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه الصفة الصريحة . فهذا وجه تجاذب الاعراب والمعنى ، فاعرفه وأمْضِ الحكم على أي الأمرين شئت »(١) .

وقال عبد القاهر - وهو يتحدث عن المجاز الحُكمي واستشهد له ببيت الخنساء ، فبيَّن أنْ لا مجاز في كلمتي (إقبال وإدبار) ، إذ إنَّهما لم تُستعملا في غير معناهما ، كما رفض حمل التركيب على مجاز الحذف معتلاً لرفضه ، قال : « واعلم أن ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا - على الإطلاق - مَعَدَّ ما حُذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله تعالى :﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٢) ومثل قول النابغة :

وكيف تواصل مَنْ أصبحتْ　　خِلالتـه كأبـي مَرْحَـب

... وإن كُنَّا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ، ويقولون إنه في تقدير : فإنما هي ذات إقبال وذات إدبار ؛ ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحذف من اللفظ ، ويُراد في المعنى ، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ والمبتدأ إذا دل عليه دليل ، إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به . وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا قلنا : فإنما هي ذات إقبال وذات إدبار ، أفسدنا الشعر

---

(١) الخصائص : ٢٥٥/٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وانظر : المحتسب : ٥٢/١ ، ١٠٧/٢ .

(٢) يوسف : ٨٢ .

على أنفسنا وخرجنا إلى شئ مغسول وإلى كلام عاميٍّ مرذول ... فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا ، على معنى أنه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة ، والاتساع وأن تجعل الناقة كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتى كأنها قد تجسمت منهما ، لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات ، فيقال : إنما هي ذات إقبال وإدبار . فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في :

* حَسِبْتُ بُغَامَ راحلتي عَنَاقاً *

حين كان المعنى والقصد أن يقول : حسبت بغام راحلتي بغام عناق ، فمما لا مساغ له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة ، نسَّابةً للمعاني »[١] . ومال إلى مذهب هؤلاء الزمخشري[٢] - في تفسيره -، وابن يعيش[٣] ، والرضي[٤] .

ويشترط في المصادر التي تقع في نحو تلك السياقات نعتاً أو حالاً ، أو خبراً ، ألاّ يكون بناؤها مفيداً المرة ، نحو ضربة ، إذ « المرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل ، فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة ، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة . ولذلك لم يجيزوا : زيد إقبالةٌ وإدبارةٌ ، قياساً على : زيد إقبال وإدبار »[٥] . وإرادة تمكين ذلك المعنى وإثباته هي حاملهم على ترك تأنيث

---

(١) دلائل الاعجاز : ٣٠١ - ٣٠٣ ، وانظر : ٣٠٠ ، والكتاب : ٢١٥/١ ، معاني القرآن للفراء : ٦٢/١ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ٢٤٦/١-٢٤٧ ، والخصائص : ٢٠٣/٢ .

(٢)

(٣) انظر شرح المفصل : ٥٠/٣ .

(٤) انظر شرح الكافية : ٢٩٥/٢ .

(٥) الخصائص : ١٨٩/٢ .

وتثنية وجمع ما وقع في تلك المواقع من المصادر . قال ابن جني : « فلما كان الغرض من قولهم : رجل عدل وامرأة عدل ، إنما هو إرادة المصدر والجنس ، جُعِلَ الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر . فإن قلت : فإنَّ نفسَ لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً ، نحو الزيادة ، والعبادة والضَّئولة ، والجهومة ، والمحْمِيَة ، والموجدة ، والطلاقة ، والسَّباطة . وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً ، فما هو في معناه ، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه . وقيل : الأصل -لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع ؛ لضعفه . وذلك أن الزيادة والعبادة ، ... ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها . وليس كذلك الصفة ، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما هي متأولة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رجل عدل وامرأة عدلة - وقد جرت صفة كما ترى - لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية ، كصعبة من صعب ، وندبة من ندب ، وفخمة من فخم ، ورطبة من رطب . فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر ، نحو الجهومة والشهومة والطلاقة ، والخلاقة . فالأصول لقوتها يتصرف فيها ، والفروع لضعفها يُتوقف بها ، ويُقْصَرُ عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها . فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأة عدلة ، وفرس طوعة القياد ، وقال أُميَّة - أنشدناه -:

والحيَّةُ الحتْفةُ الرَّقشاءُ أخرجها … من بيتها آمناتُ اللّــهِ والكَلِمِ

قيل : هذا مما خرج على صورة الصفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق بين مذكره ، ومؤنثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول ، والتلفت إليها للمباقاة لها والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتل على أصله ، نحو استحوذ ، وضَنِنُوا ... وعلى ذلك أنَّثَ بعضهم فقال : خصمة وجمع فقال : ... وعليه قول الآخر :

إذا نزل الأضياف كان عَذَوَّراً … على الحيِّ حتى تستقلَ مَراجِلُهْ

... نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به ، لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يُفَرَّقَ فيه بين

مذكره ومؤنثه وواحده وجماعته ، قبيحاً ومستكرهاً ، أعني ضيفةً وخصمةً ، وأضيافاً وخصوماً . وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة ، وأعلى في الصنعة ... وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر ، أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ومكرمات . فكان ذلك يكون نقضاً للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلَّ ، حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً »[1] .

وقد وقع المصدر نعتاً لاسم الذات وحالاً منه وخبراً له ، وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم ، وذلك في مقامات إرادة جعل الذات الحدث .

ومما وقع فيه المصدر نعتاً قوله تعالى :

﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾[2]

فالأوفق بالنظم جعل (القِسْط) نعتاً نُعتتْ به (الموازين) وهو مصدر ؛ إرادة جعلها القسط بعينه مبالغة . وهو الوجه الذي لم يرَ غيره أبو السعود حيث قال: «(ونضع الموازين) أي نحضرها ، هذا بيان لما سيقع عند إتيان ما أُنذروه ، أي نقيم الموازين العادلة ، وأفرد القسط لأنه مصدر وُصِفَ به مبالغة »[3] . ومن المفسرين من ساوى بين هذا الوجه والحذف ، ومن هؤلاء الزمخشري

---

(١) الخصائص: ٢/٢٠٤-٢٠٥ ، ٢٠٧ ، وانظر: المحتسب : ١/٨١ – ٨٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/٤٧٦ .

(٢) الأنبياء : ٤٧ .

(٣) عن الفتوحات الالهية : ٣/١٣١ ، وانظر: معاني القرآن للفراء : ٢/٢٠٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١/٢٩٤ .

والمنتجب الهمذاني[١] ، وأبو حيان[٢] ، والآلوسي[٣] . قال الزمخشري : «وُصِفتْ الموازين بالقسط وهو العدل ، مبالغة كأنها في أنفسها قسط . أو على حذف المضاف ، أي ذوات القسط »[٤] . كما أن بعضاً آخر لم يرَ غير الحذف وجهاً يخرج عليه الكلام ، قال الزجاج :« ..المعنى: ونضع الموازين ذوات القسط. وقسط مثل عدل مصدر يوصف به »[٥] وإلى ذلك ذهب الجلالان[٦] . والفاء في (فلا تظلم نفس شيئا) لترتيب انتفاء جنس الظلم جليله ودقيقه على وضع الموازين التي تلك صفتها . وعليه فهذه الجملة كالتوكيد للجملة السابقة بالنظر إلى النعت ؛ إذ هذه الموازين ليس فيها بخس ولا ظلم كما يكون في وزن الدنيا . ويناسب العموم في النفي : (فلا تظلم نفس) أن يعرب (شيئا) مفعولاً مطلقاً لا غير[٧]، أي شيئا من الظلم ، فيكون توكيداً لذلك العموم .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾[٨] .

الضَّنْك : مصدر ضَنُكَ – من باب كَرُمَ – ضناكة وضنكا ، ولكونه

---

(١) انظر الفريد في اعراب القرآن المجيد : ٣/٢٩٠ .

(٢) انظر البحر المحيط : ٦/٣١٦ ، وجوز في (القسط) أيضاً أن يكون مفعولاً لأجله .

(٣) انظر : روح المعاني : ١٧/٥٥ .

(٤) الكشاف : ٣/١٢٠ .

(٥) معاني القرآن واعرابه : ٣/٣٩٤ .

(٦) انظر تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣/١٣١ .

(٧) ذكر الألوسي أنه جوز أن يكون (شيئاً) مفعولاً به على وجهين انظر : روح المعاني : ١٧/٥٥ ، والتحرير والتنوير : ١٧/٨٥ .

(٨) طه : ١٢٤ .

مصدراً لم يتغير لفظه باختلاف موصوفه ، فوُصِفَ به هنا (معيشة) وهي مؤنث ...»[١] . والضَّنْك : أشدُّ الضيِّق . وقيل في تفسير المراد بالمعيشة الضنك : «عذاب الكافر في قبره ، كذا فسرها النبي – صلى الله عليه وسلم – . وقيل : هو عيشهم في جهنم أكل الزقوم ، وقيل : عيشهم في الدنيا ضَيِّق وإن كانوا أغنياء لما حُرِموا من لذة المناجاة وحلاوة الطاعة »[٢] . قال القرطبي –بعد أن ذكر ثلاثة من تلك الأقوال–: « وقول رابع – وهو الصحيح – أنه عذاب القبر ، قاله أبو سعيد الخدري وعبدالله بن مسعود ورواه أبو هريرة مرفوعاً عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ... قال أبو هريرة : يَضِيقُ على الكافر قبره حتى تختلف فيه أضلاعه ، وهو المعيشة الضنك »[٣].

وخلاصة هذه المسألة أن النعت بالمصدر خلاف الأصل من جهة الصناعة ، غير أن لإيقاعه كذلك مُقتضيه من جهة المعنى حيث لا يغني المشتق غناءه ، ولذا فإن تأويله بمشتق أو تقدير مضاف قبله يفوت الغرض الذي جئ به من أجله ، كما أن قصر استخدامه – في ذلك المقام – على السماع – كما ذهب إليه كثير من النحاة – فيه تضييق على المستخدمين .

جـ - (ما) تامة وغير تامة :

والمراد بالتامة : غير المتبوعة بما يزيل إبهامها . وبغير التامة : المتبوعة به .

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٣١/١٦ ، وانظر : المفردات : ٢٩٩ ، معاني القرآن للفراء : ١٩٤/٢ .

(٢) تفسير غريب القرآن لابن الملقن : ٢٥١ ، وانظر : البحر : ٢٨٦/٦-٢٨٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن :١١: ٢٥٩، وانظر:معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٣٧٨/٣ ، والفتوحات الالهية : ١١٥/٣ ، وروح المعاني : ٢٧٦/١٦-٢٧٧.

أولاً - (ما) غير التامة :

وقد نص سيبويه على استخدامها في هذا المقام نعتاً ، حيث وردت في نصه الذي أوردناه عند حديثنا عن المصادر المضافة ، وذلك قوله : «... ومررت برجل ما شئت من رجل »[١]. ومصدر المبالغة في : ما شئت من رجل ، هو مصدرها فيما سبق الحديث عنه من المصادر المضافة ، من نحو : مررت برجل حسبك من رجل . إذ (ما) في هذا التركيب مصدرية على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي . وتأويل التركيب - عنده - مررت برجل مشيئتك من رجل . قال : « ومما جاء فيه (ما) بمعنى المصدر قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل . الدليل على أنه بمعنى المصدر ، أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً ، أو بمعنى المصدر . فلا يجوز أن يكون موصولاً بمعنى (الذي) ، لأنه لو كان كذلك لكان معرفة ، و (رجل) نكرة ، فلا يجوز أن يكون وصفاً له . فإذا لم يجز أن يكون موصولاً كالذي في الوصل كان مصدراً ، وتأويله : مررت برجل مشيئتك من رجل . فإن قلت : إنها إذا قدرت بمصدر كانت معرفة أيضاً ؟ فقد علمنا ذلك ، إلا أنَّا وجدنا المصادر في هذا الباب توصف بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما تقدر فيه من الانفصال ، كقولهم : مررت برجل حسبك من رجل ، و * بمنجردٍ قَيْدِ الأوابدِ * . وناقةٌ عُبْرُ الهواجر ، ونحو ذلك . وكذلك تُقدِّر الانفصال في قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل »[٢].

ويؤيد ما ذهب إليه أبو عليٍّ صنيعُ سيبويه ، حيث أورد ذلك المثال ضمن أمثلة تلك المصادر ، مع نصه على اتفاق معناهما .

وممن خالف أبا علي ، الرضيُّ وابن مالك ، وابن عقيل ، وابن هشام . قال الرضيّ : « ومنه[٣] قولك : ما شئت من كذا ، مقصوراً على نكرة ، نحو قولك :جاء ني رجل ما شئت من رجل . و (ما) إما نكرة موصوفة بالجملة

---

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ .

(٢) المسائل البغداديات : ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) يقصد من الجوامد الواقعة نعتاً قياساً .

بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين ، والجملة صفة للنكرة ، أي هو الذي شئته ، أو هو شيء شئته ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها ... وفي معنى رجل ما شئت من رجل : عندي رجل شَرْعُكَ من رجل ...»[١]. وذهب ابن مالك إلى عدّ (ما) – في ذلك السياق – شرطية ، قال : « وزعم أبو علي الفارسي أن (ما) في نحو : مررت برجل ما شئت من رجل ، مصدرية نُعِتَ بها وبصلتها ، كما ينعت بالمصدر الصريح . وليس قوله بصحيح ، لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختصّ بالتوكيد به ، وبوقوعه نعتاً وحالاً ، والحرف المصدري لا يُؤكَّدُ به فعل ، ولا يقع نعتاً ولا حالاً. فلو جعل نعتاً في المثال المذكور لزمت مخالفة النظائر ، ولو جاز أن ينعت بالحرف المصدري وصلته لجاز أن يقع موقع المصدر الصريح إذا نعت به ، فكان يقال في موضع : مررت برجل رضىً ، مررت برجل أن يرضى . وأيضاً فإن المصدر المقدر في موضع المذكور معرفة ، لأن فاعل صلتها معرفة ، والمصدر المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة ، كرجل عدل ورضى . فبطل تقدير: (ما شئت) مصدراً . والصحيح أن (ما) في المثال المذكور شرطية محذوفة الجواب . ولكون (ما) شرطية حَسُنَ وقوع (مَنْ) بعدها لبيان الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[٢] . ولو كانت مصدرية لم يحسن وقوع (من) بعدها »[٣]. وقال ابن هشام – مُتبنِّياً رأي ابن مالك – : « ... والصواب أن (ما) في المثال شرطية حُذِفَ جوابها ، أي : فهو كذلك . والصفة الجملتان معاً »[٤] .

ثانياً – (ما) التامة :

ذهب عدد من النحاة إلى وقوع (ما) غير المتبوعة بما يزيل إبهامها

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٩٣ .

(٢) البقرة : ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/٣١٦ ، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/٤١٣.

(٤) مغني اللبيب : ٧٤٧ .

نعتاً في مقام المبالغة ، أي في مقام إرادة تعظيم أمر المنعوت ، والاشارة إلى أنه مما لا يحيط به وصف .

قال ابن جني – مبيناً موقع (ما) في قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح　　　لأمر ما يسود من يسود

« (ما) مجرورة الموضع ، لأنها وصف لأمر ، أي لأمر مُعْتَدٍّ أو مؤثر يسود من يسود »[١]. وتابعه في ذلك ابن يعيش وعبارته عبارة ابن جني[٢]. وقال ابن السِّيد البطليوسي – في (باب مواضع ما)[٣]–: « ومنها (ما) التي تجري مجرى الصفة ، وهي تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يراد به التعظيم للشئ والتهويل به ، كنحو ما أنشده سيبويه[٤] :

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ　　　لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

يروى بفتح الواو من (يسود) وكسرها ، أي : أن السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك . ومنه قول امرئ القيس :

* وحديثٌ ما على قِصَرِهْ *

أي إنه حديث طويل وإن كان قصيراً . وقسم يراد به التحقير للأمر ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت إلا عطية ما . وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ، ولكن يراد به التنويع، كقولك ضربته ضرباً ما ، أي : نوعاً من الضرب ، وفَعَلَ فعلاً ما ، أي : نوعاً من الفعل . ومن هذا قول العرب : افْعلهُ آثراً ما ، كأنه قال : نوعاً من الإيثار . وآثِرٌ مصدر جاء على فاعل »[٥]. وقال

---

(١) الخصائص : ٣/٣٢ .

(٢) شرح المفصل : ٣/١٢ .

(٣) انظر اصلاح الخلل : ٣٤٤ ، والجمل في النحو :٣٢١.

(٤) الكتاب : ١/٢٢٧ .

(٥) إصلاح الخلل : ٣٥٠ – ٣٥١ ، وانظر : المسائل البغداديات :٣١٧ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد لأبي بركات المهلبي : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

ابن عصفور : « (ما) تكون حرفية واسمية . فالإسميَّة تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فغير التامة هي الموصولة . والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : نكرة موصوفة ، وصفة ، ونكرة غير موصوفة ...، والصفة مثل قوله :- عزمتُ ... وقولهم : لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه »[١]. وقال ابن الحاجب : « و(ما) الاسمية: موصولة ، ... وموصوفة ، وتامة بمعنى شئ ، وصفة »[٢]. وقال السيوطي : يوذهب قوم منهم ابن السِّيد وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم ، كقولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه ، و ... ومنه ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[٣] ، و : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[٤] . أو التحقير ... أو التنويع ... والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة[٥] . وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه . وتقع (ما) زائدة ، نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٦] و: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾[٧] و: أمَّا أنتَ منطلقاً »[٨]واحتج ابن مالك والرضي بحجج مضادة لحجة ابن عصفور ، مع ذهابهما إلى اثبات معنى

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢/٤٥٦ .

(٢) الكافية : ١٥٤ .

(٣) الحاقة : ١-٢ .

(٤) طه : ٧٨ .

(٥) انظر الكتاب : ٣/١٥٦ - ٥١٧ ، ٥١٤ - ٥١٥ ، المفصل وشرحه لابن يعيش: ٨/١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، المسائل البغداديات : ٣١٠-٣١١ - ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٣-٣٤٤ ، المقتضب : ٣/١٥ ، ١٣ ، النكت : ٢/٩٥٩ ، شرح المقدمة الجزولية في النحو لأبي علي الشلوبين : ٣/١٠٩٩ ، ١١٠١ ، البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣/٧٦ - ٧٧ .

(٦) آل عمران : ١٥٩ .

(٧) نوح : ٢٥ .

(٨) همع الهوامع : ١/٣١٧-٣١٨ ، وانظر الجمل في النحو ٣٢١- ٣٢٢ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

المبالغة فيها . قال ابن مالك : « واختلف في (ما) من نحو قولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه . فالمشهور أنها حرف زائد مُنَبِّهٌ على وصفٍ مُرادٍ لائق بالمحلِّ . وقال قوم : هي اسم موصوف به . والأول أولى ؛ لأن زيادة (ما) عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم . من ذلك قولهم : أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ ، فزادوا (ما) عوضاً من (كان) . ومن ذلك قولهم : حيثما تكن أكن ، فزادوا (ما) عوضاً من الإضافة . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهي مردفة بمكمل ، كقولهم : مررت برجل أيِّ رجل ، وأُطْعِمنا شاةً كلَّ شاةٍ ، وهذا رجل ما شئت من رجل . فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له »[١]. وقال الرضي – معلقاً على ذهاب ابن الحاجب إلى وقوع (ما) صفة – : « قوله : (وصفة) ، اختلف في (ما) التي تلي النكرة لإفادة الابهام والتنكير . فقال بعضهم : اسم ، فمعنى قوله تعالى ﴿ مَثَلاً مَّا ﴾[٢] ، أيَّ مَثَلٍ . وقال بعضهم : زائدة ، فتكون حرفاً ؛ لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الأسماء ؛ لاستبدادها بالجزئية ، ولهذا استعظم الخليل وتعجب[٣] من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل ، وأيضاً ثبتت زيادتها ، نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ) ووصفيتها لم تثبت والحمل على ما ثبت في موضع الالتباس أولى . وفائدة (ما) هذه : التحقير ، ..وتجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتأكيد التنكير ....»[٤] .

ويبدو أنهما في إثباتهما تلك الوظيفة لها – مع عدها حرفا – متابعان للزمخشري ، فهو في مفصله قد نَزَّلَ زيادتها في هذه السياقات منزلتها في (عَمَّا قَلِيلٍ)[٥] ونحوه ، ناصاً على كونها صلة ، وذهب في تفسيره

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٦/١ .

(٢) البقرة : ٢٦ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٠٣/١ – ١٠٤ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٩٧/٢ .

(٤) شرح الكافية : ٥٢/٣ – ٥٣ ، وانظر : رصف المباني : ٣١٧ .

(٥) المؤمنون : ٢٣ .

إلـى أنها تـفـيد التعجـب والاستعـظام . قال في المفصل : « ومن أصناف الحـرف ، حـروف الصلة. وهي إنْ و أنْ ومـا ولا ومنْ والبـاء ، ... وغضبتُ من غيرِ ما جرم ، وجئت لأمرٍ ما ، وإنَّما زيد منطلق ، وأيّنما تجلس أجلس ، وبعـينٍ ما أرينَّكَ ، وقال تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[1]،... وقال: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[3]، وقال : ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[4]»[5]. وقال عند تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾[6] :

« و(ما) في (وقليلٌ مَّا هم) للابهام . وفيه تعجب من قلتهم . وانْ أردت أنْ تتحقق فائدتها وموقعها ، فاطرحها من قول امرئ القيس :

* وحديثٌ ما على قِصَرِهْ *

وانظر هل بقي له من معنىً قطُّ »[7] . وما سار عليه في المفصل – من عدِّ (ما) في جميع تلك الأمثلة والشواهد قسماً واحداً – هو نهج النحاة قبله . ونجد التصنيف والتقسيم عند من جاءوا بعده ، قال المرادي – متحدثاً عن القسم الثالث من أقسام (ما) الحرفية ، وهو الزائدة – : « وأما الزائدة فلها أربعة أقسام : الأول : أن تكون زائدة لمجرد التوكيد ، وهي التي دخولها في

---

(١) النساء : ١٥٥ .

(٢) القصص : ٢٨ .

(٣) التوبة : ١٢٤ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) المفصل : ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٦) ص : ٢٤ .

(٧) الكشاف : ٤/٨٧ – ٨٨ ، وانظر : ٧٥ .

الكلام كخروجها ، نحو : (عمَّا قليلٍ) ، ... ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾(١) ، (وإذا ما أُنْزِلَتْ سُورَةٌ) ... الثاني : أن تكون كافَّة ، وهي تقع بعد (إنَّ) وأخواتها ، ... وبعد (رُبَّ) وكاف التشبيه ... الثالث : أن تكون عوضاً ، وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من حرف ... الرابع : أن تكون مُنبِّهة على وصف لائق . قال ابن السِّيد : وهي على ثلاثة أقسام ... قلت : وذهب قوم « إلى أنَّ (ما) في ذلك كله اسم وهي صفة بنفسها ...»(٢) .

والخلاصة أن إجماع القائلين باسميتها والقائلين بحرفيتها على أن معنى الكلام مع إثبات (ما) غيره مع إسقاطها – كما نصَّ الزمخشري – مِمَّا يقوي مذهب القائلين باسميتها ؛ إذ لو كانت زائدة لما اختلَّ الكلام بإسقاطها، لأن « حكم الزائد ألا يخل بالكلام ويكون دخوله كخروجه »(٣). والحجة التي استند إليها ابن مالك لترجيح القول بالحرفية لا تثبت ؛ إذ المقامات التي جاء ت فيها (ما) غير مُردفة بمكمِّل مقامات إبهام ؛ إشارة إلى أن البيان لا يفي المحدث عنه حقه ، ولأجل ذلك عُدِلَ عن الألفاظ المحددة الدلالة جميعها إلى هذا اللفظ المبهم الذي يسمح باطلاق عنان التصورات إلى أبعد مدى . ويؤيد ما أقولُ جَعْلُها فاعلاً في قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾(٤) ، فلو قيل بدل (ما غشيهم) : فغشيهم موجٌ شديدٌ ، أو عاتٍ ، أو غير ذلك من الكلمات التي تشير إلى هذه المعاني ، لما أغنت جميعها غناء (ما) . وإردافها بمكمِّل في الآية الكريمة وهو جملة (غشيهم) – الواقعة نعتاً لها – يقتضيه الباب النحوي . أما إردافها بمكمِّل في المواضع التي عُدَّتْ فيها صفة ، ففيه نقض للغرض الذي جئ بها من أجله . وأما قياسها على (أيٍّ) في : مررت

---

(١) الأنفال : ٥٨ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٣٢ – ٣٣٤ ، وانظر : رصف المباني للمالقي : ٣١٥ ، ٣١٧ ، مغني اللبيب : ٤٠٣ ، ٤١٣ .

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٤) طه : ٧٨ .

برجل أيّ رجل ، فليس بقوي ، لاختلاف وضعيهما . فأيٌّ موضوعة على ألاّ تُستخدَم إلا مضافة ولا يحذف ما تضاف إليه إلا بوجود دليل عليه ، و (ما) ليست كذلك . ولهذا الاختلاف نجد (ما) في الاستفهام -وهي لا تُردَفُ بمكمِّل- تفسر بما يُردف به ، حيث يفسرون : ما دعاك إلى الخروج ؟ بـ : أي شئ دعاك إلى الخروج . وحجة أخيرة ، وهي أن استخدام (ما) في باب النعت على هذا النحو ، نظير استخدامها في باب الابتداء المراد به التعجب ، حيث جُعِلتْ مبتدأً غيرَ مُردفة بما يُكمِّلها ، وشرط المبتدأ - كما هو معلوم - أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة ، وإحدى صور تخصص النكرة أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنىً[1] . وصح وقوع (ما) مبتدأ لدلالتها على معنى الوصف ، واقتضى مقام المبالغة إيثار (ما) على : شئ عظيم ، ونحوه ؛ إذ الابهام هنا مطلوب والتخصيص غير لائق . ومصدر المبالغة في النعت بـ(ما) الابهام .

وبعد هذا العرض والاستدلال نأتي إلى الاستشهاد لما يمكن تخريج (ما) على هذا الوجه فيه من آي الذكر الحكيم ، إذ هو أقوى معنى من الأوجه التي خرَّجَ المعربون (ما) عليها . من ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾[2] .

قال الزمخشري : « و(ما) هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شياعاً وعموماً ، كقولك أعطني كتاباً ما ، تريد أي كتابٍ كان . أو صلة للتأكيد ، كالتي في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[3]، كأنه قيل :

---

(١) انظر : مغني اللبيب : ٦٠٩ .

(٢) البقرة : ٢٦ .

(٣) النساء : ١٥٥ .

لا يستحي أن يضرب مثلاً حقاً[١] أو البتَّة . هذا إذا نصبت (بعوضة) ، فإن رفعتها فهي موصوله[٢] ، صلتها الجملة ، لأن التقدير : هو بعوضه ، فحذف صدر الجملة ، كما حذف في ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[٣]. ووجه آخر حسنٌ جميل ، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام ... وانتصب (بعوضة) بأنها عطف بيان لـ (مثلاً) ، أو مفعول لـ (يضرب) ، و (مثلاً) حال عن النكرة مقدمة عليه . أو انتصبا مفعولين فجرى ضَرَبَ مجرى (جعل)...(فما فوقها) : فيه معنيان[٤] : أحدهما فما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت مثلاً فيه ، وهو القلة والحقارة ، نحو قولك لمن يقول : فلان أسفل الناس وأنذلهم : هو فوق ذاك ، تريد هو أبلغ وأعرق فيما وصف به من السفالة والنذالة . والثاني : فما زاد عليها في الحجم ، كأنه قصد بذلك ردَّ ما استنكروه من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت[٥] ، لأنهما أكبر من البعوضة ..»[٦]. وذكر أبو حيان الأوجه التي ذكرها الزمخشري وزاد عليها . ثم نص على اختياره وهو الوجه الذي استشهدنا بالآية له . قال : « ... ويَضْرِبُ : قيل : معناه يُبَيِّنُ ، وقيل : يذكر، وقيل : يضع ، من ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾[٧]، وضَرِبَ البعثُ

---

(١) انظر معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١/١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/١٣٨، وشرح السيرافي : ٣/٧ ، ومجاز القرآن : ١/٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢١٥، ومعاني القرآن واعرابه : ١/١٠٤، واعراب القرآن للنحاس : ١/٢٠٣ - ٢٠٤ ، والمحتسب :١/٦٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/١١٢ ، ٢/٥٥٠ - ٥٥١ .

(٣) الأنعام : ١٥٤ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء : ١/٢٠ - ٢١ ، ومجاز القرآن : ١/٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢١٥ ، وتذكرة النحاة : ٣٨٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء : ١/٢٠ .

(٦) الكشاف : ١/١١٤ - ١١٦ .

(٧) آل عمران : ١١٢ .

على بني فلان . ويكون ضَرَبَ قد تعدَّى لواحد . وقيل : يضرب في معنى يجعل ويُصيِّر كما تقول : ضربت الطِّينَ لبناً ، وضربت الفضة خاتماً . فعلى هذا يتعدى لاثنين . والأصح أن (ضَرَبَ) لا يكون من باب ظنَّ وأخواتها فيتعدى لاثنين ، وبطلان هذا المذهب مذكور في كتب النحو . و (ما) إذا نصبت (بعوضة) ، زائدة للتأكيد[1]، أو صفة للمَثَل تزيد النكرة شياعاً كما تقول : ائتني برجلٍ ما ، أي : أيَّ رجل كان . وأجاز الفراء وثعلب والزجاج أن تكون (ما) نكرة وينتصب بدلاً من قوله (مثلا) . وقرأ الجمهور بنصب (بعوضة) . واختلف في توجيه النصب على وجوه : أحدها : أن تكون صفة لـ (ما)[2] إذا جعلنا (ما) بدلاً من مَثَل . و (مثلا) مفعول بـ (يضرب) ، وتكون (ما) إذ ذاك قد وصفت باسم الجنس المنكَّر لإبهامها ، وهو قول الفراء[3]. الثاني: أن تكون (بعوضة) عطف بيان ، و (مثلا) مفعول بـ (يضرب) . الثالث: أن تكون بدلاً من (مثل) . الرابع : أن تكون مفعولاً لـ (يضرب) وانتصب (مثلا) حالاً من النكرة مقدم عليها . والخامس : أن تكون مفعولاً لـ (يضرب) ثانياً والأولُ هو المَثَل ، على أنَّ (يضرب) يتعدى لاثنين . والسادس : أن تكون مفعولاً أولاً لـ (يضرب) و (مثلا) المفعول الثاني . السابع : أن تكون منصوبة على تقدير إسقاط الجار ، والمعنى : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة فما فوقها . وحكوا : له عشرون ما ناقة فجملا[4] ... وأنكر هذا النصب -أعني نصب بعوضة

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢١٥/١، والكامل : ٣٤٢/١ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٠٣/١، واعراب القرآن للنحاس : ٢٠٣/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٥٦٩/٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري : ٦٥/١ ، والتبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري : ٤٣/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥٥/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٠٣/١ ، والمسائل البغداديات : ٢٦٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ٢١/١ .

(٤) اختار هذا الوجه الفراء ، انظر : معاني القرآن : ٢٢/١ .

على هذا الوجه – أبو العباس ... والذي نختاره من هذه الأعاريب أن (ضَرَبَ) لا يتعدى إلى اثنين [بل لواحد وهو] الصحيح ، وذلك الواحد هو (مثلا) ، لقوله تعالى ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾(١) ، ولأنه المقدم في التركيب وصالح لأن ينتصب بـ(يضرب) . و (ما) صفة تزيد النكرة شياعا ، لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس . وبعوضة بدل ، لأن عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات ، إنما ذهب إلى ذلك أبو عليٍّ الفارسي ، ولأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس . وقرأ الضَّحَّاك وابراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب : (بعوضةٌ) بالرفع . واتفق المعربون على أنه خبر ، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبراً ، فقيل : خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو بعوضة ، وفي هذا وجهان : أحدهما : أن هذه الجملة صلة (ما) ، و(ما) موصولة بمعنى الذي . وحُذِفَ هذا العائد ، وهذا الاعراب لا يصحُّ إلاَّ على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة . وأمَّا البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير (أيٍّ) من الموصولات ، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة(٢) ، ويكون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلا ، التقدير : مثلا الذي هو بعوضة . والوجه الثاني : أن تكون (ما) زائدة أوْ صفة ، و : هو بعوضة ، وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق . وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو (ما) على أن تكون استفهامية...»(٣). والوجه الذي اختاره لإعراب التركيب هو : (مثلا) مفعول به لـ (يضرب) ، (ما) صفة لـ (مثلا) ، (بعوضة) بدل من (مثلا) بدل نكرة من نكرة موصوفة ، وهي كذلك على قراءة الرفع إلا أنها قُطِعَتْ ، وذلك كما في نحو(٤) : مررت برجلٍ عبدِالله ، وعبدُالله ، بالقطع فيكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو عبدالله . قال السمين

---

(١) الحج : ٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/٤٠٠ ، ومعاني القرآن واعرابه : ١/١٠٤ .

(٣) البحر : ١/١٢٢ – ١٢٣ ، وانظر الدر المصون : ١/٢٢٣ – ٢٢٦ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/١٤ – ١٥ .

بعد أن أورد الأوجه السابقة لقراءة النصب : « ... والصواب من ذلك كله أن يكون (ضرب) متعدياً لواحد بمعنى (بيَّن) ، (مثلا) مفعول به ، .. و(ما) صفة للنكرة ، و (بعوضة) بدل لا عطف بيان[١] ...»[٢] . ومما جاء ت (ما) فيه نعتاً للنكرة أيضاً ، قوله تعالى :

﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴿٨﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴿٩﴾ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَـٰبِ ﴿١٠﴾ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴿١١﴾ ﴾[٣] .

فـ (ما) « صفة أريد به التعظيم على سبيل الهزء بهم ، أو التحقير ، لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين ...»[٤].

د - أسماء أجناس فيها معنى المشتق :

رأينا عند الحديث عن التخصيص ، أنه لا يجوز النعت باسم الجنس إذا كان الغرض من النعت به بيان جنس المنعوت ، وأن سيبويه[٥] قد ضعَّفهُ واستكرهه حتى في الشعر ، وأنه إنَّما يجوز ذلك إذا أُريدَ تشبيه المنعوت بالجنس المنعوت به . ونبين هنا أن النعت بهذه الأسماء لا يصحُّ – حتى عند إرادة التشبيه – إلا في مقام إرادة المبالغة وذلك ما أشار إليه السيرافي حيث

---

(١) سيأتي في فصل البدل : ٦٤٠ ، ٦٤٤ ، ٦٩٧ ، ٨٠٣ – ٨٠٤ ، أن اختيار الباحثة للبدلية ليس لأجل التنكير ، حيث تميل بشأن عطف البيان إلى مذهب أبي علي .

(٢) الدر المصون : ٢٢٥/١ .

(٣) ص : ٨ – ١١ .

(٤) البحر المحيط : ٣٨٦/٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٣٩٩/٢–٤٠٠، معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٣٢٣/٤ ، واعراب القرآن للنحاس : ٤٥٦/٣ ، والكشاف : ٧٥/٤ ، والفريد : ١٥٥/٤ .

(٥) انظر الكتاب : ٢٤/٢ ، ١١٧ – ١١٨ ، وشرح الكافية للرضي:٢٩٦/٢–٢٩٧.

قال : « أما قولك : مررت بسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ وبصحيفةٍ طينٌ خاتمُها ، وبرجل فضةٌ حِلْيةُ سيفه ، وبدارٍ ساجٌ بابُها ، فإنك إنْ أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع ، ويصير بمنزلة : مررت بدابةٍ أسدٌ أبوها وأنتَ تريد بالأسد السَّبع ، لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها . وان أردت المماثلة والحمل على المعنى ، اختير فيها ما حكي عن العرب ، فقد سُمِعَ منهم : هذا خاتمٌ طينٌ ، يحمل طين على مَطِين كما قال الشاعر :

* كَكُكَّانِ الدَّر ابنةِ المَطِينِ *

وإذا سُمِعَ منهم : خَزٌّ صفته ، يحمل على ليِّنة . وقد يقال للشئ اللين إنه خز ، كأنهم قالوا : هو لين ، أي مثل خز . وقد سمع منهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّهُ ، ومررت بعرب أجمعون ... وجملة الأمر أنه إذا جعل شئ من هذا صفة ورفع بها ما بعدها ، فمن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير (مثل) وحذفه ، ... وهذا مذهب المبرد في مثل هذا ، ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً ويرفع به ، فإذا قيل : مررت بدار ساج بابها ، وجعل السَّاجَ في تقدير وثيق ، وصلب ونحوه فكأنه قال : مررت بدار وثيق بابها أو صلب ... »[1] .

وأطلق ابن مالك على أسماء الأجناس التي يصح النعت بها في مقام إرادة المبالغة : القائم بمسمَّاه معنىً يُنزله منزلة المشتق ، قال : « وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد والقائم بمسمَّاه معنىً ينزله منزلة المشتق كمررت برجل أسدٍ أبوه ولبست ثوباً حريراً ملمسه ، وشربت ماء عسلاً طعمه ، تريد ماءً شديد الحلاوة ، ، وثوباً شديد الليونة . فلو أردت أن الماء مشوب بعسل ، وأن الثوب مجعول في نسجه حرير لم يجز النعت ... »[2] . وعدَّ من هذا النوع

(١) شرح السيرافي : ١٦٣/٢ ، وانظر : ١٤٨-١٤٩ ، والكتاب : ٢٣/٢-٢٤ ، والتبصرة والتذكرة : ١٧٧/١-١٧٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٣١٣/٣ ، ٣١٥ ، وانظر : المقرب لابن عصفور : ٢٤٢ ، والصحاح : ١٧٥١/٥ ، والمفردات في غريب القرآن : ٣٠٥ .

أسماء أخرى أصبحت كالأعلام على معانٍ بعينها ، قال – وهو يتحدث عن شروط النعت المفرد – : « والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جارٍ مجراه أبداً أو في حال ... والجاري مجرى المشتق أبداً ، يعمُّ الأوصاف التي وُضِعتْ مُوافقةً لمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت مجرى المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها ، فلوذعيٌ يجري مجرى فطن وذكي ، وجرشع يجري مجرى غليظ وسمين ، وصَمَحْمَح يجري مجرى شديد . وأمثلة هذا النوع كثيرة ...»[١] .

كما يدخل ضمن هذا النوع اسم الجنس (رجل) فقد رأينا أنه يصح النعت به إذا أريدت الاشارة إلى كمال الرجولية[٢] ، إذ هو قد صار علماً على هذا المعنى ، كما أشار إلى ذلك سيبويه حيث قال : « ويقول : أتاني اليوم رجلٌ ، أي في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أي أتاك الضعفاء ...»[٣]. وقال الزجاجي : « ... وأمَّا ما يُنعتُ ولا يُنعتُ به فالاعلام والنكرات الأصول التي ليست بمشتقة ، نحو : رجل وفرس وثوب ودار ... فأما (رجل) إذا أردت به معنى الرجولية فخارج عن هذا الباب وجائز »[٤] .

ونظير هذه الظاهرة في باب النعت جَعْلُهم بعض الكنى والاعلام الشخصية أعلاماً على معانٍ بعينها كما في قولهم : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها ، وقولهم : لكل فرعونٍ موسى[٥].

ومصدر المبالغة في النعت بهذه الأسماء وغيرها آتٍ من كون كل منها مثالاً في بابه . فالحرير – على سبيل المثال – مثال النعومة التامة ، والعسل

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣١٣ ، ٣١٤، وانظر: اللسان :٢/٥١٨ ، ٥١٩ ، ٨/٤٧ ، ٣١٧ ،١١/٣٧١ ، المزهر : ٢/٢٥٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣/٣١٤ ، وشرح الكافية : ٢/٢٩٦ .

(٣) الكتاب : ١/٥٥ .

(٤) اشتقاق أسماء الله الحسنى : ٢٦٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٢/٣٣ .

مثال الحلاوة المستلذة دون زيادة أو نقصان ، ولذا فلو قيل : شربت ماءً حلواً، أو شديد الحلاوة ، أو نحو ذلك لما أفاد فائدة الوصف بهذا الجوهر .

وملاحظةً لذلك أُخرجتْ هذه الأسماء عما هو الأصل فيها وهو أنه لا يُنعتُ بها . وقد أدخل ابن جني هذا الاخراج تحت أصل من أصول هذه اللغة هو : تضعيف الأقوى وتقوية الأضعف لعلةٍ مقتضية من معنىً أو لفظ . وعدَّ إدخال أسماء الأجناس في باب ما يُنعتُ به من تقوية الأضعف لعلة معنوية[١].

أما ابن هشام فتدخل عنده تحت قاعدة عامة هي : إعطاؤهم الشئ حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه ، أو فيهما معاً[٢]. وفائدة انضوائها تحت القاعدة الأخيرة جعل النعت بها قياساً في مقام مُعيَّنٍ ، وهو إذا أريد إفادة بلوغ الموصوف درجة عالية في بابه هي الموجودة في الجوهر الموصوف به . إذ أنَّا وجدنا النحاة قد قصروا إجازة النعت بها على ما ورد عن العرب . قال الرضي – وهو يقسم الجوامد التي يصح وقوعها نعتاً إلى قياسي سماعي – : «والسماعي على ضربين : إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، ... وإما غير شائع ، وهو ضروب : أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : برجل أسد . قال المبرد : هو بتقدير (مِثْل) أي مثل أسد، ويقوي تأويله قولهم : مررت برجل أسدٍ شدة ، أي يشابه الأسد ، فانتصاب (شدة) على التمييز عن نسبة (مثل) إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتليءٌ ماءً ، ... ويقولون : مررت برجل نارٍ حُمرةً ، أي مثل نار حمرة ، ويجوز أن يكون : أسد شدة ونار حُمرة بمعنى كامل شدة وكامل حُمرة ، فلا يكون بتقدير المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علماً ... وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى : برجل أسد ، أي جرئ وبرجل حمار ، أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو : برجل أسد شدة على هذا التأويل ... وثانيهما : جنس يوصف به ذلك

---

(١) انظر : الخاطريات : ١٠٥ – ١٠٦ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ٨٨٤ ، ٨٨٩ .

الجنس فيُكرر اللفظ بمعنى الكامل ، نحو : مررت برجلٍ رجلٍ ، أي كامل الرجولية ، ورأيت أسداً أسداً أي : كاملاً ... »[١].

وما يقال بشأن ما ذهبوا إليه من تقدير مضاف وهو هنا (مثل) أو تأويل اسم الجنس بمشتق هو ما قيل في شأن المصادر الموقعة هذا الموقع ، وهو أن التقدير والتأويل يفسدان المعنى ويخرجان المسألة من باب المبالغة . كما أنَّا نقول : إن أسماء الأجناس ليست بِدْعاً في هذا الباب ، بل شأنها شأن الأعلام التي إن أريدت الاشارة إلى المعاني التي تدل عليها أعطيت حكم الصفات . وقد سوَّى ابن جني بين استخلاص تلك المعاني من أسماء الأجناس ومن الأعلام، إذ أن الأعلام قد تُؤدى بها بعض وظائف الأفعال أو ما اشْتُقَّ منها ، وذلك حين يراد الاشارة إلى المعاني المأخوذة منها تلك الأعلام ، قال : «بابٌ في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف . من ذلك ما أنشده أبو علي -رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بَعْضَ الأحيانْ ليس علي حَسَبي بِضُؤْلانْ

أنشدنيه -رحمه الله- ونحن في دار الملك . وسألني عما يتعلق به الظرف الذي هو (بعضَ الأحيان) ، فخُضنا فيه إلى أن بَرَدَ في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أُشْبِهُ أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر : أن يكون قد عُرِفَ من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذُكِرَ فكأنها ذُكرا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المُغْني في بعض الأحيان ، أو أنا النَّجِدُ في بعض تلك الأوقات . أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبوالمنهال) معنى الصفة والفعلية . ومنه قولهم في الخبر : إنما سُمِّيتَ هانئا لتهنأ ... وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه ، فقال :

فلا تَحْسَبا هِنْداً لها الغدرُ وحْدَها سَجِيَّةُ نفسٍ كُلُّ غانيةٍ هنـدُ

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٩٥ - ٢٩٦ .

فقوله :(كلُّ غانية هند) متناهٍ في معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة ، أو نحو ذلك . ومنه قول الآخر :

إن الذِّئابَ قـدِ اخْضَرَّتْ بَراثِنُها والناسُ كلُّهُمُ بَكْرٌ إذا شَبِعُوا

أي: إذا شبعوا تعادوا وتغادروا ، لأن بكراً هكذا فعلها ... ومثله في النكرة أيضاً قولهم : مررت برجلٍ صُوفٍ تِكَّتُهُ ، أي خشنة ... »[1] . وعلى ذلك الوجه حمل –في أحد الوجوه– (قيد الأوابد) في قول امرىء القيس :

* بمنجردٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ *

حيث قال : « ... وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل ، نحو قوله :

فلولا اللّهُ والمُهْرُ المفـدَّى لرُحْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهـابِ

فوضع الغربال موضع مُمزَّق ...»[2] . وعدَّ هذا الصنيع باباً من أبواب المبالغة حيث قال : « وإذا شُبِّهَ العرضُ بالجوهر فذلك تناهٍ به ، واعلاء منه . ولهذا ما ذمَّ الطائيُّ الكبير قَلْبَ ذلك . فقال :

مودةٌ ذهبٌ أثمارها شَـبَهٌ وهِمَّةٌ جوهرٌ معرُوفُها عَرَضُ

ووصف بالجوهر لقوته ، كما وصف الآخر بالحديد لقوته، فقال في أحد التأويلـــين :

* بمنجرد قيد الأوابد هيكل *

وعليه أيضاً قال :(هيكل) ، فوصف بالاسم غير المماسِّ للفعل ، لما في الهيكل من العلو والرحابة والشدة ، فاعرف ذلك مذهباً للقوم ، وانتحه تُصبْ بإذن الله »[3] .

---

(١) الخصائص : ٣/٢٧٠ – ٢٧٢ ، وانظر : الخاطريات : ٨٣ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي : ٢٨٤ – ٢٨٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : ١/٣٦١ ، ٥٠٢ – ٥٠٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي :٢/٢٣٦ ، ٢٤١-٢٤٢.

(٢) الخصائص : ٢/٢٢١ ، وانظر : ٣/١٩٥ ، الخاطريات : ٦٣.

(٣) المحتسب : ٢/٢٣٤ .

وقد بَيَّنَ السُّهيلي أن مجوز دخول (أل)على الأعلام المنقولة من الأجناس - والقياس ألا تدخل إلا على الأعلام المنقولة من الصفات ، كالحارث والعباس ، وذلك للمح الصفة - إرادة الاشارة إلى ثبوت المعنى الذي يدل عليه اسم الجنس للمسمَّى به ، قال : « ... فالقياس ألا يقال : الخِرْنَقْ[١] - بالألف واللام - في الاسم العلم . إلا أن له وجها يُخَرَّجُ عليه ، وهو أن يراد وصف المرأة باللِّين وملاسة الجلد ، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخِرْنَق ، فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية فيدخله الألف واللام كما قالوا : الرباب ، والرباب منقول من الأجناس ، لأنه السحاب ، ولكنه مشتق من : رَبَبْتُ الشيء أَرُبُّهُ ، فكأنه يَرُبُّ النبات بمائه ويُصلحه ، ثم سموا المرأة رباباً . فتارة يدخلون الألف واللام كأنهم يريدون معنى الصفة ، وتارة - يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس كما قال :

* عَلِقَ القلبُ ربابا *

ومِمَّا يُقويِّ معنى دخول الصفة في (الخرنق) ، ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم : مررت بسرج خَزٍّ صفته ، وبرجل أسدٍ أبوه . فإذا كانوا قد أجروا الخز مجرى النعت في إعرابه لموضع اللِّين الذي فيه ، وهو اسم جنس ، فلا يبعد أن يشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية »[٢] .

ولهذه الظاهرة النحوية نظير في الظواهر الصرفية ، ذلك أن العرب عندما أرادوا الاشارة إلى أن جنساً من الأجناس قد تحول في صفته إلى صفة جنس آخر بحيث ماثله في تلك الصفة ، اشتقوا من اسم الجنس الآخر فعلاً على غير ما هو القياس في الاشتقاق ، فقالوا : استنوق الجمل[٣] ،

---

(٢) يشير إلى قولهم:قالت الخرنق بنت هفان ، واسمها خرنق ، وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه .

(٢) نتائج الفكر .

(٣) انظر : الكتاب : ٧١/٤ ، والمحتسب : ٢٣٤/١ ، وشرح الشافية للرضي: ١١٠/١، ١١١، والدر المصون :١٤٤/٥ ، والتحرير والتنوير: ك ١ج٢:٢٣٥.

واستتيست الشاة ، واستحجرالطين ، واستنسر البغاث ، وضَئِنت العنز ضأناً ، إذا أشبهت الضأن ، وذلك من المجاز الذي يراد به المبالغة ، ولا يصح أن تراد به الحقيقة إلا في : استحجر الطين ، حيث يجوز حمله على الوجهين . بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك بأن اشتقوا من الحروف وأسماء الأصوات إرادة الاشارة إلى ذلك المعنى ، قال ابن جني : « ... وأنا أذهب في قولهم : أحْسَبه، من العطية ، أي كفاه ، إلى أنه من قولهم : حسْبك كذا ، أي أعطاه حتى قال : حسبُ ، كما أن قولهم : بَجّلْتُ الرجل ، ورجل بجيل وبَجّال ، كأنه من قولهم : بَجَل ، أي : حسب فكأنه انتهى من الفضل والشرف إلى أنه متى جرى ذكره قيل : بَجَلْ ، قِفْ حيث أنت ، فلا غاية وراءه . وكذلك عندي أصل تصرف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف ، إنما هو من قولنا : نَعَم ، وذلك أن (نَعَم) محبوبة مُستلذة ، وهي ضد (لا) الكزّة المستكرهة . فإن قيل : فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : قد اشْتُقّ منها في غير موضع ، قالوا : سألني حاجة ، فلا ليت له ، أي : قلت له : لا . وسألتك حاجة فلو ليت لي ، أي : قلت : لولا . وقالوا : حاحيت وعاعيت ، وهاهيت ، فاشتقوا من حاء وعاء ، وهاء ، وهن أصوات ، والأصوات للحروف أخوات وما أكثر ذلك »[١] .

وقد وقع الوصف باسم الجنس – لذلك الغرض – في مواضع معدودة من القرآن الكريم ، منها ما في قوله تعالى :

﴿ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾[٢] .

فقد قرأ الجمهور بتنوين (أُكُلٍ) ، وقرأ أبو عمرو وحده بالاضافة[٣] .

---

(١) المحتسب : ٣٤٩/٢ ، وانظر : المنصف : ٧٧/٣ .

(٢) سبأ : ١٦ .

(٣) الحجّة فى القراءات السّبع لابن خالويه : ٢٩٣ ، والكشاف : ٥٧٩/٣ .

والأُكُلُ: الثَّمر. والخَمْط : شجر الأراك[1]، وعن أبي عبيدة[2]: كل شجر ذي شوك، وقال الزجاج كلُّ نبت أُخِذَ طعماً من مرارة حتى لا يمكن أكله[3] . وخرَّجَ الزمخشري قراءة التنوين على وجهين ، قال : « ووجه من نوّنَ أنَّ أصله: ذواتي أكلٍ أكلِ خمط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . أو وصف الاكل بالخمط كأنه قيل : ذواتي أكل بشع »[4] . والوجه الثاني من وجهي التخريج أليق بالمقام ، فهو مقام تحذير لقريش مما كان سبب ما آل إليه حال سبأ وكيف بُدِّلتْ جنانهم وخيراتهم لكفرهم بأشجار ذات ثمر جمعت كل صفاته بإيجاز شديد كلمة (خمط) . والأثل : شجر يشبه الطرفاء أعظم منه وأجود عوداً[5] . والأثل والسدر معطوفان على (أكل) ، لا على (خمط) : لأن (الأثل) لا أُكُلَ له[6] . وفي ذلك الترتيب مع العطف ترقٍّ من الأدنى إلى الأعلى ، أي أن أعظم ما عُوِّضوا به السِّدر ، وهو مع ذلك شديد النُّدرة ، وذلك ما أومأت إليه كلمة (شئ) مُنكَّرةً موصوفة بـ (من سدر) ، ثم النعت الثاني: (قليل). قال الألوسي : « ... لما ذكر سبحانه ما آل إليه حال أولئك المعرضين وما بدلوا بجنتيهم ، أتى – جل وعلا – بما يتضمن الإيذان بحقارة ما عُوِّضُوا به وهو مما له شأن عند العرب ، أعني السدر وقلته ، والايذان بالقلة ظاهر . أما الايذان بالحقارة فمن ذكر (شئ) والعدول عن أن يقال : وسدر قليل مع أنه

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٥٩/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ٢٤٩/٤ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣٣٩/٣ – ٣٤٠ .

(٢) مجاز القرآن : ١٤٧/٢ .

(٣) معاني القرآن واعرابه : ٢٤٩/٤ ، وانظر : البحر المحيط :٢٦٨/٧، واللسان : ٢٩٦/٧ .

(٤) الكشاف : ٥٧٦/٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ٣٥٩/٢ .

(٦) الكشاف : ٥٧٦/٣/٣ ، والفريد في إعراب القرآن : ٦٤/٤ .

الأخصر الأوفق لما قبله . ففيه إشارة إلى غاية انعكاس الحال ، حيث أومأ الكلام إلى أنهم لم يؤتوا بعد إذهاب جنتيهم شيئاً مما لجنسه شأن عند العرب إلا السدر ، وما أوتوه من هذا الجنس حقير قليل »[1] . وقدّ وصف باسم الجنس (أنثى) لذلك الغرض أيضاً في قراءة شاذة لقوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلۡخِطَابِ ﴾[2] .

قال النحاس : « وفي قراءة ابن مسعود : (إنَّ هذا أَخِي كَانَ لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَىٰ) . و(كان) ههنا مثل قوله : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3] . فأما قوله (أنثى) فقيل : هو على جهة التوكيد . وقيل : لما كان يقال : هذه مائة نعجة ، وإن كان فيها من الذكور شئ يسير ، جاز أن يقال : أنثى ليعلم أنه لا ذكر فيها »[4] . وقال الفراء : « وفي قراءة عبدالله (نعجة أنثى) ، والعرب تؤكد التأنيث بأنثاه ، والتذكير بمثل ذلك ، فيكون كالفضل في الكلام فهذا من ذلك ، ومنه قولك للرجل : هذا والله رجل ذكر . وانما يدخل هذا في المؤنث الذي تأنيثه في نفسه مثل المرأة والرجل والجمل والناقة . فإذا عدوت ذلك لم يجز . فخطأ أن تقول : هذه دارٌ أنثى ، وملحفة أنثى لأن تأنيثها في اسمها ، لا في معناها ، فابن على هذا »[5] . وقال الزمخشري : « فإن قلت : ما وجه قراءة ابن مسعود: ولي نعجة أنثى ؟ قلت : يقال : لك امرأة أنثى،للحسناء الجميلة . والمعنى : وصفها بالعراقة في لين الأنوثة وفتورها ، وذلك أملح لها وأزيدُ في

---

(١) روح المعاني : ١٢٨/٢.

(٢) ص : ٢٣ .

(٣) النساء : ٩٦ .

(٤) معاني القرآن : ٩٧/٦ – ٩٨ ، وانظر : مُختصر في شواذ القرآن لابن خالويه : ١٣٠. والجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/١٥.

(٥) معاني القرآن : ٤٠٣/٢ – ٤٠٤ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن : ١٣٠.

تكسرها وتثنيها . ألا ترى إلى وصفهم لها بالكسول والمِكْسال ...»[١] . فعلى الوجه الثاني الذي ذكره النحاس تكون وظيفة النعت التوكيد ، أي رفع احتمال المجاز ، وعلى ما ذكره الزمخشري تكون وظيفته المبالغة في وصف المرأة بما ذكر وهو الوجه الأقوى ، ويؤيده وصف النعجة بـ (أنثى) في الموضع الثاني أيضاً حيث لا احتمال للمجاز ، ويؤيده أيضاً ما جاء في التفسير من أن المراد بالنعجة في الآية المرأة . قال ابن عطية : « والنعجة في هذه الآية عبر بها عن المرأة . والنعجة في كلام العرب تقع على أنثى بقر الوحش ، وعلى أنثى الضأن ، وتعبر بها العرب عن المرأة ، وكذلك بالشاة ، قال الأعشى :

فرميتُ غفلةَ عينه عن شاته   فأصبتُ حبَّة قلبها وطحالها

أراد : عن امرأته »[٢] .

هـ - صيغ معدولة عن صيغ المبالغة وغيرها :

وتحويل الصِّيغة الموضوعة للمبالغة أصلاً إلى صيغة أخرى مردُّه قصد التنبيه والإشارة إلى أن المعنى المعبر عنه بلغ حداً فائقاً لا تفي الصيغة المحول عنها بالتعبير عنه :إذ قد تكون كثرة تداولها -لكونها أصل الباب مثلاً- قد أفقدتها بعضاً من قوة الدلالة على المعنى الموضوعة له ، بالاضافة إلى أن التحويل -غالباً- ما يتم بزيادة المبنى وهي من علامات زيادة المعنى . وذلك التحويل له ثلاث صور :

- تغيير البناء مع الزيادة .
- تغيير البناء مع عدم الزيادة .

---

(١) الكشاف : ٨٥/٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢٣/١٤ ، وانظر : الجامع : ١٧٤/١٥ ، وروح المعاني : ١٨٠/٢٣ .

- الزيادة مع عدم التغيير .

الصورة الأولى : تغيير البناء مع الزيادة :

رأينا في مطلع هذا المبحث (المبالغة) أن الخليل بيّن لسيبويه أن القصد من تحويل بناء (فَعُلَ) إلى بناء (افْعَوْعَل) ، إنما هو المبالغة[1] . كما رأينا أن سيبويه طبق الفكرة ذاتها على صيغ المبالغة المحولة عن صيغة اسم الفاعل[2]. وسار كثير من النحاة بعدهما على ذلك المنهج ففسروا في ظل تلك الفكرة كثيراً من التغييرات التي تلحق الأبنية في حين ذهبت جماعة منهم إلى استواء الصيغ المحولة والمحوَّل عنها دلالة . قال ابن جني - في باب قوة اللفظ لقوة المعنى - : « هذا فصل من العربية حسن . منه قولهم : خَشُنَ واخْشَوْشَنَ . فمعنى خَشُنَ دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر - رضي الله عنه - : اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا ، أي : اصلبوا وتناهوا في الخُشْنة ... ومثله باب فَعَل وافْتَعَلَ ، نحو : قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر . كذلك قال أبو العباس ، وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : ﴿ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[3] ، فمقتدر هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ ... ومن ذلك قولهم : رجل جميل ، ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضَّاء ، وَجُمَّال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ... وكذلك حَسَنٌ وحُسَّان ، قال :

دارُ الفتاة التي كنا نقول لها يا ظبيةً عُطُلاً حُسَّانةَ الجيدِ

وكأنَّ أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال ، نحو قطّع وكسّر وبابهما . وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابه أشد من اطراد باب

---

(١) انظر : الكتاب : ٧٥/٤ ، ولسان العرب : ٥٨٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١١٠/١ .

(٣) القمر : ٤٢ .

الصفة . وذلك نحو : قَطَعَ وقَطَّعَ ، وقام الفرس وقَوَّمتِ الخيل ، ومات البعير ومَوَّتَت الابل . ولأن العين قد تضعف في الاسم الذي ليس بوصف نحو : قُبَّر وتُمَّر وحُمَّر . فدل ذلك على سعة زيادة العين ...[١] .

وممن لم يرَ للتحويل أي وظيفة دلالية ، الفراء والزجاج والنحاس وأبو البقاء . أما أبو عبيدة فقد وجدناه في مواضع يذهب مذهب هؤلاء ، وفي أخرى يقول بمذهب الخليل ومتابعيه . ومن شواهد هذه الصورة في القرآن الكريم ما في قوله تعالى :

﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ [٢]

الشاهد في (كُبَّارا) فهو نعت لـ (مكرا) . ولما كان مكرهم قد بلغ الغاية التي لا مزيد عليها ، لم يكن المناسب في بيانه الوصف بكبير . قال الزمخشري : «... الماكرون هم الرؤساء . ومكرهم احتيالهم في الدين وكيدهم لنوح وتحريش الناس على أذاه وصدهم عن الميل إليه ، والاستماع منه وقولهم لهم : لا تَذَرُنَّ آلهتكم إلى عبادة رب نوح . (مكراً كُبَّارا) قرئ بالتخفيف والتثقيل . والكُبَار : أكبر من الكبير ، والكُبَّار : أكبر من الكُبَار ، ونحوه : طُوَال وطُوَّال . (ولا تَذَرُنَّ وَدًّا): كأن هذه المسميات كانت أكبر أصنامهم وأعظمها عندهم ، فخصوها بعد قولهم : (لا تَذَرُنَّ آلهتكم) ... »[٣] . وقال الفراء : « الكُبَّار : الكبير ، والعرب تقول : كُبَار . ويقولون : رجل حُسَّان جُمَّال ، بالتشديد ، وحُسَان

---

(١) الخصائص : ٢٦٤/٣ ، ٢٦٦ ، وانظر : ١٢٠/٢ ، والمحتسب : ٢١٨/٢ ، ٢٢١ ، ومقاييس اللغة : ٣٧١/٤ ، والكشاف : ٦١/١ ، والمزهر : ٣٣٢/١ .

(٢) نوح : ٢١ – ٢٣ .

(٣) الكشاف : ٦١٩/٤ ، وانظر الفتوحات : ٤١٢/٤ ، واللسان : ١٢٦/٥.

جُمّال،بالتخفيف في كثير من أشباهه»[١]وقال الزجاج:« يقال: مكر كبير وكُبَّار وكُبَار في معنى واحد»[٢] . وإلى ما ذهبا إليه بشأن اتفاق دلالة هذه الصيغ ذهب أبو البقاء حيث قال : « و(كُبارا) بالتشديد والتخفيف بمعنى كبير »[٣].

ومما يحتمل ذلك (كُذَّابا) في قراءة الضم لقوله تعالى :

﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[٤] . قال ابن جني: «حكى أبو حاتم عن عبدالله بن عمر : (وكذبوا بآياتنا كُذَّابا) بضم الكاف وتشديد الذال ، وقال : لا وجه له إلا أن يكون (كُذَّاب) جمع كاذب فتنصبه على الحال : وكذبوا بآياتنا في حال كذبهم ... وقد يجوز أن يكون قوله : (كُذَّابا) – بالضم وتشديد الذال – وصفا لمصدر محذوف ، أي : كذبوا بآياتنا كِذَّاباً كُذَّاباً ، أي : كِذَّاباً متناهياً في معناه . فيكون الكُذَّاب ههنا واحداً لا جمعاً ، كرجل حُسَّان ، ووجه وُضَّاء ، ونحو ذلك من الصفات على فُعَّال . ويجوز أيضاً أن يكون أراد جمع كذب ، لأنه جعله نوعاً وصفه بالكذب ، أي: كَذِبا كَاذِبا ، ثم جمع فصار : كِذَّابا كُذَّابا . فافهم ذلك »[٥] . وقد ذكر الزمخشري[٦] قراءة الضم هذه وخرجها على وجهين ، الأول : على ما قاله أبو حاتم . والثاني على الوجه الأول من وجهي تخريج ابن جني ، وهو أنها صفة على وزن (فُعَّال) وقعت نعتاً لمصدر (كذَّبَ) المحذوف فيكون التقدير : تكذيبا كُذَّابا ، أي : مفرطاً في كذبه . وإليه أميل . أما (كِذَّابا) – بالكسر مع التشديد – فقد ذكر الفراء أنها لغة يمانيّة ، قال : « وقوله عز وجل : (وكَذَّبُوا

---

(١) معاني القرآن : ٣/١٨٩ .

(٢) معاني القرآن واعرابه : ٥/٢٣٠ ، وانظر : ٤/٣٢١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/١٢٤٢ .

(٤) النبأ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) المحتسب : ٢/٣٤٨ – ٣٤٩ ، وانظر : ٢٠١ ، ومُختصر في شواذ القرآن : ١٦٨ .

(٦) انظر : الكشاف : ٤/٦٩٠ .

بآياتنا كِذَّابا) ، خففها علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – (كِذَابا) ، وثقلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري . وهي لغة يمانية فصيحة ، يقولون : كذَّبتُ به كِذَّابا ، وخَرَّقتُ القميص خِرَّاقا ، وكل (فَعَّلْتُ) فمصدره (فِعَّال) في لغتهم مشدد . قال لي أعرابي منهم على المروة : آلحلقُ أحبُّ إليك أم القِصَّار ؟ يستفتيني » [١]

« وأغلب الظن أن هذا البناء ، أي (فُعَّال) هو أصل ما وافقه من أسماء الآلة ، كالكُلاَّب ، والنُّشَّاب ، والعُكَّاز ، وليس العكس ، وذلك لكثرته في المبالغة وقلته في الآلة »[٢].

الصورة الثانية : تغيير البناء مع عدم الزيادة :

وصيغ هذه الصورة المحولة بعضها كان في أصله للمبالغة وبعضها الآخر لم يكن كذلك . ومن الصيغ التي تمّ تحويلها عن بنائها المعتاد وهي في الأصل للمبالغة ، ما أورده ابن جني حيث قال : « ... ونحوٌ من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . وذلك : فُعَال في معنى فعيل ، نحو : طُوال فهو أبلغ من طويل ، وعُرَاض ، فإنه أبلغ معنىً من عريض ، وكذلك خُفَاف ، من خفيف ، وقُلَال ، من قليل ، وسُراع ، من سريع . فَفُعَال – لعمري– وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة ، فإن فعيلا أخص بالباب من (فُعَال) ، ألا تراد أشدَّ انقياداً منه . تقول : جميل ، ولا تقول : جُمَال ، وبطيء ، ولا تقول: بُطاء ، وشديد ولا تقول : شُدَاد ، ولحم غريض ، ولا تقول : غُرَاض . فلما كانت فعيلا هي الباب المطرد ، وإريدت المبالغة ، عُدلتْ إلى فُعَال ، فضارعت (فُعَال) بذلك (فُعَّالا) والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله.

---

(١) معاني القرآن : ٣/٢٢٩، وانظر: الكتاب : ٤/٧٩–٨٠ ، والنكت : ٢/١٠٦٠، والمقتضب : ٢/٩٨ – ٩٩ حيث ذكر أن الأصل في مصدر (فعل):(فعال) ، والكشاف : ٤/٦٨٩ ، الفتوحات : ٤/٤٧٤ .

(٢) معاني الأبنية في العربية ، فاضل صالح السامرائي : ١١٨ .

أما (فُعَّال) فبالزيادة ، وأمَّا فُعَال فبالانحراف به عن فعيل » . ومن شواهد تحويل (فعيل) إلى (فُعال) ما جاء في قوله تعالى :

﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ (٢)

فـ (عُجَاب) نعت لـ (شيْ) محول عن عجيب لقصد المبالغة . قال الزمخشري : « و(عُجَاب) أي : بليغ في العجب »(٣) . وإلى ذلك ذهب أبو حيان أيضاً ، قال: « وقرأ الجمهور : (عُجَابٌ) وهو بناء مبالغة كرجل طُوال وسُراع في طويل وسريع . وقرأ علي والسُّلَمِيّ وعيسى وابن مُقسم ، بشد الجيم ، وقالوا : رجل كُرَّام وطَعَام طُيَّاب ، وهو أبلغ من (فُعَال) المخفف . وقال مقاتل : (عُجَّاب) لغة أزد شنوءة »(٤).

ونجتزيء من نصوص الذاهبين إلى اتفاق دلالة هذه الصيغ ونحوها بنص الفراء ، حيث قال: « قوله :(لشيْ عُجَاب) ، وقرأ أبو عبدالرحمن السُّلَمي: (لَشَيْءٌ عُجَّابٌ) ، والعرب تقول: هذا رجل كريم وكُرَام وكُرَّام ، والمعنى كله واحد، مثله قوله تعالى :(ومكروا مكرا كُبَّارا) ، معناه : كبيرا ، فشدّدَ . وقال الشاعر :

كجِلْفَةٍ من أبي رياحٍ يسمعها الهِمَّةُ الكُبارُ

الهِمُّ والهِمَّةُ : الشيخ الفاني . وأنشدني الكسائي :

---

(١) الخصائص : ٣/٢٦٧-٢٦٨ ، وانظر : المحتسب :٢/٢٣٠ ، والكتاب:٣/٦٣٤.

(٢) ص : ٤ ، ٥ .

(٣) الكشاف : ٤/٧٣ ، وانظر : الفتوحات : ٣/٥٦٢ .

(٤) البحر المحيط : ٧/٣٨٥ ، وانظر : المحتسب : ٢/٢٣٠ - ٢٣١ ، والفريد: ٤/١٥٤ ، روح المعاني : ٢٣/١٦٦ .

* يسمعها اللّهُ واللّهُ كُبّار *

... وقال آخر :

نحن بذلنا دونها الضِّرابا إنّا وجدنا ماءها طُيّابا

يريد : طيّبا . وقال في طويل :

* طُوّالُ الساعدين أشمُّ *

وقال الآخر :

جاء بصَيْدٍ عَجَبٍ من العجب أُزَيرقِ العينين طُوّالِ الذَّنَب

فشدَّ الواو على ذلك المجري . فكلُّ نعتٍ نعتَ به اسماً ذكرًا أو أنثى أتاك على فُعّال مُشدَّداً ومُخفَّفاً فهو صواب »(١).

ومن الصيغ التي حولت عن بنائها لذلك الغرض وهي من صيغ المبالغة، صيغة فَعِل ، حولت إلى فَعُل . وعلى ذلك البناء جاءت قراءة مجاهد(٢) لقوله تعالى :

﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤ أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٞ ٢٥ سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ ٢٦ ﴾(٣).

قال ابن جني – مخرجاً القراءة – : « ... وأما (الأَشُرُ) – بضم الشين وتخفيف الراء – فعلى أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما:

---

(١) معاني القرآن : ٢/٣٩٨ – ٣٩٩ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج: ٤/٣٢١ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٦/٧٩ .

(٢) انظر : المحتسب : ٢/٢٩٩ ، وروح المعاني : ٢٧/٨٩ .

(٣) القمر : ٢٤ – ٢٦ .

فَعِلٌ وفَعُلٌ ، فأشِرٌ وأَشُرٌ كحَذِر وحَذُر ، ويقظ ويقظ ، ورجل حَدِثٌ وحَدُثٌ : حسن الحديث ، ووظيف عَجِرٌ وعَجُرٌ ، أي : صلب . والضم أقوى معنى من الكسر ، لأنه أبعد عن مثال الفعل ، فأشُر من آشِر كضروب من ضارب ، ومِطْعَان من طاعن »[١].

أما الصيغ التي حولت عن بنائها الأصلي وهو ليس للمبالغة ، فمنها ما كان يدل في الأصل على الحدث والحدوث وذات وقع عليها الفعل ، أي إنّ صيغتها الأصلية (مفعول) لكن حولت عنها إلى أخرى للدلالة على ما سبق مع المبالغة في الوصف . فمن ذلك : فُعُل : « وقد يأتي وصفا يفيد مبالغة اسم المفعول ، نحو : باب فُتُح ، أي : واسع ضخم مُفتَّح . جاء في لسان العرب[٢]: باب فُتُح،أي واسعٌ مفتح. وفي حديث أبي الدرداء :ومن يأتِ بابا مغلقا يجد ألى جنبه بابا فُتُحاً ، أي : واسعا ، ولم يُرِد الباب المفتوح . وأراد بالباب الفُتُح الطلب إلى الله ... ومثله : شيءٌ نُكُر ، أي منكر شديد النكارة ... »[٣]. ومما وقع من (فُعُل) نعتا ، ما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥ فَتَوَلَّ عَنْهُمْۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ ﴾[٤]

قال الزمخشري : « (إلى شيءٍ نُكُرٍ) : منكر فظيع تُنكره النفوس لأنها لم تعهد بمثله ، وهو هول يوم القيامة . وقرئ : (نُكْر)[٥] بالتخفيف ، ونُكِرَ

---

(١) المحتسب : ٢٩٩/٢ ، وانظر :٢١٥/١ ، ٢١٦ ، والكتاب : ٢٤٧/٤.

(٢) اللسان : ٥٣٧/٢ .

(٣) معاني الأبنية في العربية : ٦٨ .

(٤) القمر : ٤ – ٦ .

(٥) هي قراءة ابن كثير ، انظر : مجاز القرآن : ١٢٩/١٧ ، والفتوحات : ٢٤٢/٤.

بمعنى أَنْكَرُ[١] »[٢].

ومنـه أيضـاً : فُعْـل – وهـي مخفـفة من (فُعُل) – « فقد تأتي وصفا يفيد المبالغة نحو قولهم : ناقةٌ عُبْرُ أسفار[٣] أي تعبر عليها الأسفارَ ، ويقال : شيءٌ نُكْر ، أي : منكر ، ومنه قولهم : أرض غُفْل ، للتي لا علم فيها ، ودابة غُفْل ، للتي لا سِمة بها »[٤]. قال تعالى :

﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ ﴾[٥] .

جاء في اللسان : « ابن سيده : والنُّكْرُ والنُّكُرُ : الأمر الشديد. الليث : الدهاء ، والنُّكْرُ نعت للأمر الشديد والرجل الداهي ، تقول : فعله من نُكْره ونكارته ...»[٦]. وقال الزمخشري: « (نُكُرا) وقرئ بضمتين ، وهو المنكر . وقيل : النُّكْر أقل من الإِمْر[٧] ، لأن قتل نفس واحدة أهون من إغراق أهل السفينة . ومعناه : جئت شيئاً أنكر من الأول ، لأن ذلك كان خرقاً يمكن تداركه بالسَّدِّ،

---

(١) إلى ذلك ذهب أبو عبيدة ، انظر: مجاز القرآن : ٢٩٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٨٣/٢ ، وفرق بينهما الزجاجي : – مجالس العلماء ١٨٠ – قال : « يقال : أنكرت الرجل ، إذا كنت من معرفته في شك ونكرته ، إذا لم تعرفه . قال الله عز وجل : (نَكِرَهم وأوجسَ منهم خِيفَةً)... وانظر اللسان : ٥٣٣/٥ .

(٢) الكشاف : ٤٣٢/٤ ، وانظر : اللسان : ٢٣٣/٥ ، والكتاب : ٢٤٤/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٤٣/٤ .

(٤) معاني الأبنية في العربية : ٦٧ ، وانظر : اللسان : ٥٣١/٤ .

(٥) الكهف : ٧٤ .

(٦) اللسان : ٢٣٣/٥ ، وانظر : مجاز القرآن : ٤١٠/١.

(٧) يعني ما في قوله تعالى :(لقد جئت شيئاً إمرا) .

وهذا لا سبيل إلى تداركه»[١] . وقال النحاس : « (نُكُرا) الأصل ، ومن قال (نُكْرا) حذفت الضمة لثقلها»[٢] . وقال ابن خالويه : « (إلى شئ نكر) : يقرأ بضم الكاف وإسكانها . والاختيار الضم ، لموافقة رؤوس الآي ولأنه الأصل وإن كان الإسكان تخفيفا »[٣].

الصورة الثالثة : الزيادة مع عدم التغيير:

والمراد في هذه الصورة ياء النسب المشددة ، فهي تلحق آخر الاسم دون تغيير في بنائه غالباً . وأتيت بـ (غالباً) احترازاً مما جاء نسبه على غير القياس في النَّسب ، أو لحق التغيير صيغته تفريقاً بين المشترك؛ أمناً للَّبس ، كما في قولهم : دَهْريٌّ ودُهْريٌّ ، حيث ضمت دال الثاني فرقاً بين أن يكون المراد به « الرجل يقول بالدهر من أهل الإلحاد ، والرجل المسِنّ الذي أتت عليه الدهور »[٤] . وهذه الياء كما تلحق للاضافة إلى قبيلة أو بلد ونحو ذلك ، تلحق للمبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة[٥] . وأورد ابن جني هذه المسألة في : (باب في الاحتياط)، وجعل منه أيضاً التوكيد بقسميه -اللفظي والمعنوي- قال : « ومنه الاحتياط في اشباع معنى الصفة ، كقوله :

* والدَّهرُ بالانسان دَوَّاريُّ *

أي : دوَّار . وقوله :

---

(١) الكشاف : ٧٣٦/٢ ، وانظر : الفتوحات الالهية : ٣٨/٣ عن السمين .

(٢) اعراب القرآن : ٤٦٧/٢ ، وانظر : الجامع : ١٢٩/١٧ .

(٣) الحجة في القراءات السبع : ٣٣٧ ، وانظر صوراً من تخفيف الصيغ : المحتسب : ١٩٩/١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ . وانظر : ٤/٢-٥ ، ٨٢ ، ٢٢٥ ، ٣٥٠ .

(٤) النكت : ٨٨٣/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٤٥/٣ ، والتسهيل : ٢٦٥ .

(٥) معاني الأبنية في العربية : ١٧٣ .

* غُضُفٌ طواها الأمسُ كَلّابيّ *

أي : كَلّاب . وقوله :

* كان حدّاءً قُراقِرياً *

أي : قُراقِراً . حدثنا أبو علي قال : يقال : خطيب مِصْقَعٌ وشاعر مِرْقَعٌ ، وحُدّاءٌ قُراقِرٌ...»[1] . وقال الزمخشري – وهو يفسر قوله تعالى – :

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي ﴾[2] .

« السُّخري – بالضم والكسر – مصدر سَخِرَ ، كالسُّخْر ، إلّا أنّ في ياء النسب زيادة قُوّة في الفعل كما قيل : الخصوصيّة في الخصوص »[3] . ونقل الجمل عن شيخه وعن السمين القول بذلك أيضاً[4].

وقد يرافق إلحاق الياء لهذا الغرض زيادة الألف والنون ، تأكيداً للمعنى الزائد على معنى النسب ، وذلك ما أشار إليه سيبويه حيث قال : « هذا

---

(١) الخصائص : ٣/١٠٤-١٠٥ ، وانظر : المحتسب:١/١٦٣ ، وقد عثرت له – في المنصف : ٢/١٧٨-١٧٩ – على نص ذهب فيه إلى أن ياء النسب فيماذكره ونحوه ليس لها وظيفة معنوية . وقد يكون تفسير ذلك أن تأليف المنصف تم في مرحلة مبكرة سابقة لمرحلة الالمام بالكليات الذي تبدى في الخصائص .

(٢) المؤمنون : ١٠٩-١١٠ .

(٣) الكشاف :٣/١٢٠٥ ، ١/١٤٦ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش :٢/٥٨٤ ، وبصائر ذوي التمييز : ٣/٥٤٨ ، المزهر : ٢/٢٥٠ .

(٤) انظر الفتوحات : ٣/٢٠٤ .

المنصف

المنصف

باب ما يصير إذا كان علماً في الاضافة على طريقته وإن كان في الاضافة قبل أن يكون علما على غير طريقة ما هو على بنائه . فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة : جُمَّانيّ ، وفي الطويل اللحية : اللِّحيانِيّ ، وفي الغليظ الرقبة : الرَّقبانيّ . فإنْ سمَّيت برقبة ، أو جُمَّة ، أو لحية ، قلت : رَقَبيّ ، ولِحْيِيّ ، وجُمِّيّ ، ولَحَوِيّ . وذلك لأن المعنى قد تحول ، إنما أردت حيث قلت : جُمَّانيّ : الطويل الجمة ، وحيث قلت : اللِّحيانِيّ : الطويل اللحية ، فلما لم تعن ذلك أُجريَ مجرىٰ نظائره التي ليست فيها ذلك المعنى . ومن ذلك أيضاً قولهم في القديم السن : دُهْرِيّ ، فإذا جعلت الدهر اسم رجل قلت : دَهْرِيّ »[١].

وكما يزيدون لذلك الغرض فإنهم قد يصيرون إلى تغيير صيغة الاسم ، فيبنونه على صيغة مبالغة وهي هنا (فُعَال) ، ثم يلحقون ياء النسب فتكون وظيفتها تأكيد المبالغة . قال ابن عقيل : « قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد ، مبنية على (فُعَال) ، نحو : رُؤاسيّ ، للعظيم الرأس ، وأُنافيّ ، للعظيم الأنف . أو مزيداً في آخرها ألف ونون : رَقَبانيّ ، ولِحيانيّ ، للعظيم الرقبة واللحية ، للدلالة على عظمها ، أي : عظم تلك الأبعاض ... وعلامة للمبالغة ، كقولهم : رجل أعجميّ ، وأحمريّ ، إذا كان كثير العجمة والحمرة . كما قالوا : راوية إلَّا أن زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة ياء النسب لها »[٢]. ومما جاءت ياء النسب فيه مزيدة لتوكيد معنى الصفة ، النعت في قوله تعالى :

---

(١) الكتاب : ٣٨٠/٣، وانظر شرح السيرافي :١٧٠/٤، والنكت :٩٠٤/٢، والمقتضب : ١٤٤/٣ ، والأصول في النحو : ٨٢/٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨٢/٣-٣٨٣ ، وانظر : تسهيل الفوائد: ٢٦٥-٢٦٦ ، والفروق في اللغة لأبي هلال العسكري:٢٧ ، واللسان : ٤١١/٤ ، والمزهر : ٤٤٦/٢ ، ٢٥٧ - ٢٦٠ .

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣٩) أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾(١)

فالجار والمجرور (في بحر) نعت لظلمات ، و (لُجِّيّ) نعت لبحر . واللُّجِّيّ : «العميق الكثير الماء ، منسوب إلى اللُّجّ ، وهو معظم ماء البحر »(٢) . واللَّجَجُ: «التمادي والعناد في تعاطي الفعل المزجور عنه . ومنه : لَجَّةُ الصوت - بفتح اللام - أي : تردده . ولُجَّة البحر - بالضم - تردد أمواجه ، ولُجَّة الليل : تردد ظلامه . ويقال في كل واحد : لُجّ ولِجّ »(٣) . وفائدة نسبة البحر إلى اللُّجّ، بيان تفاقم الاضطراب والتلاطم ، مع بعد الغور ، « وفي الخازن : معناه أن البحر اللُّجِّي يكون قعره مظلماً جداً بسبب غمورة الماء ، فإذا ترادفت الأمواج ازدادت الظلمة ، فإن كان فوق الأمواج سحاب ، بلغت الظلمة النهاية القصوى . ووجه الشبه أن الله عز وجل ذكر ثلاثة أنواع من الظلمات : ظلمة البحر وظلمة الأمواج وظلمة السحاب . وكذلك الكافر ، له ثلاث ظلمات : ظلمة الاعتقاد وظلمة القول وظلمة العمل »(٤) .

ومما زيدت فيه الياء وهو اسم غير صفة : (فُلْك) ، حيث قُرِئَ

---

(١) النور : ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) الكشاف : ٢٤٤/٣ ، وانظر : مجاز القرآن : ٦٧/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٥٤٢/٤ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٤) الفتوحات : ٢٣٠/٣ ، وانظر : الكشاف : ٢٤٤/٣ .

بإضافتها إلى ياء النسب وذلك في قوله تعالى :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ .... ﴾(١) .

وبيَّنَ ابن جني مجوز الحاقها بهذا النوع من الأسماء حيث قال : « ومن ذلك قراءة أم الدرداء : (حتى إذا كنتم في الفَلْكيِّ) بكسر الكاف وتثبيت الياء . قال أبو الفتح : اعلم أن العرب زادت ياء الاضافة فيما لا يحتاج إليها ، من ذلك قولهم في الاحمر : أحمريّ ، وفي الأشهر : أشهريّ . قال العجاج :

* والدَّهرُ بالإنسانِ دَوّاريّ *

فإن قيل : فإن هـذا أمر يختص بالصفات ، وليس (الفُلْك)بصفة فتلحقه ياء النسب ، قيل : قد جاء ذلك في الاسم أيضاً . ألا ترى إلى قول الصلتان :

* أنا الصَّلتانيُّ الـذي *(٢)

وأيضاً فقد شُبِّه كل واحد من الاسم والصفة بصاحبه ، فغير منكر أن يشبه الفُلْك بالحلو والمر . ويزيد في شبهه به أن (الفلك) عندنا اسم مُكسَّر ، وليس عندنا كما ذهب الفراء(٣) إليه فيه : من أنه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع، كالطاغوت ونحوه . وإذا كان جمعاً مكسراً أشبه الفعل من حيث كان

---

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) المساعد على التسهيل : ٣٨٣/٣ .

(٣) جاء في معاني القرآن : ٤٦٠/١ ، قوله : « والفلك تؤنث وتذكر ، وتكون واحدة وتكون جمعا » . وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٥٦٦/٢ ، ومجاز القرآن : ٣٤١/١ .

التكسير ضرباً من التصرف ، وأصل التصرف للفعل ، ألا ترى أن ضرباً من الجمع أشبه الفعل فمنع من الصرف وهو باب : مفاعل ومفاعيل ؟ ولأن التكسير أيضاً ثانٍ كما أن الفعل ثانٍ ، وأذا أشبه التكسير الفعل من حيث وصفنا قارب الصفة لشدة ملابسة الصفة للفعل لفظاً ومعنىً وعملاً . فهذا عندي هو العذر في إلحاق (الفلك) ياء ي الاضافة في هذه القراءة »[١].
وخرج الالحاق أبو حيان على وجه آخر تتضح معه علته ، قال : « ... وخرج ذلك على زيادتها كما زادوها في الصفة ... وفي العلم ... وعلى إرادة النسب مراداً به اللّج ، كأنه قيل : في اللّجِ الفُلكيّ ، وهو الماء الغمر الذي لا تجري الفلك إلا فيه »[٢].

وخلاصةهذه المسألة أن التحول عن بناء معتاد سواء بزيادة مع تغييرأو بتغيير فقط ، أو بزيادة فقط ، ينبغي أن ينبهنا إلى أن هناك أمراً حادثاً يتعلق بالمعنى اقتضى ذلك التحول . وذلك ما خلص إليه ابن جني – باب في قوة اللفظ لقوة المعنى[٣] – بقوله : « ... وبعد فإنْ كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شئ ، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به . وكذلك إن انحرف به عن سمته وهَدْيَتِه ، كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له . وأكثر ذلك أن يكون ما حدث فيه زائداً فيه ، لا مُنْتَقَصاً منه ... »[٤] . وعقد ابن الأثير[٥] – أيضاً – لدراسة هذه المسألة فصلاً عنونه بعنوان ابن جني السابق – أكّد فيه ما ذهب إليه ابن جني وغيره من أن تشديد الصيغة لا يكون إلا في مقام المبالغة ، إلا أنه

---

(١) المحتسب : ٣١٠/١ – ٣١١ .
(٢) البحر المحيط : ١٣٨/٥ .
(٣) الخصائص : ٢٦٤/٣ .
(٤) السابق : ٢٦٨/٣ .
(٥) انظر : المثل السائر : ٢٤١/٢ ، ٢٤٣ ، والفلك الدائر على المثل السائر ، ابن أبي الحديد ، والبرهان في علوم القرآن : ٣٦/٣ .

استثنى من ذلك الصيغ المشددة التي هي أصل في بابها ، أي التي ليس لها صيغة مخففة من الثلاثي ، أي أنّ (فَعَّلَ) – مشدداً – إذا لم يكن له ثلاثي نقل عنه فإنه لا يدل على الكثرة . واستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾(١)وقد سبق إلى ذلك سيبويه في الباب الذي ذكر فيه أن تحويل (فَعُلَ) إلى(افْعَوْعَلَ)، إنَّما يكون لقصد المبالغة ، – وهو ما نقلناه عنه سابقاً –(٢)، حيث استثنى من ذلك ما جاء بناؤه الأصلي على ذلك . فقال : « وربما بُني عليه الفعل فلم يفارقه ، كما أنه قد يجيء الشيء على : أَفْعَلْتُ وافْتَعَلْتُ ونحو ذلك ، لا يفارقه بمعنى ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة ، ومثل ذلك : إِقْطَرَّ النَّبتُ واقْطَارَّ النَّبتُ ، لم يستعمل إلا بالزيادة.» (٣) .

وأضاف ابن الأثير أن دلالة تلك الصيغ على المبالغة مخصوصة بما فيه معنى الفعلية من الأسماء ، قال : « ... وهذا وما يجري مجراه إنَّما يُعمدُ إليه لضرب من التوكيد ، ولا يوجد ذلك إلاّ فيما فيه معنى الفعلية ، كاسم الفاعل والمفعول وكالفعل نفسه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴾(٤) ... ولربَّما نظر بعض الجهال في هذا فقاس عليه زيادة التصغير ، وقال : إنها زيادة ، ولكنها زيادة نقص ، لأنه يزاد في اللفظ حرف كقولهم في الثلاثي في رجل : رُجَيْل ، وفي الرباعي في قِنْدِيل : قُنَيْدِيل . فالزيادة وردت هنا فنقصت من معنى هاتين اللفظتين . وهذا ليس من الباب الذي نحن بصدد ذكره ، لأنه عارٍ من معنى الفعلية،والزيادة في الألفاظ لا توجب زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها ، ألا ترى أنا لو نقلنا لفظة (عَذْبٍ) وهي ثلاثية إلى الرباعي فقلنا :

---

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ٧٥/٤ .

(٣) السابق : ٧٦/٤ .

(٤) الشعراء : ٩٤ .

(عُذَيْبٌ) على وزن (جعفر) ، لاستحال معناها ، ولم يكن لها معنى ... وهذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في إيراد المعاني »[١].

و - الحاق تاء التأنيث بصفة المذكر وتجريد المؤنث منها :

وإنَّما اعْتُبِرَ ذلك من طرق المبالغة ، لأن فيه خروجاً أيضاً عن الأصل . إذ الأصل في باب الوصف أن تكون صفة المذكر بدون تاء وصفة المؤنث بالتاء ، ولا تخرج عن ذلك من صفات المؤنث إلَّا ما أريد به النسب ، فلا تلحقه التاء لعدم جريانه على الفعل . ولسيبويه والخليل رأيان حول علة سقوط التاء ، أوضحهما سيبويه بقوله : « هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث . وذلك قولك : إمرأة حائض ، وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر . يوصف به المؤنث وهو مذكر . فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث ، فقالوا : رجل نُكَحَة . فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض ، فإنه لم يخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على فَعَلَ ، وكأنه قال : درْعِيٌّ ، فإنما أراد ذاتُ حيضٍ ولم يجيء على الفعل . وكذلك قولهم : مُرْضِع ، إذا أراد : ذات رَضاع ، ولم يُجرِها على أرضعتْ ، ولا تُرضعُ . فإذا أراد ذلك قال : مُرضعة ، وتقول : هي حائضة غداً ، لا يكون إلَّا ذلك ، لأنك إنَّما أجريتها على الفعل ، على : هي تحيض غدا . هذا وجه ما لم يُجْرَ على فعله فيما زعم الخليل مما ذكره في هذا الباب »[٢].

كما أن لبعض النحويين رأياً ثالثاً نقله عنهم المبرد وردَّهُ ، لأنه يرى رأي الخليل، قال : « فأمَّا قول بعض النحويين : إنما تُنزعُ الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى الفصل فليس بشئ ، لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقة ضامر ، وبَكْر ضامر ، وكذلك : امرأة قتول ، ورجل قتول ، وامرأة

---

(١) المثل السائر : ٢/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) الكتاب : ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ وانظر : ٢/٤٧ والأصول في النحو : ٣/٨٤ .

مِعْطار ورجل مِعْطار . فهذا على ما وصفت لك »[١]. ويبدو أن اللذين عناهما المبرد بقوله (بعض النحويين) ، الفراء والأخفش ؛ إذ لكل منهما رأيان في (مرضع) أحدهما ما ردَّهُ المبرد . قال الفراء : « والمرضعة : الأم . والمرضع: التي معها صبي ترضعه . ولو قيل في الأم : مُرضِع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث ، فيكون مثل قولك : طامث وحائض . ولو قيل في التي معها صبي : مُرضِعة كان صواباً »[٢]. وقال الأخفش : « قال : (تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) : وذلك أنه أراد – والله أعلم – الفعل ولو أراد الصفة فيما ترى لقال (مُرضِع) . وكذلك كل (مُفْعِل) و (فاعل) يكون للأنثى ولا يكون للذكر فهو بغير هاء نحو (مُقْرِب) و (مُوقِر) : نخلة مُوقِر ، و(مُشْدِن) : معها شادن ، و(حامل) و(حائض) و(فادك) و(طامث) و(طالق) ....»[٣]. وتعليل الخليل الذي وافقه عليه المبرد هو الصحيح ، لثلاثة أسباب : الأول : أنا وجدنا أن إلحاق التاء إنَّما يختص بالأسماء المشتقة من الأفعال الجارية عليها ، وقد أوضح ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « ... هذا الضرب من التأنيث في (فاعل) إنما يكون في الصفات الجارية على أفعالها ، لما بينها وبين الأفعال من المشابهة والمناسبة ....»[٤]. ولذلك يقال : حائضة ، كما يقال : حائض ، والفرق بينهما أن

---

(١) المقتضب : ٣/١٦٤ – ١٦٥ ، والفراء : ٤/٢٦٢ ، وأشار بقوله : « فهذا على ما وَصَفْتُ لك » إلى كلام له سابق ، ذكر فيه أن مجيء نحو : طامث وحائض بغير تاء ، إنما هو لعدم جريان هذه الأسماء على الفعل ، بل المراد بها النسب ، انظر ١٦١–١٦٤ من الجزء نفسه وانظر أيضاً : شرح السيرافي ٤/١٧١ ، والتسهيل :٢٥٤ ، والمساعد على التسهيل : ٣/٢٩٩ – ٣٠١ ، الأشباه والنظائر: ٢/١٢٢، ومعاني الأبنية في العربية : ٥٣–٥٧.

(٢) معاني القرآن : ٢/٢١٤ ، وانظر : الإنصاف : ٢/٧٥٨ – ٧٨٢ .

(٣) معاني القرآن : ٢/٦٣٥ .

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥١١ .

الثانية مشتقة من الاسم ، أي الحيض ، وذلك معنى كلام الخليل ، ونصّ عليه ابن السيِّد بقوله : « من الأسماء التي لا تجري على فعل ما صورته صورة اسم الفاعل المشتق ، وليس بمشتق من فعل . ألا تراهم قد قالوا : رجل رامح ، ودارع ، أي ذو رمح ، ودرع ... وليس لشئ من هذا فعل مستعمل . فكما أن هذه الأسماء مشتقة من لفظ الرمح ، والدرع ، فكذلك ثالث مشتق من لفظ الثلاثة ... »[١] . الثاني : أن القول بأن حائض وأشباهه ، إنما لم تلحقه التاء ، لتأويل الموصوف (بشئ) ، لو كان صحيحاً لأدى إلى أن تُحْمَلَ عليه الصفات الأخرى فتحذف منها التاء بهذا الاعتبار . وذلك لم يرد ، ولذا لم نجد أياً من الأسماء المشتقة من الفعل الجارية عليه بدون تاء ، حيث لم يقولوا –على سبيل المثال– : امرأة كافر وصابر ، لكنهم حذفوا التاء من الأسماء المشتقة حيث لم تكن جارية على الفعل نحو فعول ، وفعيل ، فقالوا : امرأة كفور ، وامرأة جريح . الثالث : هو ما رد به المبرد قولَ من ذهب إلى أن عدم إلحاق التاء بالصفات الخاصة بالمؤنث مرجعه أمن اللبس فبين فساد ذلك مستشهداً بقولهم : رجل عاقر ، وامرأة عاقر .

وممن ذهب بشأن علة سقوط التاء من صفات المؤنث – فيما سبق – مذهب الخليل ، الزمخشريُّ ، قال – معللاً مجئ (مرضعة) بالتاء في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[٢]– ... فإن قلت : لم قيل (مرضعة) دون (مرضع) ؟ قلت : المرضعة التي في حال الإرضاع مُلْقِمةٌ ثديها الصبي . والمرضع التي شأنها أن ترضع وإنْ لم تباشر الارضاع في حال وصْفِها به »[٣] ، ومن هؤلاء الآلوسي ، ونقل عن الفراء رأيه في

---

(١) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٢٢٤.

(٢) الحج : ٢ .

(٣) الكشاف : ١٤٢/٣ .

(مرضع) ، بيد أنه رده عليه ، قال - بعد أن أورد نص الزمخشري السابق -: « وخصَّ بعضُ نحاة الكوفة أمَّ الصبي بمرضعه - بالهاء - والمستأجرة بمرضع . ويرده قول الشاعر :

كمُرْضِعَةٍ أولادَ أخرى وضيَّعتْ

بني بطنها هذا الضلالُ عن القصد »[(١)]

ولأن الحاق التاء بصفة المذكر ، وعكسه خارجان عما اشترط من شروط للنعت ، ومنها المطابقة في التذكير والتأنيث ، فقد اعتذر ابن جني في باب « ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب »[(٢)] ، اعتذر لسيبويه عن عدم إيراده مثالَيْ : تِلْقامة ، وتِلْعابة ، في أمثلة الصفات ، بكلام طويل نقتطف منه قوله : « ... فعلى هذا لا يجوز أن يكون تِلْقامة ، على حدِّ قولك : هذا رجل صوم[(٣)] ، ولكن الهاء فيه كالهاء في : علَّامة ، ونسَّابة ، للمبالغة . وإذا كان كذلك ، فإنه كاد يفارق مذهب الصفة ، ألا ترى أن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه ، فوصفُ المذكر بالمؤنث ، ووصفُ المؤنث بالمذكر ليس متمكناً في الوصف تمكن وصف المؤنث بالمؤنث ، والمذكر بالمذكر . فقولك إذاً : هذا رجل عليم ، أمكن في الوصف من قولك : هذا رجل علَّامة ، كما أن قولك : مررت بامرأة كافرة ، أمكن في الوصف من قولك : مررت بامرأة كفور . وإذا كان كذلك جرى (تِلْقامة) من قولك مررت برجل تلقامة ، نحواً من مجرى : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، في أن (أربعا) ليس بوصف متمكن ، ولذلك صرفته ، وإن كان

---

(١) روح المعاني : ١١٢/١٧ .

(٢) الخصائص : ١٤٢/٣ .

(٣) يعني بذلك أنه لا يصح أن يكون (تلقامة) مصدراً على وزن (تفعالة)، لأن التاء فيه تفيد الوحدة ، وذلك يَنقضُ الغرض الذي من أجله وصفوا بالمصدر ، وهو إفادة الكثرة .

صفة وصف على (أفعل) ... »[١] . كما أنه عقد باباً لدراسة هذه الظاهرة ترجم له بقوله : « باب في الشئ يرد مع نظيره مورده مع نقيضه »[٢]. ، قال فيه : « وذلك أضرب ، منها : اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المؤنثة ، نحو : رجل علّامة وامرأة علّامة ، ورجل نسّابة وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَة لُمَزَة ، وامرأة همزة لمزة ، ورجل صَرُورَة وفَرُوقَة ، وامرأة صرورة وفروقة ، ورجل هِلْبَاجة فَقَّاقَة ، وامرأة كذلك ، وهو كثير »[٣].

ثم بين علة ذلك الخروج عن الأصل ووظيفة التاء فقال : « وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنَّما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هِيَ فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فَجُعِل تأنيثُ الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً »[٤]. ثم احتج لهذه الظاهرة بظاهرتين صرفيتين صِيرَ إليهما لأجل التفرقة والتمييز بين معنيين ، قال : « ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ، أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حَوِلَ وصَيِدَ ، واعْتَوَنُوا واجْتَوَرُوا ، إيذاناً بأن ذلك في معنى ما لا بُدَّ من تصحيحه وهو : إحْوَلَّ ، واصْيَدَّ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كُرِّرَت الألفاظ لتكرير المعاني نحو : الزلزلة ، والصلصلة ، والصرصرة ... وهذا باب واسع »[٥]. ويتفق أبو هلال العسكري مع ابن جني على وظيفة هذه الهاء ، لكنه يختلف معه حول مُسَوِّغ الإلحاق ، إذ هو عند ابن جني الدلالة على الغاية والنهاية ، وعند

---

(١) الخصائص : ١٨٩/٣ - ١٩٠ .

(٢) السابق : ٢٠١/٢ .

(٣) السابق :الجزء والصفحة نفسهما ، وانظر : المحتسب : ١٣٦/٢-١٣٧ ، وشرح السيرافي : ١٧١/٤ - ١٧٢ .

(٤) الخصائص ٢٠١/٢، وانظر: الخاطريات : ٧٩ .

(٥) الخصائص : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ .

أبي هلال الدلالة على معنى الجماعة ، قال : « الفرق بين علّام وعلّامة ، أن الصفة بعلّام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعّال ، وعلّامة ، وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه : أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه . ولهذا يقال : الله علّام ، ولا يقال له علامة ، كما لا يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء ... »[١] .
ويبدو أن مذهب الأخفش الأول ، قال - معللا لـ ﴿ مُعَقِّبَاتٌ ﴾[٢] - : « وأما (المعقبات) فإنما أنثت لكثرة ذلك منها ، نحو : النسابة والعلامة ثم ذكّر ، لأن المعنى مذكر ، فقال (يحفظونه من أمر الله) »[٣] . وهناك من ذهب إلى أن هذه الهاء ليست هي هاء التأنيث ، وهو الفيروزابادي حيث أورد أمثلة لها عند حديثه عن أوجه الهاء التي جعلها عشرين وجهاً ، السادس منها : «هاء التذكير وتكون للمبالغة ، نحو علامة ونسابة ، ﴿ يا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾[٤] . »[٥] . والسابع : « هاء التأنيث ، نحو قائمة وقائمة ويكون للوحدة ، نحو حمامة وغمامة ...»[٦] والذهاب إلى ذلك مما لا يمكن أن

---

(١) الفروق في اللغة : ٧٩ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/٣٢٦-٣٢٧ .

(٢) الرعد : ١١ .

(٣) معاني القرآن : ٢/٥٩٦ .

(٤) صٓ : ٢٦ ، وقد ذكر أن خليفة تجمع على خلائف ، وخليف تجمع على خلفاء ، ونقل عن ابن عباد أن : خليف يجمع على خلائف : « جاءوا به على الأصل ، مثل كريمة وكرائم . وقالوا أيضاً : خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر وفيه الهاء ، جمعوه على إسقاط الهاء ، فصار مثل: ظريف وظرفاء : لأن فعيلة ، بالهاء لا يجمع على فعلاء » : بصائر ذوي التمييز : ٢/٥٦٢ ، وانظر : روح المعاني : ١/٢٢٠ .

(٥) بصائر ذوي التمييز : ٥/٢٩٥ .

(٦) السابق : ٥/٢٩٦ .

يعلل له ، أو أن يُدرج تحت قاعدة عامة من قواعد هذه اللغة بعكس ما ذهب إليه ابن جني وأبو هلال وغيرهما[1] ، إذ أدرجه ذلك التفسير تحت قاعدة : ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ، كما رأينا .

أما خلو صفة المؤنث من التاء – يستثنى من ذلك الصفات التي يراد بها الدلالة على النسب – ودلالته على المبالغة ، فقد أدخله ابن جنى أيضاً تحت أصل هو : التراجع عند التناهي . قال : « هذا معنى مطروق في غير صناعة الإعراب ، كما أنه مطروق فيها ، واذا تشاهدت حالاهما كان أقوى لها وأذهب في الأنس بها،فمن ذلك قولهم : إن الانسان اذا تناهى في الضحك بكى ، وإذا تناهى في الغم ضحك ، وإذا تناهى في العظة أهمل ، وإذا تناهت العداوة استحالت مودة . وقد قال :

* وكُلُّ شيءٍ بلغَ الحدَّ انتهى *

... والطريق في هذا ونحوه معروفة مسلوكة ولأجل ذلك قالوا : امرأة صابرة وغادرة فألحقوا علم التأنيث ، فإذا تناهوا في ذلك ، قالوا : صبور ، وغدور ، فذكَّروا . وكذلك : رجل ناكح ، فإذا بالغوا قالوا : رجل نُكَحة . ونحوٌ من ذلك سواء ، اطراد التصرف في الأفعال ، نحو : قام ويقوم وقم ، وما كان مثله . فإذا بالغوا وتناهوا منعوه التصرف ، فقالوا : نِعْمَ الرجل ، وبئس الغلام ، فلم يصرفوهما ، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله وأخصّ الكلام به أمارة للأمر الحادث له ، وأنَّ حكما من أحكام المبالغة قد طرأ عليه »[2] .

ويلاحظ على أبنية كثير من شواهد هذه الظاهرة أنها إمَّا أبنية مبالغة

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري : ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٤٩ ، ٣/٣١، والبحر المحيط : ٥/٥٤٧ .

(٢) الخصائص : ٣/٢٤٣ – ٢٤٤ .

أصلاً ، كفعيل وفَعّال وفَعُول وفَعِل ، ونحوها ، أو تحويلا ، نحو : فُعَلة ، وفُعْلة، حيث ذكر الرضيّ أنّ أولهما يفيد مبالغة اسم المفعول ، وثانيهما يفيد مبالغة اسم الفاعل ، قال : « وجاء فُعْلة : بسكون العين كثيراً بمعنى المفعول ، كالسُّبّة ، والضُّحْكة ، واللُّعْنة . وبفتح العين للفاعل . وكلتاهما للمبالغة »[1]. أو على (فاعل) ، وأراه في هذا المقام – المراد به النسب وليس الجاري على الفعل ، وذلك كراوية ، وقد جاء من ذلك : خائنة فقد ذكر الزمخشري وهو يفسر قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[2] . أنها صفة لمذكر والتاء فيها للمبالغة ، قال : « (على خائنة) : على خيانة أو على فِعْلة ذات خيانة ، أو على نفس ، أو فرقة خائنة . ويقال : رجل خائنة ، كقولهم : رجل راوية للشعر ، للمبالغة . قال :

حَدَّثْتَ نفسَكَ بالوفاء ولم تَكُنْ ... للغدر خائنةً مُغِلَّ الإصْبَعِ

وقرئ على خيانة »[3]. وجاء منه : (باقية) في قوله تعالى :

﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ ﴾[4]

فقد جاء في تفسير الجلالين أنها : « صفة نفس ، مقدرة ، أو التاء للمبالغة ، أي : باقٍ »[5] . وطاغية ، ويحتمل كونها كذلك قوله تعالى :

---

(١) شرح الرضي على الشافية :١/١٦٢، وانظر : معاني الأبنية في العربية : ٦٦ – ٦٧ .

(٢) المائدة : ١٣ .

(٣) الكشاف : ١/٥١٦ وانظر معاني القرآن واعرابه : ٢/١٦٠-١٦١، والجامع: ٦/١١٦ ، وانظر : الفتوحات الالهية : ١/٤٧٢ حيث نقل الأوجه التي ذكرها الزمخشري منسوبة للسمين ونسب قراءة (خيانة) للأعمش ، وقوى بها وجه اعتبارها مصدراً.

(٤) الحاقة : ٨ .

(٥) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الالهية : ٤/٣٩٥ .

﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾[1] ، « قال الكلبي : بالطاغية ، هي مصدر ، كالكاذبة ، والعافية أي أهلكوا بطغيانهم وكفرهم ، وقيل إن الطاغية : عاقر الناقة ، قاله ابن زيد ، أي أهلكوا بما أقدم عليه طاغيتهم من عقر الناقة ، وكان واحداً ، وانما أهلكوا جميعاً لأنهم علموا بفعله ورضوا به . وقيل له طاغية ، كما يقال : فلان راوية للشعر، وداهية وعلّامة ، ونسّابة »[2].

ومن ذلك أيضاً :(كاشفة) في قوله تعالى :

﴿ أَزِفَتِ الْآزِفَةُ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾[3]

فقد قيل : « معنى كاشفة المصدر ، مثل : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[4] . وقال أبو إسحاق : كاشفة : مَنْ يتبين متى هي ، وقيل : كاشفة ، مَنْ يكشف ما فيها من الجهد أي ليس لوقعتها كاشف إلا الله عز وجل ولا يكشفه إلا عن المؤمنين ، وتكون الهاء للمبالغة »[5].

وجاء أيضاً شئ على غير ما سبق ، منه : جُذْعَمَةٌ . جاء في اللسان: «الجذعمة : الصغير . وفي حديث عليٍّ : أَسْلَمَ واللّهِ أبو بكر ، وأنا جذعمة ، وأصله : جَذَعَة ، والميم زائدة ، أراد : وأنا جَذَعٌ ، أي : حديث السن غير مُدْرِك . فزاد في آخره ميماً ، كما زادوها ... وفي زُرْقُم : الأزرق ، وكما قالوا للابن : ابنم ، والهاء للمبالغة »[6] .

---

(١) الحاقة : ٥ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٣٩٤/٤ .

(٣) النجم : ٥٧ – ٥٨ .

(٤) الواقعة : ٢ .

(٥) اعراب القرآن للنحاس : ٢٨٣/٤ ، وانظر : التبيان في اعراب القرآن : ١١٩١/٢ ، واللسان : ٣٠٠/٩ حيث ذكر أن الكاشفة مصدر ، كالعافية، كما ذكر أن الهاء قد تكون للمبالغة .

(٦) اللسان : ٤٥/٨ .

وهذه الظاهرة ليست خاصة بباب النعت ، بل يصار إليها في كل ما يلزم فيه موافقته لما قبله ، لكونه هو هو ، وذلك كباب خبر المبتدأ والحال . وقد جاء الخبر والحال بالتاء وصاحبهما مذكر في قوله تعالى :

﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ ﴾[1] .

فـ(خَالِصَةٌ) خبر عن مذكر اللفظ وهو (ما) في قراءة الرفع ، وحال منها ، أو من الضمير العائد عليها من الجار والمجرور الواقع صلة لها[2]، وهو:(في بطون الأنعام) فكان حقه -لولا إرادة المبالغة - أن يكون وفقها . وخُرِّجَ إلحاق التاء على وجهين ، أقواهما الذي خرجها عليه الأخفش والكسائي وابن جني : قال الأخفش : « و(خالصة) أنثت لتحقيق الخلوص ، كأنه لما حُقِّقَ لهم الخلوص أشبه الكثرة فجرى مجرى (راوية) ، و (نسّابة)[3] » . وقال ابن جني : « ومن ذلك قراءة ابن عباس - والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين : (خَالِصَةً) . وقرأ (خَالِصًا) سعيد بن جبير . وقرأ (خَالِصُهُ) ابنُ عباس - بخلاف - والزهري والأعمش وأبو طالوت . وقرأ (خَالِصٌ) ابنُ عباس ، وابن مسعود ، والأعمش بخلاف . قال أبو الفتح : أمّا قراءة العامة : (خالصةٌ) فتقديره : ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا[4] ، أيْ خالص لنا ، فأنث للمبالغة في الخُلوص ،

---

(١) الأنعام : ١٣٩ .

(٢) ذلك تخريج ابن جني ، انظر : المحتسب : ١/١٣٣ ، وخرجها على الوجه الثاني النحاس ، انظر : اعراب القرآن : ٢/١٠٠ .

(٣) معاني القرآن : ٢/٥٠٦ ، ونسب القول بذلك إلى الكسائي ، النحاس ، انظر : اعراب القرآن : ٢/٩٩ .

(٤) الآية : (لذكورنا) .

كقولك : زيد خالصتي ، كقولك : صَفِيِّي وثقتي ، أي المبالِغُ في الصفاء والثقة عندي . ومنه قولهم : فلان خاصَّتي من بين الجماعة ، أي : خاصِّي الذي يخصني ، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضاً بلفظ المصدر[١] ، نحو : العاقبة والعافية . والمصدر إلى الجنسية ، فهي أعم وأوكد . ويدلك على إرادة اسم الفاعل هنا – أي خالص – قراءة سعيد بن جبير (خالصا) وعليه القراءة الأخرى : (خالصٌ لذكورنا) ، والقراءة الأخرى (خالِصُهُ لذكورنا) . ألا تراه اسم فاعل وان كان مضافاً..» [٢] . أما ما ذهب إليه الفراء والزجاج والنحاس والزمخشري من أن التأنيث حملا على معنى (ما)[٣] إذ هي في معنى الأجنة ، فيضعفه قوله بعد (ومحرم على أزواجنا) ، إذ « الحمل على اللفظ بعد المعنى قليل ، وغيره أولى ما وُجِدَ إليه سبيل »[٤].

د - نعت الشئ بموافق له ، أو لعامله مادة:[٥]

اشتقاق الوصف من اسم الشئ الموصوف، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفة ، يؤذن ذلك الاشتقاق بمبالغة في الحاصل به ، كقولهم : ليلٌ أليل[٦] ، ونحو ذلك . قال الآلوسي : « من عادة العرب أن يصفوا الشئ بما اشتُقَّ منه

---

(١) ذهب إلى أنها قد تكون مصدراً الفراء ، انظر : معاني القرآن : ٣٥٩/١، والزمخشري ، انظر : الكشاف : ٧١/٢ ، وتابعهما السمين في أحد أقواله ، انظر الدر المصون : ١٨٣/٥ .

(٢) المحتسب : ٢٣٢/١ – ٢٣٣ ، وتابعه السمين في أحد أقواله : ١٨٣/٥.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: ٢٩٤/٢ – ٢٩٥ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٠٠/٢، والكشاف:٧١/٢.

(٤) انظر الانتصاف بهامش الكشاف : ٧١/٢.

(٥) عدمُ عدِّ هذا النوع والذي يليه من التوكيد ، له علة ستتضح في مبحث النعت المؤكد .

(٦) التحرير والتنوير : ١٨٢/٣ ، وانظر الكشاف : ٢٥٣/١ ، والبحر:٢٧٥/٣.

للمبالغة، وهو كثيرفي وزن فاعل ويرد في المفعول »[١]. وينقسم إلى عدة أنواع :

النوع الأول : مسند إلى الموصوف وصيغته مما لا يصح إسنادها إليه إلا على جهة المجاز والاتساع .

ومن ذلك قولهم : شعرٌ شاعر ، فمادة النعت في المثال هي مادة المنعوت وصيغته ، وهي (فاعل) لا يصح اسنادها إلى المنعوت على الحقيقة ، لأن الشعر ليس بشاعر ولكن الشاعر قائله . وهذا القسم كثير الدوران في كلام العرب ، تحدث عنه النحويون مبينين دلالته وفائدة إيقاعه كذلك . وجمع اللغويون من شواهده ما لا يُحصى . قال سيبويه : « وسألته عن قولهم : موت مائت ، وشُغْلٌ شاغل ، وشعر شاعر . فقال : إنما يريدون المبالغة والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم : همٌّ ناصب ، وعيشة راضية ، في كل هذا »[٢] . وشرح أبوعلي الفارسي الكيفية التي تدل مثل هذه التراكيب بها على المبالغة ، كما بيَّنَ المراد من صيغة (فاعل) فقال : « اعلم أنهم قد جعلوا في مواضع من كلامهم – للاتساع – المعاني بمنزلة الأعيان ، والأعيان بمنزلة المعاني ، على ما نذكر صدرا منه في هذا الباب ليتضح به بعض مشكله –إن شاء الله تعالى– قالوا : شعر شاعر ، وموت مائت ، وشغل شاغل . والقول في (فاعل) في هذا الموضع : أنه لا يخلو من أن يراد به النسب ، أو الجاري على الفعل . فيبعد أن يراد الجاري ، لرفضهم الفعل في ذلك وتركهم إسناده إليه . فإذا بَعُدَ هذا وامتنع ثبت الوجه الآخر ، وهو النسب . كما قال الخليل : إنه بمنزلة : همٍّ ناصب . وكأن المعنى فيه المبالغة والتفخيم ، كأنَّه إذا قال : شعر شاعر ، فقد أخبر أنه شعر مستقل بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر ، فصار في ذلك تشبيه له بالعين ولم يصحَّ المعنى إلا على ذلك ، ألا ترى أن الموت لا يكون

---

(١) روح المعاني : ٩٩/٣-١٠٠ .

(٢) الكتاب :٣٨٥/٣، وانظر: السيرافي : ١٧٢/٤، والأصول في النحو:٨٤/٣ .

ذا موت ، والشعر لا يكون ذا شعر في الحقيقة ، كما لا يسند إليه (مات) ولا شئ من هذه الأمثلة في الحقيقة »[١]. وقال السيرافي : « ورأيت بعض من يحقق يقول في قولهم : شعر شاعر ، كأنه جيد يستغني بنفسه عن نسبه إلى شاعر ، فكأنه هو الشاعر . وعندي على هذا يجوز أن يكون شُغُلٌ شاغل ، كأنه يَشْغَلُ عن معرفة سببه ، وموت مائت يُذهِلُ عن معرفة سببه لشدَّته »[٢]. كما بيَّن الزمخشري الجهة التي صح من قِبَلِها هذا التجوز في الاسناد فقال: « ... للفعل ملابسات شتى ، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبِّب له ، فاسناده إلى الفاعل حقيقة ، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمَّى استعارة ، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل ، كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته فيُستعارُ له اسمه . فيقال في المفعول به : عيشة راضية ، وماء دافق . وفي عكسه : سَيْلٌ مُفْعَم . وفي المصدر شعر شاعر ، وذيل ذائل . وفي الزمان : نهاره صائم ، وليله قائم . وفي المكان : طريق سائر ، ونهر جارٍ ، وأهل مكة يقولون : صلَّى المقام . في المسبِّب :بنى الأمير المدينة ، وناقة ضَبُوث وحَلُوب »[٣] .

ومما يدخل في باب الاسناد إلى المصدر : كِذَّابا كُذَّابا ، وهو أحد الوجهين اللذين خرج عليهما ابن جني قراءة ضَمّ (كُذَّابا) ، على ما رأينا . كما أنه كان أحد وجهين خرج عليهما قراءة فتح اللام من (لَغُوب) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾[٤] قال :« ومن ذلك قراءة عليٍّ – عليه السلام – : (فيها لَغُوبٌ) بفتح اللام وهي قراءة السُلميّ . قال أبو الفتح : لك فيها وجهان : إن شئت حملته على ما جاء من

---

(١) المسائل الحلبيات : ١٩٧ ، وانظر : الأصول في النحو : ٨٤/٣ ، وأساس البلاغة للزمخشري : ٥١٤ :(يوم) ، واللسان :٤١٠/٤ ، ٢٩٤ .

(٢) شرح السيرافي : ١٧٢/٤ .

(٣) الكشاف : ٥١/١ ، وانظر : المفردات : ٢٥٢ .

(٤) فاطر : ٣٥ .

المصادر على الفَعُول نحو : الوَضُوء ، والوَلوغ ، والوَقود . وإن شئت حملته على أنه صفةٌ لمصدر محذوف ، أي : لا يمسنا فيها لُغوبٌ ، لَغوبٌ على قولهم : هذا شعر شاعر ، وموت مائت ، كأنه يصف بأنه قد لَغَبَ ، أي : أعيا وتَعِبَ . وهذا ضرب من المبالغة ، كقول الآخر :

إذا ناقة شُدّتْ برحْلٍ ونُمْرُقٍ إلى حَكَمٍ بعدي فَضَلّ ضَلالُهـا

وعليه قالوا : جُنّ جنونه ، وخَرَجَتْ خوارجه ومن طريف ما مر بنا لمولّدين في هذا ، قول شاعرنا :

* وَجُبْتُ هَجيراً يترك الماءَ صاديا *

فهذا مع ما فيه من المبالغة حُلْوٌ وواصل إلى الفكر . وعلى هذا حمل أبو بكر قولهم : توضأتُ وَضُوءًا : أنه وصفٌ لمصدر محذوف ، أي : وُضُوءًا وَضُوءًا ، كقولك : وضوءا وَضيئاً، أي كاملاً حسنا . وحكى أبو زيد : رجلٌ ساكوتٌ بَيِّنُ السَّاكُوتة ، فلمّا قرأت هذا الموضع على أبي عليٍّ ، حمله على قياس قول أبي بكر هذا ، فقال : تقديره بَيِّنُ السَّكْتة السَّاكُوتة ، فجعل الساكوتة صفة لمصدر محذوف ، وحَسَّنَ ذلك عندي شيئاً أنه من لفظه ، فكأنّ أحدهما صاحبه البتة. وحكى الأصمعي : ليس عليك في ذلك تَضُرَّةٌ ولا ضارُوُرَةٌ ، فضارورة – على قياس قول أبي بكر – كالساكوتة ، أي : ضَرَّةٌ ضارورة »(١) .

ومما جاء من هذا النوع في القرآن الكريم : (ظلاً ظليلاً) في قوله تعالى :

---

(١) المحتسب : ٢/ ٢٠٠ – ٢٠١ ، وانظر : ٢٨٥ ، ١٦٠ – ١٦١ ، والكتاب:١/٣٢٦، حيث جاء فيه :« ومثل هذا قوله جل ثناؤه :(ويقولون حجراً محجورا)، أي : حراماً محرماً ، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً ، فكأنه قال : أحرم ذلك حراماً محرماً . وانظر : مجاز القرآن : ٢/٧٣.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ۝٥٧﴾[١]

فـ(ظليل) : « صفة مشتقة من لفظ الظل لتأكيد معناه ، كما يقال : ليل أَلْيَل ، ويوم أَيْوَم ، وما أشبه ذلك وهو ما كان فَيْناناً لا جَوْبَ فيه ، ودائما لا تنسخه الشمس ، وسَجْسَجاً لا حرّ فيه ولا برد ، وليس ذلك إلا ظل الجنة »[٢] . وقال : «أبوعبدالله الرازي : وإنما قال : ظلاً ظليلا ، لأن بلاد العرب في غاية الحرارة ، فكان الظل عندهم من أعظم أسباب الراحة ، ولهذا المعنى جُعِلا كناية عن الراحة ، ووصفه بالظليل مبالغة في الراحة »[٣] .

النوع الثاني : ما ليس كذلك ، أي أن صيغة النعت تفيد إسناده إلى غير المنعوت . وهو قسمان : الأول : ما كان النعت فيه مفرداً . والثاني : ما كان النعت فيه جملة .

القسم الأول : ما كان النعت فيه مفرداً :

ومنه قولهم : حِجْراً محجورا[٤] ، وقناطير مقنطرة[٥] ، وأَلْفٌ مُؤلَّفة[٦] وإبلٌ مؤبَّلة . جاء في اللسان : « وإبل أُوابِلّ ، وأُبَّل ، وأُبَّال ومُؤَبَّلة : كثيرة . وقيل : هي التي جُعلتْ قطيعاً قطيعا ، وقيل : هي المتَّخذة للقنية . وفي حديث ضَوالّ الإبل : أنها كانت في زمن عمر أُبَّلاً مُؤَبَّلةً لا يمسها أحد . قال : إذا

---

(١) النساء : ٥٧ .

(٢) الكشاف : ٥٢٣/١ ، وانظر : البحر : ٢٧٥/٣.

(٣) البحر : ٢٧٥/٣ ، وانظر : الفتوحات : ٣٩٣/١/١ .

(٤) لسان العرب : ١٦٦/٤ ، والكتاب : ٣٢٦/١ ، والمقتضب : ٢١٨/٣.

(٥) لسان العرب : ١١٨/٥ .

(٦) السابق : ١١٨/٥ .

كانت الإبل مُهْمَلَةً قيل : إبلٌ أبَلٌ ، فإذا كانت للقنية ، قيل : إبلٌ مُؤَبَّلة ... »[١].

والوارد من هذا النوع في القرآن كثير فائق ما ورد فيه من النوع الأول .

من ذلك : القناطير المقنطرة ، في قوله تعالى :

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ﴾[٢]

فـ « المقنطرة : مبنية من لفظ القنطار للتوكيد ، كقولهم : ألف مُؤَلَّفة وبَدْرَة مُبَدَّرة »[٣] . وجاء في اللسان : « والقنطار : معيارٌ ، قيل : وزن أربعين أوقية ذهب ، وقيل ... ، وقيل : هي جملة كثيرة مجهولة من المال ، ومنه قولهم : قناطير مقنطرة ... والمقنطرة : مُفَنْعلة من لفظه ، أي : مُتمَّمة ، كما قالوا : ألف مؤلفة مُتمَّمة . ومعنى المقنطرة : المُضَعَّفة »[٤]. وقال الفراء : « واحد القناطير قنطار . ويقال إنه ملءُ مَسْك ثور ذهباً ، أو فضة ، ويجوز : القناطر ، في الكلام . والقناطير ثلاثة ، والمقنطرة تسعة ، كذلك سمعتُ ، وهو المضاعفُ »[٥] . فالنعت : (المقنطرة) جيء به لتأكيد المبالغة في الكثرة ، ذلك أن كلمة (قنطار) مفردةً تفيد الكثرة على ما رأينا عند ذكرهم لما يساويه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى :

---

(١) لسان العرب : ١١/٥ .

(٢) آل عمران : ١٤ .

(٣) الكشاف : ٣٤٣/١ .

(٤) اللسان : ١١٨/٥ – ١١٩ ، وانظر الدر المصون : ٥٨/٣ ، وروح المعاني : ٩٩/٣ .

(٥) معاني القرآن : ١٩٥/١ .

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾(١)

فما بالنا بالجمع : (قناطير) ، وما بالنا بالمؤكّد : (مقنطرة) .

ومن ذلك أيضاً : (قدراً مقدورا) في قوله تعالى :

﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾(٢).

جاء عن الشهاب : « قَدَراً مقدورا كظلٍّ ظليل وليل أليل ، في قصد التأكيد . والقضاء الإرادة الأزليَّة المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه . والقدر عبارة عن إيجادها على تقدير مَخْصوص مُعيَّن ، لكن كل منهما يستعمل بمعنى الآخر ، كما فسَّرَ المصنف القدر بالقضاء ، فالمراد إيجاد ما تعلقت به الإرادة »(٣) . فالمعنى : « وكان أمر الله مُقدَّراً على حكمة أرادها الله تعالى من ذلك الأمر ، فاللَّهُ لمَّا أمر رسوله – عليه الصلاة والسلام – بتزوج زينب التي فارقها زيد، كان عالماً بأن ذلك لائق برسوله – عليه السلام – كما قدر لأسلافه من الأنبياء »(٤) . وشاهد ثالث لهذا القسم ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾

---

(١) آل عمران :٧٥ .

(٢) الأحزاب : ٣٨ .

(٣) الفتوحات : ٤٤١/٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٧/٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٤٢/٢٢.

يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ بِئۡسَ ٱلرِّفۡدُ ٱلۡمَرۡفُودُ ﴿٩٩﴾ [١]

فـ(المورود ، والمرفود)، نعتان لـ : وِرْد ورِفْد . ومن معاني الورد : « الماء الذي يورد ، أو اسم الواردة ، والواردة : وُرّاد الماء »[٢] . وجَعْلُهُ في الآية بمعنى الماء الذي يورد لا يحوج إلى تقدير مضاف محذوف ، كما فعل من جَعَلَهُ مصدرا بمعنى الوُرود [٣] . واحتيج – في تلك الحالة – إلى التقدير ليتصادق فاعل (بئس) مع مخصوصها حيث فاعلها (الورد) ، ومخصوصها محذوف ، تقديره : النار . ووظيفة هذين النعتين إفادة المبالغة ، إذ المقام مقامها ، فقد شُبِّه « فرعون في تقدمه على قومه إلى النار بمن يتقدم على الواردين إلى الماء ليكسر العطش ، فقال في حقه واتباعه : فأوردهم النار ، على سبيل التهكم »[٤] . والرفد : المقصود به في الآية اللعنة التي تصب عليهم في الدنيا . والمرفود : اللعنة الثانية التي تلحقهم يوم القيامة . ومجازهما كما قال أبو عبيدة : « العون المعان ، يقال : رفدته عند الأمير ، أي : أعنته وهو من كل خير وعون ، وهو مكسور الأول ، فاذا فتحت أوله ، فهو القدح الضخم »[٥]. قال الجَمَلُ : « (بِئْسَ الرِّفْدُ) : والمراد به اللعنة الأولى . (المرفود) : أي المعان باللعنة الثانية . فاللعنة الأولى عون لهم معاونةٌ باللعنة الثانية . وهذا على سبيل التهكم بهم وإلا فاللعنة إذلال لهم وإنزال بهم إلى الحضيض الأسفل . وفي الشهاب : الرِّفْد يكون بمعنى العون وبمعنى العطية . ،أصله ، ما يضاف إليه

---

(١) هود : ٩٦ – ٩٩ .

(٢) لسان العرب : ٣/٤٥٦ – ٤٥٧ .

(٣) انظر الكشاف : ٢/٤٢٦ ، والفتوحات : ٢/٤٢٠ ، وروح المعاني:١٢/١٣٤.

(٤) الفتوحات : ٢/٤٢٠ ، عن الخازن .

(٥) مجاز القرآن : ١/٢٩٨ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٠٠.

غيره أي :يستند إليه ليعمده ، أي يقيمه ، من قولهم : عمده وأعمده ، إذا أقامه بعماد »[١]. والمخصوص بالذم محذوف ، أي : رِفْدُهم[٢] وكان القياس أن يسند (المرفود) اليهم ، لأن اللعنة في الدنيا تتبعهم وكذا في الآخرة ، لقوله سبحانه (وأُتْبِعُوا) إلى آخره ، ولكن أُسْنِدَ إلى الرفد الذي هو اللعنة على الاسناد المجازي ، نحو : جَدَّ جِدُّه ، وجُنونُك مجنون »[٣].

وفي هذه الآية تسديد لرأي من ذهب من النحاة إلى اجازة نعت فاعلي نعم وبئس، على ألّا يُراد بالنعت التخصيص ، وهو ابن مالك . قال ابن هشام: «وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي (نعم وبئس) تمسكا بقوله :

نِعْمَ الفتى المريُّ أنت إذا هُمُ ... حضروا لدىْ الحُجَراتِ نارَ المُوْقِدِ

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل . وقال ابن مالك : يمتنع إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد ، فأما اذا تُؤول بالجامع لأكمل الخصال ، فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوي في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت أ.هـ»[٤].

---

(١) الفتوحات : ٤٢٠/٢ .

(٢) روح المعاني : ١٢ /١٣٤ ، وجعله النحاس - اعراب القرآن : ٣٠٠/٢ - (المورود) ، و (المرفود) .

(٣) روح المعاني : ١٣٥/١٢ .

(٤) مغني اللبيب : ٧٦٤ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٨/٣ ، ١٠ ، وتسهيل الفوائد : ١٢٦ - ١٢٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٨/٢ - ١٢٩.

القسم الثاني : ما كان النعت فيه جملة :

قد تأتي الجملة فعلية ، وقد تأتي اسمية . فمما جاءت الجملة فيه فعلية قوله تعالى :

﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾[١] .

فجملة (يُوحي) نعت لـ (وَحْيٌ) ، أفادت ما يُفيدهُ المفرد في هذا المقام ، أي : وحي موحى ، مع زيادة فائدة وهي الاستمرار : إذ استمرَّ نزول القرآن بعد هذه الآيات ، فالسورة مكية إلا الآية الثانية والثلاثين فمدنية[٢] « وسبب نزولها قول المشركين أن محمداً – صلى الله عليه وسلم – يختلق القرآن »[٣]. وقال السمين : « وفائدة المجيء بهذا الوصف أنه ينفي المجاز ، أي : هو وحي حقيقة لا بمجرد تسميته ، كما تقول : هذا قول يقال . وقيل : تقديره : يوحى إليه وفيه مزيد فائدة »[٤] . وليس الأمر عندي على ذلك ، لأن المجاز مرفوع بقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) و : (إن هو إلا وحي) ، ففي الآية الأولى نفي لأن يكون ما يأتيهم به من عند نفسه ، وفي الثانية تأكيد لذلك المعنى قاطع رافع لأي احتمال ، حيث قَصَرَ ما يأتيهم به وهو القرآن على كونه وحياً ، فلم يعد للمجاز وجود حتى يحتاج إلى رفع . ومزيد الفائدة ليس في تقديره بـ : يوحى إليه – كما ذهبوا إليه – ، بل هو كائن في سلوك طريقتهم التي اعتادوا أن يصيروا إليها حال إرادتهم المبالغة في تأكيد المعنى حيث لا يقال : إن مزيد الفائدة في إتيانهم بـ (محجور) ، بعد (حِجْر) ، في

---

(١) النجم : ١ – ٤ .

(٢) الكشاف : ٤/٤١٦ .

(٣) البحر المحيط : ٨/١٥٧.

(٤) الدر المصون : ١٠/٨٣-٨٤ .

قولهم : حِجّراً محجوراً ، تكْمُنُ في تقديره بـ : محجوراً عليه ، بل في تأكيده لما أفاده حجر على ذلك الوجه .

ومما جاء ت الجملة فيه اسمية قوله تعالى :

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾(١) .

فالشاهد في : (مَنْسَكاً هم ناسكوه) حيث أفادت اسمية الجملة مع تصدرها بالضمير (هم) تأكيد القصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور (لكل أمة) على الفعل وعلى المفعول الأول ، وهذا التأكيد البالغ مفاده : لزوم انتهاج كل أمة منهج الشريعة(٢) التي تكون في زمانها ، حتى يأتي زمن نزول شريعة أخرى ناسخة للسابقة ، فيلزم الأمة في هذه الحال متابعة الشريعة الجديدة ، وهكذا . وبذلك يؤول المعنى إلى أنه يلزم هؤلاء المنازعين لمحمد صلى الله عليه وسلم اتباع شريعته لزوماً واجباً قطعياً . قال الآلوسي : « (هم ناسكوه) : صفة لـ(مَنْسكا) مؤكدة للقصر ، والضمير لكل أمة ، باعتبار خصوصها ، أي : تلك الأمة المعيَّنة ناسكون به وعاملون ، لا أمة أخرى . فالأمة التي كانت من مبعث موسى إلى مبعث عيسى عليهما السلام ، منسكهم ما في التوراة ، هم عاملون به لا غيرهم . والتي كانت من مبعث عيسى إلى مبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، منسكهم ما في الانجيل هم عاملون به لا غيرهم ، وأما الأمة

---

(١) الحج : ٦٧ .

(٢) فسر المنسك بالشريعة الآلوسي ، فقال : منسكاً : شريعة خاصة . وذكر أن ذلك التفسير هو رواية عطاء عن ابن عباس واختاره القفال ، وقال الامام : هو الأقرب ، وقيل : هو مصدر بمعنى النسك ، أي : العبادة ، وقيل : هو اسم زمان وقيل ...: روح المعاني : ١٧/١٩٥ ، ١٩٧ .
وانظر أيضا : الفتوحات الالهية : ٣/١٧٩ .

الموجودة عند مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم من الموجودين إلى يوم القيامة ، فهم أمة واحدة منسكهم ما في القرآن ليس إلا »[١]. والمراد بالامة في الآية « مَنْ له مِلّة وشرع وإنْ نُسِخَ دون المشركين فقط ، لقوله جعلنا »[٢].

النوع الثالث : النعت اسم موصول صلته متفقة مع المنعوت مادة :

« استخدم القرآن الكريم الاسم الموصول ، لإظهار أن الأمر لا يستطاع تحديده بوصفٍ مهما بولغ فيه . نلمس ذلك في قوله تعالى :

(أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٢٠﴾)[٣] »[٤] .

وقبل هذه الآيات جاء قوله تعالى :

﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[٥]

فقد استعظم فرعون مطلب موسى وهارون عليهما السلام بإطلاق بني اسرائيل من ربقة استعباده وإذلاله ، والذي مهّدا له باخبارهما إيّاه بأن هناك ربّاً للعالمين ، – وهو لا يرى ربّاً لهم إلّا ذاته – وأنّه هو من يأمره بأن يرفع يده

(١) روح المعاني : ١٧/١٩٥ .
(٢) الفتوحات الالهية ٣/١٧٩ .
(٣) الشعراء : ١٨–٢٠.
(٤) من أسرار البلاغة في القرآن ، محمود السيد شيخون : ١٠١.
(٥) الشعراء : ١٥–١٧ .

عنهم، وجاء الرّدّ تَعداداً للنعم وتوبيخاً : « عدَّد عليه نعمته من تربيته وتبليغه مبلغ الرجال ، ووبَّخه بما جرى على يده من قتل خبّازه . وعظَّم ذلك وفظَّعه بقوله : (وفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ التي فعلتَ وأَنْتَ مِنَ الكافِرينَ) »(١) . « ووجه التفظيع عليه من ذلك : أن في إتيانه به مجملاً مبهماً ، إيذاناً بأنه لفظاعته مما لا يُنطق به إلا مكنيًا عنه »(٢) . قال الآلوسي عن الآية : « وبّخه به بعدما امتنّ عليه وعظّمه عليه بالابهام الذي في الموصول ، وأراد في ذلك القدح في نبوته عليه السلام »(٣) . ويلاحظ في الآية الكريمة موضع الشاهد اتفاق مادة العامل في المنعوت (فعلت) والمنعوت : (فعلتك) ، وصلة الاسم الموصول وهو النعت : (فعلت) ، وما ذلك إلا لأن المقام – كما بُيّنَ – مقام مبالغة . قال الزمخشري مبيّنا وظيفة هذا التكرار ونحوه ، في الكلام: « تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه المتكلم من تفخيم ، أو تهويل ، أو تنويه ، أو نحو ذلك »(٤).

ومن الآيات التي جاء فيها النعت على تلك الصورة مراعاة لمقتضيات الحال قوله تعالى :

(يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ)(٥) .

وقوله تعالى أيضاً :

(يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ)(٦).

---

(١) الكشاف : ٣٠٥/٣.

(٢) الانتصاف ، لأحمد بن المنير الاسكندري ، بحاشية الكشاف :٣٠٥/٣.

(٣) روح المعاني : ٦٨/١٩.

(٤) الكشاف : ٤٤٥/٣-٤٤٦ .

(٥) البقرة : ٤٠ .

(٦) البقرة : ٤٧ .

فنعمه على آباء المخاطبين عظيمة وكثيرة ، منها : الإنجاء من فرعون وفلق البحر وتظليل الغمام إلى آخر تلك النعم التي تبلغ - كماً وكيفاً - حداً لا يفيه الوصف الصريح حقه . وإنما قيل نعمة وهي نعم كثيرة عظيمة ، لأن «النعمة اسم لما يُنعم به ، وهي شبيهة بِفِعْل بمعنى مفعول ، نحو : ذِبْح ورِعْي . والمراد بها الجمع ، لأنها اسم جنس ، قال تعالى :(وإن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللّه لا تُحْصُوهَا) »[١]. ومن ذلك أيضا قوله تعالى يخاطب نبيه -صلى الله عليه وسلم- في أمر ما رآه في معراجه ليلة أُسْرِيَ به :

﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾[٢] .

نقل الجمل عن شيخه أن « المراد بالرؤيا ، بالألف : الروية بالتاء وهي البصرية وإن كان هذا الاستعمال قليلاً ، إذ الكثير في التي بالألف هي الحلمية»[٣]. وبيّنَ الكرخي السرّ في إيثار ذات الألف على ذات التاء في هذا المقام فقال : « وما جعلنا الرؤيا في المعراج وعلى اليقظة ، فهي بمعنى الرؤية ، وتسميتها رؤيا ، لوقوعها بالليل وسرعة تقضيها كأنها منام »[٤]. ومن ذلك أيضاً ما جاء في أمر بيعة العقبة - التي بايع فيها الأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً وعلى أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم -[٥] حيث عظّم الله أمرها بقوله :

﴿ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[٦].

---

(١) الفتوحات الالهية : ١/٤٦ .

(٢) الاسراء : ٦٠.

(٣) الفتوحات الالهية : ٢/٦٣٣ ، وانظر الكشاف : ٢/٦٥٧ - ٦٧٦ .

(٤) عن الفتوحات : ٣/٦٣٣ .

(٥) انظر الكشاف : ٢/٣١٣ .

(٦) التوبة : ١١١.

الرابع : المنعوت نكرة مبهمة نعتها متفق مع عاملها مادة :

والنكرة هي (ما) الناقصة . وما يتميز به هذا النوع عن السابق هو كون ذات المنعوت مرادة هناك ، كما أن صفته كذلك ، أمّا في هذا النوع فالذات ليست مرادة ، بدليل أنها قد لا تكون معلومة للمخاطب ، ولذا فإن المقصود هنا الاشارة إلى كون المنعوت أمراً عظيماً فخيماً ، أي أن المراد هنا صفة هذا الأمر ، ولذا لا يناسب المقام جعل (ما) موصولة . ودليلي على ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ ﴿٣٧﴾ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ﴾(١) .

الشاهد في قوله تعالى : (وأَوْحَيْنا إلى أُمِّكَ ما يُوحَىٰ) ، حيث (ما) نكرة موصوفة ، وجملة (يُوحى) صفتها ، وهي متفقة مع العامل في (ما) مادةً ، وهو الفعل (أَوْحىٰ) . ولا يصح جعل (ما) موصولة في هذا السياق ، لأن الموحىٰ به إلى أمّ موسى عليه السلام ، ذُكِرَ لاحقاً ، وشيء آخر وهو أن جعلها موصولة ، قد يفهم أن المراد بالكلام العموم ، وهو ليس على ذاك ، بل المراد به التعظيم والتفخيم ، وهو ما تؤديه (ما) النكرة في مثل هذه المقامات قال الامام أحمد بن المنير : « ... وللعرب مذهب في التنكير والابهام والاجمال ، تسلكه مرة لتحقير شأن ما أبهمته وأنه عند الناطق به أهون من أن يخصه ويوضحه ، ومرة لتعظيم شأنه وليؤذن أنه من عناية المتكلم والسامع بمكان يغني فيه الرمز والاشارة ... »(٢) . وقال ابن مالك : « وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته ، كقول الشاعر :

---

(١) طـه : ٣٧ – ٣٩ .

(٢) الانتصاف – بهامش الكشاف – : ٧٤/٣ .

فإنْ أسْتَطِعْ أغْلِبْ وإنْ يَغْلِبِ الهَوَىٰ فمثلُ الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه

ومثله قوله عز وجل (فَغَشِيَهُم من اليَمّ ما غَشِيَهُمْ) ... »(١).

وقال النحاس : - مبينا الوظيفة الدلالية لـ (ما) في نحو هذا السياق - : ﴿ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴾(٢) الفائدة في هذا معنى التعظيم ، أي ما غشىٰ مما قد ذكرْلكم »(٣) . وتفسير الزمخشري للآية يذهب إلى ذلك أيضاً ، قال : « ... أي أوحينا إليها أمراً لا سبيل إلى التوصل إليه ولا إلى العلم به إلا بالوحي ، وفيه مصلحة دينية ، فوجب أن يوحىٰ ولا يُخلّ به ، أي : هو مما يوحى لا محالة وهو أمر عظيم مثله يحق بأن يوحى »(٤). وقد جعل سيبويه (ما) نكرة موصوفة في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾(٥) قال : « وأمّا (هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ) فرفعُهُ على وجهين : على شئ لدي عتيد ، وعلى : ﴿ هذا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾(٦) . وقد أدخلوا في قول من قال إنّها نكرة فقالوا: هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكتُ عليه ؟ فقيل لهم : نعم ، يا أيهاالرجل . الرجل وصف لقوله : يأيّها ، ولا يجوز أن يسكت على يا أيها . فرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم ...(٧) . وإلى كون الصفة في هذه المقامات هي محور

---

(١) شرح التسهيل : ١/١٨٧-١٨٨ .

(٢) النجم : ٥٤ .

(٣) اعراب القرآن : ٤/٢٨٢ ، وانظر : روح المعاني : ٢٧/٧١.

(٤) الكشاف : ٣/٦٢ ، وانظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، لأبي يحى زكريا الأنصاري : ٢٦٢ .

(٥) ق : ٢٣ .

(٦) هود : ٧٢ ، وإعراب الآية على هذه القراءة عند الخليل على وجهين : الأول : جعل (شيخ) خبراً ثانياً . والثاني : جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو شيخ ، انظر : الكتاب : ٢/٨٣ .

(٧) الكتاب : ٢/١٠٦ .

الكلام ومرتكزه ، لا الذات ، ذهب – أيضاً – الآلوسي . نلتقط ذلك من رده قول من جعل (ما) موصولة في قوله تعالى :

﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾(١) .

قال : « أي علاهم منه وغمرهم ما غمرهم من الأمر الهائل الذي لا يقادر قدره ، ولا يبلغ كنهه . وقيل : غشيهم ما سمعت قصته . وليس بذلك ، فإن مدار التهويل والتفخيم خروجه عن حدود الفهم والوصف ، لا سماع القصة »(٢).

وعلى ذلك الوجه تحمل (ما) في قوله تعالى :

﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ (٣)

لا على ما ذهب إليه في البحر وفي الفتوحات ، حيث جاء في الأول : « (اذ يغشى) ، فيها إبهام الموصول وصلته لتعظيم الغاشي وتكثير الذي يغشاها ، إذ ذاك أشياءلا يعلم وصفها إلا الله »(٤).

ح – نعت الاسم بمرادفٍ له :

كما ثبت أن نعت الشئ بموافق له ، أو لعامله في المادة يفيد إرادة المبالغة في المعنى الذي دلّ عليه المنعوت ، فقد وُجِدْتُ أن نعته بمرادفٍ له يفيد

---

(١) طـه : ٧٨ .

(٢) روح المعاني : ١٦/٢٣٧-٢٣٨ ، وانظر الكشاف : ٣/٧٨ ، والبحر:٦/٢٦٤، والفتوحات : ٣/١٠٤ .

(٣) النجم : ١٠-١٦ .

(٤) البحر المحيط : ٨/١٥٦، ونقل القول بمثل ذلك عن الكرخي في الفتوحات الالهية : ٤/٢٢٧ .

الفائدة ذاتها ، من طريق آخر وهو ما سيثبته تحليل ما جاء من ذلك في الآيات الكريمة التي سنستشهد بها لهذا الغرض .

والأمر هنا يستلزم وقفة عند مسألة الترادف بين ألفاظ اللغة ، إذ هي مسألة خلافية بين العلماء – كما هو معروف – فـ « كل ما وصل إلينا من كتب ومعاجم تعالج مفردات القرآن ودلالتها ، نراها تسلك مسلكين متغايرين : منها ما يذهب إلى وجود الترادف في القرآن الكريم ، ومنها ما يذهب إلى عدم وجوده في القرآن الكريم »[١]. وفي طليعة القائلين بوقوعه في القرآن : الرماني والهمذاني ، وقد سبق هؤلاء إلى اثبات الترادف في القرآن الكريم فريق من العلماء ، منهم : الأصمعي والهروي ، وابن السكيت ، وابن خالويه . ومن المتأخرين الفيروزآبادي وغيره الذين يحشدون ألفاظاً كثيرة للمعنى الواحد وللشئ الواحد ولا يفرقون بين الاسم وصفاته[٢] .

ولسيبويه موقفه من هذه القضية ، فهو وإن لم يتعرض للترادف من حيث وقوعه في القرآن أو عدمه – فيما أعلم – يقول بوقوعه بين ألفاظ اللغة ، وقد نصَّ على ذلك حيث قال : « هذا باب اللفظ للمعاني . اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله[٣] . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف ، قولك : وجدتُ عليه ، من المَوْجِدة ، ووجدتُ إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثير »[٤]. وحاول السيرافي جعل كلام سيبويه السابق يحتمل وجهين وهو كما نرى من التمثيل–

---

(١) الترادف اللغوي في القرآن الكريم ، محمد أكرم شودري : ٢٧ ، وانظر : المزهر : ٤٠٢/١ – ٤١٣ ، والتعريفات للجرجاني: ٢١٠، ٢٢١، وكشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ٣/٦٦ –٦٨ .

(٢) الترادف اللغوي : ٢٨/ ٣٠.

(٣) نصَّ السيرافي على أنَّ نهاية كلام سيبويه هنا، وعلى ذلك تكون الأمثلة الآتية في النصِّ من كلام غيره على ما ذكر المحقِّق ، انظر : شرح السيرافي – مطبوع : ٦٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٤/١ ، وانظر : المزهر :٤٠٤/١ .

لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، وذلك حيث قال : « قوله : (اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين) يحتمل وجهين : أن يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتمل أن يكون أراد الحركتين . فإن أراد الكلمتين فهو نحو : دار وثوب وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى،وعليه أكثر الكلام . وإن كان أراد الحركة ، فهو قولك : (ما أحسنَ زيداً) إذا أردت التعجب وما أحسنَ زيدٌ ، إذا أردت أنه لم يحسن ، و (ما أحسنُ زيدٍ) إذا استفهمت أي شئ منه أحسن ، أعينُهُ ، أم أنفه ، أم وجهه ، أم خدّه ؟ وكذلك (ضرب زيد عمرا) اختلفت حركة زيد وحركة عمرو باختلاف المعنيين ، إذ كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً . وأما قوله : (واختلاف اللفظين والمعنى واحد) فهو على الوجه الذي جعلنا فيه اللفظين هما الكلمتين ، نحو : الجلوس والقعود، ومعناهما واحد ولفظاهما مختلفان ، ونحو : هلمَّ وتعالَ ، وأقبلْ . وعلى الوجه الذي جعلنا فيه اللفظين هما الحركتين ، فهو قولك : إن زيداً قائم ، وزيدٌ قائمٌ ، معناهما واحد ولفظهما مختلف.» [١] . وأحسب ما دعاه لذلك النظرة التي سادت عند معظم نحاة المرحلة التالية لمرحلة نحو المعاني ، فأراد أن يدفع عن صاحب الكتاب مظنة إتيانه في كتابه بما لا علاقة له بالعلم الذي وضع له الكتاب . ونستنتج ذلك من قوله بعد الكلام السابق : « فإن قال قائل لِمَ أتى سيبويه بهذا الباب ، وما الفائدة فيه من طريق الإعراب ؟ فإن بعض النحويين أجاب عن هذا بأن قال : أراد سيبويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين وجعل هذا دليلاً على اختلاف الاعرابين ، لاختلاف المعنيين ، ودليلاً على اختلاف الاعرابين والمعنى واحد واتفاق الاعرابين والمعنى واحد ، واتفاق الاعرابين والمعنى مختلف . وهذا يُذكرُ عن أبي العبَّاس المبرِّد ، وكان ينكر الوجه الآخر ، وهو أن يقول القائل : أنّ سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط ، ويقول : لم يذهب إليه سيبويه . قال أبو سعيد : : والذي عندي في ذلك أن الذي

---

(١) شرح كتاب سيبويه ، تحقيق د. رمضان عبد التواب : ٢/٦٩-٧٠.

قصده سيبويه على ما يتوجه القول في صحته – والله أعلم – أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه ، لا أنه جعله دليلاً على شئ سواه ، وذلك أن في الناس من يزعم أنه لا يجئ لفظان مختلفان إلا ومعناهما مختلف ، علمناه أو جهلناه، وهو قول جماعة من النحويين ، ويحكى هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي ، وإليه كان يذهب ثعلب فيما حُكِيَ لي . وعاب قوم من الناس اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وقالوا : هذا يوقع اللبس ، فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب ، وجعلهم اللفظين مختلفين لمعنى واحد ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين »[١]. والسيرافي – كما يشير نصه السابق – متابع لسيبويه في القول بجواز اتفاق معنى اللفظين المختلفين ، أي أنه من القائلين بوقوع الترادف بين ألفاظ اللغة . وقد أرجع ذلك إلى اختلاف لغات العرب ، واحتج لما ذهب إليه[٢] .

وأما الذين عارضوا هذه الطائفة من اللغويين والنحويين ، ففي طليعتهم : الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد وثعلب وأبو علي الفارسي وابن فارس وأبو هلال العسكري والراغب الأصفهاني والزركشي وغيرهم[٣] . وما ذهبت إليه الطائفة الثانية يؤيده واقع اللغة ، إذ دراسة الألفاظ المتقاربة في المعنى تثبت – في الغالب – مدلولاً خاصاً لكل منها مع اتفاقها في المجال الدلالي[٤]. وإلى ذلك أشار أبو سليمان الخطابي – الذي يرى أن الاعجاز يتضمن وضع اللفظة في مكانها الخاص بها في النص القرآني – بقوله : « ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخصّ الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء به : إمّا تبدّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وأمّا ذهاب

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٢/٧١-٧٢ ، وانظر : النكت : ١/١٣١ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه : ٢/٧٢-٧٤، المزهر : ١/٢٠٣ .

(٣) الترادف اللغوي : ٣١ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٤/٧٨ – ٨٧ ، ٢/١١٨-١٢٠ ، والمزهر : ١/٤٠٣-٤٠٥ ، والصاحبي في فقه اللغة : ٩٧

(٤) الترادف اللغوي : ٢٧ .

الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة: ذلك أن في الكلام ألفاظاً متقاربة المعاني يحسب أكثر الناس أنّها متساوية في إفادة مراد الخطاب ، كالعلم والمعرفة ، والحمد والشكر ، والبخل والشح ، وكالنعت والصفة وكقولك : اقعد واجلس ، وبلى ونعم ، وذلك وذاك ، ومِنْ وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والصفات ... لأن لكل لفظة منها خاصيَّة تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان في بعضها »[١] . وسبقه إلى هذا التفريق بين المترادفات – من اللغويين – أبو عبيدة ، حيث قال – عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٢] – : « البثُّ : أشَدُّ الحزن ، ... والحزن أشدُّ الهمِّ »[٣] . – ومن النحويين – المبرد فيما نُقِلَ عنه ؛ قال أبو هلال العسكري : « ... فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإنَّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى :

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[٤] ، قال : فعطف شِرْعة على منهاج ، لأن الشِّرعة لأول الشئ ، والمنهاج لمعظمه ومتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم : شرع فلان في كذا ، إذا ابتدأه ، وأنهج البِلى في الثوب ، إذا اتَّسع فيه . قال ويعطف الشئ على الشئ وان كانا يرجعان إلى معنى واحد . إذا كان في أحدهما خلاف للآخر ، فأمّا إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول ، فعطف أحدهما على الآخر خطأ »[٥]. وقد فرَّق بين الشَّرعة والمنهاج ابنُ عبَّاس

---

(١) الترادف اللغوي : ٣٢–٣٣ ، نقلاً عن بيان إعجاز القرآن للخطابي : ٢٩ .

(٢) يوسف : ٨٦ .

(٣) مجاز القرآن : ٣١٧/١ ، وانظر : ٦١/١ – ٦٢ ، ١٦٨ ، ٢٠٦ ، ٧٠/٢ .

(٤) المائدة : ٤٨ .

(٥) الفروق في اللغة : ١٣ ، وانظر : ١٤ ، وذكر أبو هلال في مقدمة كتابه ، أن معرفة الفروق بين الكلمات المتقاربة المعنى، تؤدي إلى المعرفة=

– رضي اللّهُ تعالى عنهما – حيث قال : « قال [١]: أخْبِرْني عن قوله تعالى ﴿شِرْعةً ومِنْهاجاً ﴾ . قال : الشِّرعة الدِّين . والمنهاج الطريق . قال : وهل تعرفُ العرب ذلك ؟ قال:أما سمعتَ أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول :

لقدْ نَطَقَ المأمونُ بالصِّدْقِ والهُدى   وبيَّنَ للإسلام ديناً وَمَنْهَجَا »[٢] .

وممن ذهب إلى التفريق بين المترادفات أيضاً ، الزمخشري الذي قال – مفرِّقاً بين دلالة النور والضوء – : « والنار : جوهر لطيف مضيء حارٌ مُحرِق . والنور : ضوء ها وضوء كل نَيِّر ، وهو نقيض الظلمة . واشتقاقها من : نار يَنُورُ ، إذا نَفَرَ ، لأن فيها حركة واضطراباً ، والنور مشتق منها . والإضاءة : فرط الإنارة ، ومصداق ذلك قوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾[٣]. »[٤] . ومن هؤلاء – أيضاً – السهيلي ، في عدة مواضع من النتائج . قال – راداً زعمَ مَنْ زَعَمَ أن الاسم هو المسمّى – : « ... فهذه ثلاثة ألفاظ : اسم ، ومسمّى ، وتسمية ، ولكل لفظ معناه ، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين ، على معنى واحد إلا بدليل واضح ، ولا دليل هنا ، فثبت أنّه لكلِّ لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر ...»[٥] . » وهو نص لا ينفي الترادف ولكنه يطلب الدليل عليه ، ولم يقع لي من نصوصه ما يدل على أنه كان يقولُ به ، بَلْ من نصوصه ما ينفيه ، ومن ذلك : وليس الريب بمعنى الشك على الاطلاق ، لأنك تقول : رابني منك رائب ، ولا تقول : شكَّني ، بل تقول : ارتبت ، كما تقول شككْتُ ، فالارتياب قريب من الشك »[٦]. ومن الذاهبين إلى القول بالترادف – بمعنى التطابق – من النحاة ، ابن مالك ، وابن هشام والسيوطي . قال ابن مالك –وهو يتحدث عن خصائص (أو) –:« و (أو) لشكٍّ ،

= بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ، انظر مقدمة الفروق : ٩ ، هذا وسبق المبرد إلى التفريق بين الشِّرعة والمنهاج : أبو عبيدة : انظر : مجاز القرآن : ١٦٨/١ ، والأخفش : انظر : معاني القرآن : ٤٧١/٢ ، ويبدو من تفسير النحاس لهما أنه يرى اتفاق معنييهما ، انظر : معاني القرآن : ٣١٩/٢ .

(١) السائل هو نافع بن الأزرق .

(٢) غريب القرآن لابن عباس : ٢٤ – ٢٥ .

(٣) يونس : ٥ .

(٤) الكشاف : ٧٣/١ ، وانظر : ٩٥/١ ، ١٠٤ ، ١٠٤ ، ٦٤ ، ١٠١ ، ١٠١–١٠٢ .

(٥) نتائج الفكر : ٤١ ، وانظر : ١٢١ ، ٢١١ ، ٢٣٨ – ٢٣٩.

(٦) أبو القاسم السهلي ومذهبه النحوي ، محمد ابراهيم البنّا : ٢٢١ .

أو ... وتعاقبُ الواو في الاباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً ... ومن معاقبة (أو) الواوَ في عطف المؤكد قوله تعالى : (لكلٍّ جَعَلْنَا شِرْعَةً ومِنْهَاجًا) . وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾(١) ، ومنه قول الشاعر :

حواسرُ ممَّا قدْ رأتْ بعيونها تفيضُ بها أوْ لا قليلٌ ولا نَزْرٌ »(٢).

وقال ابن هشام – وهو يتحدث عن خصائص الواو – : « وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما : ... والثالث عشر : عطف الشئ على مرادفه ، نحو :

﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(٣) ، ونحو :

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾(٤) ، ونحو :

﴿ عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾(٥) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : ليلني منكم ذوو الأحلام والنُّهى ، وقول الشاعر :

.... وألفى قولها كَذِباً ومَيْنا

وزعم بعضهم أن الرواية (كذبًا مُبينا) فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر الآحلام في الحديث جمع حُلُم – بضمتين – ، فالمعنى : ليلني البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو ، ...»(٦) .

---

(١) النساء : ١١٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٥٧/٣ ، ٣٦٥ ، وما يُؤكّدُ أنَّ ذلك مذهبه كتابه (الألفاظ المختلفة فى المعاني المؤتلفة)

(٣) يوسف : ٨٦ .

(٤) البقرة : ١٥٧ .

(٥) طـه : ١٠٧ .

(٦) مغني اللبيب : ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، وانظر : الهمع : ٢٢٦/٥ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي : ٧٣/٦ .

فقوله : « فلا عطف ولا تأكيد » ، وميله إلى تأويل « ذوو الأحلام » بالبالغين يفهم أن دلالة كذب ومَيْن . واحدة ، وكذلك الأحلام والنهى . وبناء على ذلك عدَّ العطف في تلك الشواهد من باب التوكيد . والعطف وغيره مع الاختلاف في قدر من المعنى ليس من هذا الباب بل منه ما يكون من الباب الذي نحن بصدده .

« وعلى هذا فقضية الترادف في التعبير القرآني ، غير واقعة فيه ، إذ أن كل كلمة لا بد أن تؤدي معنًى جديداً وتبعث في النفس إيحاءات خاصة ... فالمترادفات إنما تحسب مترادفات إذا ما أريد منها الدلالة الإجمالية للمعنى ، غير أن لكل لفظة خاصة تُميِّزُها عن اللفظة التي تقاربها في بعض المعنى، أو تشرك معها في بعض الدلالة »[1].

وعلى أساس هذا التفريق ننظرُ في وظائف ما نعت به من ألفاظ مُرادفةٍ لألفاظ المنعوتات . ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٥٣﴾ ﴾[2]

فالنعتان هما : (فُرات) و (أُجَاج) ، وهما مرادفان لعَذْب ، ومِلْح إلا أن بين كل منهما ومرادفه فرقاً في الدرجة ، قال أبو عبيدة : « (هذا عذب فرات) : أي شديد العذوبة . (أُجَاجٌ) : والأُجَاجُ : أملح الملوحة ، وما بين ذلك المسُوس ، والزُّعاق الذي يحرق كل شيء من ملوحته ، قال ذو الأصبع :

لــو كُنْــتَ مــاءً كُنْــتَ لا عذبَ المذاقِ ولا مَسُوسا »[3].

---

(١) من أسرار التعبير القرآني :(صفاء الكلمة) لعبد الفتاح لاشين : ٦٢ ، ٦٣.

(٢) الفرقان : ٥٣ ، ويُعدُّ من هذا الباب أيضاً وصف البأس بشديد ، وذلك لأنَّ البأس الشدَّة ، انظر : روح المعاني : ١٧/١٥ .

(٣) مجاز القرآن : ٧٧/٢ ، وفرق بينهما على هذا النحو الزجاج ، انظر : معاني القرآن واعرابه :٧٢/٤ ، والنحاس انظر : معاني القرآن :٣٧/٥، والزمخشري ، انظر : الكشاف : ٢٨٦/٣ – ٢٨٧ ، وانظر أيضاً :الفتوحات : ٢٦٣/٢ ، وروح المعاني : ٣٣/١٩-٣٤ .

وقال النحاس : « ويقال : ماء مِلْحٌ ، ولا يقال : مالح »[١] .

وإنما لم أجعل (فُرات) و (أُجَاج) خبراً بعد خبر ، لأن المعنى ليس على ذلك إذ ليس المراد الإخبار عن أحد البحرين بأنه (عذب) وبأنه (فرات) ، كما يقال : زيد كاتب شاعر ، بل المراد الاشارة إلى العذب بكون عذوبته شديدة ، وكذا في (ملح أجاج) . والقصد من بيان أنّ الماءَيْن قد بلغا الغاية في العذوبة والملوحة ، المبالغة في وصف القدرة ؛ ذلك أنهما إذا كانا بهاتين الصفتين ، كان أقلُّ تسرُّب من الأجاج إلى الفرات يظهر ظهوراً بيّناً . فلمّا لم تتأثر خاصية الفُرات ، بل بقي كما هو كاسراً للعطش ، دلَّ على الانفصال التام . والاستقلال التام مع عدم الفاصل ، دليل قدرة عجيبة بالغة ، وذلك أن (البرزخ) حاجز غير مرئي ، أي غير موجود ، بل هو « حائل من قدرته تعالى ، كقوله تعالى: (بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها)، يريد : بغير عمد مرئية ، وهي قدرته تعالى »[٢]. وبلاغة النظم تقتضي جعل جملة : (وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وحِجْراً مَحْجُوراً) حَالاً أي : « مرج البحرين مختلفين عذوبة شديدة وملوحة كذلك »[٣]، جاعلاً بينهما حائلاً عظيماً مكيناً أمكن . أي إنّه كما بولغ في إثبات شدة التضادّ بين الماءين بولغ في بيان تمام الانفصال وعدم التمازج وذلك مستفاد من أمور : تنوين (برزخ) وعطف مرادفه عليه وهو (حجر)[٤] الموصوف بموافقه

---

(١) معاني القرآن : ٣٧/٥ ، وانظر المحتسب : ١٢٤/٢-١٢٥ ، حيث ذكر ابن جني أن (مالحا) ليست فصيحة لكنه نقل عن ابن الأعرابي إجازتها حيث استشهد لها .

(٢) الكشاف : ٢٨٧/٣ ، وانظر الفتوحات : ٢٦٣/٣ .

(٣) روح المعاني : ٣٤/١٩ ، حيث ذكر أن جملة (هذا عذب فرات ...) إمّا استئنافية أو حال بتقدير القول أو بدون تقديره، على التأويل الذي نقلناه عنه.

(٤) جاء في اللسان : والحِجْر والحُجْر : كل ذلك الحرام . وقُرِئَ بهن . وحَرْثٌ حِجْرٌ » ... وأصل الحجر في اللغة : ما حجرت عليه ، أي : منعته من أن يوصل إليه ١١٦/٤ – ١٦٧ .

في المادة ، وهو (محجوراً) ، قال الآلوسي : « والظاهر أن تنوين :(برزخاً) للتعظيم ، أي وجعل بينهما برزخاً عظيماً ، حيث إنه على كثرة مرور الدهور لا يتخلل ماء أحد البحرين حتى يصل إلى الآخر فيغير طعمه ، (وحجرا محجورا)، أي : وتنافرا مفرطاً كأنَّ كلاً منهما يتعوذ من الآخر بتلك المقالة[١]، والمراد لزوم كل منهما لصفته من العذوبة والملوحة ... ، وكان الجمع بينهما حينئذٍ لزيادة المبالغة في أمر الحاجز »[٢].

ومما جاء من النعت بالمرادف أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

(فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ)[٣] .

فـ (حَرَجاً) نعت « لـ (ضَيِّق) وهو المفعول الثاني لجعلَ ، وهو مرادف » له ، لأن « حَرَجاً وحَرِجاً : هو المتزايد في الضيق . فهو أخصُّ من الأول ، فكل حَرَجٍ ضِيقٌ ، من غير عكس ... قال الزجاج : الحرج : أضيقُ الضِّيق ... وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق ، فإنَّ الحَرَجَةَ : غيْضَةٌ من شجر السَّلْم مُلتفةٌ لا يقدر أحد أن يصل إليها »[٤] . فوظيفة النعت بهذا المرادف التصعد بالمعنى والمبالغة فيه ، وذلك أن الضيِّق يمكن النفاذُ إليه وإنْ صاحبَ ذلك صعوبة ، أمّا الحَرَج فهو – كما رأينا – ما لا يمكن النفاذ إليه بحالٍ ، وقد نقل السمين عن أبي الصلت الثقفي أنَّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قرأ الآية فقال : « ابغوني رجلاً من بني كنانة ، واجعلوه راعياً فأتوه به ، فقال

---

(١) انظر الكتاب : ١/٣٢٦ .

(٢) روح المعاني:١٩/٣٤-٣٥ ، وانظر: الكشاف : ٣/٢٧٣ – ٢٧٤ ، والفتوحات ٣/٢٦٣ .

(٣) الأنعام : ١٢٥ .

(٤) الدر المصون : ٥ /١٤٢ – ١٤٣ ، وانظر : اللسان : ٢/٢٣٤ .

له عمر : يا فتى ما الحَرَجَةُ فيكم ؟ قال : الحرجة فينا الشجرة تُحْدِقُ بها الأشجار ، فلا تصل إليها راعية ولا وحشية : فقال عمر : وكذلك قلب الكافر لا يصل إليه شئ من الخير »(١). وعليه فإنّ إعرابه مفعولاً ثالثاً لـ(جعل) لا يحقق الغاية التي يحققها جعله نعتاً ، وهما الوجهان اللذان سوّى بينهما السمين ، حيث قال : « ونصبه على القراءتين(٢) : إمّا على كونه نعتاً لضيّقا ، وإمّا على كونه مفعولاً به تعدد في المنسوخين كما يتعدد خبر المبتدأ صريحين حين تقول : زيد كاتب شاعر فقيه ، ثم تقول : ظننت زيداً كاتباً شاعراً فقيها ... فتقول : مفعول أول ، ثانٍ ، ثالث ، رابع ، كما تقول هناك . ولا يلزم من هذا أن يتعدى لثلاثة ولا أربعة ، لأن ذلك بالنسبة لتعدد الألفاظ ، فليس هذا كقولك : في أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، إذ المفعول الثالث ليس متكرراً لشئ واحد »(٣). ومسألة تعدد المفاعيل قياساً على تعدد الأخبار ، حيث هذه المفاعيل في الأصل أخبار ، مقبولة عندي وإنْ منعها بعضُ النحاة لكنْ ما يمنعها هنا أنّ السياق ليس عليها ، لأن القول بها يؤدي إلى قطع الصلة بين : ضَيِّق وحَرَج، مثلما هي مقطوعة بين : كاتب وشاعر وفقيه ، حيث لا رابط بينهما إلا اتصاف ذات المخبر عنه بها . ولذلك لم يعربها الزمخشري إلا نعتا(٤) وكذلك فعل الجلالان(٥) والآلوسي(٦) . والقول في إعراب جملة : « كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ » كالقول في إعراب (حرجا) وذلك أن جعلها جملة مستأنفة يؤدي إلى إزالة اللُّحمة والتواصل بين أجزاء الكلام وفي ذلك تفويت للمراد ، وهو التصعد

---

(١) الدر المصون : ١٤٤/٥، وانظر روح المعاني : ٢٢/٨، حيث الرواية ذاتها.

(٢) أي قراءته بفتح الراء وكسرها .

(٣) الدر المصون : ١٤٤/٥ -١٤٥ .

انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٨٨/٢ .

(٤) انظر الكشاف : ٦٤/٢ .

(٥) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٨٨/٢ .

(٦) روح المعاني : ٢٢/٨ .

بالمعنى الذي من جهته تأتي المبالغة ، وكذلك جعلها حالاً ، لأن المراد جعل الامتناع من الايمان من أوصافه الثابتة غير المنفكة عنه[١] ، ولا يرد على ذلك ، القول بجعل جملة الحال في هذا الموضع ملازمة ، لا مُنتقلة ، لأنه لا حاجة تدعو إليه .

ط - وصف المعنى بصفة الذات[٢] :

مرّ بنا أن من سنن العرب في كلامهم معاملة المعاني معاملة الأعيان في الاسناد إليها: قصداً للمبالغة .

كما مرّ بنا أن قولهم : شعر شاعر وهمٌّ ناصب وعيشة راضية ، سواء من حيث الدلالة على المبالغة عند الخليل . وأرى أن المبالغة في شعر شاعر ونحوها أعلى درجة منها في همّ ناصب ، لاجتماع مصدرين من مصادرها : اتفاق النعت مع المنعوت في المادة ، والتجوز في الإسناد . وليس في همٍّ ناصب ونحوها إلا التجوز في الاسناد .

والتجوز في الاسناد يكون مقطوعاً به في بعض الصيغ ، ويكون محتملاً مع صيغ أخرى . ومن الأول صيغة (فاعل) ومن الثاني صيغة (فعيل).

وقد اختلف النحاة حول المراد بـ (فاعل) - فيما نحن بصدده - فذهب الخليل وتابعه جمع إلى أن المراد به النسب . وذهبت جماعة إلى أنّه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١/٥٣٧ - ٥٣٨ ، وانظر الدر المصون : ١٤٦/٥ ، وروح المعاني : ٢٢/٨ .

(٢) يتفق هذا المبحث مع النوع الأول من مبحث (نعت الشئ بموافق له أو لعامله مادة) ، من جهة أن النعت في الموضعين - وهو صفة ذات - مسند إلى المعنى . ويفترقان في كون مادة النعت والمنعوت - في ذلك النوع واحدة -وهي هنا ليست كذلك ، وبناء على هذا الاختلاف تختلف درجة المبالغة ، ولذا خُصَّ كل نوع بمبحث مستقل .

بمعنى مفعول . قال سيبويه : « وقال الخليل : إنما قالوا : عيشة راضية ، وطاعم وكاسٍ ، على ذا ، أي : ذات رضا وذو كسوة وطعام ، وقالوا : تأمِل لذي النَّعل . وقال الشاعر :

* كليني لهمٍّ يا أُميمةَ نَاصِبِ *

أي : لهمٍّ ذي نصب »[١] . وممن تابعه فيما ذهب إليه – بالاضافة إلى سيبويه – الأخفش[٢] ، والمبرد[٣]، والزجاج[٤] ، وابن السراج[٥]، والنحاس[٦] ، والسيرافي[٧] ، وأبو علي الفارسي[٨] . ومن الذاهبين إلى تأويل (فاعل) في نحو تلك التراكيب بـ (مفعول) ، الفراء حيث قال : « ... ولا تُنكِرنَّ أن يخرج المفعول على الفاعل ، ألا ترى قوله : ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[٩] فمعناه –والله أعلم–: مدفوق ، وقوله : (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[١٠] . معناه : مرضية ، وقال

---

(١) الكتاب : ٣٨٢/٣ ، وانظر : ٣٨٣/٢ – ٣٨٥ .

(٢) معاني القرآن ٧٣٧/٢ .

(٣) انظر المقتضب : ١٦١/٣ – ١٦٣ .

(٤) قال في توجيه (ماء دافق) – معاني القرآن واعرابه : ٣١١/٥– « معناه: مدفوق ، ومذهب سيبويه وأصحابه أن معناه النسب إلى الاندفاق ، المعنى : من ماء ذي اندفاق » . وقال في موضع تالٍ موجِّهاً (عيشة راضية) – معاني القرآن : ٣٥٥/٥ – : « ومعنى (في عيشة راضية) ذات رضًى يرضاها من يعيش فيها ، وقال قوم : معناه مرضية ، وهو يعود إلى هذا المعنى في التفسير » .

(٥) انظر الأصول في النحو : ٨٣/٣ .

(٦) انظر اعراب القرآن : ٢٢/٥ ، ١٩٨ ، ٢١٢ ، ٢٨١ .

(٧) انظر : شرح السيرافي : ١٧٠/٤ ، ١٧٢ .

(٨) انظر : المسائل الحلبيات : ١٩٧ .

(٩) الطارق : ٦.

(١٠) الحاقة : ٢١ .

الشاعر:

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطاعمُ الكاسي

معناه : المكسو .تستدل على ذلك أنك تقول : رضيتْ هذه المعيشة ، ولا تقول : رَضِيَتْ ودُفِقَ الماء ، ولا تقول : دَفَقَ ، وتقول : كُسِيَ العريان ، ولا تقول : كسا »[١]. وقال – مبيناً المقام الذي يجوز فيه هذا التجوز – : « (عيشة راضية) : فيها الرضاء ، والعرب تقول : هذا ليل نائم وسِرٌّ كاتم ، وماء دافق . فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل ، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ولو كان فعلاً مصرحاً لم يقل ذلك فيه ، لأنّه لا يجوز أن تقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب لأنّه لا مدح فيه ولا ذمّ »[٢]. ثم ذكر أن « أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت »[٣] . وذهب إلى ذلك أيضاً أبو عبيدة[٤] .

وأجدني أميل في هذه المسألة إلى مذهب الكوفيين – مع عدم الذهاب إلى تأويل فاعل بمفعول – لأمرين أحدهما : يتعلق بالصناعة والآخر : بالمعنى . فأمّا ما يتعلق بالصناعة فهو : أن القياس ألا تلحق التاء (راضية) ، حملاً على نظائرها من نحو مرضع وحائض وطامث . وقد حاول السيرافي تخريج لحوق التاء – مع كون صيغة فاعل مراداً بها النسب – على أحد ثلاثة وجوه،

---

(١) معاني القرآن : ٢/١٥-١٦.

(٢) السابق : ٣/١٨٢ ، وانظر : المزهر : ١/٣٣٥ .

(٣) معاني القرآن : ٣/٢٥٥ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ٥/١٩٨ ، حيث قال النحاس بعد أن ذكر ما نقله الفراء عن أهل الحجاز : « قال أبو جعفر: فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان ، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب . والقول عند البصريين أنه على النسب .

(٤) مجاز القرآن : ٢/٢٦٨ .

قال : « ونظرت فيما ذكر أصحابنا فيما قدمته وفي قولهم عيشة راضية ، فرأيت (عيشة راضية) تقدح فيما عللوا به إسقاط الهاء ، لأنهم ذكروا أن حائضاً وما جرى مجراه ، سقطت منه الهاء لأنّه لم يجر على فعل وقد ذكروا هَمّ أن (عيشة راضية) غير جارية على فعل ، لأن المعيشة هي مرضيّة، وإنما فعلها (رُضِيَتْ) فحملوها على أنها ذات رضىً من أهلها ثم أنثت . ويجوز أن تحمل (عيشة راضية) على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون عيشةٌ رضِيَتْ أهلها ، فهي راضية ،كقولك ملازمة . والآخر : أن تكون الهاء دخلت للمبالغة[1] ، كما يقال : رجل راوية وعلاّمة . ويجوز أيضاً فيه وجه ثالث : هو أنهم ألزموه الهاء لأن الياء تسقط لو لم تكن هاء ، ... وذلك إخلال ، كما قالوا : ناقة مُتْلِية وظبية متلية ، فألزموا الهاء بسبب الياء ، وهم يقولون فيماليس فيه الياء:ظبية مُطْفِلٌ ومُغْزِلٌ ومُشْدِنٌ . وَمِفْعَلٌ كمِفْعَال في المبالغة وأن لا تدخل الهاء عليه في المؤنث ، كقولهم : مِطْعَن ومِدْعَس ومِقْوَل للذكر والأنثى ، وقد أدخلوا الهاء على بعضه فقالوا : مِصَكَّة ....»[2] . وأما ما يتعلق بالمعنى: فهو أن المبالغة مع القول بالاسناد إلى المعنى ، أقوى منها مع التأويل ، أي التأويل بـ (ذو كذا) ، وذلك لأنّه وإن كان في الوصف بـ (ذو كذا) معنى الثبوت ، غير أن في معاملة المعاني معاملة الأعيان ، مفارقة للأصل ، ومفارقة الأصل هذا مقامها ، كما أن في معاملة المعنى معاملة العين إعلاءً من شأنه وأمره ، كما ذهب إليه ابن جني[3] الذي ما فتئ يورد صورا لها ترسيخاً لذلك الأمر في النفوس ، ومن ذلك قوله : « قالوا : لَتَحَه بالهجاء ، أي ألصقه به ، فالتاء دون الطاء والحاء ألطف من الخاء ، فاستعمل

---

(١) لم يرتض الرضي عدها كذلك قال:شرح الكافية : ٣٣١/٣ – « وقوله تعالى : (عيشة راضية) بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء ، وجعلها للمبالغة كما في علاّمة ، خلاف الظاهر » .

(٢) شرح السيرافي : ١٧٢/٤ .

(٣) انظر : المحتسب : ٢٣٤/٢

(ل . ت . ح) في الكلام للطفه ، واستعمل (ل . ط . خ) في الجوهر لأنه أعلى من العرض ، وذلك قولهم : لَطَخْتُهُ بالتُّطُوخ ونحوه . فإن قلت : فقد قالوا: لطّخته بهجاء ولطخه بشرٍّ : فإنّما ذلك على المبالغة وتشبيه المعنى بالعين كقولهم : غمره بشره وجلله بمعروفه ، وقد اشتملت عليه أثواب نعمائه ، ونحو ذلك مما يطلق فيه لفظ العين والمراد به المعنى »[١]. ومن تلك الصور أيضاً ، ما خَرَّجَ عليه قراءة طلحة بن مُصَرِّف – لقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾[٢] : (سَناءُ بَرْقِهِ) ، حيث خرجها على أن (البرق) عومل معاملة الذات إعلاءً، فاستخدمت له الصيغة الموضوعة لها ، قال : « السناء ، ممدوداً الشرف ، يقال: رجل ظاهر النبل والسناء . والسنى مقصوراً : الضوء . وعليه قراءة الكافة : (يَكَادُ سَنا بَرْقِهِ) ، أي : ضوء برقه . وأما سناء برقه فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه ، فأطلق عليه لفظ الشرف كقولك : هذا ضوء كريم ، أي : هو غاية في قوته ، وإنارته ، فلو كان إنساناً لكان كريماً شريفا »[٣] . وحكم التأويل في هذه المسألة حكمه مع المصادر المسندة إلى الذات نعتاً ، وحالاً وخبراً ومع أسماء الأجناس الواقعة كذلك ، حيث رأينا المحققين من أصحاب المعاني قد ضَعَّفُوا ما ذهب إليه بعضهم من تقدير مضاف محذوف ، هو (ذو) ، أو (مثل) ، أو تأويل المصدر أو اسم الجنس باسم مشتق .

ومن شواهد وصف المعنى بصفة الذات – وهي كثيرة كثرة بالغة – وصف الضلال ببعيد في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝٧ ﴾

---

(١) الخاطريات : ٨١ .

(٢) النور : ٤٣ .

(٣) المحتسب : ١١٤/٢ .

أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَـٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴿٨﴾)[١] .

فوصفُ (الضلال) بهذه الصيغة « من الإسناد المجازي؛لأن البعيد صفة الضَّالّ ، إذا بَعُدَ عن الجادة ، وكلّما ازداد عنها بعداً كانَ أضلَّ »[٢]. قال الآلوسي : « وَوُصِفَ الضلال ببعيد الذي هو وَصْفُ الضَّالّ ، للمبالغة لأن ضلالهم إذا كان بعيداً في نفسه فكيف بهم أنفسهم »[٣]. وقال الزمخشري : « جعل وقوعهم في العذاب رَسِيلاً لوقوعهم في الضلال ، كأنهما كائنان في وقت واحد : لأن الضلال لما كان العذاب من لوازمه وموجباته ، جُعِلا كأنهما في الحقيقة مقترنان »[٤] .

ومن ذلك أيضاً وصف العذاب بأليم ، وفي هذا الوصف يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل ، فلا يكون هناك تجوز في إسناد (أليم) إلى (العذاب) ، قال الآلوسي : « وقد يقال إنَّ وصفَ العذاب بالإيلام حقيقة عرفية ، ومثله يُعدّ فاعلاً في اللغة فيقال : آلمه العذاب ، من غير تجوز »[٥]. ومجوز إسناد الألم إلى العذاب على هذا النحو ، أن « العذاب أخصُّ من الألم ، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر . والألم يكون مستمراً وغير مستمر ، ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب ، فإنِ استمر ذلك قلتَ : عذبني البعوض الليلة . فكلّ عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً » [٦]. ويجوز أن يراد بـ (فعيل) المبالغة ، ففي هذه الحالة يكون التَجوّز ومن هذه الجهة تأتي المبالغة.

---

(١) سبأ : ٧-٨ .

(٢) الكشاف : ٣/٥٧٠ .

(٣) روح المعاني : ٢٢/١١١.

(٤) الكشاف : ٣/٥٦٩ .

(٥) روح المعاني : ١٢/٣٦ .

(٦) الفروق اللغة : ٢٣٤ .

ومن شواهد وصف العذاب بذلك ما في قوله تعالى :

﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾[1]

قال أبو عبيدة : « (عذاب أليم) : أي مُوجِعٌ من الألم ، وهو في موضع مُفْعِلٍ ، قال :

وَنَرْفَعُ في صُدورِ شَمَرْدَلاتٍ   يَصُكُّ وُجُوهَها وَهَجٌ أليــمُ

الشمردلة : الطويلة من كل شيء »[2] . وذهب السمين في أحد تخريجيه إلى ذلك أما التخريج الآخر ، فهو: « أن يكون فعيل هنا للمبالغة ، مُحوَّلاً من (فَعِل) – بكسر العين – . وعلى هذا يكون نسبة الألم إلى العذاب مجازاً ، لأن الألم حلَّ بمن وقع به العذاب ، لا بالعذاب ، فهو نظير قولهم : شعر شاعر»[3]. وقال الزمخشري : « يقال : أَلِمَ فهو أليم ، كوَجِعَ فهو وجيع . ووَصْفُ العذاب به ، نحو قوله :

*   تحية بينهم ضرب وجيع   *

وهذا على طريقة قولهم : جَدَّ جِدُّهُ ، والألم في الحقيقة للمُؤْلَم كما أنَّ الجِدَّ للجادِّ »[4] .

ي – وصف الزمــان والمكان بصفة الذات :

وهو أن يُسنَدَ إليه حدث ، إثباتاً أو نفياً ، بشرط أمْنِ اللَّبس ، وذلك من صور الخروج عن الأصل – أيضاً – لمعنًى مقتضٍ . إذا الأصل في النعت

---

(١) البقرة : ١٠ .

(٢) مجاز القرآن : ٣٢/١ .

(٣) الدر المصون : ١٣٠/١ ، وانظر : البحر : ٢١٤/٥ .

(٤) الكشاف : ٦٠/١–٦١ .

أن يدل على معنى في المنعوت أو فيما له علاقة به ، أي : سببيه . وهو في هذه المسألة ليس على ذلك . والمعنى المقتضي خروجَه عمّا هو الأصل فيه ، قصدُ المبالغة . قال السمين – معللاً وصف (زمن) بـ(خميص) في قول الشاعر :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ – :

« وَصِفَ الزمان به مبالغة ، كقولهم : نهاره صائم وليله قائم »[١] . ففي المسألة توسع بإسناد ما يقع في الأزمان إليها . وليس ذلك خاصاً بباب النعت ، بل يكون – كما رأينا – في الخبر : نهاره صائم ، وكما جاء في بيت الكتاب [٢] .

أما النهارُ ففي قَيْدٍ وسلسلةٍ والليلُ في قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

وفي باب الاضافة كما في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٣] . وذلك إن لم تُجعلِ الإضافة بمعنى (في) ، بل من إضافة المصدر إلى فاعله على المجاز لقصد المبالغة . وشرح الفراء إضافة (مكر) في الآية بقوله :« (بلْ مَكْرُ اللّيْلِ والنَّهار) : المكر ليس لليل ولا للنهار ، إنما المعنى : بل مكركم بالليل والنهار . وقد يجوز أن نُضيفَ إلى الليل والنهار ويكونا كالفاعلين ، لأن العرب تقول : نهارُك صائم وليلُك نائم ، ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار ، وهو في المعنى للآدميين ، كما تقول : نَامَ ليلُك ، وعَزَمَ الأمرُ ، إنَّما عزمه القوم . فهذا مما يعرف معناه فتتسع العرب فيه »[٤].

وأدخل أبو البقاء تلك الظاهرة – وصف الزمان بصفة الذات – تحت

---

(١) الدر المصون : ٤/ ٢٠٠ ، وانظر : الانصاف في مسائل الخلاف :١/ ٢٤٣– ٢٤٤ ، والمزهر : ١/ ٣٣٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٦١ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) معاني القرآن : ٢/ ٣٦٣، وانظر الكتاب : ١/ ١٧٦.

باب : قلب الإعراب للمجاورة ، - وذلك غرضه التماثل الحركي ، أي أن فائدته راجعة إلى النطق ووقعه في السمع -[١] ، قال - محاولاً تأكيد صحة حمله قراءة الجرّ في قوله تعالى :

﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٢] على ذلك الباب - :

«والجوار مشهور عندهم في الاعراب وقلب الحروف بعضها إلى بعض ، والتأنيث ، وغير ذلك . فمن الإعراب ما ذكرنا من العطف ، ومن الصفات قوله: ﴿عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾[٣] واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب ... ومن قلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام : (ارْجِعْنَ مأزورات غيرَ مأجورات) والأصل (مَوْزورات) ، ولكن أُريدَ التآخي ... ومن التأنيث قوله : ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾[٤] ، فحُذِفتِ التاء من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال وهي مُذكّرة ، ولكنّ لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث ، أُجريَ عليها حكمه ... ومما راعتِ العربُ فيه الجوار قولهم : قامتْ هند ، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما، فإنْ فصلوا بينهما أجازوا حذفها. ولا فرق بينهما إلّا المجاورة وعدم المجاورة ... وهذا موضع يحتمل أن يُكتبَ فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له باباً ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ ، حتى اختلفوا في جواز جرِّ التثنية والجمع ، فأجاز الإتباع فيهما جماعةٌ من حُذّاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه فيه للقياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط »[٥] .

---

(١) انظر المزهر : ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، حيث سمى السيوطي قلب الحروف لذلك الغرض : المحاذاة ، وانظر : الكشاف : ٤/١٤٩ ، حيث سمّاه الزمخشري : الازدواج . وسبقه السيوطي إلى تسميته (المحاذاة) ابن فارس : الصاحبي : ٢٨٤

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) هود : ٨٤ .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

(٥) التبيان : ١/٤٢٣ .

وهذا الشاهد الذي هو أصل الباب عندهم وغيره من الشواهد ، لم يسلم تخريجه على الجوار من الخلاف . فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ جرَّ(خربٍ) فيه ليس على الجوار ، بل هو عنده من باب النعت السببي على حذف المضاف ، أي أنَّ أصل الكلام : خربٍ جُحرُهُ ، فحذف المضاف وهو (جحر) فانفصل الضمير مرفوعاً فاستتر في خرب[١]. وقوىَّ هذا الوجه السيرافي[٢]. وهاهنا أمر شديد الغرابة يتعلق بموقف أبي البقاء من مسألة الجر على الجوار حيث رأيناه خرَّجَ عليه قراءة الجر لآية المائدة ، مستدلاً على صحة الحمل عليه - بما سبق نقله عنه - وقوله - قبل ذلك - : « ويقرأ بالجر أيضاً ، وهو مشهور كشهرة النصب . وفيها وجهان : أحدهما : أنها معطوفة على الرؤوس في الاعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، وهو الاعراب الذي يقال له : الجرُّ على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن ، لكثرته ، فقد جاء في القرآن والشعر ... »[٣] . وهو مع ذهابه إلى هذا - عند إعرابه سورة المائدة - خَطَّأَ - عند إعرابه سورة البقرة - أبا عبيدة في جعله (قتالٍ) في قوله تعالى :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٤] مخفوضاً على الجوار ، وهو وإن كان محقاً في تخطئة التخريج[٥] في هذا التركيب إلا أن مبعث

---

(١) انظر : الخصائص : ١/١٩١ - ١٩٣ ، والكتاب : ١/٦٧ ، ٤٣٦-٤٣٧، وشرح التسهيل : ٢/٣٠٨ - ٣٠٩ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٤٠٣، وشرح الرضي للكافية : ٢/٣٢٨-٣٢٩ ، والصبان على الأشموني : ٣/٤٣.

(٢) انظر شرح السيرافي : ٢/١٥٠ .

(٣) التبيان :١/٤٢٢ ، وانظر في قيود الخفض على الجوار وشروطه : الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، لعبد الفتاح أحمد الحمّوز : ٣٣ - ٣٤ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

(٥) إنما كان أبو البقاء محقاً في تخطئته ، لأن شرط جر الاسم على الجوار مفقود في:(قتال فيه) ، قال الرضي - شرح الكافية :٢/٣٢٨ - : « وقد يوصف المضاف إليه لفظاً ، والنعت للمضاف ، إذا لم يُلْبِس ، ويقال له الجر بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه فَجُعِلَ ما هو نعت للأول معنًى ، نعتا للثاني لفظاً » .

الاستغراب ، ما وَسَمَ به الجرّ على الجوار . قال : « (قتالٍ فيه) : هو بدل من الشهر ... وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير : عن قتال فيه ، وهو معنى قول الفراء[1] ، لأنه قال هو مخفوض بِعَنْ مضمرة ، وهذا ضعيف جداً ، لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار وقال أبو عبيدة[2] : هو مجرور على الجوار ، وهو أبعد من قوليهما ، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وُجِدتْ عنه مندوحة »[3] .

والذي أراه أن حمل النعت في مثل : يوم عاصف . على القلب للجوار لا يصح وإن استدل له بما ذكر من المسائل وشواهدها ، وعلّة ذلك أن المماثلة للمجاورة في بعض المسائل التي أوردها لا يختلف معها المعنى عنه مع عدمها ، أما فيما نحن بصدده من نحو يوم عاصف وغيره ، فالمعنى مختلف تماماً . وعليه فيمكن أن تدخل هذه المسألة تحت باب (قلب الإعراب) ولكن لا للمجاورة بل لمعنىً مقتضٍ له . وقلب الاعراب لغير الجوار معروف أيضاً وله صور منها ما ذُكرَ ومنها : نصب الفاعل ورفع المفعول – عند أَمْن اللَّبْس – توسعاً ، لكن لا لمعنى مقتضٍ ، ومنها معاملة الظرف معاملة المفعول به أي جعله موقوعاً به وهو موقوع فيه ، ومنها اسناد الحدث إليه . قال سيبويه : « هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى . وذلك قولك :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار *

وتقول على هذا الحد :سَرقتُ الليلةَ أهلَ الدار ، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه يومان ، وَوُلِدَ له ستون عاماً . فاللفظ يجري على قوله : هذا معطي زيدٍ درهماً ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصيد عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام . ومثل ما أجري مجرى

---

(١) انظر معاني القرآن : ١/١٤١.

(٢) انظر : مجاز القرآن : ١/٧٢ .

(٣) التبيان : ١/١٧٤ ، وانظر : الدر المصون : ٢/٣٩٠-٣٩١ .

هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل : (بل مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) فالليل والنهار لا يمكران ولكنّ المكر فيهما ... وأما قوله : أَدْخَلَ فوهُ الحجرَ ، فهذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أدخل فاه الحجر كما قال : أدخلت في رأسي القلنسوة ، والجيد : أدخلت في القلنسوة رأسي . وليس مثل اليوم والليلة ، لأنهما ظرفان فهو مخالف له في هذا ، موافق له في السعة »[١].

وقد وصف الزمان كثيراً بصفات الذوات ، ومن شواهد ما جاء من ذلك في القرآن الكريم ، ووصف اليوم بـ (عاصف) في قوله تعالى :

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ (١٨) [٢]

فقد « جُعِلَ العصفُ لليوم وهو لما فيه وهو الريح ، أو الرياح ، كقولك : يومٌ ماطرٌ ، وليلةٌ ساكرةٌ ، وإنما السُّكُورُ لريحها »[٣] . قال أبو عبيدة : « ... يقال : قد عَصَفَ يومنا ، وذاك إذا اشتدت الريح فيه . والعرب تفعل ذلك إذا كان في ظرف صفة لغيره ، وجعلو الصفة له أيضاً كقوله :

لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى ونِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائمِ

ويقال : يوم ماطر وليلة ماطرة ، وإنما المطر فيه وفيها »[٤] . وخرَّجَ الهروي الجر في (عاصف) على أنه من باب النعت السببي على حذف المضاف كما ذهب إلى ذلك ابن جني في تخريج : جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، إلاَّ أنَّ الآلوسي

---

(١) الكتاب : ١/١٧٥-١٧٦ ، ١٨١ ، وانظر : شرح المفصل : ٢/٤٤-٤٥ ، والاشباه والنظائر : ١/١٣ .

(٢) ابراهيم : ١٨ .

(٣) الكشاف : ٢/٥٤٧ ، وانظر: الصاحبي : ٢٦٨

(٤) مجاز القرآن : ١/٣٣٩ .

ضعَّفَ ذلك ، وما ذهب إليه صحيح : لأن فيه إضعافاً للمعنى ، قال : « في يوم عاصف : العصف اشتداد الريح ، وُصِفَ به زمان هبوبها على الاسناد المجازي ، كنهاره صائم وليله قائم ، للمبالغة . وقال الهروي : التقدير : في يومٍ عاصفِ الريح ، فحذف الريح لتقدم ذكره ، كما في قوله :

*إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفُ *،

والتنوين على هذا عوض عن المضاف اليه ، وضَعْفُ هذا القول ظاهر ، وقيل : إن (عاصف) صفة للريح إلاَّ أنه جُرَّ على الجوار ، وفيه أنّه لا يصح وصف الريح به ، لاختلافهما تعريفاً وتنكيرا ، وقرأ نافع ، وأبو جعفر : (الرياح) ، على الجمع ، وبه يشتد فساد الوصفية »[1] .

وإنما كان إسناد العصف لليوم أبلغ في هذا المقام : لأن ذلك الوصف يثبت للريح وإن كان حدوثه في أقل مدة من الزمان ، وذلك قد لا يُتصوَّرُ معه الإ ذهاب الكامل لكل ما تأتي عليه ، وإن كان رماداً ، فقد يكون متراكماً فتذهبُ –والحال هذه – ببعضٍ ويبقى بعضٌ . وذلك خلاف الحكم ، وهو أن كُفْرَ الكفرة يبطل أعمالهم الدنيوية الحسنة ويحبطها بحيث لا يبقى لها أثر .

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴿٥٥﴾ ﴾[2]

فمعنى وصف يوم القيامة بـ (عقيم) ، أنه « منفرد عن سائر الأيام، لا مثيل له في شدته ، أوْ لا يومَ بعده ، كأنَّ كلَّ يومٍ يلدُ ما بعده من الأيام ، فما لا يوم بعده يكون عقيماً . والمراد به الساعة بمعنى يوم القيامة أيضاً . كأنّه قيل : أو يأتيهم عذابها ، فوضع ذلك موضع ضميرها لمزيد من التهويل والتخويف ... وقيل هو الذي لا خير فيه ، يقال : ريح عقيم ، إذا لم تنشيء مطرا

---

(١) روح المعاني : ٢٠٤/١٣ ، وانظر : الصاحبي : ٢٦٨ ، حيث ذهب ابن فارس إلى ذلك

(٢) الحج : ٥٥ .

ولم تلقحْ شجرا ... وأنت تعلم أن الظاهر مما يأتي بَعْدُ تعيُّنُ تفسير هذا اليوم بيوم القيامة »(١) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾(٢)

فَوَصْفُ اليوم بالعبوس « مجاز على طريقين : أن يوصف بصفة أهله من الأشقياء ، كقولهم : نهارك صائم ، روي أن الكافر يعبس يومئذ حتى يسيل من بين عينيه عرق مثل القطران . وأن يُشَبَّهَ في شدته وضرره بالأسد العبوس أو بالشجاع الباسل . والقمطرير : الشديد العبوس الذي يجمع ما بين عينيه ... قال أسد بن ناصعة :

واصطليتُ الحروبَ في كلِّ يومٍ   باسِلَ الشرِّ قَمْطَريرَ الصَّباحِ(٣)»

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾(٤)

---

(١) روح المعاني : ١٧/١٧٥، وانظر : الكشاف : ٣/١٦٦ حيث عدّد ما ذُكِرَ عن المراد باليوم العقيم ، ومنه: أن المراد به يوم موت كل واحد من الكفار ، أو الذي لا خير فيه ، وانظر : معاني القرآن للنحاس ٤/٤٢٨ حيث جاء فيه : قال أبو جعفر : أصل العقم في اللغة : الامتناع ، ومنه قولهم : امرأة عقيم ، ورجل عقيم ، إذا مُنِعا الولد ، وريح عقيم : لا يأتي بسحاب فيه مطر أي فيه العذاب ، ويوم عقيم : لا خير فيه لقوم . فيوم القيامة ويوم بدر ، قد عقم فيهما الخير أو الفرح عن الكفار .

(٢) الانسان : ١٠ - ١٢ .

(٣) الكشاف ٤/٦٦٩ ، وفائدة النعت بـ(قمطريراً) المبالغة ، لأنه مرادف لـ(عبوساً)

(٤) هود : ٢٥ - ٢٦ .

فوصف اليوم بأليم من الاسناد المجازي لوقوع الآلم فيه[1] . وقال الآلوسي : « الظاهر أن المراد باليوم يوم القيامة وجُوِّزَ أن يكون يوم الطوفان ... نُزِّلَ الظرفُ منزلة الفاعل نفسه لكثرة وقوع الآلم فيه ، فجُعِلَ كأنه وقع الفعل منه »[2].

- وقد وقع وصف الزمان بالمصدر ، كما توصف به الذوات ، مبالغةً ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[3] .

قال السمين : « وقرأ زيد بن علي والحسن وعيسى : (بلاغاً) ، نصباً على المصدر ، أي : بَلَغَ بلاغاً . ويؤيده قراءة أبي مِجْلز (بَلِّغ أمراً) . وقرأ أيضاً : (بَلَغَ) فعلاً ماضياً . ويؤخذ من كلام مكيٍّ أنه يجوز نصبه نعتاً لساعة ، فإنه قال : ولو قرئ : بلاغاً بالنصب على المصدر ، أو على النعت لساعة ، جاز. قلت : قد قرئ به وكأنه لم يطلع على ذلك . وقرأ الحسن أيضاً : (بَلَاغٍ)، بالجر . وخُرِّجَ على الوصف لنهار على حذف مضاف ، أي : من نهار ذي بلاغ ، أو وُصِفَ الزمان بالبلاغ مبالغة .. »[4] . ومما جاء من المكان موصوفاً بصفة الذات ما في قوله تعالى :

---

(١) الكشاف : ٣٨٨/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٣٠٩/٦ .

(٢) روح المعاني : ١٢ / ٣٦ .

(٣) الأحقاف : ٣٥ ، وانظر : مختصر في شواذ القرآن : ١٤٠ .

(٤) ٤/ ١٤٠ ، وانظر : الكشاف :٣١٤/٤ .
الدر ٦٨١/٩ – ٦٨٢ .

﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[1]

فـ « وَصْفُ الحرمِ بالأمن مجاز : إذ الآمنون فيه هم ساكنوه »[2] . قال الآلوسي : « و(نُمَكِّنْ) مُضمَّنٌ معنى الجعل ، ولذا نَصَبَ (حرماً) . و(آمِناً) للنسب ، كلابن وتامر ، وجعل أبو حيان الاسناد فيه مجازياً ... فيستغني عن جعله للنسب ، وهو وجه حسن »[3] .

ك - وصف المفرد بالجمع :

وليس كلُّ وصفٍ للمفرد بالجمع ، من هذا الباب ، إذ إنَّ هناك كلماتٍ لفظها مفرد ومعناها الجمع ، وذلك كاسم الجمع ، نحو : قوم ورهط . وهذه يجوز الاسناد إليها حملاً على لفظها أو معناها ، إلى غير ذلك من الأمور التي سيأتي ذكرها في مبحث - المخالفة بين النعت والمنعوت وأسبابها - . وما يدخل تحت هذه المسألة : هو كل مفرد لفظاً ومعنىً حقه أن ينعت بموافق له في الإفراد ، إلا أنّ معنىً من المعاني اتصل به فاقتضىٰ ذلك مخالفة الأصل فيما يجب له ، ومن ذلك ألفاظ روي عن العرب نعتها بالجمع وهي مفردة . قال السيوطي : « ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقولهم للجماعة ضيف ، وعدوّ ... وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، نحو : بُرْمة أعْشار وثوب أهدام ، وحبل أحذاق ، قال :

جاء الشتاءُ وقميصي أخلاقْ   [شَرائمِ يَضْحَكُ منه التوّاقْ][4]

---

(١) القصص : ٥٧ .

(٢) البحر المحيط : ١٢٦/٧ ، وانظر الكشاف : ٤٢٣/٣ .

(٣) روح المعاني : ٩٧/٢٠ .

(٤) ذكر محقق اصلاح الخلل - ص٧٧ هامش(٧) - أن أبو حنيفة الدينوري نسبه (في كتاب النبات) إلى بعض الأعراب ، ونقل عنه أنه قال : إنما نعت الواحد بالجمع لكثرته فيه ، كما قالوا : برمة أعشار إذا انكسرت ، يريد أنَّ كسرها كثير .

وأرض سَباسِبٌ ، يُسمّون كل بقعة منها سَبْسَباً : لاتساعها. قال ومن الجمع الذي يراد به الاثنان ، قولهم : امرأة ذاتُ أوْراكٍ ومآكِمَ »[١] . وقال في موضع آخر : « وفي أمالي ثعلب : يقال : ثوب خَلَقٌ ، وأخلاق ، وسَمَلٌ ، وأسمال ... وهِدْم ، وأهدام ، وأطْمار ، بمعنى »[٢].

ويلاحظ على صيغ تلك الكلمات التي وقعت نعتاً للمفرد أن معظمها جاء على وزن (أفْعَال) وهو من أوزان جموع القلّة ، وقد علّلَ الرضي إيثارهم لهذا الوزن عند وصفهم للمفرد بالجمع فقال : « ولقوّةِ شبهه بالمفرد ، كَثُرَ وصف المفرد به ، نحو : برمة أعشار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج »[٣]. أي أنّه عندما اضطرهم المعنى إلى مفارقة الأصل في الصناعة ، وهو الوصف بالمفرد، صاروا إلى البناء الذي هو أشبه بالمفرد فيما أمكن فيه ذلك .

وقد رَجّعَ الدكتور محمد صلاح الدين بكر ، وهو يعلل للتخالف بين النعت والمنعوت في الإفراد والتعدد ، هذا التخالف إلى كون هذه الألفاظ المنعوت بها لازمة للجمع حيث لم يُسمعْ لها مفرد ، قال : « هناك بعض ألفاظ مسموعة تلزم الجمع دائماً ، وإنْ وُصِفَ بها المفرد والمثنى . وهي : أمشاج ، وأخلاق وأعشار . فإذا جاء قبلها مفرد أو مثنى ، لم تُفْردَ ، ولم تُثَنَّ ، بل لزمتْ الجمع . مثال أمشاج ، قوله تعالى :

﴿ إنّا خَلَقْنَا الإنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أمْشَاجٍ ﴾[٤] ،

ولم يَقُلْ : نطفةٍ مشيجٍ ، لتطابقَ المنعوت في الافراد . ومثال : أخلاق ، قولهم : هذا ثوب أخلاق ، ولم يقولوا : ثوب خَلَقٌ ، بفتح اللام . ومثال : أعشار ، قولهم : هذه برمةٌ أعشار ، ولم يقولوا : عِشْر ، بالإفراد . ولا يقاس على هذه

---

(١) المزهر : ٢٣٣/١ ، وانظر : الصاحبي : ٣٥١-٣٥٢ ، وإصلاح الخلل : ٧٧ .

(٢) المزهر : ٤١١/١ .

(٣) شرح الشافية : ٧٩/٢ ، وانظر : المسائل العسكرية : ٢٤١-٢٣٤.

(٤) الانسان : ٢

الصِّيغ بل يُلْتزمُ بها فقط إذا وردت ، دون زيادة عليها »[١]. وما ذهب إليه من كون هذه الألفاظ لازمة للجمع ولم يأتِ لها مفرد ، وقوله إنهم لم يقولو: ثوب خَلَقٌ ، غير صحيح ، جاء في اللسان : « وشيءٌ خَلَقٌ : بالٍ ، الذَّكرِ والانثى فيه سواء لأنه في الأصل مصدرُ الأَخْلَق وهو الأملس . يقال : ثوب خلق وملحفة خَلَقٌ ودارٌ خَلَقٌ والجمع خُلْقَان وأخلاق . وقد يقال : ثوب أخلاق ، يصفون به الواحد ، إذا كانت الخُلُوقةُ فيه كلَّه ، كما قالوا : برمة أعشار ، وثوب أكْياش ، وحبل أرمَام ، وأرض سَباسِب ، وهذا النحو كثير ، وكذلك مُلاءَةٌ أخلاق ، وبرمة أخلاق ، عن اللحياني ، أي نواحيها أخلاق . قال : وهو من الواحد الذي فُرِّقَ ثم جُمِعَ ، قال : وكذلك :حبل أخلاق ، وقرية أخلاق ، عن ابن الأعرابي. التهذيب : يقال : ثوب أخلاق يُجمع بما حوله ... »[٢] . فالصحيح أنهم قد وصفوا بالمفرد – كما رأينا – ، فقالوا : ثوب خَلَقٌ ، كما وصفوا بالجمع ، فقالوا : ثوب أخلاق . والعلة في ذلك أن الحال مختلفة ، فالثوب ونحوه موصوفاً بالمفرد ، حاله مغايرة لحاله موصوفاً بالجمع ، إذ هو عند وصفه بالجمع يكون البِلىٰ قد بلغ به الغاية ، فعادَ وكأنَّه مجموعةٌ من الخِلَقِ ، وذلك ما أُشير إليه في النص السابق بقوله : (وهو من الواحد الذي فرق ثم جمع) ، وبقوله : (وذلك أنه لا يوصف بالجمع إلاَّ إذا كانت الخُلُوقةُ فيه كُلِّه) . وقد أشار إلى العلة ذاتها البطليوسي حيث قال : « وقد وُصِفَ الواحد بالجمع ، في نحو قولهم : بُرْدٌ أخلاق ، وثوب أسمال وثوب شراذم وشبارق ، كل ذلك إذا كان بالياً مُتقطِّعاً ...»[٣] . أما أعشار فهي أيضاً لها مفرد وليست لازمة للجمع جاء في اللسان « والعِشْرُ : قطعة تنكسر من القدح ، أو البُرْمَةِ ، كأنها قطعة من عَشْرِ قِطَعٍ ، والجمع : أعشار. وقدح أعشار ، وقدر أعشار ، وقدور أعاشير

---

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ٤/٢٣٦-٢٣٧ .

(٢) اللسان : ١٠/٨٨ – ٨٩ .

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٧٧ .

متكسرة على عشر قطع،وقلب أعشار جاء على بناء الجمع ، كما قالوا : رُمْحٌ أقْصَادٌ (١). وعَشَّرتُ القَدَحَ تعشيراً ، إذا كسَّرتهُ فصيرتُه أعشاراً . وقيل قدر أعشار : عظيمة كأنّها لا يحملها إلا عَشْرٌ أو عَشَرةٌ . وقيل قدر أعشار مُتكَسِّرة(٢) ، فلمْ يُشتَقّ من شيئ قال اللحياني : قدر أعشار ، من الواحد الذي فُرِّقَ ثم جُمِعَ ، كأنهم جعلوا كلَّ جزءٍ منه عُشْرا »(٣). فإن كان يقصد أنّه لم يرد وصف البرمة ، بالمفرد ، فذاك صحيح لأن المفرد لا يؤدي الوصف به الغرض هنا . وأمشاج جَمْعٌ مُفردُهُ : المَشْجُ والمَشَجُ ، والمَشِيج ، مثل يتيم وأيتام(٤). وجاء في الصحاح : « مَشَجْتُ بينهما مَشْجًا : خَلَطْتُ . والشئ مَشِيج ، والجمع : أمْشَاج ، مثل : يتيم وأيتام »(٥). وذهب إلى ذلك الفراء(٦)، والزجاج(٧). وإنما لم توصف النطفة في الاية الكريمة ، بالمفرد وهي مفرد ، لأنه لا يُدَلّ به على حقيقة طبيعتها ، ولذا وُصِفَتْ بالجمع ، وإلى ذلك ذهب النحاس ، إذ قال : « أمشاج : من نعت نطفة على غير حذف ، في قول من قال : الأمشاج العروق التي تكون في النطفة ، كما تقول : الإنسان أعضاء مجموعة »(٨). كما ذكر أن مفرد أمشاج: « مشيج ، مثل : شريف وأشراف ، ويقال : مِشْجٌ ، مثل : عِدْلٌ وأعدال »(٩). كما ذهب إليه الرضي وهو يتحدث عن

---

(١) ورد ذلك في الصحاح أيضاً : ٧٤٨/٢ .

(٢) جاء في الصحاح : وبرمة أعشار : إذا تكسرت قطعاً ، قطعا : ٧٤٨/٢ ، وجاء في اللسان : والبرمة : قدر من حجارة ، والجمع :بُرَمٌ ، وبِرَام وبُرْم والبرمة : القدر مطلقاً ، وهي في الأصل المتّخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن : ٤٥/١٢ .

(٣) اللسان : ٥٧٣/٤ .

(٤) انظر لسان العرب : ٣٦٧/٢.

(٥) الصحاح : ٣٤١/١ .

(٦) معاني القرآن : ٢١٤/٣ .

(٧) معاني القرآن واعرابه : ٢٧٥/٥ .

(٨) اعراب القرآن : ٩٥/٥ .

(٩) السابق : الجزء والصفحة نفسها

وجوب مطابقة الوصف – إذا كان بحال الموصوف – للموصوف ، ثم بَيَّنَ علّةَ مخالفة ذلك الأصل في الشواهد الواردة هنا، قال : « الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة العشرة الأشياء المذكورة . أحد تلك الأربعة : واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع . وأما : برمةٌ أعشار ، وأكسار ، وثوبٌ أسمال ، ونطفةٌ أمشاج ، فلأنَّ البُرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ، وهي قطعها . والثوب مؤلف من قطعٍ ، كلٌّ واحد منها سَمَلٌ أي : خَلَقٌ . والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج . فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها . وجرّأهم على ذلك كون (أفعال) جمع قلة فحكمه حكم الواحد ، قال تعالى:(نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ)[١]، والضمير للأنعام . وقال سيبويه : أفعال : واحد لا جمع . وجاء:قميصٌ شُرزامٌ، ولحمٌ خراديل »[٢] . وأظن الزمخشري قد وهم ، إذ جعل أمشاجاً مفرداً ، وقاسه على أعشار وأكياش ، وقد ثبت أن (أعشار) جمع ، مفرده (عُشْر) ، أما (أكياش) فجاء في اللسان : « كيش : ابن برزج : ثوب أكياش ، وجُبّةٌ أسناد ، وثوب أفواف قال : الأكياش من برود اليمن »[٣] . فلم يذكر إن كانت جمعاً وله مفرد ، ولكن ذكر أن الأسْنَاد جمع مفرده سَنَد[٤]. والأفواف كذلك ، ومفرده : فُوقٌ ، وهو القطن ، وواحدة الفُوف : فُوفَة [٥]. قال: « (نطفةٌ أمشاج) : كبرمةٍ أعشار ، وبرد أكياش ، وهي ألفاظٌ مفردة غير جموع ، ولذلك وقعت صفات للأفراد ، ويقال أيضاً : نطفة مشج ... ولا يصح أمشاج ، أن يكون تكسيراً له ، بل هما مِثْلان في الإفراد لوصف المفرد بهما ومشجه ومزجه بمعنى ... وعن ابن مسعود هي عروق النطفة »[٦]. والعلة

---

(١) النحل : ٦٦ .

(٢) شرح الكافية : ٣١٠/١ .

(٣) اللسان : ٣٤٤/٦ .

(٤) السابق : ٢٢١/٣–٢٢٢.

(٥) اللسان : ٢٧٣/٢ – ٢٧٤ ، وانظر كذلك : الصحاح : ١٤١٢ – ١٤١٣.

(٦) الكشاف : ٦٦٦/٤ .

التي دعته إلى الذهاب إلى أن (أمشاج) مفردة ، ذكرها هو ، وهي وقوعها نعتاً لمفرد . وكأنه بذلك يذهب إلى أن التطابق في الافراد وضديه بين النعت والمنعوت واجب ، وفي كلام النحاس السابق ردّ ذلك ، بل وفي كلامه هو – أيضاً – في موضع آخر إذ قال عند تفسيره لقوله تعالى :

﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾(١) .

« اليَبَسُ : مصدرٌ وُصِفَ به . يقال : يَبِسَ يَبَسًا ويُبْسًا ، ونحوهما : العَدَم والعُدْم . ومن ثَمَّ وصف به المؤنث فقيل : شاتنا يَبَسٌ ، وناقتنا يَبَسٌ : إذا جف لبنها . وقرئ : يُبْسًا ويابسا . ولا يخلو اليُبْسُ من أن يكون مُخففاً عن اليَبَس ، أو صفة على فَعْل ، أو جمع يابس ، كصاحب وصحب ، وُصِفَ به الواحد تأكيداً كقوله : * ... ومِعًى جياعا * جعله لفرط جوعه كجماعة جياع »(٢) . وقد يكون تفسير هذا الاختلاف في المذهب أنّه يرى جواز ذلك في حال إرادة المبالغة فقط . على أن جعل (يبس) جمعاً ليابس فيه رد – أيضاً – لمذهبه في (أمشاج) ، وذلك أن المنعوت في الاية وهو (طريق) مفرد لفظاً وهو جمع في المعنى ، إذ « المراد بالطريق : جنسه ، فإنّ الطُّرق كانت ثنتي عشرة بعدد أسباط بني اسرائيل »(٣) .

ل – النعت بأسماء الأعداد والمقادير :

وإفادة النعت بالأعداد والمقادير المبالغة ، إنّما يكون في حالة واحدة، وهي إذا لم تُرَدْ حقيقتها،إذ « يقصد بدلالة الأعداد هنا الدلالة البيانية ، لا الحقيقة

---

(١) طه : ٧٧ .

(٢) الكشاف : ٣/٧٧ –٧٨ ، وانظر اللسان : ٦/٢٦١ ، ١٥/٢٨٧ ، حيث أورد عن الليث قوله : واحد الأمعاء يقال : معي ومعيان وأمعاء ، وفي الحديث: (المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وانظر في وصف (معى) بجياع : إيضاح شواهد الايضاح للقيسي :١/٤٧٨.

(٣) الفتوحات الالهية : ٣/١٠٣ .

العددية النَّصيَّة »[١] .

واستخدام العدد مراداً به المبالغة والتضعيف ، لا حقيقته ، شائع في كلام العرب ، وجاء كذلك في القرآن الكريم والحديث . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾[٢] . قال ابن منظور : « والعرب تضع التسبيع موضع التضعيف ، وإنْ جاوز السبع »[٣]. وقال الأزهري إن المراد من (سبعين) في الآية التكثير والتضعيف ، لا حصر العدد ؛ إذ المراد : مهما استكثرت من الدعاء والاستغفار للمنافقين ، فلن يغفر لهم[٤]. وقال الزمخشري : « والسبعون جارٍ مجرى المثل في كلامهم للتكثير ، قال علي بن أبي طالب :

لأَصَبِّحَنَّ العاصِ وابنَ العاصي سبعين ألفاً عاقِدي النَّواصي »[٥].

وقال : « الأزهري في جماعة من أهل اللغة : السبعون هنا جمع السبعة المستعملة للكثرة ، لا للسبعة التي فوق الستة ، انتهى . والعرب تستكثر في الآحاد بالسبعة وفي العشرات بالسبعين وفي المئين بسبعمائة »[٦]. وقال ابن عطية : « وأمّا تمثيله بالسبعين دون غيرها من الأعداد ، فلأنه عددٌ كثيراً ما يجئ غايةً وتحقيقاً في الكثرة ، ألا ترى إلى القوم الذين اختارهم موسى ، وإلى أصحاب العقبة . وقد قال بعض اللغويين إن التصريف الذي يكون من السين والباء والعين ، فهو شديد الأمر ، من ذلك السبعة ، فإنها عدد مُقنِعٌ في

---

(١) العدد في اللغة ، مصطفى النحاس : ٩١ .

(٢) التوبة : ٨٠ .

(٣) اللسان : ١٤٦/٨ .

(٤) السابق : ١٤٧/٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٦ / ١٥٠، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣٠٤/٢ ، وروح المعاني : ١٤٧/١٠ .

(٥) الكشاف : ٢٩٥/٢ ، وانظر : ٦٠٥/٤ .

(٦) البحر المحيط : ٧٨/٥ .

السموات والأرض ، وفي خلق الانسان وفي رزقه ، وفي أعضائه التي بها يطيع الله ، وبها بعصيه ... »[١] . وكشف الراغب النقاب عن سر دلالة هذا العدد على الغاية والنهاية ، فقال : « سَبْعٌ : أصل السبع : العدد ، قال : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾[٢] ، ﴿ سَبْعاً شِدَادًا ﴾[٣] ، يعني السموات السبع ... والسَّبُعُ معروف ، وقيل : سُمِّيَ بذلك لتمام قوته ، وذلك أن السَّبْعَ من الأعداد التامة »[٤] . ويؤيد ما ذهب إليه قولهم : « هو سُباعيّ البدن ، إذا كان تام البدن »[٥].

وقد استُخدمَ غيرُ السبعة ومضاعفاتها من أسماء العدد، لإفادة المبالغة في الكثرة غير البالغة حدَّ التَّمام . من ذلك الثمانون ، واستُخدِمَ لذلك الغرض ، نعتاً في قول الأعشى – وهو من أبيات سيبويه –[٦] :

لَئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ... ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

فـ(ثمانين) نعت لجب ، وحقيقته غير مرادة ، لكنه ذُكِرَ مثلاً في بُعد العمق ، فكأنه قال : في جب بعيد القعر طويل . والمخاطب بالبيت يزيد بن مهر الشيباني، وفيه توعد له بالهجاء والحرب ، والمعنى : لا ينجيك مني البعد ، وقد صُوِّر البعد بهويِّه تحت الأرض أو علوه في السماء قال الأعلم – معلقاً على موضع الاستشهاد – : « يعني كأنّه قال في جب طويل »[٧]. وقال النحاس –

---

(١) المحرر الوجيز : ٢٤٢/٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٥٨/٢٥ – ١٥٩ ، وروح المعاني : ٩٨/٢١ .

(٢) البقرة : ٢٩ .

(٣) النبأ : ١٢ .

(٤) المفردات في تفسير غريب القرآن : ٢٢٢ .

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس :١٢٨/٣، وانظر : الصحاح :١٢٢٧/٣، واللسان : ١٤٧/٨ .

(٦) انظر الكتاب : ٢٨/٢ .

(٧) النكت : ٤٥٣/١ ، وانظر شرح السيرافي : ١٦٥/٢ – ١٦٦ .

عن استشهاد سيبويه بالبيت - : « حجة في أنه جعل (ثمانين) وهو اسم بمنزلة الوصف ، فأجراه على الجُبِّ ، ولولا ذلك لقال : ثمانون ، كما تقول : كنتُ في دارٍ خمسون ذراعاً طولها »[1]. وعلى الأصل - الذي أشار إليه النحاس - جاء قوله تعالى :

﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ۝٣٢ ﴾[2] .

حيث جملة : (ذَرْعُها سبعون ذِراعاً) واقعة في محل جر نعت لسلسلة . و «معنى الذَّرع في اللغة : التقدير بالذراع من اليد ، يقال : ذَرَعَ الثوب يذرعه ذرعاً ، إذا قدره بذراعه »[3]. وعليه فإن المراد بـ (ذرعها) : « قياسها ومقدار طولها »[4]. و « جعلها سبعين ذراعاً إرادة الوصف بالطول ، كما قال : (إن تستغفر لهم سبعين مرة) ، يريد : مراتٍ كثيرة لأنها إذا طالت ، كان الارهاق أشدَّ »[5]. ولما كانت السبعة مثلاً في التمام ، فإن استخدامها لافادة الكثرة غير البالغة ذلك الحد لا يحقق مقصد المتكلم ، ولذا نجدهم استخدموا أسماء أعداد أخرى لتحقيق ذلك المقصد . وهي العشرة ، تمام العقد الأول ، والمائة تمام العقد العاشر . ولكل منهما موضعه بحسب المتعارف عليه بين القوم . فإن أرادوا الإشارة إلى كثرة الانجاب استخدموا الأول ، فقد روى عنهم : مررت برجل أبي عَشَرَةٍ[6] . أي : والد عشرة . كما ورد استخدام اسم العدد

---

(١) شرح أبيات سيبويه : ١٩٨ .

(٢) الحاقة : ٣٠ - ٣٢ .

(٣) التفسير الكبير : ١١٤/٣٠ .

(٤) روح المعاني : ٥٠/٢٩ .

(٥) الكشاف : ٦٠٥/٤ ، وانظر : التفسير الكبير : ١١٤/٣ ، حيث ذكر الوجه الذي ذكره الزمخشري ، ووجها آخر وهو أن حقيقة المقدار مُرادة ، ولم يرجِّح أحدهما . ورجَّح الآلوسي الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري ، انظر روح المعاني : ٥٠/٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب : ٢٤/٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، والأصول في النحو : ٢٨/٢ .

(عشرين) – مفعولاً مطلقاً – لإفادة الكثرة أيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم – : (إنَّ اللَّهَ ليغفرُ ذنبَ الرجل المسلم عشرين مرة)[١]. وإن أرادوا الاشارة إلى أن شخصاً ما ، بلغ في تملكه لما هو قِوام حياتهم، مبلغاً تطمح إليه النفوس ، أو سُلِبَ منه ما تتحسر عليه ، ونحو ذلك ، استخدموا المائة فقد روي عنهم قولهم : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة[٢] وقال – صلى الله عليه وسلم – (الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تجدُ فيها راحلة)[٣] ، يعني « أن المرضيَّ المنتخب في الناس في عِزة وجوده ، كالنجيب من الإبل القوي على الاحمال والأسفار ، الذي لا يوجد في كثيرٍ من الابل »[٤] . ويشهد لكون المائة لها هذا الشأن عندهم – في مقام التَّملُّك والجِدَة – ما نقله السيوطي عن نوادر الأعرابي من سؤالهم لابنه الخُسِّ – وكانت معروفة بالفصاحة –[٥] عمّا يدلّ عليه تملك مائة من أجناسٍ ذكروها لها ، قال : « قيل لابنه الخُسِّ : ما مائة من المَعزِ ؟ قالت : مُوَيْلٌ يَشُفُّ الفقرَ من ورائه ، مالُ الضعيف وحرفة العاجز : قيل فما مائة من الضأن ؟ قالت : قريةٌ لا حِمىً بها . قيل : فما مائة من الإبل ؟ قالت : بخٍ جمالٌ ومالٌ ، ومنى الرجال . قيل : فما مائة من الخيل ؟ قالت : طغى من كانت عنده ، ولا يوجد . قيل : فما مائة من الحُمر ؟ قالت : عازبة الليل ، وخزي المجلس . لا لبن فيُحتلب ، ولا صوفَ فيُجتزَّ ، إنْ رُبِطَتْ

---

(١) التفسير الكبير : ٢٢٢/١٦ .

(٢) الكتاب : ٢٨/٢ ، والأصول في النحو : ٢٧/٢ ، واللسان : ٢٦٩/١٥ .

(٣) اللسان : ٤/١١ ، ٥ ، وانظر : نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز ، للفخر الرازي : ١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠٦/١ .

(٤) اللسان : ٤/١١ ، والراحلة هي : البعير القوي على الاسفار والأحمال ، والنجيب ، التام الخلق ، الحسن المنظر ، ويقع على الذكر والأنثى والهاء فيه للمبالغة : السابق : ٥/١١ .

(٥) جاء في اللسان : ٦٤/٦ ، والخس : رجل من إياد ، معروف . وابنه الخس الايادية : التي جاءت عنها الأمثال واسمها هند ، وكانت معروفة بالفصاحة .

عِيرها دلَّى ، وإن أُرسلته ولَّى »[١] . وكما استخدموا الآعداد لإفادة المبالغة في الكثرة ، استخدموا غيرها من المقادير وهي المسموحات ، للدلالة على المبالغة في الطول ونحوه ، ومن ذلك ما روي عنهم من قولهم : مررت بحيةٍ ذراعٍ[٢] . فالمراد من نعتها بذراع الإشارة إلى كونها طويلة جداً .

وإرادتهم الاشارة إلى بلوغ الموصوف بأسماء المقادير حداً فارقَ المألوف هو مُجَوِّز إعمال هذه الأسماء ، عمل الأسماء المشتقة في رفعها الظاهر ، عند بعض العرب ، وذلك كما في قولهم : مررت برجل مائةٍ إبلُه ، وبرجل أبي عَشَرَة أبوه ، وإن كان ذلك قليلاً ، والرفع على الابتداء والخبر هو الوجه قال سيبويه : « ... ومن قال : مررت برجل أبي عَشَرة أبوه ، قال : مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه »[٣] . وقال في موضع آخر : « ومن قال : مررت برجل أسدٍ أبوه ، قال : مررت برجل مائةٍ إبلُه . وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة »[٤]. وقال أيضاً – بعد أن ذكر أن الرفع هو المختار في الأمثلة السابقة ونحوها – : « وبعض العرب يجره ، كما يجر الخَزّ ، حين يقول : مررت برجل خزٍّ صفته ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل »[٥].

---

(١) المزهر في علوم اللغة : ٥٤٥/٢ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، والكتاب :٢٨/٢ ، واللسان : ٩٣/٨ – ٩٤.

(٣) الكتاب : ٣٠/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٩/٢ وانظر الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، وشرح الكافية : ٣١٠/١ .

(٥) الكتاب : ٢٨/٢ ، وانظر الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٣١٦/١ .

التأكيد:

« ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مِمَّا في الموصوف ، فصار ذكره في الصفة كالتكرار ، إذ ليس فيه زيادة معنًى ، بخلاف قولك : رجل ظريف ، ألم تر أن الظرف لم يفهم من قولك : رجل »[(١)] .

وإلى ذلك ذهب عبد القاهر ، حيث قال : « وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذكر كان ذكره إذا ذُكر تأكيداً لا محالة ، لأن حدَّ التأكيد : أن تحقق باللفظ معنًى فُهِمَ من لفظ آخر قد سبق منك . ألا ترى أنه إنَّما كان (كلُّهم) ، في قولك : جاء ني القوم كلُّهم ، تأكيداً من حيث كان الذي فُهِمَ منه وهو الشمول، قد فهم بَديئاً من ظاهر لفظ القوم ،ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم ، ولا كان هو من موجبه لم يكن (كل) تأكيدا ، ولكانَ الشمول مُستفاداً من (كل) ابتداء »[(٢)] .

ورَجَعَ ابن جني هذا المسلك للعرب في كلامهم إلى إرادتهم الاشارة إلى أن المعنى المؤكد محلُّ عنايتهم الفائقة ، فيأتون بما يعبر عنه في صورةٍ مُطابقة لمكانته في نفوسهم ، أو للمكانة التي يريدونها له في نفوس المتلقين . قال في الباب الذي ترجم له بـ : باب في الاحتياط : « اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته وأحاطت له ، فمن ذلك : التوكيد ، وهو على ضربين : أحدهما : تكرير الأول بلفظه . وهو نحو قولك : قام زيد قام زيد ، وضربتُ زيداً ضربتُ زيداً وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، والله أكبرُ اللّهُ أكبر ... وهو في الجمل والآحاد جميعاً . والثاني : تكرير الأول بمعناه وهو على ضربين : أحدهما : للإحاطة والعموم ، والآخر للتثبيت والتمكين »[(٣)] .

فللتوكيد إذاً في باب النعت – كما في غيره – أهميته البالغة في تمكين

---

(١) شرح المفصل : ٤٨/٣.

(٢) دلائل الاعجاز : ٢٣٠.

(٣) الخصائص : ١٠١/٣-١٠٢-١٠٣-١٠٤ ، وانظر : المقرب : ٢٦١ .

المعنى وتثبيته في النفوس ، وذلك « لأن الشيء إذا تكرر رسخ في الذهن رسوخاً ينتهي بقبوله حقيقة ناصعة »[1] .

وبالنظر إلى هذه الوظيفة يُردُّ قولُ من ذهب إلى عدمَ وقوعه في القرآن والسنة ، فقد نقل الزركشيُّ إنكارَ قوم لوجوده في الكلام أصلاً ، قال : « جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة . وقال قوم : ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة ، بل لا بد أن يفيد معنىً زائداً على الأول . واعترض الملحدون على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات ، وأنه لا فائد في ذكرها ، وأنَّ من حق البلاغة في النظم ، إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ ولا يُملّ . والإفادة خير من الإعادة . وظنوا أنّه يجيءُ لقصور النَّفْس عن تأدية المراد بغير تأكيد ، ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن . وأجاب الأصحابُ : بأن القرآن نزل على لسان القوم ، وفي لسانهم التأكيد والتكرار ، وخطابه أكثر، بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة . ومَنْ أنكر وجوده في اللغة فهو مُكابر إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيداً ، فائدة ، فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم »[2] .

والنعت المؤكِّدُ - بناء على وظيفة التوكيد عموماً والتي حددها النحاة وغيرهم - هو ما حُقِّقَ به معنى قد فهم من المنعوت دون زيادة . واعتماداً على ذلك أخرجت من هذا الباب ما اشتبه أمره على البعض فأدخله ضمنه ومن هؤلاء الزركشي الذي قال عن أقسامه : « ... وهو صناعي - يتعلق باصطلاح النحاة - . ومعنوي ، وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها . القسم الأول : التوكيد الصناعي ، وهو قسمان : لفظي ، ومعنوي . فاللفظي : تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ، فمن المرادف : ﴿فِجَاجاً سُبُلا﴾[3] ،

---

(١) من أسرار البلاغة في القرآن : ٧٩ ، محمد السيد شيخون .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٢/٣٨٤، وانظر: الطراز للعلوي :٢/١٧٧-١٧٨.

(٣)

﴿ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[١] – في قراءة كسر الراء[٢]– و (وَغَرَابِيبُ سُودٌ)[٣] ...»[٤]. وذلك أنا قد رأينا – في مبحث نعت الاسم بمرادفه – أن وظيفة النعت بـ (حرج) في (ضَيِّقاً حَرَجاً)، هي إفادة المبالغة في إثبات معنى الضِّيق ، وليس التوكيد ، إذ النعت الثاني أفاد فائدة زائدة على فائدة الأول . واستناداً إلى كون الحرج أضيق الضيق ، ردَّ السمين ما ذهب إليه مكي من عدِّ الثاني نعتاً مؤكِّداً للأول ، حيث قال : « ... وقد ظهر لك مما تقدم أن (ضَيِّقاً حَرِجاً) ليس فيه تكرار . وقال مكي[٥] : ومعنى (حَرِج) – يعني بالكسر – كمعنى ضَيِّق كُرِّرَ لاختلاف لفظه . قلت : إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينهما فارق ، فنقول : كرر لاختلاف اللفظ ، كقوله:(صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) وقوله :

* وألفى قولها كَذِباً وَمَيْناً *

وأمّا هنا فقد تقدم الفرق بينهما بالعموم والخصوص ، أو غير ذلك »[٦].

وللنعت المؤكد وظيفتان : رفع احتمال المجاز ، أو التثبيت والتقرير . وعلى ذلك فهو قسمان :

القسم الأول : ما جيء به لرفع احتمال المجاز :

أي : احتمال عدم إرادة الشمول ، أو احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الأصل .

واحتمال عدم إرادة الشمول عند استخدام اللفظ المفيد له ، مرجعه –

---

(١) الأنعام : ١٢٥ .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن : ٧/٨١ – ٨٢ .

(٣) فاطر : ٢٧ .

(٤) البرهان : ٢/٣٨٥ .

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٦٩ .

(٦) الدر المصون : ٥/١٤٥ .

كما هو معلوم – إلى طريقة العرب في الاستعمال، إذ هم كثيراً ما يتسامحون فيه . ومن هنا صار من اللازم – إذا أريدت الاشارة إلى عدم بناء الكلام على التسامح والتجوّز – أن يجاء بما يفيد ذلك ويكون نصّاً فيه .

أما احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الأصل ، فناشيء عن كون اللفظ الموضوع لمعين ، قد يُصيّرُه الاستعمال دالاً على ذلك المعنى وعلى غيره . ونضرب مثالاً على ذلك كلمة (رجل) ، فهي موضوعة للدلالة على إنسان بالغ ذكر . لكن الاستخدام أضفى عليها معاني أخر ، هي مِنْ صفات الموضوعة له ، وذلك مثل : الشِدّة ، والنجدة والشهامة ، إلى غير ذلك من الصفات التي تشير إلى الكمال في هذا الجنس . جاء في اللسان : « الرجل معروف ؛ الذكر من نوع الانسان ، خلاف المرأة . وقيل : إنما يكون رجلاً فوق الغلام ، وذلك إذا احتلم وشبّ ، وقيل : هو رجل ساعة تلده أمه إلى ما بعد ذلك ... وقد يكون الرجل صفة ، يعني بذلك الشدة والكمال ، قال : وعلى ذلك آجاز سيبويه[1] الجر في قولهم : مررت برجل رجلٍ أبوه ، والأكثر الرفع ، وقال في موضع آخر[2] : إذا قلت : هذا الرجلُ ، فقد يجوز أن تعني كماله ، وأن تريد كل رجلٍ تكلم ومشى على رجلين ، فهو رجل ، لا تريد غير ذلك المعنى »[3].

ورفع هذا الاحتمال يكون بالاتيان بلفظ يصرف الكلام إلى أن يكون نصاً في إرادة المعنى الأصلي ، وذلك واجب في المقامات التي تستدعي ذلك التحديد والنصّ . قال السهيلي – مبيناً وظيفة وصف كلمة (ابن) بـ(ذكر) – : « وأمّا : (وَلَدُ ابنٍ ذكرٍ) ، فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً ، فقد يراد به الجنس فَيُذكرُ الابنُ ليعلّقَ الحكم بمعنى البُنُوّة ،

---

(١) انظر : الكتاب : ٢/٢٩ .

(٢) انظر : السابق : ٢/٩٤ .

(٣) اللسان : ١١/٢٦٥ ، وانظر : الطراز : ١/٤٥ ، حيث جاء فيه : « فما كان من الألفاظ مفيداً لما وضع له في الأصل ، فهو المراد بالحقيقة . وما أفاد غير ما وضع له في أصل وضعه فهو المجاز » .

فيشترك فيه الذكر والانثى ، كما تقول : حقٌّ على الابن برُّ أبويه ، وحق الآب أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبُنوّة ، دون تخصيص ذكورةٍ من أنوثة ، كما يقال : المؤمن يفعل كذا والمسلم يجب عليه كذا ؛ فتعلق الحكم بالصفة فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن ، وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : « ألحِقُوا الفرائضَ بأهلها فما بقى فَلِأولىٰ رجلٍ ذكرٍ »[1] . هذا أعسر من الأول ، لأنّه خصّ الرجولة ونصّ عليها ، وعلّقَ الحكم بها ، ثم قال (ذكر) . فهو عندي على التوكيد لمتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم الذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ، حكى سيبويه : مررت برجل رجل أبوه ، فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد »[2].

ومما جئ به من النعوت المؤكدة لرفع احتمال عدم إرادة الشمول ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[3].

فـ(كاملين) نعت مُؤكّد ، ووظيفة التوكيد به ، رفع احتمال المجاز ، « إذ مما قد اعتيد تَجوُّزاً أن يقال في حولٍ وبعض آخر : حولان ، وفي يومٍ وبعض آخر : مشيت يومين ، وصبرت عليك في ديني يومين وشهرين »[4]. وقال الآلوسي : «(حولين): أي : عامين ، والتركيب يدور على الانقلاب ، وهو منصوب على الظرفية . و (كاملين) : صفته ووُصِفَ بذلك تأكيداً ، لبيان أن التقدير تحقيقي، لا تقريبي مبني على المسامحة »[5]. والمقام هنا مقامٌ يقتضي التأكيد ، وعليه

---

(١) صحيح البخاري : ٥٥٦/٨ .

(٢) أمالي السهيلي : ١١١-١١٢، وانظر : كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي : ٨٤-٨٨ ، حيث ذهب إلى أن (ذكر) نعت لأولى، لا لرجل .

(٣) البقرة : ٢٣٣ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٩١/٢ ، وانظر : الكشاف : ٢٧٨/١ .

(٥) روح المعاني : ١٤٦/٢ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٣١٢/١.

أُخرِجَ السياق ، حيث أُخرِجَ الأمر مخرج الخبر مبالغة ، فقيل : (والوالدات يرضعن) ، فهو خبر في معنى الأمر المؤكَّد[١] ، ونُصَّ على المدة تحقيقاً : (حولين كاملين) ، وذلك حفظاً لحق الرضيع ، إذ الآية واردة عقيبَ آيات الطلاق ، فكانت من تتمتها ، وإنما آتمها بذلك ، لأنه إذا حصلت الفرقة ، ربما يحصل التعادي والتباغض ، وهو يحمل المرأة غالباً على إيذاء الولد نكايةً بالمُطلِّق وإيذاءً له ، وربما رغبت في التزوج بآخر ، وهو كثيراً ما يستدعي إهمال أمر الطفل وعدم مراعاته ، فلا جرم آمرهُنَّ على أبلغ وجه برعاية جانبه والاهتمام بشأنه »[٢].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾ ﴾[٣]

فـ(السَّبْعُ) نعت للسموات[٤] ، جيء به لتوكيد الشمول ، أي : رفع احتمال اطلاق الكل وإرادة البعض . وهذا التخريج يعترضه أنهم نصُّوا على الألفاظ التي يكون غرض التوكيد فيها إفادة الإحاطة والشمول ، وهي : كُلّ وكِلا وكلتا وجميع وأجمع وعامة وغيرها[٥] ، كما أن الرضيَّ نصَّ على أن التابع إذا أفاد

---

(١) الكشاف : ٢٧٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٤٥/٢ .

(٢) روح المعاني : ١٤٥/٢ .

(٣) الاسراء : ٤٢/٤٤ .

(٤) انظر في علة عدم جمع كلمة (أرض) في القرآن الكريم : البرهان : ١١٨/٢ ، وروح المعاني : ٣٠/٢ – ٣١ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٧/١.

الشمول والإحاطة كان توكيداً قال : « ... فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد ، لا صفة ، نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم . وإن لم يكن فهو صفة »[١] .

والجواب على ذلك الاعتراض : أن (كُلّ) وأخواتها تدل على الشمول والاحاطة دلالة وضعية ، وقد يدل على ذلك بما دلالته عليه عرفية ، على نحو ما جاء في الآية الكريمة ، إذ أن سبعاً ونحوها من الأعداد ، لم توضع للدلالة على الشمول وإنما وضعت للدلالة على عدد معين ، وصادف أنَّ هذا العدد جاء موافقاً لِعدَّةِ المنعوت ، فأفاد فائدة (كلّ) مع كونه نعتاً ، لا توكيداً . وقد نصَّ الخليل على معاملة العرب الأعداد معاملة (كلّ) وغيرها ، في إفادة الشمول ، قال سيبويه : « ... وذلك قولك : مررت به وحدَهُ ومررت بهم وحدَهم ، ومررت برجل وحده . ومثل ذلك في لغة الحجاز : مررت بهم ثلاثتَهم ، وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة ... وأما تميم فيجرونه على الاسم الأول : إن كان جراً فجراً ، وإن كان نصباً فنصباً وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يُجْرُونَهُ ، فكأنهم يريدون أن يَعُمُّوا ، كقولك : مررت بهم كلِّهم ، أي : لم أدعْ منهم أحداً »[٢] . ومقتضى رفع احتمال المجاز – في الآية – أن المقام مقام تنزيه لذاته سبحانه ودحضِ افتراء الكافرين واجترائهم على القول بوجود آلهة تشركه في ملكه ، وذلك اقتضى بيان أن جميع السموات والأرضين ومن فيهن وما فيهن خاضع له مسبح بحمده ، إما بلسان الحال أو المقال[٣] .

ومما جئ به من النَّعوت لرفع احتمال استعمال الكلمة في غير ما وُضِعتْ له ، ما في قوله تعالى :

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٨٨ .

(٢) الكتاب : ١/٣٧٣ – ٣٧٤ ، وانظر المسائل المنثورة : ٣ .

(٣) انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢/٤٢٦ ، والكشاف : ٢/٦٦٩ ، والبحر: ٦/٤٠ – ٤١ .

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾(١)

فالنعت المؤكد هو قوله (التي في الصدور) ، قال الزجاج : « القلب لا يكون إلا في الصدر ، ولكن جرى على التوكيد ، كما قال عز وجل : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم ﴾(٢) ، وكما قال : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾(٣) ، ... فالتوكيد جارٍ في الكلام مُبالغٌ في الإفهام »(٤). والمراد بالتوكيد رفع احتمال أن لا يكون المراد بالقلوب العُضوَ المعروفَ ، ومنشؤ ذلك الاحتمال ، ما تُعورف عليه من أن العمىٰ مكانه البصر . وقد أحسن بيان وظيفة النعت هنا الزمخشري ، حيث قال : « فإن قلت : أي فائدة في ذكر الصدور ؟ قلت : الذي قد تعورف واعتقد أن العَمىٰ على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها . واستعماله في القلب استعارة ومَثّل ، فلمَّا أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد ، من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار ، احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ، ليتقرَّرَ أن مكان العمى هو القلوب ، لا الأبصار ، كما تقول : ليس المضاءُ للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك ، فقولك : « الذي بين فكيك » ، تقرير لما ادعيته للسانه ، وتثبيتٌ لأنّ محل المضاء هو هو ، لا غير ، وكأنك قلت : ما نفيت المضاء عن السيف وأثبته للسانك فلتةً ولا سهواً مِنّي ، ولكنّ تعمدتُ به إيّاه بعينه تعمداً »(٥) . قال النحاس : « البصر الناظر جُعِلَ بُلْغةً ومنفعة ، والبصر النافع في القلب »(٦).

---

(١) الحج : ٤٦ .

(٢) آل عمران : ١٦٧ .

(٣) الأنعام : ٣٨ .

(٤) معاني القرآن واعرابه : ٣/٤٣٢ .

(٥) الكشاف : ٣/١٦٢ – ١٦٣ ، وانظر : روح المعاني : ١٧/١٦٧-١٦٨ .

(٦) معاني القرآن : ٤/٤٢٢ .

ومما جيء به لذلك الغرض أيضاً جملة (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾[1] .

فوظيفة جملة النعت رفع احتمال أن يكون المراد بالطائر : المسرع في أمر من الأمور[2] وذلك أن الاستعمال جرى على « أنه قد يقول الرجل لعبده طِرْ في حاجتي ، والمراد الاسراع . وعلى هذا التقدير : فقد يحصل الطيران لا بالجناح . قال الحماسي :

* طاروا إليه زرافاتٍ ووُحْدانا *

فذكر الجناح ليتمحض هذا الكلام في الطير ...»[3] .

القسم الثاني : ما جيء به للتثبيت والتقرير :

ويكون التثبيت والتقرير ، إما بالنص على جزء مدلول المنعوت ، إذ دلالة النصّ أقوى من دلالة التضمن ، وهما أقوى من دلالة الالتزام[4] ، قال الرضي : « وإنما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن نحو: ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[5] ،

---

(١) الأنعام : ٣٨ .

(٢) قد تكون وظيفة النعت - هنا - التخصيص ، باعتبار ما سيقع من أمر اكتشاف الطيران ، وذلك أن وسيلة طيران هذا الكائن الوحيد هما جناحاه ، أما ما يطير من الطائرات ، فلا بد لها - إلى جانب الجناحين - من وسائل أخر كالطاقة ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

(٣) التفسير الكبير : ٢٢٣/١٢ ، وانظر : الصاحبي في فقه اللغة :٤٦٢ .

(٤) انظر : الطراز : ٣٩/٣٤/١ ، والدر المصون : ١٧١/٢ .

(٥) الحاقة : ١٣.

و ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[١] ... »[٢] . وإمّا بالنص على كل مدلول المنعوت .

وقد جاء هذا القسم في القرآن الكريم مفرداً وجملة وجاراً ومجروراً . ولم يمثل النحاة إلاَّ لما جاء مفرداً . وبذلك لم يتعرضوا لاثبات مجيئه غير مفرد أو نفيه ، لكنهم حكموا على النعت على عمومه بوقوعه مفرداً وجملة وشبه جملة ، ولم يستثنوا .

ومماجاء منصوصاً به على جزء مدلول المنعوت، العددان :واحد واثنان. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[٣].

فـ(اثنين) و (واحد) نعتان مؤكدان[٤] لـ : (إلهين) و (إله) ، بالنص على أحد المعنيين اللذين يدل عليهما كل منهما ، وهما الجنسية والعدد . قال الزمخشري: « إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين ، فقالوا : عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة ، لأن المعدود عارٍ عن الدلالة على العدد الخاص . وأما رجل ورجلان ، وفرس وفَرَسَان فمعدودان فيهما دلالة على العدد[٥] ، فلا حاجة إلى أن يقال : رجل واحد ورجلان اثنان ، فما وجه قوله (إلهين اثنين)؟ قلت : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعني به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد، شُفِعَ بما يؤكّده ، فدل به على القصد إليه والعناية به . ألا ترى أنك لو قلت : إنما هو إله ، ولم تؤكده بواحد لم يحسن ، وخُيِّلَ أنك تثبت الإلهية ، لا الوحدانية »[٦]. وإظهار الفاعل : (وقال الله) ، وتخصيص

---

(١) النحل : ٥١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٨٨/٢٠ .

(٣) النحل : ٥١ .

(٤) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج : ٢٩٧/١-٢٩٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٥٠/١ .

(٥) انظر : الملخص :٤٢٣/١-٤٢٤ ، والفروق في اللغة : ١٣٢، دلالة (واحدة) .

(٦) الكشاف : ٦١٠/٢ ، وانظر : البرهان : ٤٣٣/٢ - ٤٣٤ .

لفظ الجلالة بالذكر ، « للإيذان بأنّه تعالى متعين الألوهيّة وإنّما المنهي عنه هو الإشراك به ، لا أن المنهي عنه هو مطلق اتخاذ إلهين بحيث يتحقق الانتهاء عنه برفض أيهما كان ، ولم يذكر المقول لهم للعموم ، أي قال تعالى لجميع المكلفين بواسطة الرسل عليهم السلام (لا تتخذوا إلهين اثنين)»[١] والظاهر أن (لاتتخذوا) بمعنى لا تعبدوا تعدّى إلى واحد ، و(اثنين) نعت مؤكد وهو اختيار الزجاج – واختاره الزمخشري على ما يشير إليه تخريجه السابق – ، قال النحاس : « قال أبو إسحاق : فذكر (اثنين) توكيدا لإلهين ، كما ذكر واحداً توكيداً في قوله : (إنّما هو إلهٌ واحدٌ) ، وقال غيره : التقدير : ولا تتخذوا اثنين إلهين »[٢] .

ومما جاء كذلك وهو ليس عدداً ما في قوله تعالى :

﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٥٢﴾ فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴿٥٥﴾ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾[٣].

فـ(قليلون) نعت مؤكد لأحد معاني (الشِّرْذِمة) وهو القِلّة ، إذ الكلمة تدل على القلة والحقارة ، والتفرُّق[٤] . قال أبو عبيدة : « (لشرذمةٌ قليلون) : أي : طائفة ، وكل بقية قليلة فهي شرذمة ، قال :

* يَحْذِينَ في شرائم النِّعال *

أي : قطع النعال وبقاياها ، وهي هاهنا في موضع الجماعات ، ألا ترى أنه

---

(١) روح المعاني : ١٤/١٦١–١٦٢ ، انظر التحرير والتنوير : ١٤/١٧١–١٧٣.

(٢) إعراب القرآن : ٢/٣٩٧ ، وانظر : البحر : ٥/٥٠١ ، والفتوحات:٢/٥٧٥، وروح المعاني : ١٤/١٦٣ ، وممن مال إلى جعله متعدياً إلى مفعولين الزركشي . انظر : البرهان : ٢/٤٣٥ – ٤٣٦ .

(٣) الشعراء : ٥٢ – ٥٦ .

(٤) انظر : اللسان : ١٢/٣٢٢ ، والمفردات في غريب القرآن : ٢٥٨ .

قال : شرذمة قليلون »[١] . أي إنَّ فرعون أراد من وصفهم بذلك ، أنهم أخلاط من حُثالة طوائف شتى . وإرادة الاشارة إلى هذا المعنى ، هو سرُّ إيثار الجمع (قليلون) على قليل ، قال الفراء : « (لشرذمة قليلون) ، يقول عصبة قليلة وقليلون وكثيرون . وأكثر كلام العرب أن يقولوا : قومك قليل وقومنا كثير. وقليلون وكثيرون ، جائز عربيٌّ ، وإنَّما جاز لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً . فقيل : قليل ، وأوثر قليل على قليلين . وجاز الجمع إذا كانت القلة تلزم جميعهم في المعنى فظهرت أسماؤهم على ذلك . ومثله أنتم حي واحد ، وحي واحدون . ومعنى واحدون : واحد،كما قال الكُمَيْت :

فَرَدَّ قواصِيَ الأحياءِ منهم فقد رَجَعُوا كحيٍّ واحدينا..»[٢].

قال الزمخشري – مبيناً كيفية دلالة النعت في الآية على التوكيد –: «الشرذمة الطائفة القليلة ، ومنها قولهم : ثوب شراذم ، للذي بلي وتقطع قطعاً. ذكرهم بالاسم الدال على القلة ، ثم جعلهم قليلاً بالوصف ، ثم جمع القليل ، فجعل كل حزبٍ منهم قليلاً . واختار جمع السلامة الذي هو للقلة . وقد يجمع القليل على : أَقِلَّةٍ وَقُلُلٍ . ويجوز أن يريد بالقلة : الذِّلة والقماءة ، ولا يريد قلة العدد . والمعنى : أنهم لقلتهم لا يبالى بهم ولا يتوقع غلبتهم وعلوهم ، ولكنهم يفعلون أفعالاً تغيظنا ... ونحن قوم من عادتنا التيقظ والحذر ، واستعمال الحزم،فإذا خَرجَ خارج علينا سارعنا إلى حسم فساده، وهذه معاذيراعتذر بها إلى أهل المدائن لئلا يُظنّ به ما يكسر قهره وسلطانه »[٣].فالمقام هو ما استدعى توكيد كونهم على تلك الصفة ، حيث آمن من قومه السحرة وهم من كانوا عمدته في إبطال دعوة موسى –عليه السلام– بنسبة آياته إلى السحر .

ومما جاء من ذلك وهو جار ومجرور ، ما في قوله تعالى :

---

(١) مجاز القرآن : ٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٨٠/٢ ، وانظر : الفروق في اللغة : ٢٤٧ .

(٣) الكشاف : ٣١٤/٣ – ٣١٥ .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾[1]

وقوله تعالى أيضاً :

﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[2]

فالنعت في هذه الآيات الكريمة هو الجار والمجرور : (من النهار) و:(من نهار)، وظيفته تأكيد معنى القلة المستفاد من المنعوت وهو (ساعة) ، إذ إنّها مَثَل في القِلّة[3] ، قال تعالى :

﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ۚ ﴾[4] ، وقال أيضاً : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ... ﴾[5] . ومصدر التوكيد ، النص على كونها من ساعات الملا المعروف بسرعة تقضّيه . قال الآلوسي : « وتخصيصها بالنهار ، لأن ساعاته أعرف حالاً من ساعات الليل»[6]. وقال ابن جني : « خص النهار لأن الليل أبداً موصوف بالطول فساعاته أيضاً كذلك ، والنهار يقصر لوقوع التشاغل فيه ، والغرض إنما هو هنا تقليل مدة اللبث عندهم »[7]. و (أل) في (النهار) – في آية يونس – للعهد.

---

(١) يونس : ٤٤ – ٤٥ .

(٢) الأحقاف : ٣٥ .

(٣) روح المعاني : ١٢٧/١١ .

(٤) الروم : ٥٥

(٥) الأعراف : ٣٤

(٦) روح المعاني : ١٢٧/١ .

(٧) الخاطريات : ٤٧ .

وتنكير (نهار) – في آية الأحقاف – يفيد أيضاً تأكيد قصر المدة ، وذلك بناء على ما هو معروف من أن للتنوين وظائف معنوية – في سياقات معينة – من إفادة تعظيم أو تحقير ونحو ذلك[١] . ويلاحظ أنَّ الإحساس بالزّمن في هذين الموقعين وإنْ كان سياقه واحداً ، إلاَّ أنَّ الآية الأولى كانت يوم حشرهم ، وآية الأحقاف يوم رؤيتهم ما يوعدون ، وبينهما اختلاف .

ومما جاء من النعت منصوصاً به على كل مدلول المنعوت ، ما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[٢]. فـ(بينات) نعت مؤكد لمدلول (آيات) ، وذلك أن الآية لا تكون إلا بينة . قال الراغب : « والآية : هي العلامة الظاهرة وحقيقته لكل شئ ظاهر هو ملازم لشئ لا يظهرُ ظهوره ... واشتقاق الآية إمَّا من أيٍّ ، فإنَّها هي التي تبين أيّاً مِن أيٍّ[٣]. والصحيح أنها مشتقة من التَّأيِّي الذي هو التثبت والإقامة على الشئ ، يقال : تأيَّ أي : ارْفُقْ »[٤]. وقال الزمخشري : « ... آيات الله لا تكون إلاَّ واضحة وحججا »[٥]. وقد وقعت الآيات – في القرآن – مفردة عن البينات ، من ذلك : (في تسع آيات إلى فرعون وقومه)[٦] ، ومنه أيضاً :

﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠﴾[٧].

كما أن البينة وقعت مفردة عن الآية ، بمعناها ، ومن ذلك :

---

(١) انظر : روح المعاني : ٣/١٠١ ، ٤/٥٦ .

(٢) البقرة : ٩٩ .

(٣) ذهب إلى ذلك الكفوي ، انظر : الكليات : ١/٢٧٤ .

(٤) المفردات : ٣٣، وانظر: الفروق في اللغة : ٦٢، وانظر : في الوجوه التي تأتي عليها في القرآن : نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي : ١٥٤-١٥٦، وأيضاً : قاموس القرآن للدامغاني: ٦٠-٦١.

(٥) الكشاف : ٣/٣٦ .

(٦) النحل : ١٢ .

(٧) العنكبوت : ٥٠ .

﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[1]

ومنه أيضاً : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾[2]

فالمقصود بالبينات في هذه الآية : « الحجج الواضحة الدالة على نبوته ، فتشمل كل معجزة أوتيها – عليه السلام – وهو الظاهر . وقيل الانجيل»[3]. وقال الراغب : « ويقال : آية مُبيِّنة ، إعتباراً بمن بينها ، وآية مبيِّنة ، وآيات مبيَّنات ومبيِّنات ، والبيِّنة : الدلالة الواضحة عقلية كانت أو محسوسة »[4].

وتلك العلاقات بين الآية والبينة تفسر لنا كثرة حذف (آية) عند نعتها بها ، قال السمين : « (بينة) : قد كثر إيلاء هذه اللفظة العوامل ، فهي جارية مجرى الأبطح والأبرق ، في عدم ذكر موصوفها »[5]. وإنما جئ بالنّعت مؤكداً في الآية محل الاستشهاد : (آيات بينات) لاقتضاء المقام ذلك ، إذ قد روي : « عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : ابن صوريا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – : ما جئتنا بشئ نعرفه ، وما أُنزلَ عليك من آية فنتبعك لها »[6]. فذاك الانكار اقتضى هذا التأكيد . والمقصود بالآيات القرآن والمعجزات

---

(١) الأعراف : ٧٣ .

(٢) البقرة :٨٧ .

(٣) روح المعاني : ٣١٦/١ ، وانظر : المفردات :٦٨، والكشاف : ١٦٢/١.

(٤) المفردات : ٦٨ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٦٦/٢ .

(٥) الدر المصون : ٣٦٢/٥.

(٦) الكشاف : ١٧١/١ ، وانظر : روح المعاني : ٣٣٥/١ .

والإخبار عما خفي وأُخفي في الكتب السابقة ، أو الشرائع والفرائض ، أو مجموع ما تقدم ، كله ، والظاهر الاطلاق[١].

ومما جاء من ذلك جملة ، ما في قوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾ وَمَا يَنظُرُ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾﴾[٢].

فـ(واحدة) نعت مؤكد لـ(صيحة) بالنص على أحد المعنيين اللذين تدل عليهما وهما : الجنسية والعدد . ونُصَّ على العدد لتنبيه كفار قريش إلى أن قوتهم وأجنادهم وتحزبهم ليست شيئاً ، ذلك أن فناء العالم كله وحلول ما ينتظرهم من العذاب متوقف على أمر يسير في قدرة الله ، فهو ليس أكثر من صيحة ، وهي صيحة مفردة لا تتكرر . فالمقام مقام تهديد وتوعد لهؤلاء المتحزبين المتواصين بالاستمرار على التمسك بعبادة آلهتهم وعدم تركها لقول ودعوة من صغّروا شأنه بينهم . وجاء ت جملة (ما لها من فواق) مؤكدة لمعنى (واحدة) ، وذلك بناء على تفسير (الفواق) : بالرجوع ، وهو الوجه الذي أراه أكثر موافقة من الوجه الآخر للمقام والسياق ، وذلك أنهم فسروا (فواق) على وجهين ، قال الزمخشري : « (ما لها من فواق) ... ما لها من توقف مقدار فواق ، وهو ما بين حلبتي الحالب ورضعتي الراضع ، يعني : إذا جاء وقتها لم تستأخر هذا القدر من الزمان ، وعن ابن عباس : ما لها من رجوع ، وتَرْداد ، من أفاق المريض : إذا رجع إلى الصحة . وفواق الناقة : ساعة ترجع الدَّرّ إلى ضرعها . يريد : أنها نفخة واحدة فحسب لا تُثَنّى ولا تردد »[٤] . وجاء تفسيرها في الجلالين على ذلك الوجه أيضاً : « (ما لها

---

(١) روح المعاني : ٣٣٥/١ .

(٢) ص : ١٢ – ١٥ .

(٣) الكشاف : ٧٧/٤ .

من فواق) : بفتح الفاء وضمها : رجوع »[1] . وفسرها الفراء والزجاج بذلك أيضاً[2] . وما ذهب إليه ابن عباس وغيره ، أدخل في التهديد ، لأن مدار الكلام هنا على توهين أمر اعتدادهم بما يعتدون به ، وما يستندون إليه في مكابرتهم ومصابرتهم ، ولذلك أشارت الآيات التي جاء ت الآية محل الاستشهاد خاتمة لها ، إلى ما كان من أمر الأمم السابقة - الأكثر قوة وعدداً وعتاداً - مع رسلها وإلى المآل الذي آلت إليه . وبذلك تكون الجملة نعتاً لـ(صيحة)[3] ، ووظيفته تأكيد النعت الأول : (واحدة) ، لأنهما بمعنى واحد ، وإن كنت أميل إلى جعلها نعتاً لـ (واحدة) .

---

(١) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الالهية : ٣/٥٦٤ .

(٢) انظر : اعراب القرآن للفراء : ٢/٤٠٠ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٤/٣٢٣.

(٣) انظر : الفتوحات الالهية : ٣/٥٦٤ .

القسم الثاني

الخصائص

- الثبوت
- الاشتقاق
- المطابقة

اشترط النحاة – كما هو معلوم – للنعت شروطاً يصحّ بتحققها في الكلمة عدها نعتاً . وتلك الشروط هي ما نسميه الخصائص وهي تتلخص فيما يلي :

« الثبوت والاشتقاق والمطابقة » .

الثبوت :

ويقصد به دلالة النعت على معنى ثابت في المنعوت . قال ابن يعيش : «الصفة : لفظ يتبع الموصوف في إعرابه ، تحلية وتخصيصاً له بذكر معنىً في الموصوف ، أو في شئ من سببه . وذلك المعنى عرض للذات لازم له »[١]

وبتحقّق هذه الخصيصة في الاسم أو ما يقوم مقامه ، يكون عدّه نعتاً – إذا لم يوجد ما يمنع ذلك من جهة الصناعة – مسلكاً صحيحاً ، وبعدمها ، يُعدّ جعله كذلك خلطاً بين الأبواب النحوية ، وتكثيراً لوجوه الإعراب لغير داعٍ ، إذ الاعراب – كما يعلم الجميع – ينبغي أن يكون تابعاً للمعنى . وعلى ذلك فإن مذهب الذاهبين إلى جواز تعدد أوجه الإعراب ، اعتماداً على عدم وجود ما يمنعه من جهة الصناعة ، ضعيف لأن فيه إيثار جانب الصناعة على جانب المعنى . والخليل وسيبويه وغيرهماكانوا أصحاب معانٍ والإعراب عندهم فرع المعنى ، ولذلك شواهد من كلامهم .

والمراد بدلالة النعت على معنىً ثابت ، دلالته على سِمات خِلْقِيَّة أو خُلُقيّة أو نفسيَّة ، أو أفعال عُرِفَ بها المنعوت ، إلى غير ذلك من الأمور التي لها تعلق بالمنعوت بوجه من الوجوه ، والتي يصعب حصرها[٢] ، كما بُيِّنَ سابقاً .

وقَسّمَ النحاة النعت – بحسب دلالته على أحد تلك السمات – إلى أنواع . ومرَّ ذلك التقسيم بمرحلتين :

---

(١) شرح المفصل : ٤٧/٣ .

(٢) انظر : مبحث التخصيص في القسم الأول من هذا الفصل .

الأولى : تقسيمه عند سيبويه والمبرد ، حيث جعلاه قسمين .

والثانية : تقسيمه عند ابن السراج ، وارتضى من جاءوا بعده تقسيمه فصار هو المتعارف عليه عند حديثهم عن هذه المسألة .

قال سيبويه : « ... الصفة : تحلية ، نحو الطويل ، أو قرابة ، نحو : أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المبهمة ...»[١] وقال في موضع آخر : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة ، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم »[٢].

وقال المبرد : « وأما الأسماء التي هي أعلام ، نحو : زيد وعمرو ، فلا يُنعت بها لأنها ليست بتحلية ولا نسب ، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما ، أو بما كان في معناه . ونحن مفسرون ذلك حرفاً حرفاً في هذا الباب إن شاء الله . إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل ، فمن الفعل أخذته فحليته به . فإذا قلت : مررت برجل مثلك أو حسبك من رجل ، أو مررت برجل أيّما رجل ، فمعنى (مثلك) إنما هو يشبهك وأيّما رجل معناه : كامل ، وقولك : حسبك ، إنما معناه : يكفيك ... فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارع ذلك فراجع إلى معناه . وأما النسب فقولك : مررت برجل تميميٍّ ، وقيسيٍّ ، وكذلك نسب القرابة ، نحو : مررت بزيد أخيك وبزيدِ بن ِعبدالله »[٣].

وما يُلاحظ على تقسيمهما أن التحلية عندهما تشمل الأوصاف الثابتة من نحو الطول والقِصَر ، والألوان والعيوب ، كما تشمل الغرائز وما يشبهها والأفعال .

أما ابن السراج فقد قسمه – بحسب معناه – إلى خمسة أنواع ، تشترك أربعة منها في كونها تفيد أمراً ثابتاً – مع اختلاف درجات الثبوت–

---

(١) الكتاب : ٢/١١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٥٨ .

(٢) الكتاب : ٢/١٢ .

(٣) المقتضب : ٤/٢٨٤ – ٢٨٥ .

في المنعوت . ولذا أجعل هذه الأربعة قسماً يقابل النوع الخامس . وهي على ذلك قسمان : الأول : ما ليس بفعل . الثاني : ما كان فعلاً للموصوف .

القسم الأول : ما يفيد أمراً ثابتاً ، وهو ليس فعلاً ، ويدخلّ تحته أربعة أنواع :

أ - ما كان « حلية للموصوف تكون فيه أو في شئ من سببه . وهي نحو : الزُّرقة ، والحُمرة ، والبياض ، والحَوَل والعَوَر والطول والقصر ، والحُسْن والقبح ، وما أشبه هذه الأشياء »[١]. وسمَّى ابن برهان[٢] هذا النوع : الوصف بالخَلْق ، وأرى تسميته أكثر مناسبة من تسمية الأكثرين ، وهي : الوصف بالحلية .

فأنواع هذا القسم تتسم بالثبوت الدائم ، ولذا لا يصح نصب ما نعت به منها مع المعرفة على الحال ، أي إنه لا يصحُّ في نحو مررت برجل طويل ، أن يقال : مررت برجل طويلا أو : مررت بزيد طويلاً[٣]، بل لا بد من الإتباع ، فيقال : مررت بزيد الطويل . قال سيبويه : « واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت بأخويك الطويلين ، فليس في هذا إلا الجر ، كما ليس في قولك : مررت برجل طويل إلا الجر »[٤] . وقال : المبرد مشيراً إلى أن ما يسمى نعتاً إنما ثبتت له تلك التسمية لدلالته على معنى يعرف به المنعوت ، قال : « فأما النعت فمثل : الطويل والقصير ، والصغير والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها ، لأن معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل والطويل : المعروف بأنه طال . فكل ما كان من هذا فعلا له ، أو فعلا فيه فقد صار حِلّية له »[٥].

---

(١) الأصول في النحو : ٢٤/٢ ، وانظر : الموجز في النحو : ١٠٠ ، والمقتضب : ١٨٥/٣ ، نظم الفرائد : ٢٢٥ ، وانظر : ٢٢٩ وتعليله للنعت بالمصادر.

(٢) انظر : شرح اللمع : ٢٠٧/١ .

(٣) انظر الأصول في النحو : ٢١٣/١ - ٢١٤ ، ونظم الفرائد : ٢٢٥

(٤) الكتاب : ٨/٢ ، وانظر : ١١٣ .

(٥) المقتضب : ١٨٥/٣ .

وقال ابن القواس شارحاً بيت ألفية ابن معطي :

« والنعتُ منه حِليةٌ ونَسَبُ   ومنه ما هو علاجٌ يُنْصَبُ

فذكر للصفة من جهة المعنى خمسة أقسام ، أحدها : الوصف بالحلية ، وهو كل صفة ظاهرة على الشئ ، مدركة بالبصر : من لون أو طول ، أو قصر ، أو عيب ... وبدأ بها للزومها وظهورها »(١). وقال ابن عصفور : « ولو قلت : جاء زيد أزرقَ ، لم يجز ، لأن زيداً أبداً استقر له الزَّرَقُ قبل مجيئه ، فمحال أن يجئ إلا وهو أزرق وإنما يجوز ورود (أزرق) وأمثاله أحوالاً بعد (وُلِدَ) أو ما في معناه »(٢).

وأمر آخر يميز هذا النوع من غيره ، وهو أن صيغة الاسم الواقع نعتاً، تأتي غالباً، على وزن من الأوزان التي من معانيها الدلالة على الثبوت(٣). فإن أريدت الاشارة إلى أن ذلك الأمر ليس ثابتاً فيما أسندوه إليه ، عُدِلَ عن تلك الأوزان إلى الوزن الذي الأصل والأكثر فيه الدلالة على الحدوث وهو (فاعل)(٤).

ولم يقع في القرآن الكريم – بحسب علمي – الوصف بالخَلْق ، من نحو : الطول والقصر والحسن واللون والعيوب وذلك فيما يتعلق بالانسان في الدنيا،

---

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٧٤٩/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢٣٧/١ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥٥/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان لأبي حيان : ٩٩ .

(٣) انظر في تلك الأوزان : الكتاب : ٢٨/٤-٢٩ .

(٤) انظر ما جاء فيه (فاعل) دالاً على الثبوت ، الكتاب : ٣٣/٤، ٣٥، شرح الكافية للرضي : ٤١٣/٣ – ٤١٥ – ٤٣١ – ٤٣٤ ، وانظر فيما جاء فيه (فاعل) على أصله من الدلالة على الحدوث : الكشاف :٣٨٢/٢ ، ١٢٧/٤ ، وانظر أيضاً : شرح الكافية : ٤١٣/٣ – ٤١٥ ، ٤٣١ – ٤٣٤ ، ورسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار ، للعبادي ،(قسم الدراسة) :٢١ .

وإن كان قد جاء وصف المخلوقات الأخرى بشئ من هذه الأمور ، في معرض الامتنان على الإنسان بمدّه بما هو مُحبَّبٌ ومستطاب عنده . كما وُصِفَ بذلك ما أُعِدَّ للإنسان في الجنة من أزواج وفُرُش وحدائق . وفي هذا النهج إشارة إلى أن هذه الأمور الخِلْقِيَّة لا ينبغي أن تكون ذات شأن في تميز وتمييز إنسان من آخر في هذه الدار ، لأنها دار عمل تُحصَّلُ نتائجه في الآخرة ومن ناتج تلك النتائج تتحصل الراحة والاستمتاع الدائمين . وإنما التميز والتمييز في الدنيا يكونان بأمور أخرى تتصل بالخُلُق والعمل .

على أنه قد وقع الوصف بشيء من الصفات الخِلْقِيَّة ذات العلاقة بالوظيفة المنوط بالمخلوق أداؤها . ومن ذلك ما وصف به خزنة جهنم من الغلظ والشِّدَّة ، في قوله تعالى :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ٦﴾ (١)

قال الآلوسي مفسراً المقصود بـ(غلاظ وشداد):« غلاظ الأقوال شداد الأفعال ، أو غلاظ الخَلْق شداد الخُلُق أقوياء على الأفعال الشديدة»(٢).

ب - ما كان غريزة أو كالغريزة في الموصوف .

نحو : رجل حليم وعاقل وفَهِم(٣) . وعدَّ ابن برهان ذلك من الوصف بالخُلُق(٤) . أما ابن السراج فيعبر عنه بـ« ما كان صفة غير عمل وتحلية ، وذلك نحو : العقل والفهم والعلم والحزن والفرح ، وما

---

(١) التحريم : ٦ .

(٢) روح المعاني : ١٥٧/٢٨ .

(٣) انظر : شرح عيون الإعراب : ٢٣٠ ، شرح ألفية ابن معطي : ٧٥٠/١ .

(٤) انظر : شرح اللمع : ٢٠٧/١ .

جرى هذا المجرى»[١] . وهذا النوع ما كان منه غريزة ، فهو يتصف بالثبوت ، وذلك نحو : الحلم والطيش ، والحمق والعقل . وما كان منه كالغريزة، نحو : الحزن والفرح والظَّرف وما إليهما ، فإن ثبوته نسبيٌّ ، وعليه فلا يصح في نحو : مررت برجل أحمقَ ، أن يقال : مررت بزيد أحمقَ ، ولأجل ذلك -مراعاة دلالة الصفة على الثبوت أو عدمه - لم يستحسن سيبويه نصب الاسم على الحال حيث لايوجد ما يمنع نصبه من جهة الصناعة،وذلك حيث قال : « ... ومثله في أن الوصف أحسن : هذا رجل عاقل لبيب . لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعاً سواء ، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم . والنصب فيه جائز على ما ذكرتُ لك[٢]. وإنما ضَعُفَ لأنه لم يُرِدْ أن الأول وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه ، كما تقول : هذا رجل سائر راكباً دابة . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقض المعنى في أنهما شرع سواء فيه . وسترى هذا النوع في كلامهم »[٣] . وذهب السيرافي إلى أن مجوز الحالية -من جهة المعنى- جعلها حالاً مؤكدة ، إذ يبدو أن الحال المؤكدة -عنده - ملازمة ، قال : « ... ونحو هذا في كلامهم ، قول قائلهم : قم قائماً ، وقد علم أنَّ وقوع القيام في حال ما هو قائم ، وقال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[٤]، وقد علم أنه رسول الله في حال الإرسال»[٥]،ويصح في مررت برجل حزين ، أن يقال : مررت برجل حزيناً ، ومررت بزيد حزيناً ، وهكذا . وعلى ذلك جاء

---

(١) الأصول في النحو : ٢/٢٦، وانظر : الموجز في النحو : ١٠٠، وقد اعتبر ابن يعيش - شرح المفصل : ٣/٤٧ - هذا القسم فعلاً : وذلك لأن الأفعال عنده ، قسمان : آلية ونفسانية .

(٢) يريد الاشارة إلى ما ذكره في مثال سابق ، وهو أن نصب النكرة هنا على جعلها حالاً من الضمير المستتر في (عاقل) ، انظر : ٢/٤٩ .

(٣) الكتاب : ٢/٥١ ، وانظر : ٢/٤٩-٥٠ .

(٤) النساء : ٧٩ .

(٥) شرح السيرافي : ٢/١٨٠ ، وانظر : النكت : ٤٦٣ - ٤٦٤ .

قوله تعالى :

﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ... ﴾[1] .

وحملاً على ذلك المعنى يمكن أن تُفَسَّرَ إجازة المبرد نصب (ظريف) في قولنا : مررت برجل ظريف ، قال : « هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ، وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فوجه هذا الخفض ، لأنك جعلته وصفاً لما قبله ، كما أجريت نعت المعرفة عليها . وإن نصبت على الحال جاز ... »[2] .

وقد وقع الوصف بالخُلُق كثيراً في القرآن الكريم ، لأنه والعمل - كما بَيَّنتُ سابقاً - أساس التمييز والتفريق بين إنسان وآخر ، ولذلك امتنَّ سبحانه وتعالى على سيدنا إبراهيم عليه السلام ، بأن وهب له إسماعيل وإسحاق عليهما السلام ، والامتنان عائد إلى تمتع كل واحد منهما بصفة من الصفات الخُلُقية المحمودة حيث كان اسماعيل حليماً . واسحاق عليماً ، وجاء ذلك في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٩٩ رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠٠ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١ ﴾[3] .

وقـــال :

﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ۝٥٢ قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٥٣ ﴾[4] .

---

(١) الأعراف : ١٥٠ .

(٢) المقتضب : ٢٨٦/٤ ، وانظر: نظم الفرائد : ٣٢٩

(٣) الصافات : ٩٩ ، ١٠١ .

(٤) الحجر : ٥٣ .

ومّما وُصِفَ به من الخُلُق أيضاً ، العقل ، بمعنى التفكر والتدبر، ومن ذلك قوله تعالى :

(إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)(١).

وقولــه :

(وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ)(٢).

ويلاحظ على النعت بهذه الصفة أنّه لم يأتِ إلا جملة ، وكانت في أغلب المواضع فعلية مضارعية . وفي ذلك لفت إلى ما ينبغي لهذه الصفة من الاستمرار والتجدد . ومن الوصف بالخُلُق أيضاً ما جاء في آية التحريم التي سبق الاستشهاد بها وهي قوله تعالى :

(عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)(٣).

فالجملتان الفعليتان : (لا يعصون الله ما أمرهم) ، وما عطف عليها في محل رفع نعت ثالث ورابع للملائكة ، ولا يحتمل المعنى نصبها على الحال وإن كان جائزاً صناعة : لتخصُّص النكرة بالوصف ، وذلك عند من يمنعون مجيء

---

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) المائدة : ٥٨ .

(٣) التحريم : ٦ .

الحال من النكرة بدون مسوغ : وإنّما امتنع ذلك لأن الطاعة وسرعة امتثال الأوامر من صفاتهم الملازمة لهم ، ، وإنما جئ بالجملة المضارعية إشارة إلى تجدد ذلك واستمراره بتجدد واستمرار الأوامر منه تعالى - قال الآلوسي « (لا يعصون الله ما أمرهم) صفة أخرى - للملائكة - ، (ويفعلون ما يؤمرون) أي : الذي يأمرهم عزّ وجلّ به ، والجملة الأولى لنفي المعاندة والاستكبار عنهم - صلوات الله عليهم - فهي كقوله تعالى : (لا يستكبرون عن عبادته) ، والثانية لإثبات الكياسة لهم ونفي الكسل عنهم ، فهي كقوله تعالى : (ولا يستحسرون) إلى (لا يفترون) ، وبعبارة أخرى إن الأولى لبيان القبول باطناً ، فإن العصيان أصله المنع والإباء ، وعصيان الأمر صفة الباطن بالحقيقة، لأن الإتيان بالمأمور إنما يعدُّ طاعة إذا كان يقصد الامتثال ، فإذا نفى العصيان عنهم دلّ على قبولهم وعدم إبائهم باطناً ، والثانية لأداء المأمور به من غير تثاقل وتوانٍ ، على ما يشعر به الاستمرار المستفاد من (يفعلون)، فلا تكرار »[١] .

جـ - ما كان مفيداً انتساب الموصوف :

والنسب - كما بَيّنَ ابن السراج - يكون : « إلى أب ، أو بلدة ، أو صناعة أو ضرب من الضروب ... وذلك قولك : مررت برجل هاشميٍّ ، ورجل عربيٍّ ، منسوب إلى الجنس . وبرجل بزّاز وعطّار ، وجمّال ، فهذا منسوب إلى الأمور التي تُعالج . وبرجل بصريٍّ ومصريٍّ وكوفيٍّ ، فهذا منسوب إلى البلد[٢]. وتقول مررت برجل دارع ونابل أي صاحب درع ونبل ، وكذلك برجل فارسيٍّ . فجميع هذه الأشياء إنما صارت صفات بما لها من معنى الصفة[٣]. فأما أب وأخ ، وما جرى مجراهن ، فصفات ليست منسوبة إلى شئ ، وهي أسماء أوائل في أبوابها ، ولا يجوز أن يُنسبَ اليها كنسب هاشمي المنسوب

---

(١) روح المعاني : ٥٧/٢٨ ، وانظر : التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات ، لأبي المطرِّف ابن عُميرة : ٦٤-٦٦ ، حيث ذهب ابن عميرة إلى رفض ما تُعورف عليه من أن المضارع يفيد التجدُّد والاستمرار .

(٢) انظر : شرح عيون الاعراب ، للمجاشعي : ٢٧٧ ، ٢٣٠-٢٣١ .

(٣) يقصد أن مجوز جعلها كذلك هو تأويلها بالمشتق ، وهو : منسوب إلى كذا .

إلى هاشم ولاكعطَّار المنصوب إلى عطر ، ولا دارع المنسوب إلى الدرع »[١].

ويستوقفنا في كلام ابن السراج السابق قوله : « أو ضربٍ من الضروب » إذ فيه عدم قصر النسب على هذه الأمور التي كان متعارفاً بالنسبة إليها . وفي ذلك توسيع لمجال النسب ، بحيث يمكن أن يُنسبَ إلى ما يُحتاج إليه مما لم يُنصَّ عليه ، وذلك وفقاً للتطور في الحياة الذي يستلزم مرونة في الأساليب بحيث يمكنها مواكبته والتعبير عن مستجداته . وقد خالف ابن السراج المبرد في مسألة عدّ الوصف بالقرابة من باب النسب ، فالمبرد يراها من ذلك الباب حيث يقول : « وأما النسب ، فقولك : مررت برجل تميمي وقيسي . وكذلك نسب القرابة ، نحو : "مررت بزيد أخيك ، وبزيد بن عبدالله »[٢]. والقول عندي ما قاله المبرد . كما أن ابن بَرهان لم يَعُدّ بزازاً وعطارًا ، ونحوهما ، من باب النسب ، بل جعله قسماً مستقلاً ، سماه : النعت بالحِرْفة[٣] . وما ذهب إليه ابن السراج أولى بالاتباع ، لأن الشخص لا يوصف بذلك إلا مع كثرة المزاولة ومداومتها بحيث لا ينفكّ عمّا يزاوله ، فيصير ملتصقاً ومعروفاً به كما يعرف بكونه من قبيلة كذا ، ونحو ذلك ، ولأن نحو : (بزاز) ، و(دارع) ، الأصل فيها: بزّازيٌّ ، ودارعيّ ، فَحُذفتْ ياءي النسب للتخفيف ، ركونا إلى دلالة المادة والصيغة على المراد . وأشار سيبويه إلى ذلك الأصل كما بيّنَ أن علامة النسب قد تثبت ، وإن كان ذلك قليلاً . قال : « هذا بابٌ من الاضافة تحذف فيه ياءي الاضافة . وذلك إذا جعلته صاحب شئ يزاوله أو ذا شئ . أما ما يكون صاحب شئ يعالجه فإنه مما يكون (فَعَّالاً) ، وذلك قوله لصاحب الثياب : ثوّاب، ولصاحب العاج : عوّاج ، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها : جمّال ،

---

(١) الأصول في النحو: ٢/٢٦/٢٧، وانظر : الموجز في النحو: ١٠١، والكتاب : ٣/٣٨١-٣٨٣ ، وشرح عيون الاعراب : ٢٣٠-٢٣١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/١٩٥ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١/٧٤٩.

(٢) المقتضب : ٤/٢٨٥ .

(٣) انظر : شرح اللمع : ١/٢٠٧ .

ولصاحب الحمر التي يعمل عليها : حمّار ، وللذي يعالج الصرف : صرّاف .
وذا أكثر من أن يحصى . وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا : البَتّيّ ،
أضافوه إلى البُتوت ، فأوقعوا الإضافة على واحده ، وقالوا : البتّات . وأما ما
يكون ذا شئ وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلا) ، وذلك قولك لذي
الدرع : دارع ، ولذي النَّبل : نابل، ولذي النُّشّاب : ناشب ، ولذي التمر : تامر،
ولذي اللبن : لابن ... وتقول لمن كان شئ من هذه الأشياء صنعته : لبّان ،
وتمّار ، ونبّال ... وقالوا لصاحب الفرس : فارس ... وقالوا : بغّال لصاحب
البغل ، شبهوه بالأول ، حيث كانت الاضافة ، لأنهم يشبهون الشئ بالشئ وإن
خالفه . وقالوا لذي السيف : سيّاف ، وللجميع :سيّافة . وقال امرئ القيس :

وليس بذي رُمْحٍ فيطعنني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبّالِ

يريد : وليس بذي نبل . فهذا وجه ما جاء من الأسماء ولم يكن له فعل . وهذا
قول الخليل »[1]. فمِمّا « استدل به سيبويه على أن فعّالا بمنزلة ما نُسبَ بياء
النِّسبة ، أنّهم قالوا : البتّيّ وهو الذي يبيع البتوت ، واحدها بَتٌّ ، وهي
الاكسية ويقال أيضاً :البتّات، والذي نُسِبَ عثمان البتّيّ من كبار الفقهاء»[2].
كما جاء في اللسان : « والبيّاض : الذي يبيض الثياب ، على النسب ، لا على
الفعل ، لأن حكم ذلك إنما هو : مُبيِّض ... ورجل بَيّاض : يبيع البيض ... قال
ابن سيده : وهو عندي على النسب »[3].

وهذا النوع حكمه حكم النوع الأول من جهة الثبوت ، بحيث لا يصح

ما نُسِبَ بياء النِّسبة

---

(١) الكتاب : ٣/٣٨١-٣٨٣ ، وانظر : شرح السيرافي :٤/١٧٠، والمقتضب: ٣/١٦١-١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/١٣-١٥، والمزهر : ٢/٢٧٤-٢٧٥ ، والعدد في اللغة ، لمصطفى النحاس : ٨٤ .

(٢) شرح السيرافي : ٤/١٧١، وانظر : النكت : ٢/٩٠٥ ، حيث نقل النص بكامله من السيرافي .

(٣) اللسان : ٢/١٢٣ ، ١٢٥ .

نصبه مع المعرفة على الحال ، فلا يقال في : جاء ني رجل قرشي جاء ني زيد قرشياً ، وكذلك البواقي ، قال السهيلي : « ... وأنت لو قلت : جاء ني زيد قرشياً ، أو حبشياً ، لم يجز ، لأنه لم يزل كذلك »[١].

ولم يقع في القرآن الكريم تمييز شخص من آخر - بواسطة النعت - بنسبته إلى أبيه أو قبيلته ، إلا عيسى وأمه مريم - عليهما السلام - وذلك يتّسقُ مع نهج القرآن الذي جُعِلَ فيه العمل والخُلُق أساسَ التمايز ، والتميُّز - كما بينتُ سابقاً - وإنما خولف ذلك النهج مع (عيسى) ، لأن في وصفه بابن مريم إشارة إلى المعجزة ، ويؤيد ذلك تكرُّر ذلك الوصف [٢]. مع عدم ورود ذكر شخص آخر يحمل الاسم نفسه في القرآن الكريم فلو كانت وظيفة ذلك النعت التوضيح لكفى المجئ به مع أول مرة يذكر فيها اسمه عليه السلام ، وذلك ما حدث بالنسبة لأمّه ، حيث لم تنعت بنسبها إلى أبيها إلا مرة واحدة جاء ت في قوله تعالى :

(وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾)[٣]

فالنعت (ابنة عمران) ليست وظيفته التوضيح ، وإنما أورد إشارة لفضل (عمران) ويؤيد ذلك خصُّه بسورة تحمل اسمه وهي (آل عمران) التي ذُكِرَ فيها

---

(١) نتائج الفكر : ٣٩٦ .

(٢) انظر في عدد مرات وروده : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة : ع . ي . س . ومادة : م . ر . ي .

(٣) التحريم : ١١ -١٢ .

اصطفاء آل عمران وذلك في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾[1]

وحكمة عدم ذكر امرأة فرعون باسمها وهو (آسية بنت مزاحم) وتعريفها بإضافتها إلى فرعون ، إرادة الإشارة إلى ميزةٌ زائدة تمتاز بها على غيرها من المؤمنات وهو إيثارها الإيمان على الرابطة التي كانت تربطها به ، مع ما كانت تعلمه من بطشه وجبروته ، فلم يَثْنِها كل ذلك عن اتباع طريق الله[2].

ومن المواضع التي جاء فيها نعت (عيسى) بنسبته إلى مريم عليها السلام ، قوله تعالى :

(إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ ...) إلى اخر الآية[3] .

وقد وقع النعت بصيغتي (فَعْلال) و (فَعّال) مراداً بهما النسب ، والمنعوت غير مذكور قبله لتعينه بتلك النسبة وبما جاء بعدُ في السياق من الاشارة إليه ، وذلك في قوله تعالى :

---

(١) آل عمران: ٣٣ .ورد في الكشاف :١/٣٥٤ ، أنه عمران بن يصهر وهو والد موسى وهارون ، في قول ، وفي قول آخر : أنه عمران بن ماثان ، وقد أيد الشيخ أحمد بن المنير في الانتصاف ، القول الثاني ، ودلل على صحته فانظره في ص/٣٥٤ هامش(١) ، وقد قال بالقول الثاني السهيلي . انظر: التعريف والإعلام :٣٢، وانظر: معجم الألفاظ والاعلام القرآنية : ٧٤ .

(٢) انظر في ما لاقته من عذاب فرعون ، واسمها : الكشاف :٤/٥٧٢-٥٧٣، وانظر أيضاً : التعريف والإعلام : ١٧٤ .

(٣) المائدة : ١١٠ .

﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦ ﴾[1]

فـ(الوَسْوَاس) ، و (الخنَّاس) نعتان استُغني عن منعوتهما ، لصيرورتها كالعلمين لذاك المخلوق ، وهو الشيطان -عياذاً بالله منه-، إذ الوسوسة فعله الذي لا ينفك عنه ، ولا فعل له غيره ، ولذا قال الجوهري : « الوسواس : اسم الشيطان »[2] . وقال الزمخشري : « المراد به الشيطان ، سمي بالمصدر ، كأنه وسوسة في نفسه ، لأنها صنعته وشغله الذي هو عاكف عليه »[3]. واختلف في أصل هذا البناء من المضاعف ، وهو (فَعْلال) - بالفتح - فهو عند سيبويه مصدر مثله مثل (فِعْلال) - بالكسر - وإن كان أقل منه وروداً ، وذلك لأن الكسر هو الأصل ، والفتح مقيس على فتح أول التفعيل[4] . وإلى ذلك ذهب ابن عطية عند تخريجه لقراءة الفتح[5] في : : (إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها) . وهو اسم مصدر - للحركة المعروفة - عند الزمخشري ، حيث قال : «الوَسواس : اسم بمعنى الوسوسة ، كالزَلزال بمعنى الزلزلة . وأما المصدر فوسواس ، بالكسر ، كزلزال»[6]. وتابعه الفخر الرازي[7]. وهو عند الفراء اسم لفاعل الحدث ، قال : « والزلزلة بالكسر : المصدر . والزلزال بالفتح الاسم . كذلك : القَعقاع : الذي يقعقع - الاسم ، والقِعقاع : المصدر »[8] . وأشار إلى

---

(١) الناس : ١-٦ .

(٢) الصحاح : ٩٨٨/٣، وانظر : اللسان : ٢٥٤/٦، والتفسير الكبير :٥٧/٣٢.

(٣) الكشاف : ٨٢٣/٤ ، والتفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٨٥/٤ .

(٥) انظر : روح المعاني : ٢٠٨/٣٠ .

(٦) الكشاف : ٨٢٣/٤ ، ٧٨٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٠٩/٣٠ ، ٢٨٦ .

(٧) التفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .

(٨) معاني القرآن : ٢٨٣/٣ ، وانظر : التفسير الكبير :٥٧/٣٢-٥٨ ، والمزهر في علوم اللغة : ٥٢/٢ .

ذلك الآلوسي ، وهو يتحدث عن خلافهم حول هذه الصيغة - فَعلال - ، قال : «... وذكروا أنه يجوز في ذلك الفتح والكسر ، إلا أن الأغلب فيه ، إذا فتح أن يكون بمعنى اسم الفاعل ، كصَلصال ، بمعنى : مُصلصِل ، وقَضْقاض ، بمعنى مُقَضْقِض ، ووسواس بمعنى : مُوسْوِس ، وليس مصدراً عند ابن مالك[1] ، وآثر هذا الوجه على غيره ، واحتج له، قال متحدثاً عن (وسواس) : « ... وأريد به هنا : الشيطان ، سُمّيَ بفعله ، مبالغة كأنه نفس الوسوسة . أو الكلام على حذف مضاف ، أي : ذي الوسواس[2] . وقال بعض أئمة العربية إن (فَعْلَلَ) ضربان : صحيح كدحرج ، وثنائي مكرر ، كصلصل . ولهما مصدران مطّردان : فَعْلَلة وفِعْلال - بالكسر - ، وهو أقيس ، والفتح شاذ لكنه كثر في المكرر كتِمتام ، وفأفاء . ويكون للمبالغة ، كفَعّال في الثلاثي ، كما قالوا : وَطْواط ، للضعيف ، وثَرثار ، للمكثر ، والحق أنه صفة فليحمل عليه ما في الآية من غير حاجة إلى التجوز ، أو حذف المضاف »[3] . و(الخنّاس) مثله ، أي هي صيغة مبالغة مقصود بها النسب ، قال الزمخشري : «(الخنّاس) : الذي عادته أن يخنس ، منسوب إلى الخنوس ، وهو التأخر ، كالعوّاج والبتّات »[4] . وتابعه الفخر الرازي ناقلاً كلامه بنصه [5]. وإليه ذهب الآلوسي أيضاً[6] .

د - الوصف بـ (ذو) :

« وذلك نحو مررت برجل ذي إبل ، وذي أدب ، وذي عقل ، وذي مروءة وما أشبه ذلك . ويفسر بأن معناه : صاحب »[7].

---

(١) روح المعاني : ٢٠٩/٣٠ .

(٢) انظر : الكشاف : ٨٢٣/٤ ، والتفسير الكبير :١٩٧/٣٢ ، واللسان :٢٥٥/٦.

(٣) روح المعاني : ٢٨٦/٣٠ .

(٤) الكشاف : ٨٢٤/٤ ، وانظر : الكتاب : ٣٨١/٣ - ٣٨٣ .

(٥) انظر : التفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .

(٦) انظر روح المعاني : ٢٨٦/٣٠ .

(٧) الأصول في النحو : ٢٧/٢، وانظر : ص ٢٤، وشرح عيون الاعراب:٢٣١، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٠/١ .

وعبَّر ابن برهان عن ذلك – في أحد المواضع – بـ : الوصف بالجوهر[١]، في حين جاء تعبيره في الموضع الذي يليه دقيقاً حيث قال : «(ذو) بمعنى صاحب ، وإنما دخلت (ذو) وصلة إلى الصفة بالجنس»[٢]. والقول بكونها وصلة إلى الصفة بالجنس يشمل الجواهر ، وأجناس المعاني ، حيث جاءت (ذو) مضافة اليها كثيراً في القرآن الكريم .

و(ذو) وإن كانت بمعنى (صاحب) تفارقها في كونها موضوعة لمعنى الصحبة الدائمة [٣] ، ولذا نجد في كثير من الآيات يُخْبَرُ فيها بكون فريق من الناس من أصحاب الجنة ، أو من أصحاب النار ، حُكماً بخلود كُلٍّ في كلٍّ ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾[٤] .

وقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾[٥]

ولتلك الخصيصة لـ (ذو) يجاء بها حيث يراد ثبوت معنى ما أضيفت إليه في المنعوت أو المخبر عنه ، ومن الثاني قوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[٦].

---

(١) انظر شرح اللمع : ٢٠٧/١ .
(٢) السابق : ٢٠٧/١ – ٢٠٨ ، وانظر أيضاً : نتائج الفكر : ١٧٧.
(٣) انظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٩٠٦/٢ – ٩٠٧ .
(٤) البقرة : ٢١٧ .
(٥) الأعراف : ٤٢ .
(٦) البقرة : ٢٤٣ .

ومن الأول قوله تعالى في آية الوصية :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[1] ،

وقال في آية الرجعة :

﴿ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[2] .

والشاهد في : (اثنان ذَوَا عَدْلٍ) ، و : (أشْهِدُوا ذَوَيّ عَدْلٍ) ، حيث وقعت (ذو) وما أضيفت إليه نعتاً لاثنين في الآية الأولى ، ونعتاً لمحذوف في الثانية ، تقديره : رجلين ذَوَيْ عدل ، وسوّغ حذفه دلالة (ذو) بصيغتها وعلامتها الإعرابية عليه . وللإشارة إلى وجوب ثبوت الصِّفة في الشاهدين ثبوتا دائما جئ بـ (ذو) ، ولم يُقلْ : اثنان عادلان أو صاحبا عدل[3]. وقد كشف الألوسي النقاب عن مقتضي إيثار : (ذا القربى) على (القريب) في أسلوب القرآن ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾[4]، فقال : « وعبَّر عن القريب بذي القربى في جميع المواضع ، ولم يُعبر عن المسكين بذي المسكنة ، لأن القرابة ثابتة لا تتجدد . و (ذو) كذا ، لا يقال في الأغلب إلا في الثابت . ألا ترى أنهم يقولون لمن تكرر منه الرأي الصائب : فلان ذو رأي ، وتكاد لا تسمعهم يقولون لمن أصاب مرة في رأيه كذلك . وكذا نظائر ذلك من قولهم : فلان ذو جاه وفلان ذو إقدام . والمسكنة لكونها مما تطرأ وتزول ، لم يُقَلْ في المسكين : ذو مسكنة . كذا قال الامام »[5] .

---

(١) المائدة : ١٠٦.

(٢) الطلاق : ٢ .

(٣) الكشاف : ٤/١٢٥ .

(٤) الروم : ٣٨ .

(٥) روح المعاني : ٢١/٤٥ .

وكما تدل (ذو) على ثبوت الصفة للموصوف بها ثبوتاً دائماً بحيث تعود وكأنها منه كالجزء ، فإنها تدل أيضاً على بلوغ الموصوف حداً في الصفة لا مزيد عليه ، أي إنها تفيد المبالغة في الوصف ، وشاهدنا على ثبوت تلك الدلالة لها ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾[1] .

فقوله : (ذي مسغبة) و (ذا متربة) نعتان لكل من : (يوم) و (مسكين)، وجيء بذي لبيان أن الجوع قد بلغ الغاية في ذلك اليوم ، وأن المسكين قد بلغ في الحاجة النهاية . قال الفرَّاء :« (ذي مسغبة) : ذي مجاعة ... أو مسكيناً ، حدثنا أبو العباس قال : حدثنا محمد ، قال حدثنا الفراء قال : وحدثني حبَّان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس : أنه مرَّ بمسكين لاصق بالتراب حاجةً ، فقال : هذا الذي قال الله تبارك وتعالى : (أَوْ مِسْكِيناً ذا مَتْرَبَةٍ)[2]. وقال أبو حيان : « ووصف يوم بذي مسغبة ، على الاتساع »[3]. وتفسير المراد بالاتساع -هنا- هو إسناد ما يقع في الزمان إلى الزمان مُبالغة ، قال الزمخشري : « ووصف اليوم بذي مسغبة ، نحو ما يقول النحويون في قولهم : همٌ ناصبٌ : ذو نَصَب »[4].

---

(١) البلد : ١١ - ١٦ .

(٢) معاني القرآن : ٣/٢٦٥-٢٦٦، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٥/٣٢٩ - ٣٣٠ ، والبحر المحيط :٨/٤٧٦، والمفردات في غريب القرآن : ٧٣ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٤/٥٤٠ وذكر الزمخشري أنه روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في(ذا متربة) :الذي مأواه المزابل ، الكشاف : ٤/٧٥٧ .

(٣) البحر المحيط : ٨/٤٧٦.

(٤) الكشاف : ٤/٧٥٧ ، وانظر روح المعاني : ٣/١٣٨ .

القسم الثاني – ما كان فعلاً للموصوف :

وشَرَحهُ ابنُ السراج بقوله : « وهو ما يكون فعلا للموصوف يكون به فاعلاً أو متصلاً بشيء من سببه ، وذلك قائم ، وقاعد ... تقول : مررتُ برجل قائم ، فهذه صفة استحقها الموصوف بفعله ، لأنه لما قام استحق أن يُقال له قائم ، ولمّا ضَرَبَ ، وجب أن يُقال له : ضارب ... ولهذا حَسُنَ أن توصف النكرةُ بالفعل فتقول : مررت برجل ضربَ زيدا ، كما يصح أن يُقال مررت برجل ضاربٍ زيدا غدا »[1] .

وهذا القسم عند غالبية النحاة – ومنهم ابن السراج كما يوضح كلامه السابق – نوع واحد . وأميل إلى جعله ثلاثة أنواع :

أ – ما يتصف فعله بالثبوت بدلالة مادته . وما جاء من هذا القسم فالأولى أن يُجعل نعتاً .

ب – ما يدلُّ فعله على الثبوت بقرينة . وتُحدَدُ الحالية أو النعت في ضوء القرينة .

جـ – ما لا يدلُّ على ثبوت . والأولى جعل ما جاء من هذا القسم حالاً .

وفائدة هذا التقسيم المساعدة على تعيين الباب النحوي الذي يدخل تحته ما يأتي بعد الاسم دالاً على معنًى فيه . فما كان كذلك – وهو ليس خبراً ، وما قبله ليس معرفة – يحتمله باب الحال وباب النعت . وترجيح أحدهما على الآخر ينبغي أن يستند – من بين ما يمكن أن يستند عليه – إلى المعنى . وليس لي في هذا الصنيع إلا النصُّ والتوضيح والتوقف عندما التقتطه من كلام بعض النحاة مما يُشير إلى ذهابهم ذلك المذهب قال ابن يعيش مبينا السمة الأساسية لباب النعت : « ... ولمّا كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة ، وجب أن يُجعلَ للمنعوت حالٌ تَعْرَى منها مُشاركهُ في الاسم ، ليتميَّز به . وذلك يكون على

---

(١) الأصول في النحو :٢/٢٤-٢٥، وانظر : شرح عيون الإعراب :٢٣٠، وشرح اللّمع : ١/٢٠٧ .

وجوه: إمّا بخلقه ، نحو : ... وإمّا بفعلٍ اشتهر به وصار لازماً له ، وذلك على ضربين : آليّ ، وهو ما كان علاجا ، نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ، ونحوها . ونفساني نحو : عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف وظريف ووضيع ومُكرم ومُهان . إذا اشتهر بوقوع ذلك به ... »[١] .

فالسّمة الأساسية لباب النعت الثبوت ، ولهذا فإن ما كان من الأفعال غير مُتّصف بتلك السّمة ، فينبغي كي يُنعتَ به أن يكون ممّا اشتهر به المنعوت وصار من سماته التي يُعرف ويُميّز بها من غيره ممن يشاركه اسمه .

وقال السهيلي : « ... ثُم نرجع إلى الحال فنقول : إذا كانت صفة لازمة للاسم،كان حملها عليه على جهة النعت أولى بها ، وإذا كانت مساوية للفعل غيرَ لازمة للاسم إلا وقتَ الإخبار عنه بالفعل ، صلُحَ أن تكون حالا ، لأنها مُشتقة من التحوّل ، فلا تكون إلا صفة يُتحوّل عنها ... »[٢] .

ويبدو أن منحاه هذا هو منحى أُستاذه ابن الطراوة الذي نَقَلَ عنه القول بوجوب مراعاة المعنى في إتباع النكرة لما قبلها ، أو نصبها على الحال ، قال موضحا أنَّ نصبَ نعتِ النكرة على الحال – إن اقتضى المعنى ذلك – لا يمنعه قياسٌ ولا سماع :« ... أمّا القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : جاء ني زيد الكاتب ، وجاء ني زيد كاتبا – وبينهما من الفرق في المعنى ما نراه – فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررتُ برجل كاتب ، أو : برجل كاتبا ؟ وإذا كان كذلك فلا بُد من الحال إذا احتيج إليها . وأمّا السماع ، ففي الحديث : (صلّى خلفه رجال قياما) ...»[٣]
وقد سبق هؤلاء إلى وجوب تلك التفرقة المستندة إلى المعنى ، المبرد ، قال –

---

(١) شرح المفصل : ٤٧/٣ ، وانظر : المقتضب : ١٦٦/٤ ، والأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب : ١٥١/١ .

(٢) نتائج الفكر : ٣٩٦ .

(٣) السابق : ٢٣٤ ، وانظر : أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٥.

مُبيِّناً أنّ إتباع ما بعد المعرفة لها – بتعريفه – أو عدم إتباعه ، بأن يُترك على تنكيره فينصب على الحال مُحدِّدهُ المعنى – : « ... فإذا قلت جاء ني زيد ماشيا ، لم يكن نعتا ، لأنك لو قلت : جاء ني زيد الماشي ، لكان معناه : المعروف بالمشي ، وكان جاريا على زيد ، لأنّه تحلية له وتبيين أنّه زيد المعروف بهذه السِّمة ، ليُفْصَلَ ممَّنْ اسمه مثلُ اسمه ، بهذا الوصف ، فإذا قلت : جاء ني زيد ماشيا ، لم تُرِدْ أنّه يُعرف بأنّه ماشٍ ، ولكن خبّرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدْلُلْ كلامُك على ما هو فيه قبلَ هذه الحالة أو بعدها ... وكذلك مررت بزيد ضاحكا ، وصادفتُ أخاك راكبا ... »[1] . ونصّ على جواز نصب النكرة على الحال دون اشتراط مُسوِّغ ، – فيما سبقَ نقله[2] عنه – وكرر ذلك في موضع آخر حيث قال : « ... ومثال هذا قولك : جاء ني رجلٌ ظريف ، فتجعل ظريفا نعتا لرجل ، ويجوز : جاء ني رجلٌ ظريفا ، على الحال . فإذا قلت : جاء ني ظريفا رجلٌ بَطَلَ الوجهُ الجيدُ ، لأن رجلا لا يكون نعتا ، فصار الذي كان هناك مُجازا ، لا يجوز غيره »[3] .

ومن المهم هنا تصحيح ما نُسِبَ لسيبويه من أنّه يجيز نصب نعت النكرة – إذا لم يُقصد به الثبوت – على الحال ، بدون مُسوغ قياسا . فقد ذَكَرَ السيوطيُ نقلَ أبي حيان ذلك عنْ سيبويه ، قال : « ... ومن النادر قولهم : عليه مائةٌ بيضا و : فيها رجلٌ قائما . واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا و نقله عن سيبويه ، وإن كان دون الإتباع في القوة »[4] . ونصُ كلام أبِي حيان هو : « الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة . وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياسا . وإن (لم)[5] يكن بمنزلة الإتباع في

---

(١) المقتضب : ٤/٣٠٠ ، وانظر أيضاً : ٤/١٦٦ .

(٢) انظر المقتضب : ٤/٢٨٦ .

(٣) السابق : ٤/٣٩٧ .

(٤) الهمع : ٤/٢١ .

(٥) اقتضى زيادة (لم) استقامة المعنى .

القوّة ، والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب ... والحال المتقدمة من النكرة ، قال سيبويه أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام ، انتهى ... وقد ذكرنا [اقتباس][١] سيبويه مجيئها من النكرة من غير اعتبار لما اعتبره ابن مالك »[٢] . وقال الأزهري : « .. وإذا ثبت مجئ الحال من النكرة بلا مُسوّغ هل يُقاس عليه ، أو لا ؟ ذهب سيبويه إلى الجواز ، والخليل ويونس إلى المنع »[٣] .

- والحقيقة أن ما نُسب لسيبويه – مما ورد مفيداً ذلك في الكتاب – ليس رأيه ، بل هو رأي أستاذه الخليل ، ورأي يونس وعيسى بن عمر.

أمّا هو فيذهب إلى جواز ذلك قياساً مع وجود مسوّغ ، واستدللنا على ذلك بأدلة من كلامه ، أولها : قوله في باب نعت النكرة بفعل السببي : « هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه ، وصفة ما التبس به ، أو بشئ من سببه كمجرى صفته التي خلصت له . هذا ما كان من ذلك عملا . وذلك قولك : مررتُ برجل ضاربٍ أبوه رجلا ومررت برجل مُلازمٍ أبوه رجلا . ومن ذلك أيضا : مررت برجل ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومررت برجل مخالطٍ أباه داءٌ . فالمعنى على وجهين : إن شئت جعلته يُلازمه ويُخالطه فيما يُستقبل ، وان شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك . وإن ألقيت التنوين وأنت تريدُ معناه ، جرى مثله إذا

---

(١) جاءت في النصّ المحقق : (اقتباس) ، وأظن ما أثبته الصحيح .

(٢) ارتشاف الضَّرَب : ٢/٣٤٦ – ٣٤٧ ، وانظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/٢٦٣ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١/٣٧٨ ، وذكر ذلك أيضاً الخضري ، والصبان ، انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل : ١/٢١٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢/١٨ ، ونقل ذلك عن هؤلاء الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه : يونس البصري : (حياته وآثاره ومذاهبه) : ٢٤٢ – ٢٤٣ ، ولم يُشرْ إلى عدم نسبة القصر على السماع ، إلى يونس والخليل .

كان منونا »(١) . وما يستدل به على ما قلناه من النص السابق هو قوله : « فالمعنى على وجهين » ومع كون أحد الوجهين يُفيد اتّصاف المحدّث عنه بالحدث وقتَ المرور به فإن سيبويه لم يُشِرْ إلى اختلاف الاعرّاب لاختلاف المعنى ، بل بَعْدَ أن استدل واستشهد لكون الاضافة في هذه المسألة تجري مجرى عدم الاضافة لأنّها لفظية ، أي إنّ نحو : مررت برجلٍ ملازمِ أبيه رجلٌ، مساوٍ في المعنى والاعراب لـ : مررت برجل ملازمٍ أباه رجل ، أكّدَ ما ذهب إليه فيما سبق وهو أن الإعراب لا يختلف – هنا – باختلاف العمل . قال : « ... ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله لم يُلتفت إليه ولكنّا سمعناها تُنشد هذا البيت جَرًا وهو قول ابن ميّادة المُرّيّ من غطفان :

وارتَشْنَ حينَ أردْنَ أن يَرْمِيننا ... نَبْلاً بِلا ريشٍ ولا بقداحِ

ونَظرْنَ مِنْ خَللِ الخُدور بأعينٍ ... مَرْضى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت ، لم يُلقّنْهُ أحد ، هكذا وأنشد غيرُه بيتا آخر ، فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله :

حَمِينَ العراقيبَ العصا وتركْنَهُ ... بِه نفسٌ عالٍ مُخالِطُهُ بُهْرُ

فالعمل الذي لم يقع ، والعمل الواقع الثابت ، في هذا الباب سواء ، وهو القياسُ وقولُ العرب . فإن زعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون : به داءٌ مخالِطَهُ ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا . ولو قال : مررتُ برجل قائما ، جاز،فالنّصب على هذا »(٢) . وشاهدنا من كلامه قولُه بأن العمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت سواء ، وهو القياس عنده . ثُم بين مجوز النصب في كلام من ينصبه من العرب . وذلك المجوّز هو تخصيص النكرة بنعتها ، أي أن نصب (مخالطهُ) ، إنما صحّ – عنده – لأجل أن النكرة نُعِتَتْ ، وذلك في : مررت برجل به داءٌ مخالِطَهُ ، فالجملة الاسمية

---

(١) الكتاب : ٢/١٨ ، وانظر : ٢/٤٩ – ٥٠ ، ١/١٦٥ – ١٦٨ .

(٢) الكتاب : ٢/٢٠ – ٢١ .

(بـه داء) في محل جرّ نعت لرجل ، و(مخالطه) حال من (رجل) النكرة المخصصة بالنعت ولذا قال بعده : وتقول : هذا غلامٌ لك ذاهبا أي أن النصب فيما سبق مقيس على النصب في هذا الجملة . وقوله قبل المثال الثاني : « ولو قال : ... » ، يفيد أن حكم النصب في المثال الثاني ، ليس كحكمهِ في : « هذا غلام لك ذاهبا » ، ولا فرق بينهما إلا في تخصيص النكرة في الأول وعدمه في الثاني . وأوضحَ بعد كلامه السابق أن ما حمله على القول بجواز النصب - مع كون الرفع عنده هو القياس - هو ذهاب بعض النحويين إلى القول به تفرقةً منهم بين المعاني ، وهذا نصّ ما قاله : « وإنما ذكرنا هذا لأن ناسا من النحويين يُفرقون بين التنوين وغير التنوين . ويُفرقون إذا لم يُنَوِّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه ، نحو الآخذ واللازم والمخالط ، وما أشبهه وبين ما كان علاجا يرونه ، نحو الضارب والكاسر . فيجعلون هذا رفعا على كل حال ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، ويُجرونه على الأول إذا كان غير واقع . وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع . هذا قول يونس والأول قول عيسى . فإذا جَعَلَه اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كلّ حال ، تقول : مررتُ برجل مُلازمُه رجل ، أي : مررت برجل صاحبُ ملازمته رجل ، فصار هذا كقولك : مررتُ برجل أخوه رجلٌ[1] . وتقول على هذا الحدّ : مررتُ برجُل مُلازموه بنو فلان ، فقولك : ملازموه ، يدلك على أنّه اسم ، ولو كان عملاً لقلت : مررتُ برجل مُلازمه قومه ، كأنّك قلت : مررت برجل مُلازم إياه قومه أي : قد لزِم إيّاه قومُه»[2] .

---

(١) جاء في الكتاب : ٤٢٨/١ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة ، التي صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كلّهن أن يكنّ معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبدالله ضاربك فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك .

(٢) الكتاب : ٢١/٢-٢٢ ، وانظر : شرح الكافية للرضي : ٣٠٣/٢-٣٠٥ .

فتفرقة يونس وعيسى بين هذه الأسماء بِجعلها مُسندةً إلى النكرة على جهة الاتباع – نعتا – أو على جهة النصب – حالا – ، أساسُها المعنى ، وهو مستفاد – هنا – من شيئين : أحدهما : دلالات الأفعال التي أخذت منها هذه الأسماء ، من حيث الثبوت أو عدمه . الثاني : دلالة التنوين إذ من المعلوم أن إعمال الأسماء المشتقة – اسم الفاعل واسم المفعول – يُفيد أن الحدثَ واقعٌ وقتَ وقوعِ الحدثِ الأول كما في : مررت برجل ضاربٍ أبوه – وهو إمّا أن يكون من الأحداث التي تقع وتنقضي مع عدم اتصافٍ بالديمومة ، أو من الأحداث التي تتصف بها – أو أنه سيقع بعدُ . أمّا إضافتها إلى معمولها ، فتدل على وقوع الحدث وانتهائه أو استمرار اتصاف المحدّث عنه به وذلك بحسب دلالة الفعل المأخوذ منه الاسم ، هذا إذا لم يكن الغرض من الإضافة التخفيف بحذف التنوين – وهو أمرٌ مستحبٌ وكثير الوقوع في الكلام ، وقد بيّنَ سيبويه أن الاضافة في هذه الأسماء قد لا تكون لها دلالة معنوية ، بل لغرضٍ لفظي وهو ما ذكرناه قال : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شئ ، وينجرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ودخل في الاسم مُعاقبا للتنوين فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ ، لأنه اسم وان كان ليس مثله في المعنى والعمل . وليس يُغيّر كفُّ التنوين ، إذا حذفته،مُستخَفّاً شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[1] ... ويزيدُ هذا عندك بيانا قوله تعالى : جَدُّهُ : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[2] »[3] . وعلى ذلك المعنى[4] جاء

---

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) المائدة : ٩٥ .

(٣) الكتاب : ١/١٦٥ – ١٦٨ .

(٤) المقصود به : وقوع الحدث وقت النظر مع اتصافه بالديمومة ، وذلك الاتصافُ مُستفاد من دلالة الفعل (خالط) ، ومن دلالة السياق والمقام . والاضافة في (مخالطها) لفظية ، بدليل صحة نعت (أعين) النكرة بها .

جرُّ (مخالطها) - في بيت الكتاب السابق إيراده - إذ نصبه يُفيد أنَّ ذلك وصفٌ للأعينِ مختصٌ بوقت نظرِها من فُرَجِ الخدور ، والمرادُ عكسهُ وهو أن ذلك سِمةٌ من سمات تلك الأعين لا تفارقها . وهذا شاهد للنوع الثاني من الأنواع التي قسمتُ الاسم المأخوذ من الفعل إليها ، وذلك أن (المخالطة) من الأمور التي تتصف بالثبوت بقرينة . ورأينا أن القرينة في البيت جعلت المعنى على الثبوت ، وبذلك فإن الإتباع - على النعت - هنا أقوى معنًى من النصب على الحالية . وقد نقل ابن السراج ذلك عن سيبويه فقال : « وحكى سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلا النّصْب في : مررت برجل مخالطَ بدنَه داء ، فينصبون (مخالط) وردَّ هذا القولَ ، وقال ...»[1] . وثاني تلك الأدلة : ما جاء في قوله : « " هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة " : وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ مُقبلُ ... ويُستدلُّ على أنهنَّ نكرة أنهنّ مضافات إلى نكرة وتوصف بهنَّ النكرة . وذلك أنك تقول فيما كان وصفا : هذا رجلٌ خيرٌ منك وهذا فارسٌ أولُ فارس وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك . ويستدلّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما تُوصفُ به النكرة ، ولا تصفه بما توصف به المعرفة ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلُ ... ومن قال : هذا أول فارسٍ مُقبلا ، مِنْ قِبلِ أنّه لا يستطيع أن يقول : هذا أول الفارس ، فيُدخلُ عليه الألف واللام فصار بمنزلة المعرفة ، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة ، وينبغي له أن يزعم أن (درهما) في قولك : عشرون درهما معرفة ، فليس هذا بشئ ، وإنما أرادوا : من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافاً وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك . وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجلٌ مُنطلقا وهو قول عيسى . وزعم الخليلُ أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً . ومثل ذلك : مررت برجل قائما ، إذا جعلت المرورَ به في حال قيام . وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائما ، وهو قول الخليل .

---

(١) الأصول في النحو : ٢/٢٥-٢٦ ، والقول الذي نقله ، هو تفرقة النحويين السابق ذكرها من قبل سيبويه .

ومثل ذلك : عليه مائة بيضا ، والرفع الوجهُ . وعليه مائة عينا ، والرفع الوجه. وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ ، والجر الوجهُ . وإنما كان النصبُ هنا بعيدا من قِبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالا ، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا : هذا زيدٌ الطويل ، وهذا عمرو أخوك وألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلو حالَ النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها . وزعم من نثق به أنّه سمع رؤبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقبلا جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول »[1] .

فالشاهد في قوله : « وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجل منطلقا ، وهو قول عيسى وزعم الخليل أن هذا جائز ... وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائما ، وهو قول الخليل » ، فالقول بالنصب على الحال من النكرة مع عدم وجود مسوِّغٍ - كما نرى - ذهبَ إليه عيسى والخليل ، ولذلك فإننا نجدُ سيبويه يُسْبق (يجوز) بـ (قد) ثم يُذكر صاحب القول بالجواز . أما هو فيرى أن مسوّغ نصب (مُقبلا) ، هو وجود مخصِّصٍ للنكرة المضافة محذوفا ، ولذلك قال : « وانما أرادوا من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافا ، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك ». وشاهدٌ ثانٍ من الكلام السّابق وهو قوله : « ومثل ذلك : عليه مائة بيضا والرفع الوجه ، وعليه مائة عينا ، والرفع الوجه وزعم يونس ... والجرّ الوجه ، وانما كان النصب هنا بعيدا ». فهو هنا أمام المسموع نصبُه من أصحاب اللغة ، ومع قبوله له ، يجعل القياسَ غيرَه ، وهو الاتباع وهذا أقوى ما يدلُّ على أنه لم يَقُلْ بقياسِ النصب على الحال من النكرة بدون

---

(١) الكتاب : ٢/١١٠ ، ١١٢ - ١١٣ ، وانظر أيضاً ص ١٢٢ ، حيث قاس نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال ، على ما أجازه هنا - بناء على ما ذهب إليه الخليل وعيسى - وذلك في نحو : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قائماً رجل . وذكر أن النصب هنا يتم به التخلص من قبيحين هما : حذف الموصوف ، وإيلاءُ المشتقِّ العواملَ .

وجود مسوغ . وقد علَّلَ مسلكه هذا بقوله : « وإنما كان النصب هنا بعيدا ... » الخ ، فعلّة البعد - عنده - آتية من جهة كون النَّصبِ يُؤدي إلى عدمِ طرد القاعدة ، أي إنّ المطابقة في حال التنكير تقتضي الإتباع ، كما اقتضته في حال التعريف ، وبذلك يتحققُ اطرادُ القاعدة . وقد وافقه السيرافي فيما ذهب إليه عند شرحه لتعليله السابق بقوله : « الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوبُ عن معناها الصفة ، والصّفة مُشاكلةٌ للفظِ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظِ الأول . وذلك قولك : جاء ني رجلٌ راكبٌ في حال مجيئه ، ولست تريد بيان رجل ، في حال إخبارك ، وإذا قلت : جاء ني رجل راكبا ، فذلك المعنى تريد ، فكرهوا العدول عن لفظٍ مُشاكلٍ للفظِ الأول إلى لفظٍ يُخالفه ، لغير خلاف في المعنى ، فلذلك آثروا الصفة في النكرة على الحال . أمّا المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، لأنك إذا قلت : جاء ني زيدٌ أمس الراكبُ ، فالراكب صفة لزيد في حال إخبارك ، لأن زيدا معرفة تحتاج إلى أن يعرفه المخاطب في حال إخبارك ، فإذا قلت : جاء ني زيد أمس راكبا ، فالركوب في حال مجيئه ، لا في حال إخبارِك . وجعل سيبويه « أول فارس مُقبلا » ، في باب الحال ، كقولك : هذا رجل مُنطلقا ، لِتحقّقِ تنكير « أول فارس » ، إذ محله في الاعراب والحال الذي بعده كمحل رجل ، من : هذا رجل »[1] .

---

(١) شرح السيرافي : ٢/٢١٤ .

الاشـــتـقـاق :

جمهور النحاة – كما هو معلوم – على اشتراط الاشتقاق أو صحّة التأويل بالمشتق للاسم الواقع نعتا[١] . ولم يُصرح بخلاف ذلك منهم –على ما أعلم– إلا ابنُ الحاجب قال : « ولا فصل بين أن يكون مُشتقا أو غيره ، إذ كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل : تميميّ ، وذي مال . أو خصوصا، مثل : مررت برجل أيِّ رجل ، ومررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا»[٢] . ونقل الرضي شرح ابن الحاجب لكلامه السابق ، « قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صحّ وقوعه نعتا ، فلا فرق بين أن يكون مُشتقا وغيره . ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضعُ المشتق ، توهّم كثيرٌ من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق، هذا كلامه »[٣] . هذا ما ذهب إليه في كافيته وشرحه عليها . ويبدو من كلام الرضي موافقته لما ذهب إليه ابن الحاجب ، قال – بعد إيراده كلام ابن الحاجب السابق وشرحه – معلقا على اشتراط

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٣/٢ ، ١١٧ – ١١٨ ، والمقتضب : ٢٥٨/٣– ٢٦٠ ، ٢٩٥/٤، والأصول في النحو : ٢٧/٢ – ٢٩ ، ٣١ ، واشتقاق اسماء الله الحسنى : ٢٥٩–٢٦٠، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ١٣١–١٤٨، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٩٠٦/٢ ، ٩٢٦ ، واللمع في العربية : ١٢٩ ، وشرح اللمع : ٢٠١/١ ، ٢٠٨ ، والتبصرة والتذكرة : ١٧٦/١ – ١٧٨ ، والمفصل وشرحه : ٤٨/٣ ، ونتائج الفكر : ٥٣ ، ٢٤٢ ، وألفية ابن معطي وشرحها: ٧٤٥/١ – ٧٤٦ ، والمقرب : ٥٥٠/١ – ٥٥١ ، والتسهيل : ١٦٧، والمساعد على التسهيل : ٤٠١/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٠٤/٣ –٣٠٦، وارتشاف الضرب ٥٧٩/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان : ١٢٠ ، وتقريب المقرّب : ١٧٢ ، وهمع الهوامع : ١٧٦/٥ ، ١٧٨ .

(٢) الكافية : ١٢٩ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٣/١، وقد بيَّن أنَّ النص السابق هو شرح المصنف على كتابه، محقق الكافية د. طارق نجم : انظر الكافية : ١٢٩، هامش:(٣٤٩).

سيبويه الاشتقاق في النعت وعدم اشتراطه ذلك في الحال : « اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسدٍ ، وصفا ، ولم يستضعف : بزيد أسداً ، حالا. فكأنه يشترط في الوصف ، لا في الحال الاشتقاق . وفي الفرق نظر»[١] . وتفريق سيبويه بينهما صحيح فقد وقع الجامد – غير المؤول بالمشتق – حالا ، وقوعا كثيرا في القرآن الكريم ، ووقوع النعت فيه كذلك ، يمكن أن يوصَف بالنُّدرة ، مع ملاحظة أنه لم يكن المراد من أسماء الأجناس التي وُصِفَ بها ، حقيقتها ، بل أريدت الإشارة إلى المعاني التي صارت هذه الأسماء أعلاما عليها.

هذا إن أُريدَ إطلاق الحكم ، أمّا إن قُصِدَ قَصرُ الحكم على المثال المورَد فالذي ذهب إليه الرضي هو الصحيح ، وقد سبقه إليه السيرافي ، حيث قال – بعد أن ذكر تفريق سيبويه المشار إليه – : « والذي عندي أن جواز (أسد) في الصفة والحال واحد ، وذلك أنّك لست تُريد في الحال إذا قلت : مررت بزيد أسدا ، شخص الأسد الذي هو السبع ، وإنما تُريد : شديدا . وإذا كان أسدٌ في الحال بمعنى شديد كان في الصفة مثله لأن مرجعه إلى معنى شديد ، وشديدٌ صفة . فإذا قلت هذا خاتمك حديدا ، وهذا مالك درهما ، فإنما تريد نفس الحديد والدرهم»[٢]. وذكر المبرد إجازة جماعة من النحويين – لم ينصّ على أسمائهم – مجيئه كذلك ، بقوله : « ... وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به ، فيقال هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ . وسنشرح ما ذهبوا إليه ونُبين فساده على النعت وجوازه في الاتباع لما قبله ... »[٣] . كما أن ابن القوّاس أشار إلى أن قول ابن معطي في ألفيته :

* أوْ ما حوى معنى اشتقاق حُكما *

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٨٤ ، وانظر نص سيبويه المشار إليه : الكتاب : ١/٤٣٤ .

(٢) شرح السيرافي : ٢/٤٨ – ١٤٩ ، وانظر : شرح المفصل : ٣/٣٩ .

(٣) المقتضب : ٣/٢٥٩ ، وقد خرَّج الإتباع على البدل ، وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/٨٩٨– ٨٩٩.

وصدره :

* فالنعت مُشتقٌ يُبينُ الأسما *

قد يُفهم منه عدم اشتراطه الاشتقاق لهذا الباب ، قال : « ... ويحتمل أن يُريد بقوله " أو ما حوى معنى اشتقاق " ، أن كلّ ما دلّ على معنىً في المتبوع مطلقا، يصحّ أن يكون نعتاً مشتقاً كان أو غير مُشتق ، ولذلك عطف بأو . فإنّ من لا يشترط الاشتقاق لا يحتاج إلى تأويله بالمشتق ، فيكون النعتُ عنده إمّا مُشتق ، أوْ ما حوى معنى المشتق »[١] . ومع نصّ ابن الحاجب في الكافية شرحها على أن الاشتقاق ليس شرطا في الاسم الواقع نعتا نجدُ كلامه في شرحه للمفصل يُفيد عكس ما نصّ عليه هناك ، ومن ذلك ما جاء عند شرحه لقول الزمخشري : « وقد استضعف سيبويه أن يُقال : مررت برجل أسد ، على تأويل : جرئ »[٢] ، فقد علل الاستضعاف بقوله : « ووجه استضعافهم : مررت برجل أسد ، أن (الأسد) ليس موضوعا لذات باعتبار المعنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفة على خلاف وَضْعه . ووجه تجويزه ثَمّ مُضاف محذوف تقديره : مثل أسد ، وحذفُ المضاف واقامة المضاف إليه مُقامه ليس بقياس »[٣] . فقوله : « ووجه تجويزه ثم مضاف محذوف » ، وقد يُرى في الظاهر أنّ قوله هذا يَنْقُضُ قوله بعدم اشتراط الاشتقاق . ونحن – وان كنّا لا نقول بقول ابن الحاجب في عدم اشتراط الاشتقاق – لا نرتضي القول بالتقدير ، لأن فيه تفويت معنى المبالغة ، وهي التي من أجلها صير إلى الوصف باسم الجنس هذا ونحوه ، باعتباره صار علماً لمعنى القوة والشجاعة . ومن ذلك أيضاً ذهابه إلى التأويل في نحو : رجلٌ عدلٌ عند شرحه لقول الزمخشري : «ويوصف بالمصادر ، كقولهم : رجل عدل وصوم وفطرٌ ... »[٤] ، حيث قال :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي : ١/٧٤٥ – ٧٤٦ .

(٢) شرح المفصل : ٣/٤٨ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٤٤٣ .

(٤) شرح المفصل : ٣/٤٩ – ٥٠ .

«...بتأويلين : أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل ، أو المفعول ، وهو الصحيح ، والآخر : أن يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره : ذو عدل . وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر ، على هذا النحو ، والآخر : أنه يلزمه حذف مضاف ، على ما ذكرناه »[١] . وذلك ما لم يقلْ به الزمخشري أو ابن يعيش اللذان يشترطان الاشتقاق ، بل أبقاه ابن يعيش على بابه ، مُبينا أن المراد به المبالغة[٢] ، وكذلك فعل الرضي[٣] .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، – وهو أن الاشتقاق أو صحة التأويل به شرط للنعت – لسببين : الأول : أن ما نُعِتَ به من الأسماء الجامدة – غيرَ ما نصُّوا على قياسية النعت به من الجوامد لصحة تأويله بالمشتق – إنّما وقع في مقام إرادة المبالغة ، وهو – كما بُيِّن – مقامُ خروج عن مُقتضى الأصل في الصناعة مُراعاةً لجانب المعنى : حيث تُراد الاشارة إلى كون الأمر خارجا عن حدّ المعتاد والمألوف في مثله . ومع كون المبالغة هي التي اقتضت مخالفة الأصل فإنه وُجِدَ أن كُلّ ما نُعت به من الجوامد في هذا المقام تؤول دلالته إلى أحد معنيين : إمّا عظيم ، أو كامل أو بالغ الغاية والنهاية في المعنى الذي هو موضع الحديث ، وأمّا أن تُجعلَ الذات هي الحدث ، وهذا مختصٌ بالمصادر من تلك الجوامد . والثاني : أن استقراء أسلوب القرآن الكريم أكدَّ ذلك ، فعلى الرغم من كثرة النعوت الواردة فيه ، فإنَّ أكثرها وأغلبها كان مُشتقا ، ولم يقع النعت بغير ما نص على قياسية النعت به من الجوامد ، إلا في مقامات المبالغة أيضا . وأكثر الأسماء الجامدة استخداما في ذلك هي المصادر وأرى أن ذلك مُستند قوي للقول بجعل النعت بها قياسيا في تلك المقامات .

أمّا النعت بأسماء الأجناس فلم يقع إلا في موضعين ، هما قوله تعالى:

---

(١) الايضاح في شرح المفصل : ٤٤٣/١.

(٢) شرح المفصل : ٥٠/٣ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٦/١ .

(أُكُلٍ خَمْطٍ) على قراءة الجمهور ، وقوله تعالى : (وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ أُنْثَىٰ)، على قراءة ابن مسعود وقد تحقَّقَ لاسم الجنس في الموضعين شرط صحة النعت بهذا النوع من الأسماء وهو اشتهاره بمعنًى ، فصير إلى الوصف به لذلك المعنى المشتهر به . أمّا حصر عدد المرات التي وقعت فيها (ما) المبهمة كذلك ، فهو غير متاح لمثل هذه الدّراسة وذلك لأن إبهامها يجعل الخلاف حول تحديد موقعها الاعرابي وارداً في كل موضع تردُ فيه .

الجوامد التي يجوز النعت بها قياسا :

جمهور النحاة على أنّه « لا يجوز الوصف بما هو في حكم المشتق قياسا إلاَّ أن يكون الاسم منسوبا ، أو اسمَ عددٍ ، أو اسمَ كيلٍ ، ك (ذارع)، أو اسم إشارةٍ ، نحو قولك : مررت بزيد هذا ، أو اسما مشارا إليه ، نحو قولك : مررتُ بهذا الرجل »[1] . و (ذو) بمعنى صاحب داخلة في المنسوب بأحد اعتباريها وهو أنّها تفيد الملازمة والمصاحبة الدّائمة بين ما قبلها وما أضيفت إليه ، وهُمْ قد نزلوا ذلك منزلة النسب الحقيقي[2].

والمقصود بكون النعت بهذه الجوامد قياسيًّاً ، أنّه يُنعت بها لأداء جميع الأغراض والوظائف مثلها مثل المشتقات ، وهو الأمر الذي تفترق فيه عن الجوامد الأخرى التي عُدَّ النعت بها سماعيا . ويمكن أن يُفسّر السّماعي باختصاصها بمقام المبالغة لا بأنه يُقتصرُ فيها على ما ورد عن العرب . وفي ضوء هذا يُفسرُ ويُرتضى صنيع الرضي الذي ألحق بالأنواع الأربعة السّابقة غيرها من الجوامد التي نُعتَ بها لإفادة المبالغة ، وهي : كُلٌّ ، وجِدٌّ ، وحقٌّ ، « تابعة للجنس مُضافة إلى مثل متبوعها لفظا ومعنى، نحو :

---

(١) المقرّب : ٢٤١ ، وانظر : تقريب المقرّب : ١٧٢، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان : ١٢٠ .

(٢) انظر:الكتاب : ٣/٣٨١-٣٨٣، والنكت في تفسيركتاب سيبويه :٢/٩٠٥.

أنت الرجل كل الرجل ....» الخ[١] ، والمصادر المضافة من نحو حسبك وشرعك ... الخ و(ما) في : ما شئت من رجل ، واسم الجنس المماثل للمنعوت مُضافا إلى صدق وسوء نحو : عندي رجلٌ رجلُ صدق ، وحمارٌ حمارُ سُوء[٢] ، قال ناصاً على كون النعت بهذه الأشياء قياسيا : « وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنّف ، وهي على ضربين : قياسي وسماعي ، فمن القياسي : كُلُّ وجدُّ وحقُّ ... ومنه : ما شئت من كذا ، مقصوراً على نكرة ... وفي معنى قولك : رجل ما شئت من رجل : عندي رجل شرعك من رجل ... ومن المقيس أيضا : أن تُكرّرَ الموصوف وتضيفه إلى نحو صدق وسوء »[٣] ، وذهب إلى ذلك أيضاً ابن عقيل[٤] . وإنما ارتُضيَ منه هذا لأنه يُحقق التوسعة المحتاج إليها ، المحوطة بضابط الصّحَّة وهو معرفة المقام ، وكان المتوقع أن يتوحَّدَ النَّهجُ فيشمل هذا الحكم جميع ما جاء منعوتا به من الجوامد ، لهذا الغرض ، وخاصة المصادر التي رأينا أن النعت بها وقع وقوعا كثيرا ، وقد نصّ هو على ذلك ، ومع ذلك جعل النعت بها سماعيا ، حيث قال : « والسماعي على ضربين : إمَّا شائع كثير وهو الوصف بالمصدر ... وإمَّا غير شائع ، وهو ضروب ، أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ... وثانيها : جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيُكرر اللفظ بمعنى الكامل ... وثالثها : جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ »[٥] . وما ينبغي أن يدرج في القياس من غير الشائع الضربان : الأول والثانيَ .

وندرس في هذا المبحث من الجوامد التي عدّوا النعت بها قياسيا : المقادير . أمَّا اسم الاشارة والمشار إليه ، فيأتي بحثهما في فصل (عطف

---

(١) شرح الكافية : ٣٠٤/١ .

(٢) السابق : ٣٠٥/١ .

(٣) السابق : ٣٠٤/١ – ٣٠٥ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٠/٢ – ٤١١ .

(٥) شرح الكافية : ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ .

البيان) ، لأنه أنسب الأبواب بهما . وأمّا المنسوب فسبقت دراسته في مبحث الثبوت ، وبقي أن نشير هنا إلى أن عدّ النعت به قياسيا ليس مرجعه التأويل بمشتق ، وهو : منسوب إلى كذا ، بل أمر آخر ، هو اتفاق دلالة المنسوب مع دلالة المشتقات ، في أن كلا منهما يدل على ذات غير مُعيَّنة موصوفة بصفة مُعيَّنة . وذلك ما بيّنه الرضيّ في قوله : « واعلم أن علامة النسبة ياء مُشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلى المجرّد عنها ، فيدلّ على ذات غير مُعينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة الى المجرد عنها ، فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل واسم المفعول ، والصّفة المشبهة ، فان كُلاًّ منها ذاتٌ غيرُ معيَّنة موصوفة بصفة معينة فيحتاج إلى موصوف يخصصُ تلك الذات ، إمَّا هو ، أو متعلقه .....»[١] .

المقاديـــــر :

وهي تشمل : الأعداد ، المكيلات ، الموزونات ، المسوحات .

ومسوّغُ عدِّ النعت بها قِياسيّاً - وان كانت جامدة - دلالتها على سِمة من سمات الذات - على الحقيقة - من نحو الطول والقِصر ، والقلّة والكثرة ، والكميّة . وهو الأمر الذي لا يتحقق لأسماء الأجناس . فهُما وان اتفقا في أن النعت بهما إنما جاز لتأويلهما بالمشتق يختلفان في هذه الخصيصة ، ولذلك اختلف حكمهما من جهة قياسية النعت بهما وعدم قياسيته، قال الأعلم:«اعلمْ أن ما كان من المقادير إذا انفرد كان نعتا لِمَا قبله بما يتضمّنُ لفظِه من الطول والقِصر والقلّةِ والكثرة ، فنابَ ذلك عن طويل وقصير وقليل وكثير»[٢] . وهذا

---

(١) شرح الشافية : ٢/١٣ .

(٢) النكت : ١/٤٥٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٦٥، وشرح الكافيـــة : ٢/٢٩٥ .

مختص بما أريدَ بالنعت به حقيقة المقدار والعدد فإنْ لم تُرد الحقيقة بأن أريد من النعت بهما إفادة المبالغة في الكثرة ونحوها ، فإن حكم النعت بها يجري مجرى حكم النعت بأسماء الأجناس المشهورة بمعنىً من المعاني .

وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش ، لكنّه لم يُفرق بين النوعين في الحكم وهو ضروري قال : « ... وإنّما حكمه إذا قلت : مررت برجال ثلاثة ، أو أربعة ، ونحوهما من أسماء العدد ، حكم أسماء الأجناس من نحو : مررت بقاعٍ عرفجٍ كلّه ، أي خشِن ، وكذلك : مررت برجال ثلاثة ، أي : معدودة ، وبثوب خمسين ذراعا أي : طويل »[1] .

وللنحاة حول تصنيف الأعداد والمقادير رأيان ، الأول يعدّهما نوعين وهم غالبية النحاة ، والثاني يعدّهما نوعا واحدا ، قال ابن عقيل : « وبعض النحويين يجعل المقدار متناولا العدد أيضا ، وعليه جرى ابن الضائع ، وما فعله المصنّف هو طريق الفارسي »[2] . ويقْصِدُ بقوله « وما فعله المصنف » : ذهاب ابن مالك إلى جعل المقدار والعدد بابين مُنفصلين[3] . وممن عدّهما كذلك غيرُ ابن الضّائع ، السيرافيُ والرضيُّ . قال السيرافي : « المقادير في المكيل والموزون والعدد والمساحة ، وغير ذلك يجري مجرًى واحد . وقوله : ما في السّماء موضعُ كفٍّ ، مقدار من المساحة كما أن (عشرين) مقدار من العدد، و (سحابا) هو النوع الذي يفسره كما أن (درهما) نوع يُفسر العشرين..»[4] .

وذلك ما نتّبعه في هذه الدراسة ، – اختصارا – ، إذْ إنّ جميعها

---

(١) شرح المفصل : ١٦/٦ .

(٢) المساعد على التسهيل : ٥٥/٢ ، وانظر مذهب الفارسي : المقتصد في شرح الايضاح : ٧٢٢/٢ ، ٧٢٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٣٧٩/٢ – ٣٨٠ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٥/٣ ، وانظر : ١٦٥/٢ ، والنكت : ٥٣٣/١ – ٥٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٥/٢ .

تجري مجرًى واحدا كما قال السيرافي .

والمقادير وان كانت تُعامل معاملة المشتقات في قياسية النعت بها – لوجهي الشبه اللذين ذُكرا – تنحط عنها درجة ، إذ لا يصح إجرّاؤها على الأول إذا كانت لسببيِّه قياسا ، أوضح ذلك سيبويه وعلله ، قال : « هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مُفردا وليس بفاعل ولا صفة تُشَبَّهُ بالفاعل كالحَسَنِ وأشباهه . وذلك قولك مررتُ بحيّةٍ ذراعٌ نولها ، ومررت بثوب سبعٌ طولهُ ، ومررتُ برجل مائةٌ إبلُهُ . فهذه تكون صفات كما كانت (خيرٌ منك) صفة ... فاختير الرّفع فيه لأنك لا تقول : ذراعُ الطولُ ، مُنوّنا ولا غير مُنون ، ولا تقول : مررت بذراع طوله ...»[1] . فعلّةُ عدم الاجراء ، عدمُ صحة عمل هذه الأشياء فيما بعدها ، لأنها ليست بمشتقة من فعل و« ما هو أقرب إلى الفعل منها يُختار فيه الرفع ، كقولك : مررتُ برجل خيرٌ منه أبوه ، وأفضلُ منه زيد ، ولم يكن مثل باب الحسن الوجه ، لأنك لا تقول : مررت بحيةٍ ذراعٍ الطولُ إذا نوّنتَ* ، ولا ذراعِ الطولِ ، إذا لم تُنوّن ، كما تقول : حَسَنٍ الوجهَ إذا نوّنت وحَسَنِ الوجهِ إذا لم تنوّن ...»[2] . وبُيّن في مبحث المبالغة[3] ، أن من العرب من يُجري هذه الأسماء على المنعوت ويرفع بها ما بعدها ، وهم قليل على ما ذكره سيبويه[4] . والوصف بغير الأعداد من المقادير ، ليس كالأعداد في الكثرة[5] .

والأعداد المنعوت بها تُستخدمُ على وجهين :

– جامدة – مُشتقة .

---

(١) الكتاب : ٢٨/٢ ، وانظر : الأصول في النحو : ٢٧/٢ – ٢٨ .

(٢) شرح السيرافي : ١٦٦/٢ ، وانظر : الكتاب : ٢٤/٢، ٢٥، والأصول في النحو : ٢٩/٢ – ٣٠ ، والنكت : ٥٤٢/١ .

(٣) انظر : ص ٢٠٢ .

(٤) انظر المقتضب : ٢٨/٢ – ٢٩ ، والأصول : ٢٨ ، والتبصرة والتذكرة : ١٧٧/١.

(٥) شرح الكافية : ٢٨٨/٣ .

أولاً - الأعداد الجامـدة :

والعدد (واحد) خارج من هذا الوجه ؛ إذْ سيأتي أن له استعمالين : جامدا ومُشتقا ، ولا يُنعتُ به إلا وهو مُشتق . أمّا العدد (اثنان) ، فإنّه لا يُنعت به لبيان كميّة المعدود ؛ إذ إن قولنا : رجلان ، يدلُّ على النّوع والعِدة، فيُستغنى به عن الاتيان بالعدد ، لكن النعت به يقع على جهة التأكيد ، نحو : رجلان اثنان قال عبد القاهر – في معرض استدلاله على أن الموصوف بالعدد شائع الحذف – : « ... يُبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد ترك ذكره ثُم لا يستطيع أن تُقدره إلا موصوفاً وذلك في قولك : عندي اثنان ، وعندي واحد ، يكون المحذوف ههنا موصوفا ، لا محالة نحو : عندي رجلان اثنان ، وعندي درهم واحد ، ولا يكون مُميّزا البتة ...»[١] .

أمّا ما جاوز الاثنين من الأعداد ، فيُنعت به . ووظيفة النعت – إنْ أُريدتْ حقيقةُ العدد – بيانُ كميّة المنعوت ؛ وذلك لأن أصلَ وضعِ الأعداد إنّما هو لبيان الكميّة[٢] .

ولا بُد من الاشارة هنا إلى أن النعت بهذه[٣] الأعداد آتٍ من جهة تحويل التركيب بالتقديم والتأخير ، وذلك لأن الأصل –من جهة الاستخدام– في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن تُضاف إلى المعدود إنْ لم يمنعْ من ذلك مانع ، وأمّا الأعداد المركبة وألفاظ العقود ، وهي التي لا تمكن معها الإضافة ، فإنَّ المعدود يُؤْتَى به منصوباً على التمييز وذلك هو الأكثر وقوعاً في الكلام وفي

---

(١) دلائل الاعجاز : ٣٨٠ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٦/٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٨١/٣ – ٢٨٢ ، حيث قال الرضي : « وكمية الشئ عدده المعيّن ، لأن الكمية ما يُجاب به عن السؤل بكم ، وهو العدد المعين ... » ، وهو بذلك يردُّ تعريفَ ابن الحاجب له بقوله : « ما وُضع لكمية آحاد الأشياء » .

(٣) المقصود بها الأعداد من الثلاثة فما فوقها .

القرآن الكريم ، وأشار إلى ذلك الأصل الرضيُّ بقوله : « ....وأمّا كونُ العدد عَرَضاً فلأنه من باب الكمّ ، وهو عَرَضٌ على ما يُذكرُ في موضعه . ثم أنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها إذاً معنىَ الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة ، إذ صار معنى : رجال ثلاثة : رجالا معدودة بهذا العدد . لكنّه مع غلبه معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب ، فاستعمال نحو : ثلاثة رجال ، أغلب من استعمال : رجال ثلاثة ، وان كان الثاني كثير الاستعمال ، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ولقصد التخفيف أيضاً : إذْ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة أصلُ جميع ألفاظ العدد أنْ تُضاف إلى معدوداتها فإنْ لم تُضَفْ كما منْ أحد عشر إلى مائة فلعلّةٍ ، كما يجئ »[١] . كما أشار إليه ابنُ جني مُبيناً عدم تمكن العدد الواقع نعتاً في باب الوصفيّة بقوله : « ... وإذا كان كذلك جرى (تِلقامة) من قولك : مررتُ برجلٍ تلقامة ، نحواً من مجرى : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، في أن (أربعا) ليس بوصف متمكن ولذلك صرفته وإنْ كان صفةً وصفٍ على (أفْعَل) . كما أن (تِرعاية) في الصِّفات تسقط عنه أيضا من هذا الوجه ، ألا تراه صفة مُؤنثة جرتْ على موصوف مُذكر ، فأوحش ذلك منها في الوصف ، وجرى لذلك مجرى : مررت برجال أربعة في أن (أربعة) ليس وصفا محضا ، وانّما هو وصف بمنزلة نسوةٍ أربعٍ »[٢] فمعنى قوله : « ليس بوصف متمكن » أنه وقع نعتا مع كونه ليس مُشتقا ، ولذلك ورد عند سيبويه ضِمْنَ أمثلة الأسماء قال في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » : « هذا باب أفْعَل إذا كان إسما ... فما كان من الأسماء (أفعل) ، فنحو : أفْكَل ، وأزمل ، وأيْدَع ، وأرْبَع ، لا

---

(١) شرح الكافية : ٣/٢٨٦ - ٢٨٧ ، وانظر: أمالي ابن الحاجب (أمالي القرآن الكريم) : ٤/٤٢ .

(٢) الخصائص : ٣/١٩٠ ، وكلامه السابق جزء من كلام طويل يعتذر فيه لاسقاط سيبويه لـ (تِلقامه) و (ترعاية) من أبنية الصفات .

تتصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال »[١]. واستنادا إلى تلك الخصيصة ، خالفَ ابنُ يعيش النحاة ، إذ ذهب إلى أن العدد المبيَّنَ لكمية الاسم قبله عطفُ بيان وليس نعتا ، قال : « فإنْ قيل : وقد قيل : مررت برجل واحد ، وبقوم ثلاثة فتصف بالعدد ، وتجري اعرابه على الاسم الذي قبله ، فالجواب : أن حقيقة هذا أنّه اسم عطف بيان ، لا صفة ، كما تقول : مررت بأبي عبدالله زيد . والدليل على أن واحدا اسم ، وان جرى اعرابه على ما قبله ، قولهم : مررت بنسوة أربعٍ بالتنوين والصرف ، ولو كان صفة لم ينصرف ، كما لا ينصرف (أوحد) ، وواحدٌ مثله في باب العدد »[٢] . وما ذهب إليه غير صحيح لأمرين : الأول : أن هذه الأعداد تدلُّ على سمة من سمات ما قبلها ، وهي كمّيته ، إذ : ثلاثة من قولنا : مررت برجال ثلاثة ، ليست هي (رجال) ، بل عدّتهم . والثاني : أن (أربع) لم يُمنع من الصرف ، لفقدان أحد شروط المنع ، وهو عدم قبول الصفة التي على وزن (أفعل) تاء التأنيث ، و(أربع) ليست كذلك إذ يُقال : مررت برجال أربعة .

وقد وقعت الأعداد الجامدة نعتا في خمسة مواضع[٣] من القرآن الكريم ، ذُكر الموصوف في اثنين منها وحُذف في الثالث .

---

(١) الكتاب : ١٩٤/٣.

(٢) شرح المفصل : ٣٢/٦ .

(٣) استُنِدَ في هذا الحصر إلى:معجم الأرقام في القرآن الكريم ، لمحمد السيد الداودي ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية لمحمد اسماعيل ابراهيم .

والآيتـان اللتان ذكر فيهما موصوف العدد هما قوله تعالى :

(خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾)[1]

فـ (ثلاثٍ) نعت لـ (ظلماتٍ) مُبيِّن لعددها . ولم يقل في ثلاثِ ظُـلمـات ، لأن مبنى الكلام على بيان طبيعة الوسط الذي يتمّ فيه هذا الصُّـنع العجيب الذي يستوي في أطواره المتتابعة : (خلقاً مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ) الانسان والأنعام ، فهو يتم في وسط – لولا القدرة البديعة العجيبة – لا يمكن أن يتِمَّ أو يُؤدَّى فيه أقلُّ الأعمال احتياجاً إلى الدّقة في الصنع أو الأداء ؛ إذ هو وسط تام الظلمة وهي ليست ظلمة واحدة ، بل ظلمات متراكمة[2] . ولهذا المقصد فإنَّ الأوفق للنظم أن يُجعل (من بعد خلق) متعلقاً بـ (خلقا)[3] ، وأن يُجعل (في ظلمات ثلاث) بدلاً من (في بطون أمهاتكم) باعادة العامل ، وذلك واحد من الأوجه العديدة التي ذهب إليها المفسرون النحاة والتي نقلها عنهم الجمل[4] .

---

(١) الزمر : ٦ .

(٢) انظر الكشاف : ١١٤/٤ والتفسير الكبير، للفخر الرازي: ٢٤٥/٢٦، ١٧٦/٧ .

(٣) وذلك لأن المراد الاشارة إلى مراحل الخلق التي فصلت في قوله تعالى : (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم جعلنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) (المؤمنون : ١٤) .

(٤) انظر : الفتوحات : ٥٩١/٣ ، وروح المعاني : ٢٤١/٢٣ .

وقوله تعالى :

﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ۝٤ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ ﴾(١) .

وقد جيء بالعدد نعتا لـ (أزواج) ، لأن الأهم بيان تفرقهم في هذا اليوم إلى أصناف ، وهو المقصود بكلمة أزواج(٢) ، إذ الكلام في السياق مبني على الاجمال ثم التفصيل ، ولذلك جيء بالفاء الدالة على التفسير(٣) فيما بعد ها وهو: ﴿ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ ﴾(٤)

وفيه « تفصيل للأزواج الثلاثة مع الإشارة الإجمالية إلى أحوالهم قبل تفصيلها »(٥). أمّا الآية ٱلتي حذف فيها موصوف العدد فهي قوله تعالى :

﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝١١٨ ﴾(٦)

---

(١) الواقعة : ١-٧ .

(٢) انظر : المفردات في غريب القرآن : ٢١٥ - ٢١٦ ، والكشاف : ٤/٤٥٦.

(٣) انظر التفسير الكبير : ٢٩/١٤٣ .

(٤) الواقعة : ٨ -١٠ .

(٥) روح المعاني : ٢٧/١٣١ .

(٦) التوبة : ١١٨ .

فـ(الثلاثة) نعت لمحذوف تقديره : على الرجال الثلاثة . وحذف لدلالة السياق والمقام على النوع ، وحَذْفُ الموصوف بالعدد « شائع ، وذلك أنّه كما يسوغ أن تقول : « عندي ثلاثة » ، وأنت تريد « ثلاثة أثواب » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد ، كذلك يسوغ أن تقول : عندي ثلاثة ، وأنت تريد : أثواب ثلاثة لأنّه لا فَصْلَ بين أن تجعل المقصود بالعدد مميّزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد »[1] . ودلالة السياق على النوع آتية من كون الآية السابقة معطوفة على قوله تعالى :

(لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ)[2] .

وادخال (أل) على (ثلاثة) لأن أولئك الرجال كانوا معروفين معينين ، وهم كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية ، وذلك أن الله – جلّ وعلا – لم يُرجِئ قبول توبة أحد ممن تخلّفَ عن غزوة تبوك – وهم بضعة وثمانون رجلاً – إلاّ توبتهم[3] . وقرأ الأعمش : (وعلى الثلاثة المخلفين)[4]. ولم يُقلْ : وعلى المخلفين الثلاثة ، ليُبني الكلام من أول الأمر على كونه في حقهم ، لأن كلمة (مخلفين) تشمل غيرهم ممن تخلف وان لم يُخلَّف في قبول التوبة .

ثانياً – الأعداد المشتقة :

والأعداد المشتقة التي يُنعت بها تأتي على صورتين :

١ – معدولة ٢ – غير معدولة .

---

(١) دلائل الاعجاز : ٣٨٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) انظر : الكشاف : ٣١٨/٢ – ٣٢٠ ، والتفسير الكبير : ٢٢٣/١٦-٢٢٤ ، والفتوحات : ٣٢٥/٢ – ٣٢٧ ، وروح المعاني ٤١/١١ – ٤٥ .

(٤) الكشاف : ٣١٨/٢ ، روح المعاني : ٤١/١١ .

الصورة الأولى : المشتقة المعدولة :

وهي : مَوْحَد وأُحاد ، ومثنى وثُناء ، ومَثْلث وثُلاث ، ومَرْبع ورُباع . قال سيبويه : « ومَوْحَد فتحوه[١] ، إذ كان اسما موضوعا ، ليس بمصدر ولا مكان ، إنما هو معدول عن (واحد) كما أن عُمَر معدولٌ عن عامر ، فشبهوه بهذه الأسماء وذلك نحو مَوْهب ... »[٢] . وقال أيضاً « وسألته عن أُحَاد وثُناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة (أخر) ، إنما حدّه : واحدا واحدا واثنين اثنين فجاء محدودا[٣] عن وجهه فَتُرِكَ صرفه »[٤] .

« وقد جاء فُعَال ومَفْعَل في باب العدد من واحد إلى أربعة إتفاقا، وجاء فُعال من (عشرة) في قول الكميت :

ولمْ يَسْتريثوكَ حتى رميـ تَ فوق الرجال خِصالاً عُشارًا

والمبرد[٥] والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة ، نحو : خُمَاس ومَخْمَس وسُداس ومَسْدَس ، والسماع مفقود . بلى ، يُستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع يائي النسب نحو الخُماسيّ والسُّداسيّ والسُّباعيّ والثُّمانيّ

---

(١) يُريد أنهم منعوه الصرف ، انظر : العدد في اللغة : ٥٤ .

(٢) الكتاب : ٩٣/٤ ، وانظر : المقتضب : ٣٨١/٣ ، واللسان : ٤٤٩/٣ ، والمزهر: ١١١/٢ .

(٣) استخدم سيبويه مصطلح (محدود) بمعنى معدول ، في غير موضع ، انظر : ٢٢٣/٣ ، ٢٢٤ وبين السيرافي العلاقة المسوّغة لذلك الاستخدام، قال – شرح السيرافي : ٩٣/٤ – : « وسمى سيبويه المعدول محدوداً ، لأن المحدود عن الشئ هو الممنوع ، والمعدول عنه في نحو معناه » .

(٤) الكتاب : ٢٢٥/٣ ، وانظر : المقتضب : ٣٨٠/٣ ، والأصول :٨٣/٢ ، وانظر في علة منع هذه الاعداد من الصرف : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ – ٢٥٥ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ٩/٢ – ١٠ ، وشرح السيرافي: ٩٥/٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١١٥/١ – ١١٦ .

(٥) المقتضب : ٣٨٠/٣ .

والتُّساعي »[١] . ووافق الكوفيين والمبرد في القول بالقياس ، الزجاج[٢] وابن جني[٣] ، وأبو حيان ، حيث ذكر أنه قد سمع من العرب العدل في الأعداد إلى (عُشار) ، قال : « ... وقد حكى خُماس وسُداس ، وقال :

ضربتُ خُماسَ ضربة عبْشَمِيّ أدارَ سُداسِ ألّا تستقيما

وحكى الشيباني ، وابن السِّكِّيت ، وأبو حاتم ، في (كتاب الإبل) له أن العرب قد جاء عنها خُماس وسُداس وعُشار . ولا يقدح في نقلها ما زعم أبو عبيدة في كتاب (المجاز)[٤] له من أنّه لا نعلمهم قالوا فوق [رُباع] »[٥].

وللعدل في الأعداد فائدتان : لفظية وهي الاختصار ، ومعنوية وهي التكثير مع التوزيع . قال السيرافي : « إعلم أن أُحاد وثُناء قد عُدل لفظه ومعناه ، وذلك أنّك إذا قلت : مررتُ بواحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، فإنما تُريد تلك العدة بعينها ، لا أقل منها ولا أكثر ، فإذا قلت : جاءني قوم أُحادُ ، أو ثُناء ، أو ثُلاث ، أو رُباع فإنما تريد أنّهم جاءوني واحدا واحدا أو اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وان كانوا ألوفا »[٦] . وقال ابن الحاجب : « كل متعدد نُسب إليه عدد أو ما في معناه خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، فمعناه الحكم على كلّ واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر . فمثال الخبر قولك : صلاة الليل اثنتان اثنتان ... ومثال ما هو في معنى العدد المكرر ما تقدم ... وقوله – صلاة الله وسلامه عليه – : (صلاة الليل مثنى مثنى) ، مثنى

---

(١) شرح الكافية : ١/١١٤ – ١١٥ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٤/٢٢٤.

(٢) انظر : شرح السيرافي : ٤/٩٥ ، والنكت : ٢/٨٢٧ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٢/٩ .

(٣) انظر : الخصائص : ٣/١٨١ .

(٤) انظر: مجاز القرآن :١/١١٤ – ١١٦ ، والنكت : ٢/٨٢٧ ، والمزهر:٢/١١٠.

(٥) تذكرة النحاة : ٦٨٥ ، وانظر : البحر : ٣/١٥٢ .

(٦) شرح السيرافي : ٤/٩٥ .

الثانية جاءت على جهة التأكيد ، كأنه قال : اثنتان اثنتان ألا ترى أن واحدة تفيد المعنى المقصود ، وإذا كُرِّر اللفظ بعد اللفظ الذي بمعناه فهو تأكيد لفظي ، فكذلك هذا ، ولا خلاف أن معنى : مثنى : اثنين اثنين ، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره »[١] .

وقال الرضي – وهو يستدل لكون العدل في هذه الأعداد ، عدلا محققا لا مُقدرا – : « وأمّا ثُلاث ومَثلث ، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة» وذلك أن ثُلاث، وثلاثة ثلاثة ، بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء[٢] على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه – في غير لفظ العدد – مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جُزءا جزءًا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأُبصرت العراق بلدا بلدا ، فكان القياس في باب العدد أيضاً ، التكرير عملا بالاستقراء ، وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلمّا وُجِدَ (ثُلاَثَ) غير مكرر لفظا، حُكِمَ بأن أصله لفظ مُكرر ، ولم يأتِ لفظ مكرر بمعنى (ثُلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) فقيل إنّه أصله »[٣] .

وعلى ذلك نقول إن العدل في صيغ الأعداد ، نظير العدل في صيغ الأسماء غير الأعداد – كما في النداء – من جهة إفادة التكثير ، ويزيد عليه في إفادة التقسيم والتوزيع الذي قد يستغرق عدة المعدود ، وذلك بحسب المقام ، قال المبرد : « ومن المعدول قولهم : مثنى وثُلاث ورُبَاعَ ، وكذلك ما بعده ... والعدل يوجب التكثير ، كما أن : يا فُسَقُ مبالغةٌ في قولك : يا فاسقُ ، وكذلك : يا لُكَعُ و : يا لَكَاعِ . وأمّا قولهم : الثلاثاء والأربعاء ، يُريدون : الثالث والرابع ، فليس بمعدول ، لأن المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مُشتق بمعنى اليوم كالعَدِيل والعِدْل، والعديل ماكان من الناس، والعدْل ماكان من غير ذلك،

---

(١) الأمالي النحوية : ٤/٤١ – ٤٢ .

(٢) يمكن أن نضيف أو ذي أفراد .

(٣) شرح الكافية :١/١١٤، وانظر: البع :٣/١٥٠ –١٥١، والتحرير والتنوير: ٤/٢٢٥ .

والمعنى في المعادلة سواء . ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النّجم والدَّبَران : لأنهما معرفة ، وقد أبان ذلك الأحد ، والاثنان : لأنه على وجهه »[١] .

وهذا النوع من الأعداد لا يستعمل إلا وصفا ، أي : خبرا ، أو حالا ، أو نعتا فلا يلي العوامل ولا يقع إلا بعد اسم يدل على جمع[٢] ، وهو نكرة ، قال سيبويه : « ... قُلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا : لأنه نكرة يوصف به نكرة . وقال لي : قال أبو عمرو : « (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) »[٣] صفة، كأنك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة . وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدةَ بن جُؤَيَّة :

وعاودني دِيني فبتُّ كأنَّما   خِلال ضُلوعِ الصدر شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ثم قال :

ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسهُ   ذئابٌ تَبغَّى الناسَ مثنىٰ ومَوْحَدُ »[٤]

وعلة منع هذه الأسماء من الصرف اختُلِفَ فيها على أقوال ولخصها السيرافي بقوله : « والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل : مَنْ قال إنه صفة ومعدول فاجتمعت علتان منعاه الصرف . ومنهم مَنْ قال إنه عُدِل في اللفظ والمعنى ،

---

(١) المقتضب : ٣/٣٨٠ – ٣٨٢ ، وانظر : الكتاب : ٢/١٠٢ – ١٠٣ ، والتخمير للخوارزمي : ١/١٩٠ – ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/٦١ – ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١/١١٣ – ١١٤ ، وتذكرة النحاة : ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٣/٢٢٥ ، وشرح المفصل : ١/٦٢ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٤/٤١ – ٤٣ ، والتفسير الكبير : ٩/١٧٩، والبحر : ٣/١٥١–١٥٢، حيث استشهد بالبيت الذي نقلناه عن تذكرته – ضربت خماسي ...الخ– على كونها قد تلي العوامل بقلة .

(٣) فاطر : ١ .

(٤) الكتاب : ٣/٢٢٥ – ٢٢٦ .

فصار كأنَّ فيه عدلين وهما علتان ، فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد ، ومن اثنين إلى ثُناء ، وأما عدل المعنى ، فتغيُّرَ العدةِ المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى . وقول ثالث : إنه عُدِلَ وأنَّ عدله وقع من غير جهة العدل ، لأن باب العدل أن يكون للمعارف وهذا للنكرات . وقول رابع : إنه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدةِ الأولى »[1] .

واستخدمت الأعدادالمعدولة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم،جاء ت في واحد منها نعتاً وفي الموضعين الآخرين[2] حالا. قال تعالى:

(ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ)[3] .

فـ(مثنى) وما عُطف عليه نعت[4] لأجنحة ، وهو نعت كاشف. « وقيل : حال من محذوف والعامل فيه محذوف يدل عليه (رسلا) ، أي : يُرسلون مثنى وثلاث ورُباع ، والمعوّل عليه ما تقدم »[5] ومصحح الإعراب الثاني جعل (أولي أجنحة) مُعترِضا[6] . وقوله (أولي أجنحة) : « يجوز أن يكون حالا من (الملائكة)

---

(١) شرح السيرافي :٤/٩٥، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٥٤– ٢٥٥، ومعاني القرآن للأخفش :١/٤٣١ –٤٣٢ ،ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: ٢/٩–١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٤٣٤، والكشاف : ١/٤٦٧ ، ٣/٥٩٥، وشرح المفصل : ١/٥٨ ، ٦٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٨٥ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٤/٤١ – ٤٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/١١٥–١١٦ ، والبحر المحيط : ٣/١٥١–١٥٢ ، ٧/٢٩٨ ، وروح المعاني : ٢٢/١٦٣ .

(٢) ورد الموضعان الآخران في : النساء : ٣ ، سبأ : ٤٦ .

(٣) فاطر : ١ .

(٤) انظر: الكتاب : ٣/٢٢٥ ، والكشاف : ٣/٥٩٥ ، والبيان : ٢/٢٨٥ ، والبحر: ٧/٢٩٨ .

(٥) روح المعاني : ٢٢/١٦٣ ، وانظر البحر : ٧/٢٩٨ – ٢٩٩ .

(٦) انظر البحر : ٧/٢٩٨ .

فتكون الأجنحة ذاتية لهم من مقوّمات خلقتهم ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (رُسُلاً) ، فيكون خاصة بحالة مَرْسوليتهم »[١] . وكشف أبو حيان عن فائدة وصف الرسل من الملائكة بكونهم أولي أجنحة ، بقوله : « قيل: وإنّما جعلهم أولي أجنحة ، لأنه لما جعلهم رسلا ، جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لنفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء . فإنَّ المسافة التي بين السماء والأرض لا تقطع بالأقدام إلاَّ في سنين فجُعلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطير »[٢].

الصورة الثانية : المشتقة غير المعدولة :

والأعداد غير المعدولة تُستخدمُ على وجهين : مفردة ، مضافة .

أ - الأعداد المفردة :

ونعني بها غير المضافة . والفرق بين النعت بهذا النوع والنعت بالعدد الجامد ، هو أن الجامد - كما بُيِّنَ في مبحثه - يدل على كمية المعدود ، ويُسمى الأصلي . وهذا النوع يدل على ترتيب المعدود ، ولذا يُسمى العدد الترتيبي[٣]، وذلك ما أراد سيبويه بيانه بقوله : « هذا باب ذكرك الاسم الذي به يُبيّن العِدَّة كم هي ، مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ . فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة : فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي يُبين العدد »[٤] . فـ « معنى قوله: « به يبين العِدَة كم هي » ، يعني : ثلاثة ، وقوله : مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ ، يعني : ثالثا : لأنه من تمام ثلاثة »[٥] . وهذا النوع لا يستعمل إلا وصفا .

---

(١) التحرير : ٢٤٩/٢٢/٢ ، وانظر إعراب النحاس : ٣٥٩/٣ .
(٢) البحر : ٢٩٩/٧ .
(٣) انظر شرح الكافية : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ودراسات نحوية في القرآن ، أحمد ماهر البقري : ١٣ .
(٤) الكتاب : ٥٥٩/٣ .
(٥) النكت : ٩٨٦/٢ .

ويُصاغ العدد الترتيبي – كما جاء في نصّ سيبويه السابق – على وزن (فاعل) « فيما عدا العشرين وما بعدها من ألفاظ العقود . غير أنه ورد على صيغة (فِعال) – بكسر الفاء – قليلاً ، كما في حديث عوف بن مالك أنه سأل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الإمارة ، فقال : (أوّلُهَا مَلامَة ، وثِنَاؤُها ندامة ، وثِلاثُها عذابٌ يوم القيامة) أي : ثانيها وثالثها »[١] . واشتقاقه ليس من الفعل ، قال ابن السِّيد : « من الأسماء التي لا تجري على الفعل ما صورته اسم الفاعل المشتق ، وليس بمشتق من فعل ... فكذلك : ثالث ، مُشتقٌ من لفظ الثلاثة ، ورابع مشتق من لفظ الأربعة ، لا من فعل مستعمل »[٢] . أمّا فيما يتعلق باشتقاق (واحد) فقد ذكر الجوهري أنه :« يُقال : وَحَّدَه وأحَّده ، كما يُقال : ثَنَّاه وثَلَّثه »[٣] . ونقل ذلك ابن منظور[٤] عن ابن سِيدَه أيضاً . وقال ابن فارس :

---

(١) دراسات نحوية في القرآن : ١٥، والحديث منقول عن : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

(٢) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٢٢٤ – ٢٢٥ ، وانظر : المقتضب : ١٦٣/٢–١٦٤ ، حيث ذكر أن كلّ عدد زاد على العشرة ، مُشتق من العدد من واحد إلى عشرة ، وانظر : أيضاً : الأصول في النحو : ٤٢٦/٢ ، وشرح المفصل : ٣٤/٦ – ٣٥ ، والعدد في اللغة : ٢٦ ، حيث ذكر المصنف : « أن العرب اشتقوا الأفعال من أسماء المعاني غير المصادر – كأسماء العدد وأسماء الأزمنة والأمكنة –اشتقاقا صريحاً لا مجال للشك فيه ، ومن هذه الأفعال اشتقوا المصادر وجميع الأسماء . وقد أجازمجمع اللغة العربية بالقاهرة الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر ، عند الحاجة إليه في مجال العلوم ولم يقصره على صيغة معينةولا نوع خاص من المشتقات، بل جعله عاما شاملا . وقرار المجمع في هذا الشأن يشمل الاشتقاق من أسماء الأعداد . ولقد حفلت المعاجم اللغوية بكثير من مادة الأعداد واشتقاقاتها الفعلية والاسمية ... » .

(٣) الصحاح : ٥٤٨/٢ .

(٤) انظر اللسان : ٤٤٨/٣ .

«(واحد) : الواو والحاء والدّال أصل واحد يدّل على الانفراد . من ذلك الوَحْدَة ... »[1] .

و (واحد) وهو على وزن (فاعل) ، خارج عن هذا النّوع ، وذلك لأن هذه الصيغة هي الأصل فيه ، وليس كذلك أسماء العدد الأخرى التي لها -كما رأينا- ثلاثُ صيغ إحداها جامدة - مثل ثلاثة - والأخريان مُشتقتان ، وهما: ثالث ، وثُلاث . والعدد (واحد) يُستعمل على هذا الوزن ، أيضا مُشتقا ، أي منعوتا به لغير إفادة الترتيب فإذا أريد إفادة الترتيب ، جئ بلفظ (أول) . قال الرضي : « ... وأمّا إنْ قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله فإنْ لم تُضِف ، قلت : الأول والثاني والثالث ، إلى العاشر . وإنّما أبدلت الواحد بالأول ، لأن الواحد كما ذكرنا يُطلق على كل واحد من مفردات المعدودات إذا لم يُقصد الترتيب . فقلت : الأول لتبيّن قصد الترتيب »[2] .

وبين النحاة أن للعدد (واحد) استعمالين ، قال أبو علي الفارسي : «إعلم أن قولهم : واحد ، هو عندي اسم على ضربين : أن يكون اسما غير صفة . والآخر : أن يكون صفة . فأمّا أن يكون اسما غير وصف ، فقولهم في العدد : واحد ، اثنان . فـ(واحد) ههنا غير صفة ، ألا ترى أنه لو كان صفة لوجب أن يكون لها موصوف ولا موصوف هنا ، إنما هو بمنزلة اثنين وثلاثة ، وما بَعْدُ من أسماء العدد . ونظير فاعل في كونه اسما غير صفة قولهم : الكاهِل والغارِب ، ... وما أشبه ذلك . وأمّا كون واحد وصفا ، فهو الذي يجري على الموصوف ويُذكّر يُؤنث ، نحو : مررت برجلٍ واحد وامرأة واحدة ، وقال عزّ وجلّ : ﴿ وإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] ، وقال تعالى :

---

(١) مقاييس اللغة : ٦/٩٠ .

(٢) شرح الكافية : ٣/٣١٧ ، وانظر : شرح المفصل : ٦/٣٤ ، والتخمير في شرح المفصل : ٣/٦٠ - ٦١ .

(٣) البقرة : ١٦٣ .

﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[١] . فهذا وصفٌ يجوز أن يُعمَل عمل الفعل ، ويؤنث ويُذكَّر ، ويُثنى ويُجمع ، كما قال :

* فقدْ رَجَعوا كحيٍّ واحدينا * »[٢] .

قال الأزهري : « والواحد : أول العدد ، والجمع وُحدان ، وأُحدان ، مثل شاب وشُبان وراعٍ ورُعيان . قال الفراء : يُقال : أنتم حي واحد ، وحي واحدون كما يُقال : شِرذمة قليلون »[٣] . وجاءت تثنية (واحد) – واقعا حالا – في قول الشاعر :

فلمَّا التقينا واحِدَيْن عَلَوْتُه بذي الكفِّ ، إنّي للكماةِ ضَرُوبُ[٤].

و (وُحدان ، أُحدان) جمع تكسير لواحد جامداً ، واستدل أبو علي لذلك بقوله : « ... قد كسَّروا (واحدا) : وُحداناً ، وهذا الضرب من التكسير ، ليس يكون في اسم الفاعل إذا كان صفة ، إنّما تُكسَّر عليه الأسماءُ دون الصفات أو الصّفاتُ التي تجري مجرى الأسماء ، وذلك قولهم : حاجِر وحُجْران ، وغالٍ ، وغُلاَّن ، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : راعٍ ورُعيان ، وصاحب وصُحبان »[٥] .

ووظيفةُ النعتِ بواحدٍ في الآيتين اللتين استشهد بهما أبو علي إفادة التوكيد[٦]. ووظيفته في البيت : (كحيٍّ واحدينا) ، نفي التفرق . وقد جاء

---

(١) لقمان : ٢٨ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ – ٥١١ ، وانظر : شرح المفصل : ١٦/٦ ، ٣٢ ، والتخمير : ٥٧/٣ ، والملخص : ٤١٨/١–٤١٩ ، واللسان : ٤٤٦/٣ – ٤٤٨ .

(٣) الصحاح : ٥٤٨/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٠/٢ .

(٤) اللسان : ٤٤٦/٣ ، ٤٤٩ .

(٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ .

(٦) سبق دراسة هذه الوظيفة في مبحث التوكيد من وظائف النعت .

النعت بـ (واحد) مُفيدا : نفي التبدل ، ونفي الاختلاف . وتلك الدلالة آتية من جهة كون الوحدة قد تُطلق ويُراد بها النوعية ، كما يُراد بها معنى التفرد والانفراد وواحدية الموصوف ، قال الزركشي : « ... الوحدة تُطلق ويُرادُ بها النوعية ، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : إنّما نحن وبنو عبد المطلب شئ واحد »[(١)] .

كما أن النعت بواحد قد يُرادُ به الوصفُ بالتقدم في أمر من الأمور وبذّ الأقران فيه ، قال ابن منظور : « ورجل واحد : مُتقدم في بأس ، أو علم ، أو غير ذلك كأنه لا مِثْلَ له فهو وحده »[(٢)] . وأشار إلى هذا النوع من أنواع الصفات السُّهيليّ ، قال : « النعت في المحدثين يكون بالصّفة المعنوية ، نحو : عاقل وعالم ، وبصفة في معنى النفي كقولك : واحد وظاهر ، لأنها لا تدل على معنًى زائدٍ موجودٍ في نفس المنعوت ، وإنما تدل على نفي شئ عنه »[(٣)].

وبما أن الاختلاف وعدمه تحتمله كثير من الأشياء والأمور ، نعرض بعض الآيات الكريمة لبيان بعض تلك الأشياء والأمور . فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى مخاطباً بني اسرائيل :

(وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ...)[(٤)].

فالمقصود بالطعام الواحد ما رُزِقوه في التّيه من المنّ والسّلوى[(٥)] . و « ليس المراد أنه واحد في النوع ، بل أنه واحد في النّهج ، وهو كما يُقال : إن طعام فلان على مائدته طعام واحد ، إذا كان لا يتغير عن

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٢/٤٣٤ .
(٢) اللسان : ٣/٤٤٧ .
(٣) نتائج الفكر : ٢٠٤ .
(٤) البقرة : ٦١ .
(٥) انظر : الكشاف : ١/١٤٥ .

نهجه »[١] . وقال الزمخشري : « ويجوز أن يريدوا أنهما ضربٌ واحد ، لأنهما معاً من طعام أهل التلذذ والترف »[٢] . وقد جاء النعت بواحد مفيدا نفي الاختلاف في العقيدة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[٣] .

فالمقصود بكونهم (أمة واحدة) عدم اختلافهم ، والدليل عليه قوله بعدها (فاختلفوا) أمّا الأمر الذي كانوا متفقين فيه فهو العقيدة ، وهي التوحيد ، واستدل الآلوسي على أن المراد بهذا الأمر التوحيد بقراءة ابن مسعود :

﴿ ما كان الناس إلا أمّة واحدة على الهدى ﴾[٤] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[٥] .

قال الزمخشري : « أمة واحدة : متفقين على دين الاسلام (فبعث الله النبيين): يريد : فاختلفوا فبعث الله النبيين ....»[٦] . والذهاب إلى كون النعت في الآيتين

---

(١) التفسير الكبير : ١٠٧/٣ ، وانظر الكشاف : ١٤٥/١، والمحرر الوجيز: ٣١٤/١، والدّر المصون : ٣٨٩/١ .

(٢) الكشاف : ١٤٥/١ .

(٣) يونس : ١٩ .

(٤) انظر:روح المعاني :٨٩/١١ ، واستدل الفخر الرازي بسياق الآية وسياق ما قبلها فرتب على ذلك أنهم كانوا على التوحيد : انظر : التفسير الكبير:٦٤/١٧ ، وانظر في تحديد الفترة التي كانوا فيها كذلك والآراء حولها : الكشاف : ٣٣٦/٢،و : روح المعاني : ٨٩/١١ .

(٥) البقرة : ٢١٣ .

(٦) الكشاف : ٢٥٥/١-٢٥٦ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٢٠٧/٢-٢٠٨ ، وروح المعاني : ١٠٠/٢ - ١٠١ ، والتحرير : ٣٠٠/٢-٣٠٦ .

السابقتين مُؤسساً تمّ بناء على أن المراد بالأمة ، كما ذهب إليه الرّاغب : «كلّ جماعة يجمعهم أمر ما ، دين واحد ، أو زمان واحد ، أو مكان واحد ، سواء كان ذلك الأمر الجامع تسخيرا أو اختيارا»[١] . أو كما ذهب إليه ابن منظور ، حيث قال : « والأمة : القرن من الناس ، يُقال : قد مضت أمم ، أي : قرون ... الليث ... : وكل جيل من الناس هُمْ أمة على حِدة . وقال غيره : كُلّ جنس من الحيوان غير بني آدم أمة على حِدة . والأمة : الجيل والجنس من كلّ حي »[٢] . فإن كان المقصود بالأمة « الجماعة على القصد الواحد »[٣]. فقط ، وذلك ما ذهب إليه ابن عطية ، فإن النعت في هاتين الآيتين ، ونحوهما يكون مُؤكدا لنفي الاختلاف .

كما جاء النعت بواحد ، مفيدا نفي الاختلاف في النوع ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾[٤]

ومعنى (قطع متجاورات) : « بقاع مختلفة مع كونها مُتجاورة مُتلاصقة : طيّبة إلى سبخة ، وكريمةٌ إلى زهيدة ، وصلبةٌ إلى رخوة ، وصالحة للزرع لا للشجر ، إلى أخرى على عكسها ، مع انتظامها جميعا في جنس الأرضية ، وذلك دليل على قادر مُريد ، مُوقعٍ لأفعاله على وجهٍ دون وجه »[٥] . ومعنى (بماء واحد): نفي اختلاف الطبيعة والماهية وان اختلف المصدر ، أو المكان ،

---

(١) المفردات في غريب القرآن : ٢٣ .

(٢) اللسان : ١٢/٢٦-٢٧ ، وانظر الصحاح : ٥/١٨٦٤ ، ومعناها عند صاحبه: الجماعة ، وكذلك هي عند أبي حيان : انظر : تحفة الأريب : ٣٦ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢/٢٠٨ .

(٤) الرعد : ٤ .

(٥) الكشاف : ٢/٥١٢ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٩/٧-٨ .

أو الزمان ، قال الألوسي : « (بماء واحد) : لا اختلاف في طبعه سواء كان السقي من ماء الأمطار أو الأنهار »[١] .ونُقِلَ عن الكرخي : « بماء واحد : ومع ذلك تراها مُتغايرة الثمر في الأشكال والألوان والطعوم والرّوائح ، مُتفاضلة فيها ، وقد يكون من أصل واحد »[٢] . وذلك هو المعنى المحصل من مجموع النعوت : (متجاورات) ، (صِنْوان وغير صِنْوان) ، (واحد) فهي تشير أيضاً إلى حدوث عكس ما هو مُتوقع عقلا ومنطقاً ، وهو الاختلاف في الطبيعة والماهية فيما لا يُتصوَّرُ فيه ذلك ، للتجاور والاتحاد في الآصل ، وعدمه مع تباعد المصدر والزمان والمكان . « وهذا يدل دلالة قطعية على أن الكلّ بتدبير الفاعل المختار ، لا بسبب الاتصالات الفلكية »[٣] .

وقد يقع النعت بـ(واحد) للتفرقة بين الجمع والمفرد ، وذلك مع اسم الجمع المنتهي بألف التأنيث ، مقصورة كانت أو ممدودة ، قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث ، وواحده على بنائه ولفظه ، وفيه علامات التأنيث التي فيه وذلك قولك للجميع : حَلْفاءُ ، وحلفاءُ واحدةٌ ، وطَرفاءُ للجميع،وطَرْفاءُ واحدةٌ ، وبُهمى للجميع،وبُهمى واحدة ... »[٤] .

واسم العدد المصوغ على وزن (فاعل) يستعمل على ثلاثة أوجه : «أحدها: أن تُجرِّده من الإضافة فتقول : واحد ، وثانٍ وثالث ورابع وخامس ، ويستمر كذلك إلى العاشر »[٥] . وهو هنا لا يعمل شيئاً ولا يُضاف باتفاق[٦]. والآخران يأتيان في مبحث الأعداد المضافة .

---

(١) روح المعاني : ١٠٢/١٣ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٤٩٠/٢ ، وانظر التفسير الكبير : ٨/١٩ .

(٣) الفتوحات : ٤٩٠/٢ .

(٤) الكتاب : ٥٩٦/٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢١/٥-٢٢ ، وشرح الشافية للرضي : ١٩٩/٢ ، وشرح المفصل : ٨٠/٥ .

(٥) اصلاح الخلل : ٢٢٢ .

(٦) السابق ، الصفحة نفسها .

وقد وقع العَدد الترتيبي المفرد مُؤنثا نعتا في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[١] . فوظيفة النعت بـ(الثالثة) الإشارة إلى تأخُر رتبتها عن السابقتين عليها : «أي : رتبتها منحطة عن اللتين قبلها »[٢] . فهو نعت ذمّ ، وذلك بناء على أن فائدة بيان الترتيب الإشارة إلى التقدم ، أو التأخر إمّا في الوجود أو في إحداث الحدث ، أو في المنزلة ، وإشارة إلى أحد تلك المعاني نُعتت (عاد) بالأولى في قوله تعالى :

﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ۝٥١ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ ۝٥٢ ﴾[٣]

« قيل : بالأولى تميزت من قوم كانوا بمكة ، هم عاد الآخرة ، وقيل : الأولى لبيان تقدمهم ، لا لتميزهم ، تقول : زيد العالم جاءني فتصفه ، لا لتميّزه ، ولكن لتُبيّنَ علمه »[٤]، والمقصود بالتقدم ، التقدم في أمور الدنيا . وفائدة الإشارة إلى تأخر (مناة) عن سابقيتها في المنزلة ، دحض مزاعم عبدة الأصنام حيث كانوا يزعمون أنها أعظم الثلاثة[٥] . وأكّد هذا الذم بقوله : (الأخرى) ، وذلك بناء على أن المقصود بالأخرى هنا ، المتأخرة في المنزلة الوضيعة المقدار[٦] ، وليست التي للتفضيل . « والفرق بين (أخرى) التي للتفضيل ، و (أخرى) التي بمعنى متأخرة ، أن معنى التي للتفضيل ، معنى (غير)، ومعنى تيك ، معنى مُتأخرة . ولكون الأولى بمعنى (غير) ، لا يجوز أن

---

(١) النجم : ١٩ – ٢٠ .

(٢) الفتوحات : ٢٢٩/٤ .

(٣) النجم : ٥٠ – ٥٢ .

(٤) التفسير الكبير : ٢٤/٢٩ ، وانظر أيضاً : الكشاف : ٤٢٩/٤ ، وروح المعاني : ٧٠/٢٧ .

(٥) انظر : روح المعاني : ٥٦/٢٧ .

(٦) الفتوحات : ٢٢٩/٤ .

يكون ما اتصل بها إلا من جنس ما قبلها ، نحو : مررت بك وبرجل آخر ولا يجوز : اشتريت هذا الجمل وفرسا آخر ، لأنه من غير الجنس ، وأمّا قوله :

صلّى على عَزَّةَ الرحمنُ وابنتِها ليلىْ وصلّى على جاراتِها الأُخَرِ

فإنّه جعل ابنتها جارةً لها ، ولولا ذلك لم يجز »[1]. وعلى ذلك المعنى جاء قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ ﴾[3] . قال الزمخشري : « (قالت أُخراهم) : منزلةً ، وهم الأتباع والسَّفَلة ، (لأولاهم) : منزلة وهي القادة والرؤس »[4] . وذَهَبَ إلى أن وظيفة (الأخرى) الذم ، وليس تأكيد الذم[5] . وذهب الجلالان إلى أن (الثالثة) للتأكيد ، و (الأخرى) ذم للثالثة[6]. وذهب أبو حيان إلى أنّهما معاً يُفيدان التوكيد[7] . وقال أبو البقاء : « (الأخرى) : توكيد لأن الثالثة لا تكون إلاّ أخرى »[8]. وإليه ذهب الزركشي[9]. والصحيح من بين هذه الآراء ما أثبتناه أولا ، وهو أن (الثالثة) للذم ، لأنها أفادت تأخر الموصوف في المرتبة و(الأخرى) لتوكيد هذا الذم ، لأنها بمعنى مُتأخرة .

كما وقع العدد الترتيبي(الخامسة)نعتا محذوفا منعوته في قوله تعالى:

---

(١) الدر المصون : ٢/٢٧١ ، وانظر : المقتضب : ٣/٤٢٣ ، وشرح اللمع : ١/٢٠٦ ، والتفسير الكبير : ٥/٨٤ .

(٢) الاعراف : ٣٨ .

(٣) الاعراف : ٣٩ .

(٤) الكشاف : ٢/١٠٣ ، ١/٦٨٩ ، ٤/٤٢٣ ، وانظر : التفسير الكبير :٢٨/٢٩٦.

(٥) انظر الكشاف : ٤/٤٢٣ .

(٦) الفتوحات : ٤/٢٢٩ ، وانظر : روح المعاني : ٢٧/٥٦ .

(٧) انظر البحر المحيط : ٨/١٥٦ ، ١٦٢ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢/١١٨٨ .

(٩) انظر : البرهان في علوم القرآن : ٢/٤٤٢.

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾ ﴾[1].

فـ(الخامسة) نعت لمحذوف تقديره : « والشهادة الخامسة للأربع المتقدمة ، أي : الجاعلة لها خمسا بانضمامها إليهن »[2]. وإفراد هذه الشهادة مع الاتيان بالعدد ترتيبياً ، لإفادة كون منزلتها مُغايرةً لمنزلة ما قبلها من الشهادات الأربع إذ بها تستحق لعنة الله وغضبه ، قال الآلوسي : « وإفرادها مع كونها شهادة أيضا ، لاستقلالها بالفحوى ووكادتها في إفادتها ما يُقصد بالشهادة من تحقيق الخبر وإظهار الصدق . وهي مبتدأ ، خبره : (أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ)»[3]. ولتلك المغايرة بينها وبين ما قبلها من الشهادات الأربع ، « يأمرُ الامامُ من يضع يده على فيه عند الانتهاء إلى اللعنة والغضب ، ويقول له : إني أخاف إنْ لم تك صادقا أن تبوء بلعنة الله »[4].

ب - الأعداد المضافة :

واسم العدد المضاف ، له استعمالان : الأول : « أن تضيفه إلى عدده الذي اشتق منه ، ويكون لفظه موافقاً للفظه . فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ورابع أربعة ، ويستمر كذلك إلى عاشر عشرة . والواحد خارج عن هذا الباب »[5]. والثاني : « أن تضيفه وتزيد على ما تضيف إليه واحدا ،

---

(١) النور : ٦ – ٩ .

(٢) روح المعاني : ١٨/١٠٥ .

(٣) السابق : الجزء والصفحة نفسها .

(٤) الكشاف : ٣/٢١٥ ، وانظر : التفسير الكبير : ٢٣/١٧٢.

(٥) اصلاح الخلل : ٢٢٢، وانظر : الكتاب : ٣/٥٥٩ – ٥٦١ ، واللسان:٤/٥٦٩.

فتقول: ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ويستمر كذلك إلى أن تقول : عاشر تسعة . وثاني واحد فيه خلاف بين النحويين »[١]. وله تبعاً لذلك معنيان : « أحدهما : أن يكون المراد به واحدا من جماعة . والآخر : أن يكون فاعلا كسائر أسماء الفاعلين . فالأول نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة . فما كان من هذا الضرب ، فإضافته محضة ، لأن معناه : أحد ثلاثة وبعض ثلاثة . وأما الثاني : وهو ما كان فاعلا كسائر أسماء الفاعلين ، نحو ثالث اثنين ... فهذا غير الوجه الأول إنما معناه : هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه ، فمعناه الفعل ، كأنه قال : الذي ثلّثهم وربَّعَهُمْ وخمَّسهم . وعلى هذا الوجه يجوز أن يُنون ويُنصب ما بعده فتقول : هذا ثالثٌ اثنين ، ورابعٌ ثلاثةً ، لأنه مأخوذ من ثلّثهم وربّعهم ، فهو بمنزلة : هذا ضاربٌ زيدا . والأول أكثر ... »[٢] . وذكر سيبويه أن النوع الثاني ، وهو : خامس أربعة – وان كان قياسا صحيحاً – قليل الورود عن العرب ، قال : « وقلما تريد العرب هذا وهو قياس . ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثَنَيْتُ الواحد ، ولا ثاني واحد ....»[٣].

---

(١) المصادر والصفحات السابقة نفسها ، وانظر : شرح الكافية : ٣/٣١٥ ، حيث أجاز الرضي : ثاني واحد . وهذا النوع يضاف منه أيضاً ما بعد العشرة إلى تسعة ، فيُقال : حادي أحد عشر ، أو حادي عشر أحد عشر ، انظر في ذلك : الكتاب : ٣/٥٦٠-٥٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش:٢/٤٧٥، والمقتضب : ٢/١٨٠ .

(٢) شرح المفصل : ٦/٣٦ ، وانظر : الكتاب : ٣/٥٥٩-٥٦١ ، والمقتضب:٢/١٧٩-١٨٢ ، وإصلاح الخلل : ٢٢٢-٢٢٤ ، وذكرَ ابنُ السيد أنه ما خالف جمهور البصريين والكوفيين في القول باعمال المتفق اللفظ ، إلا ثعلب ، ونقل ذلك عنه ابن كيسان ، إلا أن محقق الكتاب ذكر مخالفة غير ثعلب وهم: الأخفش ، وقُطرب ، والكسائي ، انظر : ٢٢٣ هامش واحد ، وانظر أيضاً: شرح الكافية : ٣/٣١٥-٣١٦ ، حيث بين الرضي أن الاضافة في اسم الفاعل إذا كان عدداً أكثر من الاعمال كما بين أن لاسم الفاعل في هذا الاستعمال فعلا ومصدرا، وانظر أيضاً : المقرب :٣٤٣ – ٣٤٤ .

(٣) الكتاب : ٣/٥٥٩ ، ٥٦١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٢/٤٢٧ .

والاستعمال الأول جاء منه في القرآن الكريم : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾[١]، حالاً، و ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾[٢] خبرا ، ولم يأتِ نعتا . أمّا الثاني فقد جاء عليه قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[٣] .

فمعنى (رابعهم) : أي : « جاعلهم أربعة بانضمامه إليهم . فـ(ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف ، و (رابعهم كلبهم) : مبتدأ وخبر ، ولا عمل لاسم الفاعل، لأنه ماضٍ . والجملة في موضع النعت لثلاثة ، والضميران لها لا للمبتدأ ومن ثَمَّ استُغْنيَ عنه بالحذف »[٤] . والقول نفسه ينسحب على جملتي : (سادسهم كلبهم) و (ثامنهم كلبهم) ، على ما ذهب إليه الزمخشري ووافقه جماعة ، وعارض جماعة ، لمكان الواو في الجملة الأخيرة ، وهذا التركيب : رابع ثلاثة، ونحوه يصح بشرط كون مُصيِّر الثلاثة أربعةً من جنسهم ، وهو في الآية ليس كذلك ، وإنما جاز لحكمة كَشَفَ عنها النقاب الآلوسي بقوله : « ... كان الظاهر أن يُقال : هم ثلاثة وكلب ، لكن بما أنه أُريدَ اختصاصها بحكم بديع الشأن عُدل إلى ما ذُكر لِيُنبِّه بالنعت الدّال على التفضلة والتمييز على أن أولئك الفتية ليسوا مثل كل ثلاثة اصطُحبوا ومن ثَمّ قرن الله – تعالى – في كتابه العزيز أخسَّ الحيوانات ببركة صحبتهم مع زمرة المتبتّلين إليه المعتكفين في جواره سبحانه ، وكذا يُقال فيما بعد »[٥] .

---

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) المائدة : ٧٣ .

(٣) الكهف : **٢٢**.

(٤) روح المعاني : ١٥/ ٢٤٠ ، وانظر : الكشاف : ٢/٧١٣، والتفسير الكبير: ٢١/١٠٧ .

(٥) روح المعاني : ١٥/ ٢٤٠ .

المطابقة :

اتفق جمهور النحاة على وجوب مطابقة النعت الحقيقي للمنعوت في وجهين ، هما : التعريف ، والتنكير ، والعلامة الإعرابية[١] . أمّا فيما يتعلق ببقية الأوجه ، وهي : الإفراد وضدّاه ، والتذكير وضدُّه ، فقد افترقوا بشأنها إلى ثلاث فرق :

الفرقة الأولى : لم تذكر شيئا عنها ، ومن هؤلاء سيبويه ، والمبرد ، وابن السّراج وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، والصّيمري وابن فضّال المجاشعي ، وابن برهان شارح اللمع .

ويُفسر عدم اشتراط سيبويه ومن تابعه من المتقدمين ، ذلك : بأن المطابقة في غير التعريف والتنكير والإعراب مُستحقة بأمر خارج عن مسألة التبعية ، وبأنها لا تطرد ، وذلك ما أوضحه ابن أبي الربيع في شرحه لجمل الزّجاجي معتذراً عن قول الزجاجي في كتابه : « أمّا النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وتعريفه وتنكيره ...»[٢] ، قال : « يريد أن هذه الخمسة المذكورة لا بُد أن توجد في كلّ صفة ، ولا تخلو صفة منها . وفي ذلك تنبيه على أن هناك صفات غيرها توجد ولا تلزم ، ولذلك جاء بأمّا ، كما تقول أمّا زيدٌ فقائم ، أي

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد:٢/٤٠٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/٥٧٩ – ٥٨٠، وهمع الهوامع : ٥/١٧٢، وانظر: مواضع نصهم على وجوب المطابقة في التعريف أو التنكير ، والحركة الاعرابية الكتاب:٢/٦ ، ٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ١١٢-١١٤ ، ٢٢٩ ، ١/٣٦١ ، ٤٢٥-٤٢٧ ، ٤٢١-٤٢٢ ، وانظر أيضاً : النكت : ١/٤٤٢ ، والمقتضب : ٤/١٦٦ ، ٢٨١ -٢٨٤ ، ٢٨٦ - ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ - ٣٠٠، والأصول في النحو ٢/٢٣ ، ٣١، والمقتصد في شرح الايضاح:٢/٨٩٦. . .٩٠٠، واللمع في العربية : ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، والتبصرة والتذكرة : ١/١٦٩-١٧٠، والجمل في النحو : ص ١٣ ، وشرح عيون الاعراب : ٢٢٧-٢٢٩، وشرح اللمع : ١/٢٠١ ، ٢٠٢-٢٠٤ ، ٢٠٨ .

(٢) الجمل في النحو : ص ١٣ .

: لا يخلو زيد من القيام . وجاء بعض المتأخرين وردّ على أبي القاسم بأن قال : النعت الحقيقي يُشترط فيه هذه الخمسة ، وخمسة أخرى ، على ما ذكرته ، فكان ينبغي أن يذكرها على حسب ما تقدم . قلتُ : إنما يذكرِ ما يلزم في كلّ نعت ، وأمّا ما ينفرد به نعت دون نعت ، فلا يجبُ ذلك ، لأنه لم يستحقه النعت من حيث هو تابع وإنما استحقه بأمر خارج عن التبعية ، ولو استحقه من جهة التبعية لوجب أن يكون في كل نعت ، فتفطّنْ لهذا ، فإنه صحيح . فإذا قلت : مررت برجلين عاقلين ، فلم يلزم في العاقلين أن يكون مثنّى مذكراً لأنه نعت لمذكر مثنى ، إذ لو كان ذلك للزم في النعت السببي ، كما لزم الإعراب ، والتعريف ، أو التنكير »[1] . وعدم الاطراد في تلك الأوجه ، هو عذر الزجاجي في ترك النصّ عليها ، عند ابن السِّيد ، حيث قال : « وينبغي أن نعتذر لأبي القاسم بأن يُقال : إنما لم يذكر هذه الخمسة الأخر لأنها لا تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكر ، ألا ترى أن الجمع قد وُصِف بالواحد في نحو قولهم : مررت بقوم عدوٍّ لك ، وبقوم صديقٍ لك . وقد وُصفَ الواحد بالجمع في نحو قولهم : بُرْدٌ أخلاق وثوبٌ أسمال ... وكذلك قد أنثوا صفة المذكر ، فقالوا : رجل علّامة ونسّابة . وذكّروا صفة المؤنث فقالوا : امرأة عاشق ، وحاسر ، وطالق . فلمّا كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها ، كان له عذر في ترك ذكرها »[2] . ولم يعتذر ابن عصفور في شَرْحِهِ لجمل الزجاجي عنه وإنّما فصّل الحديث عمّا يمنع المطابقة في تلك الأوجه[3] .

والفرقة الثانية اشترطت المطابقة الكاملة دون إشارة إلى أن النعت قد يُخالف المنعوت فيها . ومن هؤلاء : ابن معطٍ[4] ، وابن الحاجب[5]

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢٩٨/١ .

(٢) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ص ٧٧ ، ٧٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ١٩٦/١-١٩٩ .

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطي: ٧٤٧/١، والفصول الخمسون : ص ٢٣٤.

(٥) انظر: الكافية : ص ١٣٠ ، والايضاح : ٤٤٥/١ ، وشرح الوافية : نظم الكافية : ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

وابن أبي الرّبيع[١] ، وبذلك يكون له موقفان[٢] اقتضى الأول منهما كونه شارحا ومعلّقا . وابن هشام[٣] . وابن عقيل في شرحه للألفية[٤] ، أما في شرحه للتسهيل ، فقد فصل الحديث فعدّدَ ما يمنع[٥] المطابقة ، وذلك تبعاً للنص المشروح ، حيث ذكر ابن مالك في الألفية وجوب المطابقة في هذه الأوجه دون استثناء ، على حينَ أشار في التسهيل إلى أنه قد يوجد ما يمنع تحقيقها. أمّا الفرقة الثالثة فمعَ نصِّها على أن النعت ينبغي أن يوافق المنعوت في هذه الأمور ، فإنها أوضحت أن ذلك ليس مطلقاً . وكان صنيع ابن مالك تجاه ذلك هو الأمثل ، وذلك أنه جاء شاملا مختصرا ، حيث ذكر أن أمر المطابقة متوقف على عدم وجود ما يمنع منها[٦] . وتابعه في ذلك الاختصار الشامل الأشموني[٧]، والسيوطي[٨] .

أمّا مَنْ عدا هؤلاء ، فمع تعدادهم للأمور التي تمنع المطابقة ، فقد جاء ذلك ناقصا ، حيث ذكر بعضهم أمورا ، وبعضٌ آخر غيرَها ، فجاء من بعدهم فنقلوها عنهم دون أن يصل أحد إلى الاستقصاء التام . ونعرض ما أورده كلٌ خلال محاولتنا تعداد الأسباب المانعة من المطابقة وبيانها في كل من الوجوه المذكورة .

ونشير هنا إلى أن توقفنا سيكون عندما تجيزُ الصناعةُ فيه الوجهين :

---

(١) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٤٩/١ .

(٢) انظر: البسيط : ٢٩٨/١ .

(٣) انظر : شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ص ٤٠٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٥٧ – ٥٥٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٠٢/٣-٣٠٣.

(٤) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩٢/٣ – ١٩٤ .

(٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢١٩/٢ ، ٤٠٢ – ٤٠٣ .

(٦) انظر : تسهيل الفوائد : ص ١٦٧ ، ١٤٠ .

(٧) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٦٦/٢ .

(٨) انظر: همع الهوامع : ١٧٣/٥ – ١٧٤ ، ١٠١ .

المطابقة وعدمها ، فيأتي النّظم مُؤثراً أحدهما على الآخر ، وذلك للبحث عن العلة الدلالية المرجحة لذلك الوجه . أمّا ما توجب الصناعة فيه وجها واحداً ، فإننا نشير إليه دون توقف .

المخالفة في الإفراد وضِدّيه :

وأسبابها قد ترجع إلى المنعوت ، وقد ترجع إلى النعت .

أولاً - الأسباب الراجعة إلى المنعوت :

أ - أن يكون المنعوت جمع تكسير لغير العاقل :

فهذا الجمع « يجوز أن يُعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارة ، ومعاملة جمع الإناث تارة أخرى ، فيقال : هذه جبال راسية ، وإن شئت : راسيات ، وجمال ماشية وإنْ شئت : ماشيات »[١] .

ومما يُذكرُ أن أحداًمن النحاة - بحسب علمي - لم يُشر إلى هذا السبب وهم يتحدثون عنها في باب النعت ، مع أنه الأكثر ورودا . غير أن ابن مالك ذكر - في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح[٢] - أن مما يُجمع بالألف والتاء قياسا ، صفة المذكر الذي لا يعقل ، قال : « يجمع بالألف والتاء قياسا : ... ، وصفة المذكر الذي لا يعقل ، ... وأشرتُ بصفة المذكر الذي لا يعقل إلى نحو : جبال راسيات وأيام معدودات ... »[٣] . وكذلك فعل الرّضي ، حيث قال - في فصل الجمع : جمع المؤنث السالم - : « ويجمع هذا الجمع مطردا ، صفة المذكر الذي لا يعقل ، سواء كان مُذكرا حقيقيا ، كالصافنات ، للذكور من الخيل ، وجمال سِبَحلات ، أي : ضخمات وسِبطرات ، أي : طِوالٌ على وجه

---

(١) الدر المصون: ٩٦/٣ ، وانظر : ٢٧١/٢ ، ٣٤٣ ، والمحتسب : ٢٩٥/١، والمحرر الوجيز : ١٠٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣٣/٢، ٤١٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٨٩/١ .

(٣) السابق : ١١٢/١ ، ١١٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٧٥/١ .

الأرض ، ... أو غير حقيقي التذكير ، كالأيام الخاليات »[١] .

وذلك يعني أن « الجموع المُكسرة مؤنثة كلُّها ، كانت لمنْ يَعقل ، ولما لا يعقل أو لمذكر ، أو لمؤنث . وحكم اللفظ في تأنيثها حكم ما لواحد المؤنث ، تقول : هي الرجال وهي الجمال ، فتجري مجرى هي الجنوع . وانما ذلك لأنها خرجت عن الواحد الأول الأمكن الذي يقع بالخِلْقة فيه الفرق بين المذكر والمؤنث ، فأُجري كلُّه مجرى الموات تقول : جاء جواريك وجاء نساؤك ، فلا تلزمه التاء كما لزمت جاريتك ، لأن هذا التأنيث الحادث بجمع التكسير غير التأنيث الحقيقي الذي كان في الواحد ، وكذلك ما لم يُكسر عليه الواحد ، إلا أنه اسم جمع كقولك : قال نسوتك ، لأن تأنيثها تأنيث جمع وواحدهُ امرأة ، فحكمها حكم الجمع ، كما أن (مَنْ) لمّا كان في معنى الجمع جاز أن يَرِدَ لفظها على المعنى »[٢] .

---

(١) شرح الكافية : ٣٩٠/٣ ، وانظر : الكتاب :٦١٥/٣ : « هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمعَ » ، وانظر ٣٨/٢ – ٣٩ ، وشرح السيرافي : ٣٨/٥ .

(٢) النكت : ٤٥٨/١ ، وهو منقول عن السيرافي مع شئ من تصويب في بعض العبارات ، انظر : شرح السيرافي : ١٧٣/٢ ، وانظر أيضاً : الكتاب : ٣٩/٢ – ٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٦٧٩/٢ ، والخصائص ٢٤٣/٣ ، والكشاف : ٥٨٦/٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ٦٨٢/٢ – ٦٨٣ .

ومسوّغُ نعتها بالجمع كونها جمعا ، والمؤنث دون المذكر « لأنهم قصدوا فيها الفَرْقَ بين العاقل وغيره ، وكان غير العاقل فرعا على العاقل ، كما أن المؤنث فرع المذكر ، فأُلحقَ غيرُ العاقل بالمؤنث وجُمِعَ جمعه »(١) . وإذا كانت هذه الجموع قد نعتت بالنوعين في القرآن الكريم ، فلا بُد من البحث عن السبب في إيثار أحدهما على الآخر في موضعه الذي ورد فيه .

فمما جاء منعوتاً بالمفرد فقط (أزواج) مُرادا بها نساء المؤمنين في الجنة قال تعالى :

(وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾)(٢)

فـ(مطهرة) نعت لـ(أزواج) ولم تأتِ إلا مُفردة في المواضع الثلاثة التي وردتْ فيها في القرآن الكريم(٣) . والمراد بالتطهير هنا العموم ، أيْ طهارة الأجسام

---

(١) شرح الكافية : ٣/٣٩٠ ، وانظر: الكتاب : ٢/٣٩-٤٠ ، وشرح السيرافي : ٢/١٧٣.

(٢) البقرة : ٢٥ .

(٣) الموضعان الباقيان وردا في آل عمران:١٥،والنساء:٥٧، وذكر الزمخشري في آية البقرة أن زيد بن علي قرأ: (مطهرات)، انظر الكشاف :١/١١٠، وروح المعاني : ١/٢٠٥ .

والأخلاق والأفعال ، إمّا خَلقا ، وذلك إنْ كان الازواجُ حُورا ، وإمّا تصييرا ، إنْ كُنَّ من نساء الدنيا(١) . ورَجَع الزمخشري علّة إيثار المفرد على الجمع هنا إلى كونه فصيحا مثلَ الجمع ، قال : « فإن قلت : فهلا جاء ت الصفة مجموعة كما في الموصوف ؟ قلتُ : هما لغتان فصيحتان ، يُقال : النساء فعلنَ ، وهُنَّ فالعلات وفواعل ، والنساء فعلتْ ، وهي فاعلة . ومنه بيت الحماسة :

وإذا العذارى بالدّخان تقنّعتْ واستعجلتْ نَصْبَ القُدورِ فملّتِ»(٢).

وتلك الاجابة تبعث سؤالاً : لِمَ أوثر أحدُ الفصيحين على الآخر ؟ أقول –وبالله التوفيق– إنَّ سرَ إيثار المفرد هنا ، إرادةُ الاشارة إلى التساوي ، أي : هُنَّ مُستوياتٌ في ذلك لا تزيد إحداهن على الأخرى . وذلك سرُ إفراد هذا النعت في المواضع الثلاثة التي ورد فيها ، في قراء ة الجمهور . ومِمَّنْ (٣) أشار إلى هذه الوظيفة لإيثار المفرد على الجمع حيث كلاهما جائز ، الآلوسي قال – معللا إفراد المضاف ، والمضاف إليه جمع في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾(٤) : « ... وإفرادُ الصوتِ مع جمع ما أضيف هو إليه ، للإشارة إلى قوة تشابه أصوات الحمير حتى كأنّها صوت واحد هو أنكر الأصوات ...»(٥) . كما يُؤيّد ما ذهب إليه أن كلَّ ما كان مُتساويا في صفة من الصفات جاء نعته مفرداً ، من ذلك على سبيل المثال نعوت الصُّحف والكتب السّماوية فقد جاء ت مفردة حيثُ وردت ، من ذلك

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن:٣٠٧، والكشاف :١/١٠٩، وروح المعاني :١/٢٠٥ .

(٢) الكشاف : ١/١٠٩، وانظر : التفسير الكبير : ٢/١٤٢، والبحر المحيط : ١/١١٧ ، ٢/٤١٧ ، والدّر المصون : ١/٢١٩، وروح المعاني:١/٢٠٥ . ٢٢/١١٤.

(٣) انظر : ص ٢٩١ ، من هذا البحث .

(٤) لقمان : ١٩ .

(٥) روح المعاني : ٢١/٩٢ .

قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴾(١) ، ومنه أيضاً قوله تعالى :

(لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ۝٣)(٢)

فـ (مُكَرَّمة ، مرفوعة ، مُطهَّرة ، قيِّمة) نعوت أفردت للإشارة إلى ذلك المعنى. ولأجل ذلك أُفرِدَ نعتُ أسمائه تعالى في كل موضع وردت فيه تلك الأسماء منعوتة(٣). فقيل : الحسنى ، ولم يقل : الحسنيات ، قال تعالى :

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٤) ، قال الآلوسي : «الحسنى : تأنيث الأحسن . وصفة المؤنثة المفردة تجري على جمع التكسير ، وحسَّنَ ذلك كونها وقعت فاصلة . وقيل : تضمنها الاشارة إلى عدم التعدد حقيقة بناءً على عدم زيادة صفاته تعالى على ذاته واتحادها معها »(٥) . وقال -مُفسرًا قوله تعالى :

(قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ)(٦) :

---

(١) عبس : ١٣ .

(٢) البينة : ١ - ٣ .

(٣) وردت في أربعة مواضع ، هي على الترتيب : الأعراف : ١٨٠ ، الإسراء : ١١٠ ، طه : ٨ ، الحشر : ٢٤ .

(٤) طه : ٨ .

(٥) روح المعاني : ١٦٤/١٦ ، وانظر : ١٢٠/٩ - ١٢١ ، والكشاف:٥٢/٣-٥٣ .

(٦) الإسراء : ١١٠ .

« أخرج ابن جرير وابن مَرْدُويه عن ابن عباس قال : صلَّى – صلى الله عليه وسلم – بمكة ذاتَ يوم فدعا الله تعالى ، فقال في دعائه : يا أَللَّهُ ، يارحمنُ. فقال المشركون : انظروا إلى هذا الصابئ ، ينهانا أن ندعو إلهين وهو يدعو إلهين ، فنزلتْ . وعن الضّحاك أنه قال : قال أهل الكتاب للرسول صلى الله عليه وسلم : إنك لَتُقِلُّ ذكرَ الرحمن ، وقد أكثر الله تعالى هذا الاسم ، فنزلتْ . والمراد على الأول التسوية بين اللفظين بأنهما عبارتان عن ذاتٍ واحدٍ ، وإنْ اختلف الاعتبار ..وعلى الثاني : التسوية في حسن الإطلاق والإفضاء إلى المقصود ، فإنَّ أهل الكتاب فَهِموا أحسنية الرحمن ، لكونه أحبَّ اليه –تعالى– إذْ كَثُرَ ذكره في كتابهم . وكأن حكمة ذلك أن موسى –عليه السلام– كان غَضُوبا ، كما دلتْ عليه الآثار ، فأُكثِرَ له من ذكر الرحمن ؛ ليعامل أمته بمزيد الرحمة ، لأن الأنبياء –عليهم السلام– يتخلقون بأخلاق الله تعالى . قال القاضي البيضاوي : وهذا أجوبُ لقوله – تبارك اسمه – (أيًا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنى) ، لأن توصيفَ الأسماء بالحسنى يُفهمُ منه أن المقولَ لهم ذلك يظنون أحسنية اسم من اسم ، لا التغاير »[1]. ويؤيد ذلك أيضاً قراءةُ عاصم[2] –في رواية لكلمة ، في قوله –تعالى– :

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ﴾[3] ،

جمعاً ، أيْ : (كلماتُ ربِّك الحسنى) ، حيث بقي النعت مفردا للمعنى المشار إليه .

---

(١) روح المعاني : ١٥/١٩١ ، وانظر : الكشاف :٢/٧٠٠ ، والتفسير الكبير: ٢١/٧١ .

(٢) انظر: الكشاف : ٢/١٤٩ ، والدر المصون : ٥/٤٣٩، وروح المعاني:٩/٣٩.

(٣) الأعراف : ١٣٧ .

وقد أشار الرضي إلى العلّة الدّلالية التي تحملهم على هجر جانب الصناعة مُراعاة لجانب المعنى ، فيضعون المفرد موضع الجمع ، أو المثنى ، حيث تقتضيهما الصناعة قال : « وقد يقع المفرد موقع الجمع ، كقوله تعالى : (وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) ، وقوله تعالى : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) ، وذلك لجعلهم كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترادف ، كقوله – صلى الله عليه وسلم – : (المؤمنون كنفسٍ واحدة) »(١) . وإلى ذلك سبق الزمخشري ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا (٨١) كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا (٨٢) ﴾(٢)

قال : « (عليهم ضِداً) في مقابلة (لَهُمْ عِزًّا) . والمراد : ضد العز ، وهو الذل والهوان ، أي : يكونوا عليهم ضدا لما قصدوه وأرادوه ، كأنه قيل : ويكونون عليهم ذُلا ، لا لهم عِزًّا . أو يكونون لهم عَوْنا . والضِّدُّ : العونُ . يُقال : مَنْ أضدادكم ، أي : أعوانكم . وكأن العون سُمي ضِدا ، لأنه يُضاد عدوك وينافيه بإعانته لك عليه . فإن قلتَ : لم وُحِّدَ ؟ قلتُ : وُحِّدَ توحيدَ قوله عليه السلام : (المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يدٌ على من سواهم) ؛ لاتفاق كلمتهم ، وأنّهم كشيءٍ واحد ، لفرط تضامنهم وتوافقهم »(٣) . كما أنّه بيّن علّةَ ومجوِّزَ وضعِ المفرد موضعَ المثنى في قوله تعالى – مخاطباً موسى وهارون عليهما السّلام :

---

(١) شرح الكافية : ٣/٣٦٢ ، وانظر ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٢) مريم : ٨١–٨٢ .

(٣) الكشاف : ٣/٤١ .

﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾(١) .

بقوله : « فإنْ قُلتَ : هلا ثُنّي الرسول ، كما ثُنّي في قوله :(إنَّا رَسُولَا رَبِّكَ)؟ قلت : الرسول يكون بمعنى المُرْسَل وبمعنى الرِّسالة ، فجُعِلَ ثَمَّ بمعنى المُرسَل ، فلم يكن بُدٌّ من تثنيته ، وجُعلَ هنا بمعنى الرسالة فجاز التسويةُ فيه - إذا وُصِفَ به - بين الواحد والتثنية والجمع ، كما يُفعل بالصِّفة بالمصادر ، نحو : صوم وزور . قال :

ألكني إليها وخيرُ الرسو ... لِ أعلمُهُمْ بنواحي الخَبَرْ

فجعله للجماعة . والشاهد في الرسول بمعنى الرسالة ، قوله :

لقد كَذَبَ الواشون ما فُهْتُ عندهم ... بسرٍّ ولا أرسلتهم برسولِ

ويجوز أن يُوَحّدَ ، لأن حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة ، واتحادهما لذلك ، وللأخوة ، كان حُكما واحدا فكأنهما رسول واحد ، أو أريد أن كلَّ واحد منا »(٢).

كما يُراد من الإتيان بالمفرد تاليا الجمع ، نعتا أو غيره ، الاشارة إلى التساوي فقد يُراد منه الإشارة إلى القلّة ، أي إنَّ ما يُنعتُ بالمفرد - مما يُراد الإشارة إلى عدده - أقلُّ عدداً مما يُنعتُ بالجمع ، وإنْ كان الجمع للقلة ، وذلك لأن هذا الجمع أقلُّه ثلاثة وأكثرُه عشرة(٣) . ومما جاء موصوفاً بالمفرد تارةً وبالجمع أخرى - مرادا بالنعت الدلالة على العدد : (أيام) في عدةٍ مواضع من

---

(١) الشعراء : ١٥ ، ١٦ .

(٢) الكشاف : ٣/٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٤٢٥/٢ ، والتفسير الكبير: ١٧٤/٥ ، وجموع التكسير بين القياس والسماع ، لعبدالواحد عبدالحافظ سليم البرديني : ٨-٩ ، وحَدَّ أبو علي الفارسي هذا الجمع بقوله : « والعدد القليل يُحدُّ بأنه العشرة فما دونها » : التكملة : ٣٩٩ .

القرآن الكريم . وقد جاء النعت مختلفاً في آيتين تتحدثان عن موضوع واحد ، هو استخفاف بني إسرائيل بالعذاب الذي توعدهم به اللّهُ في القرآن الكريم، فنُقِلَ عنهم في الموضع الأول ادعاؤهم بأنَّ النارَ لا تَمَسُّهُمْ إلاَّ أياما معدودة قال تعالى :

﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾(١)

وفي الثاني بأنها لن تمسهم إلا أياما معدودات قال تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾(٢) .

وحاول بعض المفسرين تفسير ذلك الاختلاف ، فرجَعه بعضهم إلى أسبابٍ تتصل بالمعنى ، وآخرون إلى أسباب تتصل بالصناعة ، ومنهم من لم يرَ لذلك سبباً .

وقد بيّن الفراء أن النعت بمعدود يُفيد أن العدد معلوم ، قال : «يُقال : كيف جاز في الكلام : لآتينَّك أياماً معدودة ، ولم يُبين عددها ؟ وذلك أنَّهم نَووا الأيام التي عبدوا فيها العِجْلَ ، فقالوا : لن نُعذبَ في النار إلا تلك الأربعين الليلة التي عبدنا فيها العجل . فلما كان معناها مُؤقتا معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات »(٣) .

---

(١) البقرة : ٨٠ .

(٢) آل عمران : ٢٣ – ٢٤ .

(٣) معاني القرآن : ١/٥٠ ، وانظر روح المعاني :٢/٥٧ ، ٣/١١١.

وإلى ما يقربُ من ذلك ذهب السمين ، حيث قال : « وجاء هنا (معدودات) بصيغة الجمع ، وفي البقرة (معدودة) ، تفننا في البلاغة ... وخُصَّ الجمعُ بهذا الموضع ، لأنه مكانُ تشنيع عليهم بما فعلوا وقالوا ، فأتى بلفظ الجمع مبالغةً في زجرهم وزجرِ من يعمل بعملهم »[1] . فذهابه إلى أن الإتيان بالجمع فيه مزيد زجر وتشنيع ، مردود ؛ إذ إنَّ ما في الوضعين هو نصٌّ كلامهم . وقال بالأول من قولي السمين الآلوسي أيضاً ، ثم حاول تعليل الاختلاف بين الموضعين ، قال : « والمراد بالأيام المعدودات أيام عبادتهم العجل . وجاء هنا (معدودات) بصيغة الجمع دون ما في البقرة فإنه (معدودة) بصيغة المفرد تفننا في التعبير ، وذلك لأن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يُعامل مُعاملة الواحدة المؤنثة ، تارة ، ومعاملة جمع الاناث أخرى ، فيقال : هذه جبال راسية ، وإنْ شئت راسيات ، وجمال ماشية ، وان شئت ماشيات ، وخُصَّ الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القِلَّة كموصوفه ، وذلك أليق بمقام التعجب والتشنيع »[2] . ولم يتعرض الزمخشري لبيان سبب الاختلاف هنا إلا أنه ذكر في موضع آخر أنَّ نعتَ جمع ما لا يعقل بالمفرد والجمع المؤنث سواءُ من جهة الفصاحة[3] . وقال بقوله ذاك أبو حيان في موضع[4] ، وفي موضع آخر تعقبه فذكر أن الصناعة تقتضي المفرد إنْ كان الجمع للكثرة ، وعكسه إن كان الجمع للقلة ، قال -معلقاً على قول الزمخشري بأن النعت بالجمع والمفرد مستويان فصاحةً - : « ... انتهى كلامه ، وفيه تعقب أن اللغة الواحدة أولى

---

(١) الدر المصون : ٩٦/٣ .

(٢) روح المعاني : ١١١/٣ .

(٣) انظر: الكشاف : ١٠٩/١.

(٤) انظر: البحر المحيط : ٤١٧/٢ .

من الآخرى ، وذلك أن جمعَ ما لا يعقل إمّـــا أن يكون جمعَ قِلَّة ، أوْ جمع كثرة . إنْ كان جمع كثرة ، فمجيءُ الضمير على حدِّ ضمير الواحدة ، أولى من مجيئه على حد ضمير الغائبات ، وإنْ كان جمع قِلَّة فالعكس ، نحـو : الأجذاع انكسرنَ ، ويجوز : انكسرتْ . وكذلك إذا كان ضميرا عائدا على جمع العاقلات ، الأولى فيه النون من التاء ، كـ(بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) و (يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ). ولم يُفرقوا في ذلك بين جمع القلّة والكثرة ، كما فرّقوا في جمع ما لا يعقل . فعلى هذا الذي تقرر ، تكونُ قراءة زيدٍ الأولى[1]؛ إذْ جاءت في الظاهر على ما هو أولى »[2] . ونقل الآلوسي كلامه ، وقال عن قراءة زيد – قبلَ نقله – : «ولعلها أولى استعمالا وإنْ كان الكل فصيحا »[3]. وما قاله غيرُ مُسلَّمٍ به ، فقد أعيدَ ضميرُ الجمع المؤنث على ما هو من جموع الكثرة كثيرا في القرآن الكريم ، من ذلك ما في قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾[4] وقوله: ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾[5] ، وقوله :

(أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴿٢٦﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴿٢٧﴾)[6] .

فالجبال جمع مذكر لما لا يعقل ، وهو جمع كثرة ومع ذلك آعيد عليه الضميرُ

---

(١) يعني بها قراءته لـ(أزواج مطهرة) : (أزواج مطهرات) ، وانما اعتبرها أولى ، لأن (أزواج) جمع قلة ، وان كان استخدامه هنا مراداً به الكثرة كما ذهب اليه الآلوسي بناء على ما وردتْ به الآثار من كثرة الأزواج في الجنة ، انظر روح المعاني : ٢٠٤/١ .

(٢) البحر المحيط : ٤١٧/١ .

(٣) روح المعاني : ٢٠٥/١ .

(٤) الأنبياء : ٧٩ .

(٥) ص : ١٨ .

(٦) المرسلات : ٢٥ – ٢٧ .

المؤنثُ مجموعا ، وذلك في جملة (يُسبِّحنَ) الواقعة حالا في الآيتين الأولى والثانية . ونُعتتِ الجبالُ أيضا – محذوفةً – بالجمع في الآية الأخيرة إذ رواسي وشامخات ، نعت لمحذوف ، تقديره : جبالا رواسي شامخات ، كما أعيد عليها ضميرُ المفردة المؤنثة في مواضع أخرى ، منها قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ⑦ فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ ⑧ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ ⑨ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ ⑩ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ⑪ لِأَىِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ⑫ لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ ⑬ ﴾[1] »[2] .

فالضمائر في (طُمِسَتْ ، فُرِجَتْ ، نُسِفَتْ ، أُقِّتَتْ ، أُجِّلَتْ) مفردةٌ عادتْ على جموع كثرة ، و (أل) في هذه الجموع للجنس[3] ، والمراد شمولُ كلِّ فعل من تلك الأفعال جميع أفراد هذه الأجناس بنفس الدرجة . ولا نقول إن إعادة الضمائر في هذه الآية جاء على الأولى ، وفيما سَبَقَ على غير الأولى ، بلْ نقول إنَّ مرجع الاختلاف – مع تساوي الصورتين فصاحةً – هو اختلاف المراد: إذْ أنَّ الأفراد غيرُ معتبرين في الآية الأخيرة ، وعلى ذلك أُفردتِ الضمائر . وجُمعتْ فيما قبلها : لأن الأفراد معتبرة ، أي : أن المقصود إفادةُ تسبيح كلِّ فرد مَن أفراد الجنس ، أوْ لأنَّ التسبيحَ في الأصل فعْلُ مَنْ يعقل[4]. وفي الآية الثالثة من الايات السابقة على الآية الأخيرة ، وظيفةُ الجمعِ إفادة الاختلاف : إذ شدة الرُّسوِّ ودرجة الارتفاع ليست واحدة في جميع الجبال . ونجدُ مصداقاً لما ذهبنا إليه – في تعليل الفراء لإفراد المضاف إليه وهو اسم موصول ، في

---

(١) المرسلات : ٧ – ١٣ .

(٢) هناك آيات كثيرة تتفق مع هذه الآية في نكتة إعادة الضمائر مفردة ، منها النبأ: ٢٠، والنازعات : ٣٢، التكوير : ٣ ، الغاشية:١٩، والنحل:١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٠ .

(٤) انظر الكشاف : ٤/٧٨-٧٩، والفتوحات :٣/٥٦٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/٣٧٣ – ٣٧٤ .

قوله تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا)[١] : حيث قال : « فإنَّما ضَرَبَ المثلَ – واللهُ أعلمُ – للفعل لا لأعيان الرجال ، وإنَّما هو مَثَلٌ للنفاق : فقال : (مثلهم كمثل الذي استوقدَ ناراً) ، ولم يقُلْ : الذين آستوقدوا . ولو كان التشبيه للرجال لكان مجموعاً كما قال : (كأنَّهم خُشُبٌ مُسَنَّدةٌ) ، أراد القيمَ والأجسام ، وقال : (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) فكان مجموعاً : إذْ أراد تشبيه أعيان الرِّجال : فأجْرِ الكلام على هذا . وإنْ جاءك تشبيهُ جمع الرجال مُوحَّداً في شعْرٍ فأجزه . وإنْ جاءك التشبيه للواحد مجموعاً ، في شعر فهو أيضاً يُرادُ به الفعل فأجزه ، كقولك : مافعلُك إلاَّ كفعلِ الحمير ، وما أفعالكم إلاَّ كفعل الذِّئب . فابْنِ على هذا ، ثُمَّ تُلْقي الفعلَ فتقول : ما فعلُك إلاَّ كالحمير وكالذِّئب . وإنما قال اللّه – عزَّ وجلَّ – : (ذَهبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) لأنَّ المعنى ذهب إلى المنافقين فجمعَ لذلك . ولو وُحِّدَ لكان صوابا ، ... »[٢] .

وممن رجَّعَ سبب الاختلاف إلى الصناعة أيضا ، الفخر الرَّازي، قال: «ذَكَرَ ههنا (وقالوا لن تَمَسَّنا النارُ إلاَّ أياماً مَعْدُودَةً) ، وفي آل عمران : (إلاَّ أياما معْدودَاتٍ) ولقائل أن يقول : لِمَ كانتِ الأولى معدودة ، والثانية معدودات، والموصوف في المكانين واحد وهو (أياما) ؟ والجواب أن الاسم إذا كان مذكرا ، فالأصل في صفة جمعه التاء يُقال كوز وكيزان مكسورة ، وثياب مقطوعة . وإنْ كان مؤنثاً ، فالأصل في صفة جمعه الألف والتاء ، يقال : جَرَّة وجِرَارٌ مكسورات ، وخابية وخوابٍ مكسورات . إلاَّ أنه قد يُوجدُ الجمعُ بالألف والتاء فيما واحده مذكر في بعض الصور ، نادرا ، نحو : حمَّام وحمَّامات وجَمَل سِبْطر ، وجِمَالٌ سِبَطْرات ، وعلى هذا ورد قوله تعالى : (في أيام معدودات) و(في أيام مَعْلومَاتٍ) ، فاللَّهُ -تعالى- تكلَّمَ في سورة البقرة بما هو الأصل ، وهو قوله (أياماً معدودة)، وفي آل عمران بما هو الفرع »[٣]. فقوله : « قد

---

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) معاني القرآن : ١/١٥ .

(٣) التفسير الكبير : ٣/١٥٢ – ١٥٣ ، وانظر : الكتاب : ٣/٦١٥ .

يوجد ... نادرا » مردود بما سَبَقَ نقلُه عن ابن مالك والرضي .

كما أنَّ النحاة اتفقوا على أن المذكر والمؤنث يستويان في تأنيث الجمع ، حيث يقال : هي الرجال ، وهي النساء[١] ، وصحَّ الإفرادُ حملاً على معنى الجماعة ، وذلك يعني أن الأصل هو الجمع[٢]. والسؤال لا يزال قائما – ولو سلمنا بصحة ما ذهب إليه الرازي – وهو : لِمَ عُدِلَ عن الأصل إلى الفرع في (معدودات)؟ والذي أراه – والله أعلم – أن الاختلاف راجع لاختلافِ حقيقة العدد ، أي إنَّ من قالوا : (أياما معدودة) قصدوا عدداً مُغايرا للعدد الذي قصده من قالوا (أياما معدودات). ودليل ذلك أن المفسرين نقلوا صدورَ قولين منهم ، قال الزمخشري : « إلاَّ أياما معدودة : أربعين يوما عدد أيام عبادة العجل . وعن مجاهد : كانوا يقولون : مدة الدنيا سبعة الاف سنة ، وإنما نُعذَّبُ مكان كلِّ ألفِ سنةٍ يوما »[٣] . ونقل هذين القولين أيضاً : الزجاج[٤] ، وابن عطية[٥] – حيث أسند القول الثاني إلى ابن عباس ، ومجاهد وابن جريج ، والفخر الرازي[٦] ، وأبو حيان[٧] ، والآلوسي[٨] . وعلى ذلك يكون المراد – واللهُ أعلم– بالأيام موصوفةً بالمفرد ، السبعة ، والمراد بالأخرى ، الأربعون . وذلك أنه لا بُدَّ –في مسألة العدد– من وجود فرق بين ما يُراد به العددُ مفرداً ، وبين ما يُراد به ذلك مجموعا . والأولى أن يكون المراد بالجمع أزيدَ مما يُرادُ بالمفرد . ويعضِّدُ

---

(١) انظر : التكملة لأبي علي الفارسي : ص ٤٧٨ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/٣٨– ٣٩ ، حيث ذكر أنه يُخبر عن (الجمال) بقولنا : هي ، وهن ذاهبات ، والجمال مفردها مذكر .

(٣) الكشاف : ١/١٥٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن واعرابه : ١/١٦١ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز : ١/٢٧٤ ، ٣/٤٧ .

(٦) انظر : التفسير الكبير : ٧/٢٣٦ .

(٧) انظر : البحر المحيط : ١/٢٧٨ .

(٨) انظر : روح المعاني : ١/٣٠٤ .

ذلك أنه سَبَقَ قولَهم في آية البقرة ، إخباره تعالى عن فئةٍ منهم بقوله :

(وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ)[١] .

قال ابن عطيـة : « و (أُمِّيُّونَ) هنا عبارة عن جهله بالتوراة ... فمعنى الآية أن منهم أمِّيون لا يعلمون الكتاب إلا أنَّهم يسمعون من الأحبار أشياء مختلقة يظنونها من الكتاب . . . و(الذين) في هذه الآية يُراد بهم الأحبار والرؤساء »[٢] . وذلك يعني أن من تَلَقَّوْا هذا الزعم – وهو أنهم يُعذبون سبعة أيام – فَصَدَّقُوه لا يمكنُ إلاَّ أن يكونَ هذا حالهم إذْ أنه لا رابط عقلاً بين مُدَّةِ الدنيا والعقوبة ومُدَّتِها .

وقد وقع النعت بمعدودة ، وبمعدودات في غير هاتين الآيتين ، فمن ذلك ما وُصف به الثمن الذي بيع به سيدنا يوسف عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[٣] . ذهب الفراء، وغيره إلى أن ماكان مُتعارفا عليه هو أن النقود تُعدُّ ولا توزن ما لم تبلغ أوقية ، وهي تساوي أربعين درهما[٤]. واختلف في عددهذه الدراهم ، فبعضهم

---

(١) البقرة : ٧٨ – ٧٩ .

(٢) المحرر الوجيز : ١/٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وانظر : الكشاف : ١/١٥٧ ، وروح المعاني : ١/٣٠١ – ٣٠٢ .

(٣) يوسف : ٢٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن ، للفراء : ٢/٤٠ ، والكشاف : ٢/٤٥٣ ، التفسير الكبير : ١٨/١١٠ ، والفتوحات الالـهية : ٢/٤٤٣ عن الخازن ، وروح المعاني : ١٢/٢٠٥ .

ذكر أنها عشرة[١] وبعضهم ذكر أنّها كانت عشرين ، والبعض الآخر قال إنّها كانت اثنتين وعشرين[٢] . ونقل الآلوسي عن عكرمة أنّها كانت أربعين[٣] . والعدد الأول هو الأوْفق بطريقة النظم حيث نُكِّرَ الثَّمنُ ، ثم وصفت ببخس وهو مصدر ، ثم أبدلَ منهما دراهم معدودة ، ومعروف ما للبدل في مثل هذه الأحوال من دلالات .

كما أنَّ أيام الصيام المفروضة على المسلمين ، وعددها ثلاثون ، لم يُعبَّر عنها بمعدودة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾[٤].

فالمراد بالأيام المعدودات على الأرجح ، شهر رمضان ، قال الآلوسي: « ... قال مُقاتل : كلّ (معدودات) في القرآن ، أوْ – معدودة – دون الأربعين ، ولا يقال ذلك لما زاد . والمراد بهذه الأيام إمّا رمضان ، واختار ذلك ابن عباس ، والحسن ، وأبو مسلم – رضي الله تعالى عنه – وأكثرُ المحققين ، وهو أحدُ قولي الشافعيٍّ . فيكونُ اللّهُ سبحانه وتعالى قد أخبر أولا أنه كَتَبَ علينا الصيام، ثم بيَّنه بقوله – عزّ وجلّ – : (أياما معدودات) ، فزال بعض الإبهام، ثم بيّنه بقوله – عزَّ مِنْ قائل – : (شهر رمضان) : توطيناً للنفس عليه . واعتُرِضَ بأنه لو كان المراد ذلك لكان ذِكْرُ المريض والمسافر تكرارا، وأجيب

---

(١) انظر : المحرر الوجيز : ٢٦٩/٩ ، والبحر : ٢٩١/٥ ، وروح المعاني : ٢٠٥/١٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٩٨/٣ ، والكشاف : ٤٥٣/٢ ، والتفسير الكبير : ١١٠/١٨ ، وروح المعاني : ٢٠٥/١٢ .

(٣) روح المعاني : ٢٠٥/١٢ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج:٩٨/٣، والمحرر الوجيز : ٢٧٠/٩ .

(٤) البقرة : ١٨٣ – ١٨٤ .

بأنه كان في الابتداء صوم رمضان واجباً على التخيير بينه وبين الفدية ، فحينَ نُسخَ التخييرُ وصار واجبا على التعيين ، كان مظنة أن يُتوهَّمْ أن هذا الحكم يَعُمُّ الكلَّ حتى يكون المريضُ والمسافرُ فيه كالمقيم والصحيح ؛ فأعيد حكمهما تنبيهاً على أن رخصتهما باقية بحالها لم تتغير كما تغير حكم المقيم والصحيح ، وأمّا ما وجب صومه قبل وجوبه ، وهو ثلاثة أيام من كلّ شهر – وهي أيام البيض – على ما روي عن عطاء ، ونُسب إلى ابن عباس – رضي الله عنه – ، أو ثلاثة من كل شهر ، ويوم عاشوراء ، على ما روي عن قتادة ، واتفق أهل هذا القول على أن هذا الواجب قد نسخ بصوم رمضان ...»[١] .

ولا يَرِدُ على ذلك أن ما دلَّ على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية فهو من جموع الكثرة[٢] والجمع السالم – مذكرا ، أو مؤنثا – يُعَدُّ من جموع القلة على ما ذكر سيبويه وغيره[٣] ؛ وذلك أنهم ذكروا – أيضاً – أنه قد يَرِدُ مُرادا به الكثرة[٤] . قال الاعلمُ – مُعلِّقاً على ذلك – : « ... وذَكَرَ أنَّ الجمعَ بالتاء قد يُراد به الكثرة ، وأنشدَ لحسان :

---

(١) روح المعاني : ٥٧/٢ ، وانظر : التفسير الكبير : ٥/٧٧–٧٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١١٤/٤ ، وجموع التكسير بين السماع والقياس : ٨–٩ .

(٣) انظر: الكتاب : ٤٩٠/٣ ، ٤٩٢ ، والمقتضب : ١٥٤/٢، والأصول في النحو: ٤٣٩/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي :٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، وشرح المفصل : ٣/٥ ، ٩ ، ١٠ ، والكافية : ١٧٧ ، وتفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع : ١٩٧/١ .

(٤) انظر: الكتاب : ٥٧٨/٣ ، والأصول : ٤٣٩/٢ ، وشرح المفصل : ١١/٥ .

لنا الجـفـناتُ الغـرُّ يلْمَعْـنَ بالضـحى

وأسيافُنـا يَـقْـطُـرنَ مِـنْ نجـدةٍ دَما

أراد بالجفنات الكثير ؛ لأنَّ جمع السلامة يصلُحُ للقليل والكثير ، ولا يجوز أن يفتخر بالشئ القليل ، وحُكي أن النابغة عاب عليه ذلك ، وكتاب الله يُبطلُ هذا العيب ، قال – عزّ مِنْ قائل – : ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[١]، ونحو هذا في القرآن كثير »[٢] . وسبق إلى ذلك الزجـاج ، حيث قـال : « (مـعدودات) يُستعملُ كثيرا في اللغة التي للشئ القليل . وكلُّ عددٍ قلَّ أو كَثُرَ فهو معدود ولكنَّ مـعـدوداتٍ أدلُّ على القلة ، لأن كلَّ قليل يجـمـع بالألف والتـاء ، نحـو : دريهمات ، وجماعات ، وقد يجوز وهو حسن كثير أن تقع الألف والتاء للكثير ، وقد ذُكِرَ أنه عيبَ على القائل : لنا الجفنات ...

فقيل له : لِمَ قلَّلْتَ : الجفنات ، ولمْ تَقُلْ : الجِفَان . وهذا الخبر –عندي– مصنوع لأن الألفَ والتاء قد تأتي للكثرة، قال – عزّ وجلّ –:

﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[٣]

وقال : ﴿ وهـم في جـنـات ﴾[٤] ،

وقال : ﴿ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[٥] .

---

(١) سبأ : ٣٧ .

(٢) النكت : ٢/٩٩٩ ، وانظر : شرح المفصل : ٥/١١ .

(٣) الاحزاب : ٣٣ – ٣٥ .

(٤) يونس : ١١ .

(٥) سبأ : ٣٤ – ٣٧ .

فالمسلمون ليسوا في جنات قليلة ، ولكنْ إذا خُصَّ القليل في الجمع بالألف والتاء ، فالألف والتاء أدلُّ عليه ، لأنه يلي التثنية ، تقول : حمام وحمامان وحمامات ، فتؤدّى بتاء الواحد ، فهذا أدل على القليل ، وجائزٌ حسنٌ أن يُرادَ به الكثير ، ويدلُّ المعنى المشاهد على الإرادة ، كما أن قولك جمع يدُلُّ على القليل والكثير »[١] .

وقال الآلوسيُّ : « وإذا قيل : بأن جمع السلامة المؤنث والمذكر موضوعُ للكثرة ، أوْ مُشتركٌ – والمقامُ يخصِّصه بها – اندفعَ السؤالُ وارتفع المقال . إلاَّ أن ذلك لم يذهب إليه من الناس إلا قليل »[٢]. ومن هذا القليل الرضي ، حيث قال – وهو يتحدث عن جموع القلة – : « وجمعا السّلامة عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد . وليس بشئ ؛ إذْ مشابهةُ شئ لشئ لفظا ، لا يقتضي مشابهتَه له معنًى أيضا . ولو ثبتَ ما نُقِلَ أن النابغة قال لحسان ... : قللتَ جفانك وسيوفك ، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة . وقال ابنُ خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القِلة والكثرة . والظاهرُ أنهما لمطلق الجمع ، من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما »[٣] . ونحسم القول حول إيقاع جمع القلة – سالما

---

(١) معاني القرآن واعرابه : ٢٧٥/١ – ٢٧٦، وانظر : المحتسب : ١٨٧/١–١٨٨.

(٢) روح المعاني : ١٨٩/١ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨/١ ، وألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل : ١١٤/٤ ، وجموع التكسير بين القياس والسماع : ١٠ – ١١ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

ومكسرا ، مقرونا بأل ومضافا – في الآية (من الثمرات) وفي بيت حسان : « الجفنات ، أسيافنا » ، بما ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ... فجموع القلّة إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية أو أضيفت ، عمَّتْ وصارتْ لا تخصُّ القليلَ ، والعامُّ مستغْرقٌ لجميع الأفراد »[١] .

وقد رأينا – فيما سبق –[٢] أن المفردَ والجمع المقرونين بأل الجنسية ، سواءٌ من حيث الدلالة على الاستغراق ، وأنَّ المفردَ هو الأصلُ الأخفُّ ، وإنما يُعدلُ عنه إذا كانت قرينةُ الاستغراق خفيَّة أوْ مفقودة . وقد علل ابن جني لإيثارهم هذا الجمع – جمع القلة ، سالما ومكسرا – في مقالم إرادة الاستغراق ، بقوله : « وعُذرُ ذلك عندي أنه قد كَثُرَ عنهم وقوعُ الواحد على معنى الجمع جِنْساً ، كقولنا : أهلك الناس الدينار والدرهم وذهب الناس بالشاة والبعير . فلما كَثُرَ ذلك جاؤا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضا ، أعني الجمع بالواو والنون والألف والتاء ، نَعَمْ وعلِمَ أيضا أنه إذا جيءَ في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة ، لا يُتداركُ معنى الجنسية ، فَلَهُوا عنه وأقاموا على لفظ الواحد تارةً ، ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى ؛ إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يُدْركُ ، ويأساً منه وتوقفا دونه ، فيكون هذا كقوله :

رأى الأمرَ يُفضي إلى آخرٍ فصيَّرَ آخِرَهُ أوَّلا

---

(١) البحر : ١٩٢/٧.

(٢) انظر:مبحث : اقسام التعريف ، قسم الوظائف : التوضيح ، والتحرير والتنوير : ٣٥٢/١ – ٣٥٣ .

ومثلُ الجمع بالواو والنون والألف والتاء ، مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القِلَّة ، كقوله تعالى :

﴿ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾(١) .

وقول حسان :

* وأسيافُنا يقطُرْنَ من نجدةٍ دماً *

ولم يَقُلْ : عُيونُهم ولا سُيوفنا »(٢) .

ولا بُد من الاشارة – في هذا المقام – إلى اختلاف دلالة الجمع السالم باختلاف نوع الاسم المجموع مِنْ حيث الجمود والاشتقاق ، قال فاضل السامرائي : « ذكرنا أن الأصل في الجمع السالم أنه يُفيد القِلَّة ، غيرَ أن هذا القول ليس على إطلاقه وإنما يحتاج الى تفصيل . فإنَّ هذا الجمع يدلُّ على القلة في الجوامد ، وأمَّا في الصفات فإنَّ دلالته على القِلَّة ليست مُطرِدَةً ، بل نستطيعُ أن نقول إنَّ الأصلَ فيه عدمُ دلالته على القِلة ، وإنما الأصلُ فيه أن يدلَّ على الحدث . فجمعُ الصفات جمعا سالما يُقرِّبُها من الفعلية ، وتكسيرها يُبْعِدُها من الفعلية إلى الاسمية »(٣) . واستندَ فيما ذهب اليه إلى ما قاله النحاة ، حيث نَقَلَ قولَ ابن يعيش(٤) . « اعلم أن تكسير الصفة ضعيف

---

(١) التوبة : ٩٢ .

(٢) المحتسب : ./١٨٧-١٨٨ .

(٣) معاني الأبنية في العربية : ١٤٤ .

(٤) لم يقصد ابن يعيش بقوله هذا ما قصده السامرائي ، من الاستدلال لما ذهب إليه ، إذ أنه قال – قبل ذلك عن دلالة الواو في جمع المذكر – انها « علامة الرفع والجمع والقلة » . انظر : شرح المفصل: ٣/٥.

والقياس جمعها بالواو والنون ، وإنما ضَعُفَ تكسيرها لأنها تجري مجرى الفعل ، وذلك أنك إذا قلتَ : زيدٌ ضاربٌ ، فمعناه : يضرب ، أو ضربَ إذا أردت الماضي ، وإذا قلت : مضروب ، فمعناه : يُضرَبُ ، أو ضُرِبَ ، لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى تقدم الفاعل ... فكان القياس ألا تُجمع ، كما أن الأفعال لا تجمع . فأمّا جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل ، إذا قلت : يقومون ويضربون ، فأشْبَهَ قولك : قائمون : يقومون ، وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل ، لأنه يكون على سلامة الفعل ، فكل ما ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد ، وكان الباب أن يُجمع جمع السّلامة لما ذكرناه أنَّ ضاربون ومضربون يُشبه يَضْرِبون ويُضرَبُون ، من حيث سلامة الواحد في كلّ منهما ، وأن الواو للجمع والتذكير ، كما كانت في الفعل كذلك . وقد تُكَسَّرُ الصفةُ على ضعفٍ لغلبة الإسمية ، وإذا كَثُرَ استعمال الصفة مَعَ الموصوف قويتِ الوصفيَّة وقلَّ دخول التكسير فيها ، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف وكثر اقامتها مقامه غلبتِ الاسمية عليها وقوي التكسير فيها »[١] .

وقال بمثل ذلك الرضي[٢]، وأضاف أن « تكسير الصفات المشبَّهة أكثرُ من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذْ شبهُها بالفعل أقلُّ من شبهه ، وتكسيرُ

---

(١) شرح المفصل : ٥/٢٤ .

(٢) انظر شرح الشافية : ٢/١١٦ .

اسم الفاعل الثلاثي أكثرُ من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي : لأن الأخيرين أكثر مشابهةً لمضارعهما لفظاً ، من اسم الفاعل الثلاثي ، لمضارعه ، وأمّا اسمُ المفعول من الثلاثي فأُجريَ لأجل الميم في أوله مُجرى اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلّة التكسير »[١]. وكما استدل السّامرّائيُّ بأقوال النحاة ، استشهد لما ذهب إليه بالاستخدام القرآني ، قال : « وهذا الذي ذكره ابنُ يعيش وغيرُه صوابٌ : فإنَّ جمعَ الصفات جمعا سالما يدلُّ على ارادة الحدث وجمعها جمع تكسير يُبعدها عن ارادة الحدث ويُقربها الى الاسمية . قال تعالى : ﴿ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، وقال : ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾[٣]، وقال: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ﴾[٤]، أي : الذين يحفظون فروجهم ، والذين يحفظون حدود الله ، ونحوها ولم يقل : الحُفّاظ ، أو : والحفظة فروجهم ، وذلك لأن التكسير يبعدها عن الحدث ... ويوضح هذا الأمر استعمال القرآن للرواسي والرّاسيات ، جمع (راسية) ، فقد وردت (الرّواسي) تسع مرّات في القرآن الكريم ، كلها بمعنى الجبال ، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾[٥]، وقوله ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾[٦]، ولم ترد (راسيات) إلا مرة واحدة وهي قوله تعالى : ﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾[٧]. فأنتَ ترى أنّه لما أراد الاسمية جمعها جمعَ تكسير ، ولمّا أراد الحدث جمعها جمعا سالما ... »[٨] .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢/١١٧ .

(٢) التوبة : ١١٢ .

(٣) يوسف : ١٢ .

(٤) الاحزاب : ٣٥ .

(٥) الرعد : ٣ .

(٦) المرسلات : ٢٧ .

(٧) سبأ : ١٣ .

(٨) معاني الأبنية في العربية : ص ١٤٥ – ١٤٦ .

وخلاصة هذه المسألة : أن نعت جمع التكسير لغير العاقل بالمفرد أو الجمع سواء من حيث الفصاحة ، غير أنَّ لإيثار أحدهما على الآخر ما يقتضيه من جهة المقام فيؤثرُ المفردُ إذا أريد الإشارة إلى التساوي ، أو التوحد والترادف ، أو عدم اعتبار الافراد ، أو إلى القلة ، وفيما عدا ذلك يُصار إلى الجمع .

وان الجمع السالم من جموع القلة ، لكنه لا يستوي مع المفرد دلالةً، أي إنّه إذا نعت به كانت دلالته على العدد الذي تحته زائدة على دلالة المفرد – كما في :أيام معدودة ومعدودات. وأنَّ الجمع السالم – مُذكراً ومؤنثاً – قد يُراد به الاستغراق إذا قُرِنَ بألْ الجنسية أو أضيف .

ب – أن يكون المنعوت اسم جنس :

والمراد به : « ما دل على الماهية وضعا ، وله واحد من لفظه غالبا وفُرِّق بينه وبينَ واحده بالتاء ، أو بالياء غالبا ، أيضا »(١).

وهو ثلاثة أنواع :

« ١ – اسم جنس جمعي : وهو ما يدل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، ويُفرَّقُ بينه وبين واحده بالتاء التي تكون غالباً في المفرد ، نحو : كلمة وكَلِم ، وشجرة وشَجَر ، وبقرة وبَقَر . وربما كانت زيادة التاء في الدّالِّ على الجمع مثل : كمء للواحد وكَمْأةٌ للكثير ... وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كروم ورومي ، وتُرك ، وتركي ، وزنج ، وزنجي .

٢ – اسم جنس إفرادي : وهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظُ واحدُ ، نحو : زيت ، وخلًّ ، وماء ، وذهب .

---

(١) جموع التكسير بين القياس والسماع : ص ٢٢ ، وانظر : الكتاب : ٥٨٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٥ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ ، وشرح الشافية : ١٩٣/٢ .

٣ - اسم جنس احادي : وهو الذي يُقصد منه فرد في نحو رأيتُ أسدا »[١].

وما نخصه بالدراسة في هذا المبحث ، النوع الأول : وذلك لأن اسم الجنس الإفرادي لا يختلفُ نعتُه بين الإفراد والجمع ، لأن مُفرداته غيرُ متميزة بعضها من بعض .

وتفريقهم بين اسم الجنس وواحده مرة بالتاء وأخرى بالياء ، جاء جرياً على عادتهم من التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل[٢] . على أن هناك قسما ثالثا لهذا الجمع يفرق بينه وبين واحده بالوصف وهو المختوم بألف التأنيث -مقصورة ، أو ممدودة - قال الرضي : « وقد يكون اسمُ مفردٌ في آخره ألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة يقع على الجمع ، نحو : حلْفاء وطَرْفاء ، وبُهمى . فإذا قصدت الوحدة ، وصفته بالواحد نحو : طَرفاء واحدة ، وحلفاء واحدة ، وبُهْمي واحدة . ولم يُلحِق التاء للوحدة : إذْ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحُكي : بُهماة ، وهو عند سيبويه شاذٌ ، لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببُرقَع ، فبهمى ، عنده منون منصرف ، وبهماة ، ليس بشاذ »[٣] . « والاغلبُ في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات . قالوا لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سجيَّةً ، يعني جملةً ، كالتمر والتفاح ، فيوضع للجنس اسمٌ ، ثم إنِ احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ، وأمّا المصنوعات ففردُها يتقدم على مجموعها ففي اللفظ أيضاً يُقدم فردها على جمعها . وفيه نظر : لأن المجرد من التاء ، من الأسماء المذكورة ، ليس موضوعا للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم

---

(١) جموع التكسير بين القياس والسماع : ٢٣ .

(٢) علة المجئ بالياء كون ياء النسب تشبه تاء التأنيث ، انظر : الكتاب : ٥٨٣/٣ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، وانظر : الكتاب : ٥٩٦/٣ - ٥٩٧ ، والمفصل وشرحه ، لابن يعيش : ٨٠/٥ .

تعليلهم ، بل هو لمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو الكثرة »[١] .

وكون هذا النوع مُفردا دالا على الجمع ، هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع تكسير ، مفرده ذو التاء والياء[٢] .

واستدل البصريون لما ذهبوا إليه بأمور ، هي :

١ - عدم ورودها على وزن من أوزان جموع التكسير ، لا الخاصة بالجمع ، كأفعلة وأفعال ، ولا المشهور فيه كفِعْلة ، نحو : نِسْوة[٣] .

٢ - تصغيرها على لفظها ، فلو كانت جمعا وليس على صيغة جمع القلّة لكان يجب ردُّه إلى واحده[٤].

٣ - غلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل مُنقعِر ، ولا يجوز : رجال فاضل[٥].

٤ - عدم ردَها في النسب إلى آحادها[٦].

٥ - « أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة ، والتمرتين والتمرات ، وكذا الروم ، فإن أكلت تمرة ، أو تمرتين ، وعاملت روميا أو روميين ، جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم . ولو كانا جمعين لم يجز ذلك ، كما لا يقع رجال على رجل ، ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع ، فلا يُطلق على الواحد

---

(١) شرح الشافية : ١٩٩/٢ ، وانظر : المحتسب : ١١٠/٢، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٧١/٥ .

(٢) انظر: شرح المفصل : ٧١/٥، وشرح الشافية : ٩٣/٢-١٩٥، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٥) انظر شرح الشافية : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٦) شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

والاثنين ، وذلك بحسب الاستعمال ، لا بالوضع كلفظ الكَلِمَ والأكَم »[١].
ويُجمع واحد اسم الجنس هذا بالألف والتاء ، إنْ آريدتْ به القلة ، فإنْ أُريدت به الكثرة جُرِّدَ من التاء ، نحو : نخلة ، ونخلات ، ونخل[٢]. وعلل الرضي لجمع الدال على الوحدة دون الماهية بقوله : « وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذي التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الكثير ، فالأولى ألا يُجمع »[٣].

كما انه تجوز تثنيتُه اذا أريدت الاشارة إلى اختلاف النوع ، فيقال ، في تمر : تمران واسم الجنس الافرادي كذلك ، فيقال : عسلان في عسل ، والمراد بذلك : نوعان من هذا الجنس ، أي نوعان من التمر والعسل[٤] .

وقد جاء ت أسماء الأجناس في القرآن الكريم منعوتةً بالمفرد : حملاً على اللفظ وبالجمع حملاً على المعنى ، لأن معنى الجنس العموم والكثرة . ولإيثار أحدهما على الآخر في موضعٍ ما نكتةٌ نبيّنُها ، إن شاء الله .

ومما جاء منعوتاً بالجمع تارة وبالمفرد أخرى : (سحاب) وقد نعتت بالجمع في قوله تعالى : (وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ)[٥]

فـ (ثقالا) نعت لـ (سحاب) محمول على معناه ، والسَّحاب اسم جنس

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١٧٨/٢ ، وانظر : شرح الشافية : ١٩٥/٢ ، وممن احتجَّ بجميع تلك الحجج ابن يعيش ، انظر : شرح المفصل : ١٧/٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ٥٨٢/٣ ، وشرح الشافية : ١٩٦/٢ ، ١٩٨ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٨/٢ ، وانظر : الهمع : ١٢٣/٦ .

(٤) انظر الكتاب : ٦٢٣/٣ ، وشرح الشافية :١٧٩/٢ .

(٥) الأعراف : ٥٧ .

واحدته سحابة[١] . وأوثر الجمع على المفرد هنا ، لأن السحائب ليست متساوية في الثقل ، ولذا يختلف إمطارُها غزارة وقلة . ولأجل ذلك جاء هذا الوصف في الموضعين اللذين ورد فيهما في القرآن الكريم مجموعا والموضع الثاني وردَ في قوله تعالى :

(هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ)[٢]. أمّا نعتها بالمفرد ففي قوله تعالى :

(وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ)[٣] .

وأوثر المفرد هنا لاستواء الجميع في أمر التسخير .

جـ - أن يكون المنعوت اسم جمع :

وتسميته كذلك لأنه - مثل اسم الجنس في دلالته على الجمع - لم يأتِ على وزن معين من أوزان الجموع المعروفة[٤] . والفرق بينه وبين اسم الجنس الجمعي من حيث المعنى : « أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على الواحد والمثنى والمجموع ، لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة ، أو كثيرة . فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين فيه في نظر الواضع ، بل إنَّما وضَعَهُ صالحا لهما بخلاف اسم الجمع ، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ : وذلك لأن لفظ هذا مُفرد ، بخلاف لفظ الجمع »[٥] . أمّا الفرق بينهما من حيث اللفظ فهو أن « الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه - فيما له واحد متميز - إما بالياء

---

(١)

(٢) الرعد : ١٢ .

(٣) البقرة : ١٦٤ .

(٤) شرح الكافية : ١٧٨/٢، وانظر: جموع التكسير بين القياس والسماع:٢٤.

(٥) شرح الشافية : ٢٠١/٢-٢٠٢ ، وانظر : شرح الكافية : ١٧٨/٢.

أو التاء بخلاف اسم الجمع »[١] . ومما يُفرَّقُ به بين اسم الجمع والجمع ، بالاضافة إلى ما سبق ، - وهو أنه لم يأتِ على بناء من أبنية الجموع لا الخاصة بالجمع ، ولا المشهورة فيه - عدم وقوع ذي التاء منهِ على المفرد[٢].
وهو ينقسم قسمين :

- ما ليس له واحد من لفظه ، نحو : غنم ، وإبل ، وذود ، وخيل ومعشر ونفر ورهط . ولا خلاف في كون هذا القسم اسم جمع ويخرج من ذلك (نسوة) في جمع امرأة ، وإنْ لم يكن له واحد من لفظه ؛ لمجيئه على وزنٍ مشهورٍ في الجمع فأوجب وزنها أن تكون جمعا[٣] .

- ما له واحد من لفظه ، نحو : ركْب ، في راكب ، وصحْب وصُحبة، في صاحب ، ونَفْر ، في نافر ، وجامل في جمل ، وباقر ، في بقر[٤] ، وطائر في طير. وهذا القسم محل خلاف - كما أن اسم الجنس كذلك - فهو عند سيبويه ومن تابعه وهم جمهور البصريين إلّا الأخفش ، اسم جمع ، قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم يقع على الجمع ، لم يُكسَّرْ عليه واحده ، ولكنَّه بمنزلة قوم ، ونفر ، وذود ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده . وذلك قولك : رَكْب وسَفْر . فالركب لم يُكسر عليه راكب ألا ترى أنك تقول في التحقير : رُكيب ، وسُفَير ، فلو كان كُسر عليه الواحد ، رُدَّ إليه . فليس (فَعْل) مما يُكسر عليه الواحد للجمع ومثل ذلك طائر ، وطير ، وصاحب وصحب »[٥]. وهو عند

---

(١) شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية : ٢٠٤/٢ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣٧٨/٣ ، ٣٧٩ ، ٤٩٤ ، و (نسوة) عند سيبويه جمع ، وانظر أيضاً : شرح الشافية : ٢٠٤/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٧/٢ ، ١٧٨.

(٤) انظر : الكتاب : ٦٢٥/٣ ، وشرح الكافية : ١٧٧/٢ ، واللسان :٢٢٤/٥.

(٥) الكتاب : ٦٢٤/٣ - ٦٢٦ ، وانظر : النكت : ٩٥١/٢.

الأخفش جمع[١] . وقد رأينا احتجاج سيبويه لمذهبه بكون هذه الأسماء تُصغر على لفظها مع أنّها ليست على وزن من أوزان القلة ، وهي التي يجوز تصغير اللفظ ، عليها دون ردّه إلى مُفرده ، ولم يُسمع فيها التصغير معَ الردّ[٢] . كما « احتج الزجاج لسيبويه أن الجمع المُكسَّر حقه أن يزيد على لفظ الواحد ، و (فَعْل) أخف أبنية الواحد ، فليس بجمع مُكسَّر . ولا يستمرُ قياس هذا في الجموع ، لا يقال : جالس وجلس ، ولا كاتب وكتب »[٣]. كما احتج له بحجة ثالثة ، وهي جواز تذكير ضميره كما في قول الشاعر :

مع الصبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظةَ مُجّفِلُ[٤]

ويجمع اسم الجمع جمع تكسير ، نحو : أزواد ، في زود[٥] ، وآبال ، في إبل[٦] ، وأرهُط ، وأرهاط ، في : رهط[٧] . وأقوام ، في قوم[٨] ، وأنفار ، في نَفَر[٩] ، ونساء ، في نسوة[١٠] . إلا أنَّ جمعه سماعي ، فيُكتفى بجمع ما جمعته العرب من أسماء الجموع هذه[١١] .

---

(١) انظر المحتسب : ٢٥٧/١ ، والنكت : ١٠٢٦/٢ ، وشرح المفصل : ٧٧/٥ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ ، وشرح الشافية : ٢٠٣/٢ – ٢٠٤ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٥ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٢٠٢/٢ – ٢٠٣ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٠٢٦/٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية : ٢٠٢/٢ .

(٥) انظر : اللسان : ١٦٨/٣ .

(٦) السابق : ٣/١١ .

(٧) انظر : الكتاب : ٤٩٤/٣ ، واللسان : ٣٠٥/٧.

(٨)

(٩) انظر : اللسان : ٢٢٥/٥ .

(١٠) الكتاب : ٣٧٩/٣ .

(١١) انظر الكتاب : ٦١٩/٣ ، وهمع الهوامع : ١٢٦/٦ .

كما أنه يجوز تثنيته . قال سيبويه : « وقالوا : إبلان ، لأنه لم يُكسر عليه ، وإنما يُريدون قَطيعين ، وذلك يعنون »[١] . وجاء في اللسان : « والعرب تقول: إنّه ليروحُ على فلانٍ إبلان ، إذا راحت إبلٌ مع راعٍ ، وإبل مع رَاعٍ آخر »[٢]. وروى الفراءُ نعتَ مثنى اسم الجمع بالجمع حملا على المعنى ، قال : « ... وقد قالت العرب : مَرَّتْ بنا غَنَمان سُودَان ، ولو قال : غنمٌ ، لجاز »[٣] .

ومما جاء من أسماء الجمع الذي لا واحد له من لفظه ، منعوتا على معناه فقط مُفردا ومجموعا ، في القرآن الكريم ، (قَرْن) في قوله تعالى ، بعد حكاية قصة قوم سيدنا نوح - عليه السلام - وما كان من إغراقهم وإنجائه مع من آمن منهم :

﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴿٣١﴾ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾ [٤]

فـ (آخرين) نعت لـ(قرن) على معناه ، والمقصود بالقرن : « القوم المقترنون في زمن واحد »[٥] . واختُلفَ في مُدة القرن والرّاجحُ - واللّهُ اعلمُ - ما ذهب إليه الزجاج ، حيث قال : « وقيل : القرن ثمانون سنةً ، وقيل سبعون والذي يقع عندي - والله أعلم - أن القرن أهلُ مُدَّة كان فيها نبي ، أو كان فيها طبقة من أهل العلم ، قلَّتِ السنون ، أوْ كثُرت . والدليلُ على هذا قول النبي -صلى الله عليه وسلم - : « خَيرُكم قرني، أي :أصحابي - رحمة الله عليهم-، ثم الذين يلونهم ، يعني التابعين ، ثم الذين يلونهم ، يعني الذين أخذوا عن

---

(١) الكتاب : ٣/٦٢٣.

(٢) اللسان : ١١/٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢/٣٦٣ .

(٤) المؤمنون : ٣١ - ٣٢ .

(٥) المفردات : ٤٠١ ، وانظر مجاز القرآن : ١/١٨٥ ، واللسان :١/٣٣٣-٣٣٤.

التابعين . وجائز أن يكون القرن لجملة الأمّة ، وهؤلاء قرونٌ فيها »[١] .
وذكر الآلوسي الخلاف حول ذلك ، وأورد قول الزجاج السابق ، ثم أضاف :
« ويَحْتَمِلُ أنْ يُعتبر ذلك مائة سنة : لما ورد أنَّ اللّهَ – تعالى – قَيَّضَ لهذه الأمة ، على رأس كُلِّ مائة سنة من يُجدد لها أمرَ دينها ...»[٢]. ونكتةُ نعته على معناه ، – والله أعلم – لأن المكذبين – مع كونهم مُشتركين في هذه الصفة – يختلفون فيما يستتبع ذلك ، فيكون منهم من هم شديدو العداوةِ والاجتراءِ على إيذاء الرسول بكلِّ ضراوة ، كما حدث مع نبينا –صلى الله عليه وسلم– ، ومنهم من هو دون ذلك عداوةً وايذاء .

وأُفرِدَ (قرن) في هذا الموضع ، لأن من جاء وا بعد قوم نوح –عليه السلام– هم على ما ذكر الزمخشري وغيرُه : « عادٌ قومُ هود : عن ابن عباس رضي الله عنهما . وتشهد له حكاية اللّهِ – تعالى – قولَ هودٍ :

﴿ وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾[٣] ،

ومجيء قصة هود على إثر قصة نوح في سورة الأعراف وسورة هود والشعراء »[٤] .

وجاء مجموعاً في قوله تعالى – بعد حكاية ما كان من أمر القرن السابقِ الذكرِ وما آل إليه أمرُهم – :

« فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾ ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ ﴿٤٢﴾ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ)[٥] » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢٢٩ ، وانظر : اللسان : ١٣/٣٣٤ ، حيث نسب القول السابق للأزهري .
(٢) روح المعاني : ٧/٩٤ .
(٣) الأعراف : ٦٩ .
(٤) الكشاف : ٣/١٨٥،وانظر: التفسير الكبير:٢٣/٩٨، وروح المعاني:١٨/٢٨.
(٥) المؤمنون : ٤١ – ٤٣ ، ونحوها في الفرقان : ٣٨ .

فالمقصود بهذه القرون « قوم صالح ولوط وشعيب وغيرهم . وعن ابن عباس -رضي الله عنهما - بني اسرائيل »[١] . وصَحَّ نعتُه بالجمع السالم للمذكر : لأنه مشتَق « من الاقتران ، فتأويله أنَّ القرن : الذين كانوا مقترنين في ذلك الوقت ، والذين يأتون من بعدهم ذوو اقتران آخر »[٢] .

د - أن يُراد بالمنعوت - مُفردا - الجنس :

وهو ليس اسم الجنس المصطلح عليه ، ويعرف أن المراد به الجنس ، بِكونِ العائد عليه جمعا ، أو غير ذلك من قرائن الحال أو المقال .

ومعلوم أن استخدام المفرد مُرادا به الجمع ، لا ينقاس ، وعليه فلا بُدَّ لِمَا استُخْدِمَ كذلك من الأسماء المفردة من مُسوِّغ ، والمسوِّغ يختلف باختلاف نوع الاسم . والأسماء التي ينقاس فيها ذلك نوعان :

النـوع الأول : أسماءٌ هي في الأصل مصادر ، ثم استخدمت استخدام الأسماء المشتقة مُثناةً ومجموعةً ، فيجاء بها في مواضع على ذلك الأصل المهجور : إشارةً إلى إرادة الجنس . ومن ذلك : ضَيْف وخَصْم ، وبَرْق ، ورَعْد ، وطِفْل ، وغير ذلك كثير . ومن المواضع التي جئ فيها بالأوَّلَيْنِ على أصلهما ذاك ، قوله تعالى :

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾[٣].

فقد علل الزمخشري إفرادهما مع كونهما تاليين لجمع : (ظلمات) ، ومتلوين به :(من الصواعق) ، بقوله : « فإنْ قلتَ : هلا جُمعَ الرعدُ والبرقُ أخذًا بالأبلغ ، كقول البحتري :

يا عارضا مُتلفِّعاً بِبُرُودِهِ ... يختالُ بين بُرُوقِهِ ورُعُودِهِ

---

(١) الكشاف : ١٨٨/٣، وانظر : التفسير الكبير : ٢٣/ ١٠١ ، وروح المعاني: ٣٤/١٨ .

(٢) اللسان : ٣٣٣/١٣ ، ٣٣٤ ، وذكر أنه مصدر : قَرَنَ يقْرُن .

(٣) البقرة : ١٩ .

وكما قيل : ظلمات ؟ قلتُ : فيه وجهان ، أحدهما : أن يُراد العينان ، ولكنهما لما كانا مصدرين في الأصل - يقال : رعدتِ السماءُ رعدا وبرقتْ برقا - روعي حُكْمُ أصلهما بأنْ تُركَ جمعهما وإنْ أُريدَ معنى الجمع ... »[١] . وبتلك العلة وغيرها علل هو وغيره[٢] إفراد (السمع) في قوله تعالى :

﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [٣] .

النوع الثاني : أسماء تشبه المصادر من جهة مجيئها على وزن من أوزانها ، ومن ذلك عدوٌ وصديق ورفيق ، وغيرها . قال السيوطي : « ومن سُنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقولهم للجماعة: ضيف ، وعدو ، قال تعالى : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى ﴾[٤] وقال : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[٥] ... »[٦]. والعلة المجوِّزةُ لإطلاق هذه الألفاظ المفردة على الجمع هي مشابهتها للمصادر في مجيئها على أوزانها ، قال الزمخشري : « والعدو والصديق يجيئان في معنى الوحدة والجماعة ، قال :

وقــومٍ عليَّ ذوي مِئْــرةٍ أراهم عَدوًا وكانوا صديقا

---

(١) الكشاف : ٨٣/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٧٢/١ .

(٢) انظر : المقتضب :١٧١/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٨٢/١-٨٣، واعراب القرآن للنحاس :١٨٦/١ ، والكشاف : ٥٢/١-٥٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١-١٨٨ ، ١٩٠، والدر المصون : ١١٤/١٠، ١١٥، والبحر المحيط : ٤٩/١ ، وروح المعاني : ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٣) البقرة : ٧ .

(٤) الحجر : ٦٨ .

(٥) غافر : ٦٧ .

(٦) المزهر : ٣٣٣/١ ، وانظر : الكتاب : ٢٠٩/١ ، ٢١٠-٢١١،والصاحبي : ٢٤٨

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾[١] ، شبهها بالمصادر : للموازنة كالقَبُول والوَلُوع والحَنين والصَّهيل »[٢]. وقال السهيلي : « ... وأما عدوٌّ فيقع للواحد والاثنين والجمع لأنه – والله أعلم – بمنزلة ما جرى من المصادر على فَعُول ، كالولوع والقبول ، فلذلك لم يُثنَّ ولم يُجمع ، قال الله سبحانه : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾[٣] . وقد يجوز أن يكون (أعداء) جمعا لعدو ، على تقدير حذف الحرف الزائد ، فيكون كالثلاثي المجموع على (أفعال) ، يُقوي ذلك أنهم قد قالوا في المؤنَّث : (عدوةُ الله) . ولو كان مصدرا ما ساغ فيه ذلك ، والوجهان متكافئان في القياس والنظر »[٤]. وبَيَّنَ الرضي الوسيلة التي يمكن بوساطتها التفريق بين الأسماء الواقعة هذه المواقع من حيث كونها أسماءَ جِنْسٍ ، أو أسماء جَمْعٍ – بالمعنى الاصطلاحي – أو ما نحن بصدده من الأسماء التي ليست كذلك ، والتي يُصارُ إلى استخدامها مُفردة واقعةً موقعَ الجمع : إرادةَ الإشارة الى التوحُّدِ أو التساوي في أمرٍ من الأمور[٥] ، قال : « وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضا ، مما ليس في الأصل مصدرا وُصِفَ به ، يعرف كونه لفظا مشتركاً بين الواحد والجمع ، أو كونه اسم جنس ، بأن يُنْظرَ ، فإنْ لم يُثنَّ إلا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل ، وإنْ ثُنِّيَ ، لا لاختلاف النوعين فهو جَمْعٌ مُقدَّرٌ تغييره كهِجَان وكالفُلْك ... وأما الوصف الذي كان في

---

(١) الكهف : ٥٠ .

(٢) الكشاف : ٣/٣١٩ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ١/٤٤٦ – ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، والمسائل البغداديات : ٤٢٢-٤٢٣ .

(٣) المنافقون : ٤ .

(٤) نتائج الفكر : ٢٤٧ ، ونقل الجمل عن البيضاوي – الفتوحات :٣/٢٨٤ – أن)عدو) و (صديق) مصدران في الأصل ، والصحيح ما ذهب إليه الزمخشري والسهيلي وغيرهما كما سيأتي .

(٥) انظر شرح الكافية : ٣/ ٣٦٢ .

الأصل مصدرا ، نحو : صوم وغور فيجوز أن يُعتبرَ الأصلُ فلا يثَّنى ولا يُجمعُ ، ولا يُؤنثُ ، قال تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[1] ، وقال : ﴿ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾[2] . ويجوز اعتبار حاله المنتقل إليها ، فيُثَنَّى ويُجمعُ ، فيقال : رجلان عدلان ، ورجال عدول ، وأما تاء التأنيث فلا تلحق من الصفات إلاَّ ما وُضِعَ وصفاً . وأما قوله تعالى : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ)، وقوله : ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾[3] ، فليس باسم الجنس : إذْ يُقال : عَدُوَّان وضِدَّان ، لا لاختلاف النوعين ، ولا مشتركا بين الواحد والجمع ، كهِجان ، لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمعٍ كابل ، لوقوعهما على الواحد أيضا ، ولا مما هو في الأصل مصدر : إذْ لم يُستعملا مصدرين ، بل هما مُفردان أطلقا على الجمع »[4] .

ويستخدم ذلك الاستخدام أيضا المفرد المقرون بأل الاستغراقية أو المضاف ، سواء كان اسمَ جنسٍ آحادي ، أوْ صفةً ، ويُعدُّ استخدامه على ذلك النحو من باب وضع المفرد موضع الجمع ، لأن تعريفه المفيد الاستغراق يجعله عاما . كما أن النكرة المفردة قد تفيد ذلك المعنى في سياقات معينة . ويحدِّدُ كونَ المراد بالمفرد العموم والجنس ، القرائنُ السياقية ، أو الحالية . وقد كثر وقوع هذا النوع في القراءات القرآنية وضمتْ كتبُ التفسير وغيرها كثيراً من أمثلته . ونأتي ببعض ما جاء من ذلك استدلالا لما نقول : قال ابن جني : «ومن ذلك قراءة الأعمش :(ولا تَقْرَبُوا الصلاة وأَنْتُمْ سُكْرَى)[5] مضمومة السين ساكنة الكاف من غير ألف – ... قال أبو الفتح : أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمد بن وكيع ، عن الدمشقي ، عن ابن قطرْب ، عن قطرب في كتابه

---

(١) الذاريات : ٢٤ .

(٢) ص : ٢١ .

(٣) مريم : ٨٢ .

(٤) شرح الكافية : ٣٦٨/٣ – ٣٦٩ .

(٥) النساء : ٤٣ .

الكبير ، أن قراءة أبي زُرْعَة الشاميِّ :

(وترى الناس سُكْرى وما هم بِسُكْـرى) »[١].

وسألت أبا علي عن (سُكْرى) فردد القول فيها ، ثمَّ استقر الأمر فيها بيننا على أنها صفة من هذا اللفظ والمعنى ، بمنزلة (حُبْلى) مفردةً كما ترى . فأما (سَكْرى) بفتح السين فيمنْ قرأ كذلك فيحتمل أمرين : أحدهما : أن يكونَ جمعَ سكران ، إلاَّ أنه كُسِّرَ على (فَعلى)[٢] : إذِ السُّكْرُ عِلَّةٌ تلحقْ العقل ... والآخر : أن يكون (سَكرى) هنا صفة مفردة ، مذكرها سكران ، كامرأة سَكْرى . ويشهد لهذا الأمر قراءَةُ من قرأ (سُكرى) بالضم ، وهذا لا يكون إلا واحدا . ويشهد للقول الأول قراءةُ العامَّة (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ) وجاز أن يُوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصورا لمعنى الجملة، والجماعة ، وهي بلفظ الواحد، ... »[٣] . وقال - مُبيِّنًا أنَّ لهذا الصنيع ما يستدعيه من جهة الدلالة ، التي كثيراً ما يؤثر جانبُها ، إنْ أُمِنَ اللَّبسُ ، على جانب الصناعة - : « ومن ذلك قراءة ابن عبَّاس وعكرمة والضحاك وأبي شيخ الهنائي والكلبي وابن السَّمَيْفَع : ﴿ (فادْخُلي في عَبْدي) ﴾[٤] ، على واحد : قال أبو الفتح : هذا لفظ الواحد ، ومعنى الجماعة ، أيْ عبادي كالقراءة العامة ، وقد تقدم القول على نظيره وأنّه إنَّما خَرَجَ بلفظ الواحد ، ليس اتساعا واختصارا عاريا من المعنى ، وذلك أنّه جعل عباده كالواحد أي لا خلاف بينهم في عبوديته ، كما لا يخالفُ الانسانُ نفسه ، فيصير كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : وهم يدٌ على من سواهم أي : متضافرون ، متعاونون ، لا يقعدُ

---

(١) الحج : ٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣/٦٤٩ ، ٦٤٥ .

(٣) المحتسب : ١/١٨٨ - ١٨٩ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٣/٤١٠ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣/٨٦ ، والكشاف : ١/٥١٣ - ٥١٤ .

(٤) الفجر : ٢٩ .

بعضهم عن بعض ، كما لا يخونُ بعضُ اليد بعضا . وضدُّ هذا قوله تعالى : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾[(١)] ... »[(٢)] .

ومما جاء من الألفاظ مفرداً – نكرةً – وقد عاد عليه من النعت ضمير الجمع ، إرادةً للجنس ، وهو في الأصل مَصْدَرٌ ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ۝٨ ﴾[(٣)] .

فجملة (لا يأكلون الطعام) في محل نصب نعت للمفعول الثاني لجعل وهو (جسداً)[(٤)] . وصحَّ الاتيانُ بالضمير العائد ضميرَ جمع ، والمنعوتُ مُفردٌ : لأنه مُرادٌ به الجنس . قال الزمخشري :« وَوحَّدَ الجَسَدُ، لإرادة الجنس ، كأنه قال: ذوي ضَرْبٍ من الأجساد . وهذا ردٌّ لقولهم :

﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾[(٥)] »[(٦)] .

ونقل الآلوسي أقوال العلماء فيما يدلُّ عليه هذا اللفظُ ، وننقلُ منها ما يُعَضِّدُ ما نحن بصدده ، وهو قوله : « وقال بعضُهم : هو في الأصل مصْدَرُ جَسَدَ الدَّمُ يَجْسُدُ ، أيْ : التَصَقَ ، وأُطْلِقَ على الجسم المركب ، لأنه ذو أجزاءٍ مُلتصقٍ بعضُها ببعض »[(٧)] . وذكر شيئاً قريباً من هذا الراغب ، حيث قال :

---

(١) الحشر : ١٤ .

(٢) المحتسب : ٣٦٠/٢ – ٣٦١ ، وانظر : ٨٧/٢ ، ٢٦٥–٢٦٦ ، والكشاف:٧٥٣/٤.

(٣) الأنبياء : ٧ ، ٨ .

(٤) انظر : روح المعاني : ١٣/١٧ .

(٥) الفرقان : ٧ .

(٦) الكشاف : ١٠٤/٣، ومثله في التفسير الكبير : ١٤٤/٢٢، وانظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ١٢٠/٣ ، وروح المعاني : ١٣/١٧ .

(٧) روح المعاني : ١٣/١٧ .

« ...والجَسِدُ من الدَّمِ ما قد يَبِسَ »[١] . وجئ بهذا اللفظ على أصل وضْعِه هنا ، للإشارة إلى تساوي الرسل – عليهم السلام – في عدم كونهم من غير هذا الجنس المعروفة خصائصه .

وكما يُستخدم – ما أصله المصدرية – ذلك الاستخدام ، نكرةً ، يُستخدم مُعرَّفًا تعريف الجنس – فيجتمع لإيقاعه ذلك الموقع مُسوغان – من ذلك لفظ (طفل) قال تعالى :

﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ ... أَوِ التَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَٰتِ النِّسَآءِ .... ﴾[٢] .

فالاسم الموصول وهو (الذين لم يظهروا) صحَّ أنْ يقعَ نعتاً لـ (طفل) ، وهو مُفردٌ : لأنَّه جمعٌ في المعنى إذْ أنَّ (أل) الداخلة عليه يُراد بها استغراق الجنس ، قال الزمخشري : « وُضِعَ الواحد موضعَ الجمع : لأنه يُفيد الجنس ، ويبيِّنُ ما بعده أن المراد به الجمع »[٣] . وقال الآلوسي : « هو مفرد محلى بألِ الجنسيَّة ، فيعُمُّ ، ولهذا – كما قال في البحر – وُصِفَ بالجمع ، فكأنه قيلَ : أو الأطفال كما هو المروي عن مصحف حفصة . ومثل ذلك قولهم : أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدِّرهَمُ البِيضُ ، وقيل : هو مفرد وُضِعَ موضعَ الجمع ... وتُعقِّبَ بأنَّ وَضْعَ المفرد موضع الجمع لا ينقاس عند سيبويه ، وما هنا ، عنده من باب المفرد المعرَّف بلام الجنس ، وهو يعمُّ بدليل صحة الاستثناء منه .

---

(١) المفردات في غريب القرآن : ٩٣ ، وانظر : المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث : ٣٢٨/١ ، واصلاح الوجوه والنظائر في القرآن : ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) النور : ٣١ .

(٣) الكشاف : ٢٣٢/٣ ، ونقل عنه الفخر الرازي ، انظر : التفسير الكبير : ٢١٠/٢٣ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٣ .

وقال الراغب[١] : إنَّ (طفلا) يقع على الجمع كما يقع على المفرد . ونصَّ على ذلك الجوهري[٢] . وكذا قال بعض النحاة[٣] إنَّه في الأصل مصدر ، فيقعُ على القليل والكثير ، والأمر على هذا ظاهرٌ جداً »[٤] . ودليل كون (طفل) مصدرا في الأصل إيقاعه موقع الجمع وهو نكرةٌ ، « قال الزجاجي : أخبرنا اليزيدي عن عمِّه يرفعه إلى أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مُشكِلاتٍ وكنت أتبينُ العَنَتَ في سؤله ، فكنت إذا أجبته أرى لونه يَربدُّ ويَسودُّ . فقال لي يوما أيجوز في كلام العرب أن نقول : أدخلتُ القومَ الدار ثم أخرجتهم رجلا ؟ فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقولَ : أخرجتهم رجلا رجلا ، فتدل على تفصيل الجنس . قال: فكيف قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾[٥] . فقلت ليس هذا من ذاك : لأن الطفل مصدر في الأصل فهو يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، فتقول : هذا طفل ، وهذان طفلُ ، وهؤلاء طفل كما قال الله تعالى : (أوِ الطِّفْلِ الذينَ لمْ يَظْهَرُوا على عَوْرَاتِ النساءِ) ، وطفل في الاية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يُخْرِجُكم أطفالا»[٦] . وقال ابن جني – مبينا المسوِّغَ الدلاليَّ لاستخدام (طفل) على

---

(١) انظر المفردات في غريب القرآن : ص ٣٠٥ ، وقال أبو حيان – البحر: ٣٤٦/٦ – : « الطفل ... ويوصف به المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد ويقال أيضا : طفل وطفلان وأطفال» ونَسَبَ إلى المبرد القول بأنه يستعمل مصدرا ، كالرضا والعدل ، يقع على الواحد والجمع وما نسبه إليه مخالف لما قاله : انظر: المقتضب : ١٧١/٢ .

(٢) الصحاح : ١٧٥١/٥ ، وانظر : اللسان : ٤٠٢/١١ .

(٣) انظر التبيان للعكبري : ٩٣٣/٢ ، والفتوحات : ١٥٣/٣ ، حيث نُسب ذلك للمبرد أيضا .

(٤) روح المعاني : ١٤٥/١٨ – ١٤٦ .

(٥) غافر : ٦٧ .

(٦) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، محمد أدم الزاكي : ١٠٨ .

أصله من المصدرية : « ووقوعُ الواحد موقعَ الجماعة فاشٍ في اللغة . قال الله تعالى : (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) أيْ : أطفالا، وحَسَّنَ لفظَ الواحد هنا شئ آخر أيضا، وذلك أنَّه موضعُ إضعاف للعباد وإقلالٍ لهم ، فكانَ لفظُ الواحد لقلته أشْبَهَ بالموضع من لفظ الجماعة ، لأنَّ لفظ الجماعة على كل حال أقوى من لفظ الواحد »[١] . وأضاف إلى ذلك – في موضع آخر – قوله : « وهذا ممَّا إذا سُئِلَ الناسُ عنه قالوا : وُضِعَ الواحدُ موضعَ الجماعة اتساعا في اللغة وأَنْسُوا حفظَ المعنى ومقابلة اللفظ به ، لتقوى دلالته عليه ، وتنضم بالشَّبَه اليه »[٢] .
وعندي أن غَرَضَ توحيدِ (طِفْل) – في آية غافر – إرادةُ الإشارةِ إلى تساوي التركيب والقدرات،أيّ أن الحالةالتي يخرجُ عليها أفراد هذا الكائن–غيرِالمتناهية أفرادُه – حالة واحدة ، وعلى جنسه يقيسُ حالة بقية أجناس الكائنات ، وذلك من أعظم دلائل القدرة الإلهية .

ثانيا – أسباب المخالفة الراجعة إلى النعت :

والألفاظ التي تصحُ إعادتها على ما قبلها ، منها ما القياس فيه لزوم الإفراد ، كالمصادر وإنْ كان يصحُ جمعها وتثنيتها لاختلاف الأنواع ولا يعنينا التوقف عند ذلك : لأنها لم تستخدم تابعه ، وحالا ، وخبرا إلا على القياس .
ومنها ما يتعين فيه الإفراد وضعا وقياسا ، واستخداما ، وذلك نحو (غير) .
ومنها ما يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع ، فيأتي في مواضع مفردا ، وفي أخرى مُثنًى ، أوْ جمعا ، وذلك (مثل) . ونتوقف عندها لبيان دلالاتها التي بناءً عليها صحَّتْ فيها الوجوه الثلاثة ، لبيان مُقتضي كلّ وجهٍ منها ، من جهة المقام .

وعلى ذلك فأسباب المخالفة الراجعة إلى النعت تتمثل فيما يلي :

---

(١) المحتسب : ٢٠٢/١ ، وانظر : ٨٧/٢ – ٨٨ .
(٢) السابق : ٢٦٧/٢ .

أ - أن يكون النعت مصدرا .

ب - أن يكون من الألفاظ الملازمة للإفراد ، نحو (غير) .

جـ - أن يكون من الألفاظ التي يجوز فيها الأوجه الثلاثة ، وهي (مِثْل)[١] . وجواز ذلك في (مثل) مرجعه أنَّ لها دلالات متعددة ، تبعا لتعدد وجوه المماثلة وتبعا لتلك الدلالة تصح المطابقة وعدمها .

قال الزمخشري : « و (مثل) و (غير) يُوصف بهما الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ويُقال أيضا : هم مثلاه ، وهم أمثاله »[٢] . وقال أبو علي الفارسي : « وأمّا (مِثْل) ، فقد يُفردُ في موضع التثنية والجمع ، فمن الإفراد في التثنية قوله :

وسَاقِيانِ مِثْلُ زيدٍ وجُعَلْ   سَقْبانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزا العَضَلْ

ومن إفراده في الجمع ، قوله تعالى : (إنَّكُمْ إذاً مِثْلُهُمْ) ، ومن جمعه قوله : (ثُمَّ لا يَكُونُوا أمْثَالَكُمْ) .... »[٣] .

- والعلة المجوِّزة لإعادتها مُفردةً على جمع ، كونها مصدرا أوْ في حكم

---

(١) لدراسة (مِثْل) جانبان ، الأول : إفرادها وتثنيتها وجمعها ، وهو الجانب الذي يتعلق بمسألة مطابقة النعت للمنعوت في الافراد وضديه . والجانب الآخر : تنكيرها وتعريفها ، وهذا الجانب يتعلق بمبحث المطابقة في التعريف والتنكير . ونتناول الجانبين بالدراسة في هذا المبحث ، جمعا لشتات المسألة - أما (غير) فمخالفة لها في الجانبين وذلك أنها لا تستخدم إلا مفردة ، ولا تتعرف -على الصحيح- وإنْ وقعتْ بين ضدين . وإنما نجمع بينها وبينَ (مثل) في الدراسة هنا ، لأن دراستهما جاءتْ كذلك في مصنفات النحاة : إذ خصائصهما متقاربة .

(٢) الكشاف : ١٨٩/٣ ، وانظر : الدر المصون : ٢٩٥/٦ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبعة : ٣٤٧/٢ .

المصدر . وصحَّتْ تثنيتها وجمعها ، نظرا إلى كونها في تأويل الوصف[(١)] .

وتوقف اللغويون وبعض النحويين عند دلالات (مثل) و (غير) بحثا عن علة لزومها التنكير . قال الرضيُّ : « واعلم أن بعض الأسماء قد توغَّلَ في التنكير، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيَّة، نحو : غيرك ومثلك ، وكلّ ما هو بمعناه من : نظيرك وشِبْهِك وسواك ، وشبهها ، وإنما لم يتعرف (غيرك) لأن مغايرة المخاطب ليست صفةً تَخُصُّ ذاتاً دون أخرى : إذ كلُّ ما في الوجود إلا ذاته ، موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد ، لا تخص ذاتا ، بلى ، نحو مثلك ، أخص من : غيرك ، لكن المِثْلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه ، من الطول والقِصَر والشباب والشيب ، والسواد والعِلْم ، وغير ذلك مما لا يحصى ...»[(٢)] . وقال السيوطي : « (فمنه) ، أي : من غير المحضة ، إضافة غير ومثل وشبْه ، ... فهذه الأسماء نكرات ، وإنْ أضيفت إلى معرفة ، إمَّا لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قال سيبويه[(٣)] والمبرد[(٤)] ، وهو صريح المتن ، وجزم به ابن مالك في (حَسْب) ونحوها ، لأنها مُراد بها اسم الفاعل . أو لأنها شديدة الابهام ، كما قال ابن السراج[(٥)] والسيرافي وغيرهما وجزم به ابن مالك[(٦)] في (غير) و (مثل) ونحوهما ، لأنك

---

(١) انظر: شرح السيرافي :٢/١٤٤، ١٤٥، ١٦٠ ، والمحتسب : ٢/ ٢٧٠ ، والنكت الحسان : ١١٨ ، والتصريح على التوضيح : ٢/ ٢٧ ، وروح المعاني : ١٨/ ٣٦ ، ١٢ ، ٢٠ .

(٢) شرح الكافية : ٢/ ٢١٠ ، وذلك مذهب أبي علي الفارسي : الحجة:١/ ١٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب : ١/ ٤٢٧ ، ٤٢٤ ، والتصريح على التوضيح : ٢/ ٢٧ .

(٤) انظر : المقتضب : ٤/ ٢٨٩ .

(٥) انظر : الأصول في النحو : ٢/ ٥، وذهب إلى ذلك المبرد ، انظر: المقتضب : ٤/ ٢٨٧ ، وأبو علي ،انظر : الحجة : ١/ ١٠٦ ، والزمخشري وابن يعيش، انظر : شرح المفصل : ٢/ ١٢٥ – ١٢٦ .

(٦) انظر : التسهيل : ١٥٥ ، والمساعد على التسهيل : ٢/ ٣٣١ .

إذا قلت : غير زيد ، فكل شئ إلاَّ زيد ، غيره ، ومثل زيد ، فمثله كثير : واحد في طوله وآخر في عمله ، وآخر في صنعته ، وآخر في حُسنه ، وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونُقِضَ هذا ، بأنَّ كثرة المماثلين والمغايرين ، لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد ، لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجبُ بالوقوع على واحد معهود للمخاطب . وقال الأخفش : يجوز أن يكون السبب في ذلك ، كون أول أحوالها الإضافة ، لأنها لا تستعمل مفصولة عنها لا يُقال : هذا مِثْلٌ لك ، ولا غَيْرٌ لك ، وأولُ أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا »[1] . وجاء في اللسان : « مِثْلٌ : كلمة تسوية . يقال : هذا مِثْلُه ومَثَلُه ، كما يُقال شِبْهُهُ وشَبَهُهُ ، بمعنًى . قال ابن برِّي : الفرق بين المماثلة والمساواة ، أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين : لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص وأما المماثلة فلا تكون إلاَّ في المتفقين ، تقول : نحوه كنحوهِ وفقهه كفقهه ، ولونه كلونه ، وطعمه كطعمه . فإذا قيل : هو مثله ، على الاطلاق فمعناه أنه يَسُدُّ مَسَدَّه ، وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساوٍ له في جهةٍ دونَ جهة . والعرب تقول : هو مُثيل هذا ، وهم أميثالهم ، يُريدون أن المشبَّه به حقير كما أن هذا حقير »[2] .

ولنا على كلام ابن بري ملاحظ ، أولها : ذهابه إلى أن المماثلة لا تكون إلا بين المتفقين في الجنس ، مردود بما جاء في كتاب الله . فقد جاءت المماثلة في مواضع مُراداً بها التساوي مع الاختلاف في الجنس ، وفي أخرى مع الاتفاق فيه – متى ما كان الاتفاق ممكنا متيسرا – ، ومن الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[3] ، إذ المراد « بالمماثلة، المماثلة في الوجوب ، لا في جنس الفعل ، فلا يجب عليه إذا غسلت ثيابه أو

---

(١) همع الهوامع : ٢٦٩/٤ – ٢٧٠ ، وانظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٨٧٤/٢ ، ٨٧٥ ، الفروق في اللغة : ١٧٤ .

(٢) اللسان : ٦١٠/١١ ، وانظر : الصحاح : ١٨١٦/٥، والكشاف :٧٢/١ .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

خَبَزتْ له ، أن يفعلَ لها مثل ذلك ، ولكن يُقابله بما يَليقُ بالرجال »[١] . ومن الثاني قوله تعالى :

﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[٢] ،

قال الآلوسي : « استدل الشافعي بالآية على أن القاتلَ يُقتلُ بمثلِ ما قَتَلَ به مِنْ مُحدَّدٍ ، أو خَنْق أو حرق ، أو تجويع أو تغريق ، حتى لو ألقاه في ماءٍ عذب لم يُلقَ في ماء مالح . واستدل بها أيضاً على أن من غَصَبَ شيئا وأتلفه يلزمه ردُّ مثله . ثم إن المثل قد يكون من طريق الصُوَرِ – كما في ذوات الأمثال – وقد يكون من طريق المعنى كالقِيَم فيما لا مِثْلَ له »[٣] .

وثانيها : قوله : « وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساو له في جهة دون جهة » ، مردود أيضا ، بكون (مثل) لا تتعرف بالإضافة . وعلة عدم التعريف عندي ، أن المماثلة – وان عُرفت جهتها – لا يمكن أن تَصِلَ حدَّ التطابق ، ولو حدث ذلك لكان الثاني مساوياً للأول ، وحينئذ فقط يمكن أن يحدث التعريف ، وذلك لم يحدث ، بدليل أن جمهور النحاة على أن (مثل) لا تتعرف بالاضافة ، وبدليل عدم السماع الذي لا يقبل التأويل[٤] . وبعدم السماع ، يُردُّ ما ذهب إليه نَفَرٌ من النحاة من أن (مثل) تتعرَّف ، إنْ تعيَّنَ المماثل ، قال السيوطي : « ويُعرَّف ما ذكر من (غير)

---

(١) روح المعاني : ١٣٤/٢ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٣٠٦/١ ، والكشاف : ٢٧٢/١ .

(٢) البقرة : ١٩٤ .

(٣) روح المعاني : ٧٧/٢ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٢٥٦/١ ، والدر المصون : ٣١٠/٢ .

(٤) المراد بذلك أن المتتبع لمواقع (مثل) في فصيح الكلام ، يجد أنها لم تقع إلا بعد نكرة لفظا ومعنى ، أو معرفة لفظا نكرة معنى وهو المعرَّف بأل الجنسية .

وما بعـده إن تعيَّنَ المغاير والمماثـل كأنْ وقـعَ (غيـرُ) بـين ضدين ، نحو : ﴿ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1] وقولك : مررتُ بالكريم غيرِ البخيل ، والجامد غير المتحرك ، أو قارن مثْلاً مما يُشعر بمماثلة خاصة . وقال المبرد[2] : لا يتعرّف (غير) بحال ، لأن كل من خالفك فهو غيرك ، حقيقةً ، والذي يماثلك من كلّ وجه قد يتعين أن يكون واحداً . قال أبو حيان : ورُدَّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنه في نهاية المغايرة ، كما يكون في نهاية المثل »[3] .

والعلة الحقيقية – والله أعلم – هي ما ذكرته ، وهو أن المماثلة وإنْ عُرفتْ جهتها لا تصلُ حَدَّ التطابق : وذلك لأن القول بأن التنكير راجع إلى شدة الابهام لكثرة وجوه المماثلة يَرِدُ عليه أن التعريف لا يحدث مع تحديد جهة المماثلة : أمّا أن يرجع سبب لزوم التنكير إلى كون الاضافة لفظية ، أي أن : مثلك ، أصله : مماثـل لك ، فذلـك دليل لما ذهبتُ إليه ، إذْ : لو كانت المماثلة المعروفة جهتها تامةً ، لما صحَّ تقدير : مثلك بـ (مماثل لك) . وقد يُستدلّ على إبطال ما ذهبتُ اليه بما نقله سيبويه عن يونس وهو أن (مثلك) قد تكون معرفة ، قال : « ويونسُ يقولُ : هذا مثلُك مُقبلا ، وهذا زيدٌ مثلُك ، إذا قدمه جعله معرفة ، وإذا أخَّرَه جعله نكرة . ومن العرب من يوافقه على ذلك »[4] . ورُدَّ ذلك من كلام يونس أيضا ، قال سيبويه : « وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلِك ، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك ، فتجعل (مثلك) معرفة . ويدلك على ذلك

---

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤/٢٨٨ – ٢٨٩ ، ٤/٤٢٣ ، وقد أعرب (غير المغضـوب عليهم) نعتا للذين وسيأتي في مبحث –المخالفة في التعريف والتنكير– توضيح ذلك .

(٣) همع الهوامع : ٤/٢٧٠ .

(٤) الكتاب : ١/٤٢٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٤٠٩ – ٤١٠ .

قوله : هذا مثلك قائما ، كأنه قال هذا أخوك قائما»[١] . فتعريف (مثلك) في هذه الأمثلة ، مصدرُه أمرٌ خارج عنها ، وهو صيرورته معروفا بتلك المماثلة . وإلى ذلك ذهب المبرد أيضاً ، حيث قال : « فإنْ أردت بمثلك الإجراء على أمرٍ مُتقدم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك ، لم يكن إلا معرفة ، فتقولُ على هذا مررت بزيد مثلك ، كما تقول: مررت بزيد أخيك ، ومررت بزيد المعروف بشبهك . ومثل ذلك في الوجهين[٢] : مررت برجل شبهك ، ومررت برجل نحوك»[٣]. ولأجل ذلك المعنى كانت (شبيهك) معرفةً ، لا غير ، قال المبرد – بعد كلامه السابق – : « فأمَّا شَبِيهُكَ فلا يكون إلا معرفة ، لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك : مررت بزيد جليسك . فإنْ أردت النكرة قلت : مررت برجل شبيهٍ بك ، كما تقول : مررت برجل جليس لك »[٤] . وعليه فإن ذهابَ ابن يعيش[٥] والرضيِّ[٦] إلى أن تعرُّفَ (شبيه) إنما كان لأن المراد به : من يشبهك في جميع الوجوه ، – بدليل مجيئه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة – غير مقبول . وحلّ إشكال الصِّيغة – وهو ما لم يتعرض له المبرد – يتمُّ بعدِّ (فعيل) – هنا – صفةً مشبهةً ، لا صيغةَ مبالغة .

هذا ونعرض هنا بعض جهات المماثلة التي بيَّنَها سيبويه وغيرُه من النحاة ، بالإضافة إلى ما استخلصته من أُسلوب القرآن الكريم ، محاولين من خلال ذلك بيان المُرجِّح الدلالي لاستخدام (مثل) على أحد الوجوه الجائزة

---

(١) السابق : ٤٢٨/١ – ٤٢٩ .

(٢) يقصد التنكير والتعريف .

(٣) المقتضب : ٢٨٧/٤ – ٢٨٨ ، وإلى ذلك ذهب ابن برهان ، انظر : شرح اللمع : ٢١١/١ ، والزمخشري وابن يعيش ، انظر : شرح المفصل : ١٢٥/٢ – ١٢٦ .

(٤) المقتضب : ٢٨٨/٤ ، وانظر : شرح اللمع ، لابن برهان العكبري :٢١١/١.

(٥) انظر : شرح المفصل : ١٢٦/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية : ٢٧٥/١ .

فيها ، من الإفراد والتثنية والجمع ، وذلك فيما وقعت فيه نعتا من أي الذكر الحكيم .

ا - المماثلة في الحقيقة وصفاتها الذاتية والعرضيّة :

قال سيبويه : « ومن النعت أيضا : مررتُ برجلٍ مثلك . فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا ، على أنه لم يزدْ عليك ولم ينقُصْ عنك في شئ من الأمور»[١]. وقال في موضع آخر « ومن النعت أيضا : مررت برجلين مثْلين .فتفسيرالمثلين أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مثلُ صاحبه . ومثل ذلك سِيَّان وسواء »[٢] . وشرح ابن بَرهان نصَّ سيبويه الأول بقوله : « قال سيبويه : ...أي على الأغلب ، كأنه لا يجوز أن يُشْبهه في جميع الأشياء حتى يكونا متماثلين في كل الأمور : أي الأحوال والأخلاق والخَلق وجميع التصاريف . هذا لا يكون البتة ، لأنه اذا قُدر كذا فَهُوَ هُوَ ، وليس هو مثله »[٣] . وعلى إرادة ذلك المعنى نُعت بمثل - مفردة - المثنى ، في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[٤]

وبيَّنَ الآلوسي نكتة إفراد (مثل) مع أن المنعوت وهو (بَشَرَيْن) مثنًّى ، بقوله : «المُرجِّحُ لتثنية الأول وإفرادِ الثاني ، الإشارة بالأول إلى قلّتهما وانفرادهما عن قومهما ، مع كثرة الملأ واجتماعهم . وبالثاني الاشارة إلى تماثلهم حتى كأنهم

---

(١) الكتاب : ٤٢٣/١ .

(٢) السابق : ٤٣٠/١ .

(٣) شرح اللمع : ٢١٠/١ .

(٤) المؤمنون : ٤٥-٤٧ .

مع البشرين شئ واحد ، وهو أدل على ما عنوه »[١] . وعدَّ الفخر الرازي إفراد (مثل) في الآية ، من باب الاختصار ، قال : « قال صاحب الكشاف : لم يَقُل : مثلينا ، كما قال : ﴿ إنّكم إذاً مِثْلُهُمْ ﴾[٢] ، ولم يقل : أمثالهم ، وقال :﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾[٣] ، ولم يَقُلْ : خيار أمَّة ، كلّ ذلك لأن الايجاز أحبُّ إلى العرب من الإكثار »[٤] . ونقول إنَّ الايجاز أحبُّ حيث لا يترتب عليه إخلال بجانب المعنى ولو صِيرَ إلى غير الإفراد فيما استشهد به ، لاختلف المعنى اختلافاً بيِّناً . وعلى ارادة ذلك المعنى أيضا ، أُفْردتْ (مثل) – نعتا – والمنعوت مُرادٌ به الجمع ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝١٠ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾[٥]

فقولهم : (إنْ أنتم إلا بشرٌ مثلنا) أرادوا به أنكم مُساوون لنا « من غير فضل يُؤهلكم لما تدَّعُون من الرسالة »[٦] أي أرادوا بذلك القول ، الاتفاق في الدخول تحت الجنس ، والمساواة فيما يزيدُ بعضُ أفراده على البعض الآخر . وقول

---

(١) روح المعاني : ١٨/٣٦ .

(٢) النساء : ١٤٠ .

(٣) آل عمران : ١١٠ .

(٤) التفسير الكبير : ٢٣/١٠٣ ، هذا وان كان يعني بصاحب الكشاف ، الزمخشري ، فهذا ليس من نص كلامه على الآية ، موضع استشهادنا ، انظر : الكشاف ٣/١٨٩ .

(٥) ابراهيم : ١٠-١١.

(٦) روح المعاني : ١٣/١٩٧ ، وانظر الكشاف :٢/٥٤٣ .

الرسل – عليهم السلام . (إنْ نَحنُ إلاَّ بَشَرٌ مثلكم) ، تسليمٌ لقولهم ، وأنهم بشر مثلهم ، يعنون أنهم مثلهم في البشرية وحدها، فأما ما وراء ذلك – من الفضائل والكمالات والاستعدادات التي يدور عليها فَلَكُ الاصطفاء للرسالة – فما كانوا مثلهم ، ولكنهم لم يذكروا فضلهم تواضعا منهم ، واقتصروا على قولهم (ولكنَّ اللّه يَمُنُّ على من يشاء من عباده) بالنبوة ، لأنه قد عُلم أنه لا يختصهم بتلك الكرامة . إلاَّ وهم أهلُ لاختصاصهم بها لخصائص فيهم قد استأثروا بها على أبناء جنسهم ولا يخفى ما في العدول عن : ولكن الله مَن علينا ، إلى ما في النظم الجليل ، من التواضع منهم – عليهم السلام – أيضا[1].

٢ – المماثلة في الحقيقة مع الاختلاف في صفة من الصفات :

وشاهد ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴾ (٣٨) [2]

فالمراد من قوله (يستبدل قوما غيركم) : « يخْلُقُ مكانكم قوما آخرين ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴾[3] . (ثم لا يكونوا أمثالكم) في التولي عن الإيمان والتقوى ، بل يكونوا راغبين فيهما . وثُمَّ للتراخي حقيقةً ، أوْ

---

(١) الكشاف : ٢/٥٤٤ ، وروح المعاني : ١٣/١٩٨ .

(٢) محمد : ٣٨ .

(٣) فاطر : ١٦ .

لبُعدِ المرتبة عمّاً قبل »(١) . واختلف في المراد بهؤلاء القوم فقيل هم أهلُ فارس ، واستشهد القائلون بذلك بحديثٍ لرسولِ اللّه -صلى الله عليه وسلم- وقيل: هم الأنصار ، وقيل غير ذلك(٢) .

٣ - المماثلة في صفة من الصفات مع اختلاف الحقيقة :

وجاء ت (مثل) مفيدةً ذلك - مجموعةً ، وكذلك المنعوت - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾(٣)

فالمقصود من نعت (عباد) بـ (مثل) ، إفادة أن الأصنام المعبودة من قبلكم «مُماثلةٌ لكم من حيث إنَّها مملوكةٌ للّهِ - تعالى - ، مُسخرةٌ لأمره ، عاجزة عن النفع والضُر ... وتشبيهها بهم في ذلك ، مع كون عجزها عنهما ، أظْهَرَ وأقوى من عجزهم ، إنما هو لإعترافهم بعجز أنفسهم ، وزعمهم قُدرتها عليهما : إذْ هو الذي يدعوهم إلى عبادتها والاستعانة بها»(٤) . وجُمعَ النعت - هنا - ، للإشارة إلى أنَّ كلّ فردٍ من هذه الأفراد مُتّصفٌ بتلك الصفة ، وإنْ اختلف الجنس . ولم يحدث التعريف ، لأنهما وإنِ اشتركا في العبودية ، مختلفان فيها ، ذلك أنها فيهم ذات جانبين : عبودية قهر وعبودية اختيار ، وفي الأصنام ، ذات جانب واحد ، وهو القهر .

كما جاء ت (مثل) مفيدة ذلك المعنى - مفردةً ، والمنعوتُ جَمعٌ - في

---

(١) روح المعاني : ٨٢/٢٦ ، وانظر : الكشاف : ٣٣١/٤ .

(٢) انظر تلك الأقوال : الكشاف : ٣٣١/٤ ، روح المعاني : ٨٢/٢٦ ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي : ١٨٣ .

(٣) الأعراف : ١٩٤ .

(٤) روح المعاني : ١٤٤/٩ ، وانظر : الكشاف : ١٨٩/٢ .

قوله تعالى :

(أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)(١) .

فالمماثلة المرادة هنا، المماثلة في الصفة وهي البلاغة المعجزة ، قال الزمخشري: « فإنْ قلتَ : كيف يكون ما يأتونَ به مثله ، وما يأتون به مفترًى ؟ قلتُ : مثله في حُسن البيان والنَّظم ، وإنْ كان مفترى »(٢) . ونكتةُ إفراد النعت (مثله)، مع أن المنعوت جمع:(سُوَر) ، الاشارة إلى أنَّ كلَّ سورة من سُوره ، بَلَه كلَّ آية من آياته على درجة واحدة من البلاغة والفصاحة وكلُّ الصفات التي كان القرآن بسببها مُعجزا : ولذا فإنَّ شرط المماثلة أن تكون تلك العشرة المفتريات متماثلة ، لا تَفضُلُ إحداهن الأخرى وكذلك لا تفضل الآية في كل سورة أختها. وللزمخشري رأي آخر في نكتة الافراد ، قال : « (مثله) : بمعنى أمثاله ، ذهابا إلى مماثلة كل واحدة منها له »(٣) . وقال النحاس : « والمعنى : كل سورة منها مثل سورة منه »(٤) . وقال الآلوسي : « وكان الظاهر مطابقته لها في الجمع ، لكنه أفرد باعتبار مماثلة كل واحدة منها ، إذ هو المقصود ، لا مماثلة المجموع ... وقيل : إنه هنا صفةٌ لمفردٍ مُقدر ، أي قَدْرَ عَشْرِ سورٍ مثله ، وقيل : إنَّه وصفٌ لمجموع العشر لأنها كلام وشيء واحد ، وأيضا (عشر) ليس بصيغة جمع ، فيُعطى حكمَ المفرد كـ﴿ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ ﴾(٥) ...»(٦) . و (مفتريات) ، نعتُ آخر لِسُور ، وجُمِعَ للإشارة إلى حتمية التخالف ، واستحالة اتفاق تلك العشر ، لو أنهم حاولوا الاتيان بها . وقُدم (مثله) لأن تأخيره قد يُفهم أن القرآن –

---

(١) هود :١٣ .

(٢) الكشاف : ٢/٣٨٣ .

(٣) السابق : الجزء والصفحة نفسها .

(٤) معاني القرآن : ٣/٣٣٤ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج:٣/٤٢.

(٥) القمر : ٢٠ .

(٦) روح المعاني : ١٢/٢٠ .

حاشاه وعياذاً بالله من ذلك – مُفترًى ، قال الآلوسي : « (مفتريات) : نعت آخر لـ (سور) . قيل : أُخِّرَ عن نعتها بالمماثلة لما يُوحىٰ ، لأنه النعت المقصود بالتكليف ، إذ به قعودهم عن العجز عن المعارضة . وأمّا نعت الافتراء ، فلا يتعلقُ به غَرَضٌ يدورُ عليه شئ في مقام التحديّ ، وإنما ذُكرَ على نهج المُساهلة وإرخاء العنان ، ولأنه لو عُكسَ الترتيب لربُّما توهم أن المراد المماثلة في الافتراء والمعنى (فأتوا بِعَشْرِ سُورٍ) مماثلةٍ له في البلاغة ، مُختلقَاتٍ من عند أنفسكم ، إنْ صحَّ أني اختلقته من عند نفسي ، فإنكم عربٌ ، فصحاء ، بلغاء ، ومبادي ذلك فيكم من ممارسة الخطب والأشعار ، ومزاولة أساليب النظم والنثر وحفظ الوقائع والأيام أتمّ »[1] . كما جاء النعت بمثل – مُفردة ولفظ المنعوت كذلك – للإشارة إلى التماثل في صفة من الصفات بين متغايري الحقيقة ، في قول ذي الرُمة :

ودَوِيَّةٍ مِثْلِ السَّماءِ اعْتَسَفْتُها   وقدْ صَبَغَ الليلُ الحصى بسوادِ[2]

الشاهد فيه « قوله : ودَوِيَّةٍ مثل السماء ، يريد أن هذه الدّوية ملساء مُستوية كالسماء ، وفيه إشارة الى تسميتهم السماء بالجرداء لانملاسها ... والدّوية : القفر ، قيل لها ذلك لأنها يُسمع فيها دَوِيٌّ ، والذي يُسمع فيها دويُّ الريحِ وتَقَصُّفُ الرمال »[3].

٤ – المماثلة في المقدار ، مع اختلاف الحقيقة :

وعلى ذلك المعنى جاء قولهم : على التمرة مِثْلُها زُبْدا ، فالمراد بالمماثلة هنا المماثلة في المقدار ، أمّا النوع فمختلف ، وهو الزُّبد . قال سيبويه – باب ما يُنصبُ نَصْبَ كم إذا كانت مُنونةً في الاستفهام والخبر – مُبينا أن (مِثْل) ونحوها في هذه التراكيب تدل على مقدار ، ولذلك فهي محتاجة إلى مُبينٍ لنوع

---

(١) روح المعاني : ١٢/٢٠ .

(٢) انظر : التكملة ، لأبي علي الفارسي : ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(٣) ايضاح شواهد الايضاح ، للقيسي : ٢/٥٧١ ، وانظر : التكملة : ٣٢٦ .

هذا المقدار ، وهو التمييز : « وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك ... ولي مِثْلُه عبدا ، وعليها مثلها زُبدا . وذلك أنك أردت أن تقول لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ... ، فَحَذفَ ذلك تخفيفا كما حذفه من عشرين ، حين قال: عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ... وزعم الخليل – رحمه الله – أن المجرور بدل من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت : درهما ، فقد اختصصت نوعا وبه يُعرف من أي نوع ذلك العدد . فكذلك (مثله) يقع على أنواع : على الشجاعة والفروسية ، والعبيد . فإذا قال : عبدا فقد بَيّنَ من أيِّ أنواع المثل . والعبدُ ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المثل ، فاستخرج على المقدار نوعا ، والنوع هو المثل ، ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين ، ولا من اسمه ، ولكنه يُنصبُ كما يُنصبُ العشرون ، ويُحذف من النوع ، كما يُحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف »[1] . ومن المواضع التي جاء ت فيها (مثل) مُفيدة المماثلة في العدد قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[2] ، أي : « وخلقَ من الأرض مثلهن ، على أن (مثلهن) مفعول لفعل محذوف ، والجملة عطف على الجملة قبلها ، وقيل :(مثلهن) : عطف على (سبع سموات)، وإليه ذهب الزمخشري ، وفيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف والمعطوف ، وهو مختص بالضرورة عند أبي علي الفارسي . وقرأ المفضل بن عاصم ، وعِصمةُ عن أبي بكر : (مِثْلُهُنّ) بالرفع على الابتداء و (من الأرض) الخبر »[3] . ومفادُ الاية أن المماثلة بينهما في العدد ، وقيل : إنها فيه ، وفي الهيئة ، قال الآلوسي : « والمثلية تَصدُقُ بالاشتراك في بعض الأوصاف فقال الجمهور : هي ههنا في كونها سبعا ، وكونها طِبقًا بعضُها فوق بعض ، بين

---

(١) الكتاب : ١٧٢/٢-١٧٣ ، وانظر : المقتضب : ١٤٢/٢، والنكت :٥٣٤/١ .

(٢) الطلاق : ١٢ .

(٣) روح المعاني : ١٤٢/٢٨ .

كل أرضٍ وأرضٍ مسافةٌ كما بين السماء والأرض ....»[١] . وقال الزمخشري : « قيل : ما في القرآن آية تدل على أن الأرضين سبع إلاَّ هذه . وقيل : بين كلّ سماء ين مسيرة خمسمائة عام ، وغِلْظُ كلِّ سماءٍ كذلك ، والأرضون مثل السموات »[٢] .

كما تستخدم (مثل) ، لإفادة تماثل النوع مع اختلاف المقدار ومن ذلك ما نقله سيبويه عن العرب ، قال : « ومن ذلك قول العرب :لي عشرون مِثْلَه، ومائة مثله ، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم . فالمثل وأخوانه كأنَّه الذي حُذف منه التنوين في قوله : مِثْلُ زيداً وقيدُ الأوابدَ . وهذا تمثيل ولكنها كمائة ، وعشرين ، فلزمها شئ واحد وهو الاضافة . يريد أنك أردت معنى التنوين . فمثل ذلك قولهم : مائةُ درهم »[٣]. وصحَّ وقوع (مثل) -هنا- تمييزاً، وهي مبهمة لأن النوع الذي ذكر المتكلم أن عنده منه عشرين مماثلة له ، لا بدَّ أنْ يكون معلوما وإنْ لم يُذكر في النص المنقول .

٥ - المماثلة في أمر يتعلق بالمتماثلين خارج عن حقيقتهما :

وذلك المعنى أفادته (مثل) الواقعة نعتا ، في قوله تعالى :

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾[٤]

---

(١) روح المعاني : ١٤٢/٢٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ٣٩/٣٠-٤٠ ، والجامع : ٢٥٨/١ – ٢٦١ .

(٢) الكشاف : ٥٦١/٤ .

(٣) الكتاب : ٤٢٧/١ .

(٤) الأنعام : ٣٨ .

فالمراد بـ (أمم) : – الواقعة خبرا لدابَّة وما عطف عليها – طوائف مُتخالفة[١]. وجمعها « باعتبار الحمل على معنى الجمعية المستفاد من العموم كما اختاره غير واحد ، وهو يقتضي جواز أن يُقال : لا رجل قائمون ، والقياس – كما قيل– لا يأباه ، إلا أنه لم يَرِدْ إلاَّ مع الفصل »[٢] . وجهة مماثلة هذه الأمم لأمم الإنْس هي « أن أحوالها محفوظة ، وأمورها معنية ، ومصالحها مرعية ، جارية على سنن السداد مُنتظمة في سلك التقديرات الإلهيَّة والتدبيرات الربَّانية»[٣] ، «مكتوبة أرزاقها وآجالها وأعمالها ، كما كُتبت أرزاقكم وآجالكم وأعمالكم »[٤] .

٦ – المماثلة في الصورة بين مُتفقي الحقيقة :

وقد أشار إلى ذلك المعنى سيبويه ، حيث قال : « ومثله[٥] : مررتُ برجلٍ مثلِكَ ، أي صورته شبيهة بصورتك ، وكذلك : مررت برجل ضَرْبِك وشِبهك . وكذلك نحوك ، يُجرَيْنَ في المعنى والإعراب مُجرىً واحداً ، وهُنَّ مضافات إلى معرفة صفات للنكرة »[٦] .

---

(١) انظر : روح المعاني : ١٤٣/٧ .

(٢) السابق : الجزء والصفحة نفسهما .

(٣) روح المعاني : ١٤٣/٧ .

(٤) الكشاف : ٢١/٢ ، وانظر بقية الأقوال التي تعين الأمر الذي حكم فيه بالمماثلة بين أمم البشر وأمم الدواب والطيور : التفسير الكبير : ٢٢٤/١٢ – ٢٢٥ .

(٥) العطف على قول سابق ، وهو: ومن النَّعت أيضا : مررت برجل مثلك.

(٦) الكتاب : ٤٢٣/١ .

النَّعت

المخالفة في التعريف والتنكير :

جمهور النحاة – كما هو معلوم – على أن المطابقة في التعريف وضده شرط لازم للنعت . وما ذهبوا اليه يؤيده العقل والنقل . وذلك أن « المعرفة والنكرة طبيعتان ، ... فكيف يُكمّل الشيء بما يخالف طبيعته»[١] . فإذاً – وكما قال النحاة – في وصف أحدهما بالآخر مُناقضةٌ ، لأن المنعوت والنعت كشيء واحد . فكيف يكون شيء واحد معرفةً بقصدك ولفظك ، نكرةً بهما[٢] ؟.

أمّا وجوب ذلك من دليل النقل فهو آتٍ من جهة عدم ورود ما يُخالف ذلك – مما لا يقبل التأويل – في النصوص المعتدّ بها في التقعيد . وقد خالف مذهب الجمهور – كما هو معلوم – نَفَرٌمن النحاة . وتلك المخالفة خاصةٌ بضربين من ضروب النعت ، الأول : أن يكون النعت لمدح أو ذمّ . والثاني : أن يكون النعت خاصا بالمنعوت لا يشركه فيه غيره . أمّا فيما عدا ذلك ، فلم يقل بالمخالفة أحد .

وينبغي قبل مناقشة ما يختص بالضربين المذكورين ، أن نتوقف عند تراكيب يُفيد ظاهرها المخالفة في تلك الخصيصة ومع ذلك أقرّها الجمهور ، حاكما بقياسيتها ، وذلك لتحليلها لمعرفة مُسوّغِ إجازتهم لها . قال ابن عقيل – شارحا قول ابن مالك[٣] : (ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير) : « واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه[٤] وجمهور البصريين . فإنْ كان الموصوف بأل وليس لشخص بعينه والصفةُ أفعلُ من ، أو (مثلك) وأخواته ، نحو : ما يَحْسُنُ بالرّجل أفضلَ منك ، أو مثلك ، فحكى سيبويه عن الخليل ، أنه نعت للرجل »[٥] .

---

(١) شرح اللمع : ٢٠٣/١، وانظر : ٢٠٢ .

(٢) السابق : ٢٠٤/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٠٧/٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ٦/٢ ، ٧ .

(٥) المساعد على التسهيل : ٢/٢.

وتلك التراكيب محصورة في الصور التالية :

الصورة الأولى : المنعوت اسم جامد مقرون بأل والنعت مضاف ، وهو من الأسماء التي لا تتعرف بالاضافة وهي : مثل ، شبه ، غير ، والمثال المشهور لهذه الصورة قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك . ومصدرُ الإشكال في هذا المثال هو أن النحاة اتفقوا على أن (مثل) و(غير) إنَّما تكونان صفة للنكرة ، لأن اضافتهما لفظية[1] .

وما نريد إثباته هنا هو أنه لا مخالفة – في المثال – بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير . وقبْلَ إثباتِ ذلك نعرض تخريجات النحاة للمثال .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ صِحةَ المسألة مبنية على نية (أل) في النعت . قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك . وزعم الخليل – رحمه الله – أنه إنما جُرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجماءَ الغفيرَ) منصوبا على نيةِ إلقاء الالف واللام ، نحو طُرًّا وقاطبةً والمصادر التي تشبهها . وزعم – رحمه الله – أنه لا يجوز في ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك ، الجرُّ ، لأنك تقدر فيه على الألف واللام »[2] .

وذهب الفراء والأخفش إلى أنَّ صحتها مبنيةٌ على كون المنعوت عاما غيرَ مُرادٍ به شخصٌ بعينه ، وذلك يعني أن (أل) في الرجل جنسية . وهو الوجه الذي

---

(١) انظر : الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، والمقتضب : ٢٨٦/٤-٢٨٨ ، وشرح السيرافي : ١٤٣/٢ ، ١٤٤ ، والبحر : ٢٨/١ ، ومغني اللبيب : ٢٠٩-٢١٣ .

(٢) الكتاب : ١٣/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢-١٦٠ ، والبسيط في شرح الزجاجي : ٥١٦/١-٥١٧ حيث وَهَمَ ابن الربيع فنسب إلى الخليل القول بزيادة (أل) في هذا المثال ومثال الصورة الثانية . وانظر أيضاً : شرح الكافية : ٣٠٠/٢ .

أختارُهُ . قال الفراء عند اعراب ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[١] : « وقوله تعالى : (غير المغضوب عليهم) ... بخفضِ (غير) ، لأنها نعت للذين ، لا للهاء والميم من (عليهم) . وإنَّما جاز أن تكون (غير) نعتا لمعرفة ، لأنها قد أضيفت الى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمودٍ له ، ولا الأول أيضا بمصمودٍ له ، وهي في الكلام بمنزلة قولك : لا أمرُّ إلاّ بالصادق غير الكاذب ، كأنك تريد : بمن يصدقُ ولا يكذبُ . ولا يجوز أن تقول : مررت بعبدالله غيرِ الظريف ، إلاّ على التكرير ، لأن عبدالله مُؤَقَّت ، و (غير) في مذهب نكرة غيرِ مُوقتة ، ولا تكون نعتا إلا لمعرفةٍ غيرِ موقتة ... وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت ، وتخفض (غير) على التكرير ... »[٢] .

وقال الأخفش : « (غيرِ المغْضُوبِ عليهم) : هؤلاء صفة (الذين أنعمت عليهم) ، لأن (الصراط) مضاف اليهم فهم جرٌّ للإضافة . وأُجريتْ عليهم (غيرُ) صفةً أو بدلا . و (غير) و (مثل) قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام ، نحو قولك : إنِّي لأمر بالرجلِ غيركِ وبالرجل مثلكِ فما يشتمني . و (غير) و (مثل) تكونان من صفة النكرة ، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع فأُجريتا صفةً لما فيه الألف واللام . والبدل في (غير) أجود من الصفة لأن (الذي) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام ، وهما أشبه بالاسم المخصوص من (الرجل) وما أشبهه ... وقد قال العرب : هم فيها الجماءَ الغفيرَ ، فنصبوا كأنَّهم لم يُدْخلوا الألف واللام ، وإنْ كانوا قد أظهروهما كما أجروا (مثلك) و (غيرك) كمجرى ما فيه الألف واللام وان لم يكونا في اللفظ . وإنَّما يكون هذا وصفا للمعرفة التي تجئ في معنى النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : إنِّي لأمر بالرجل مثلك ، إنما تريد : برجلٍ مثلك ، لأنك لا تحددُ له رجلا بعينه ، ولا يجوز اذا حددت له ذلك الا أن تجعله بدلا ، ولا يكون على الصفة . ألا ترى أنه لا يجوز : مررت بزيد مِثْلِكَ ، الا على البدل . ومثل ذلك : إنِّي لأمرُّ

---

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) معاني القرآن :١/٧ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ١/٥٣ .

بالرجل من أهل البصرة ، ولو قلتَ : إنِّي لأمرُّ بزيدٍ من أهل البصرة ، لم يَجُزْ إلاَّ أن تجعله في موضع حال ، فكذلك (غَيْرِ المغْضوبِ عَلَيْهِم) »[1] . فالدليل على أن المسألة إنَّما صحتْ لكون الاسم المنعوت (الذين) و (الرجل) مُراداً بهما العموم ، قوله : (وانما يكون هذا وصفا للمعرفة التي تجئ في معنى النكرة)، والمعرفة التي في معنى النكرة ، هي المُعَرَّفةُ تعريفَ الجنس ، ودليل ذلك قوله بعدُ : (ولا يجوز إذا حددتَ له ذلك إلاَّ أن تجعله بدلا ولا يكون على الصفة) . وما نخرج به من نصه هذا ما يلي : الأسماء التي لا تتعرّف بالاضافة : (غير ، مثل ، شبه) لا يوصف بها من المعارف إلا المقرون بألْ المراد بها استغراق أفراد الجنس . إذا وقعت هذه الأسماء تابعة لمقرون بألْ - مُرادا بها العهد - ، أو لِعَلَمٍ أعربتْ بدلا ، ولا يجوز فيها النعت . وهو في ذلك مخالف ليونس وسيبويه والمبرد وغيرهم ممن أجازوا[2] أن يُنعت بها العلم إذا أُريدَ بها : المعروف بمثلك . يُجيز وقوع شبه الجملة نعتا لمصحوب (أل) المراد بها الاستغراق .

هذا وقد نسب النحاة إلى الأخفش القول بزيادة (أل) في هذا المثال ونحوه وممن نَسَبَ ذلك إليه أبو عليّ الفارسي الذي قوّى ذلك القول على قول الخليل ، قال ابنُ جنِّي - بابٌ في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية[3] -: «وكان أبو علي يُقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم : إنِّي لأمرُّ بالرجل مثلك : إن اللام زائدة ، حتى كأنه قال : إني لأمر برجل مثلك ، لَمَّا لم يكنِ الرجلُ هنا مقصودا مُعيَّنًا، على قول الخليل : إنه تُزاد اللام في المثل ، حتى كأنه قال : إني لأمر بالرجل المثل لك ، أو نحو ذلك . قال : لأن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية ، أي أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها وهي في قول الخليل مُرادة مقدرة . واعلم أن هذا القول[4] من أبي علي ، غيرُ مرضيٍّ عندي،

---

(١) معاني القرآن : ١/١٦٤-١٦٦.

(٢) انظر : الكتاب : ١/٤٢٨-٤٢٩ ، ٢/١٤ ، والمقتضب : ٤/٢٨٧-٢٨٨.

(٣) الخصائص :٣/٩٨ .

(٤) يقصد الاستدلال .

لِمَا أذكُرَه لك . وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها ، وهذا محال وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته ، وإنما جُعلتِ الألفـاظ أدلةً على إثبـات معانيها، لا على سلْبِها . وإنما الذي يدلُّ على زيادة اللام هو كونه مُبهما لا مخصوصا ألا ترى أنك لا تفصل بين معنى قولك : اني لأمر برجل مثلك ، واني لأمر بالرجل مثلك ، في كون كل واحد منهما منكورا غيرَ معروف ، ولا مُوماً به إلى شيء بعينه . فالدلالة أيضا من هذا الوجه - كما ترى - معنوية ، كما أنَّ إرادة الخليل اللام في (مثلك) إنما دعا إليه جريه صفةً على شيء هو في اللفظ معرفة ، فالدلالتان إذاً كلتاهما معنويتان »[1] .

ومـمَّـنْ نسب ذلك القول إلى الأخفش أيضا ابنُ مالك ، حيث قال : «والبدلية في نحو : ما يحسن بالرجل خير منك ، أولى من النعت والزيادة ... وأشرتُ بقولي والبدلية ... ، إلى قول سيبويه ... ومِنَ النعت : ما يحسنُ بالرجل مثلك أوْ خيرٍ منك أن يفعل ذاك ... فَحَكَمَ الخليل في المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخيرٍ منك ، بتعريف المنعوت والنعت . وذهب أبو الحسن إلى أنهما نَكِرتان،وأنَّ الألف واللام زائدتان في نية الاطِّراح . وعندي أسهل مما ذهب إليه الحكمُ بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما »[2] .

وضَعَّفَ البدلية أبو حيان وابن هشام ، وهي ضعيفةٌ حقا ، قال أبو حيان -عند إعراب (غير المغضوب عليهم) - : « فالجرُّ على البدلية من (الذين)، عند أبي علي[3] أو من الضمير في (عليهم) ، وكلاهما ضعيف : لأنَّ (غيراً) أصلُ وضعه الوصفُ ، والبدل بالوصف ضعيف . أو على النعت عند سيبويه، ويكون

---

(١) الخصائص : ٣/٩٩-١٠٠ ، وانظر : الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي : ١/١١٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٢٥٩ ، ٢٦١ ، وانظر : ٣/٢٢٦-٢٢٧، والمساعد على التسهيل : ١/٢٠٠ ، ٢/٤٠٢ .

(٣) انظر : الحجة : ١/١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠-١١١ ، حيث ذكر أن البدلية اختيار أبي الحسن ، انظر : معاني القرآن : ١/١٦٥ .

إذْ ذاك (غير) تعرّفتْ بما أُضيفتْ إليه ، إذْ هو معرفة على ما نقله سيبويه في أن كلَّ ما إضافته غير محضة ، قد تتمحَّضُ فيتعرَّف إلا في الصفة المشبهة . أوْ على ما ذَهَبَ إليه ابنُ السراج[١] : إذْ وقعت (غير) على مخصوص لا شائع ، أو على أنَّ (الذين) أُريدَ بهم الجنس ، لاقومٌ بأعيانهم ، قالوا : كما وصفوا المعرّف بأل الجنسية بالجملة ، وهذا هدم لما اعتزموا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، ولا آختارُ هذا المذهب ، وتقرير فساده في النحو »[٢] .

وقال ابن هشام – مُضعِّفًا ما ذهب إليه الخليل أيضا – : « وقال الخليل في : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، هو على نية (أل) في (خير) ، ويرده أنها لا تُجامع (من) الجارة للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائدة ، وليس هذا بقياس والتركيب قياسي ، وقال ابن مالك : (خير) بدل ، وإبدال المشتق ضعيف ، وأولى عندي أن يُخرّج على قوله :

ولقد أمرّ على اللئيم يَسُبّني .... »[٣] .

وبعد هذا العرض نصلُ إلى اثبات أنه لا مخالفة في المثال بين المنعوت والنعت ، في التعريف والتنكير . وذلك لأن (أل) في المثال جنسية مرادٌ بها استغراقُ جميع الأفراد واستناداً إلى دلالتها تلك يمكن تحليل التركيب على النحو التالي : ما يحسن بالرّجل : عموم يشمل أفراد هذا الجنس ، : مثلك تخصيص لفئة من الجنس – وهم من كانوا على صفة المنعوت – بالحكم ، والتخصيص إنما يكون للنكرة ، أو ما في حكمها ، لأنه إخراجٌ للاسم من نوع الى نوع أخصَّ منه[٤] . وبذلك نصل إلى أنه لا مخالفة بين النعت والمنعوت من جهة المعنى كما أنه لا مخالف بينهما من جهة اللفظ . وبناء على ذلك صحّت

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢/٧٧-٧٨.

(٢) البحر : ١/٢٩ .

(٣) مغني اللبيب : ٨٤٥ .

(٤) انظر : شرح المفصّل : ٣/٤٧ .

المسألة وعَدَّ التركيبُ قياسيا . وبناء عليه – أيضا – لا يُحتاج إلى ما ذهب اليه الخليل – نية أل في النعت – : إذْ أن الاضافة – هنا – أدت مُؤدَّى (أل) : إذِ المراد من قولهم (مثلك) مماثلة في صفة من الصفات ، كالعلم أو العقل ، – الى آخر ما هنالك من الصفات – ، ممَا المراد به معلوم للمخاطب كما هو معلوم للمتكلم ، فيكون التقدير – لو أراد المتكلم النصَّ على الصفة – : ما يَحْسُن بالرجل العالم أن يفعل ذاك ، فأل في (العالم) موصولة مُرادٌ بها الجنس أيضا ، وبذلك تظل وظيفة النعت – مع الإحلال – كما كانت مع الاضافة ، وهي التخصيص ، أي : إنَّ الاضافة و(أل) أدَّتا الوظيفة ذاتها ، مع مَزِيَّة للإضافة أضفتها (مثل) ، بيّنها ابن جني حيث قال : « ونحو من هذا اعتقادهم زيادة (مثل) في نحو قولنا : مثلي لا يأتي القبيح ، ومثلك لا يخفى عليه الجميل ، أي : أنا كذا ، وأنت كذلك . وعليه قوله :

* مثلي لا يُحْسِنُ قولا فَعْفَعِ *

أي : أنا لا أحسن ذاك . وكذلك هو – لعمري – ، إلاَّ أنه على غير التأويل الذي رأوه : من زيادة مثل ، وإنما تأويله : أنا من جماعة لا يرون القبيح . وإنما جعله من جماعة هذه حالها ، ليكون أثبت للأمر : إذْ كان له فيه أشباه وأضراب ، ولو انفرد هو به لكان غيرُ مأمونٍ انتقالُه منه وتراجعُهُ عنه ، فإذا كان له فيه نظراءُ ، كان حرِّيٌّ أن يثبت عليه وترسو قدمه فيه ...»[1] .

وأظن الذي دعا الخليل الى القول بتقدير (أل) في النعت ، الحرص على طرد القاعدة ، ذلك أن الجمهور[2] اشترطوا في مصحوب (أل) ألا يُنعت إلا

---

(١) الخصائص : ٣/٣٠-٣١ ، وانظر : المحتسب : ١/١١٣-١١٤ ، وشرح السيرافي :٣/٩٤، والنكت :١/٦٠٨ ، والمثل السائر :٣/٦١.

(٢) اشترطوا ذلك لذهابهم إلى عدم جواز أن يكون النعت أخصَّ من المنعوت ، حيث قالوا لا ينعت الاسم الا بما يُساويه ، أو بما هو دونه في التعريف . وأميل الى مذهب من جوز نعت كل معرفة بكل معرفة ، وهو بن خروف ، انظر : الهمع : ٥/١٧٢ ، والمفصل وشرحه : ٣/٥٨ ، والكافية : ١٣١ ، وشرح التسهيل : ٣/٣٠٧-٣٠٨ ، وشرح الكافية : ٢/٣١١ – ٣١٥ .

بمصحوبٍ بها . وحجتهم في ذلك أنه أقرب الى الإبهام من سائر المعارف[١] ، وما ذهبوا اليه ينطبق على المعرّف بأل المراد بها الجنس ، أما المعرّف بالمراد بها العهد فليس كذلك .

ونختم الحديث عن هذه الصورة بإثبات تحليل السيرافي لمثاليها ورأيه في ما ذهب اليه الخليل قال : « قال سيبويه : ومن الصفة : قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك وذكر الفصل . قال أبو سعيد : يعني أن الرجل معرفة ، ومثلك وخيرٌ منك نكرة وقد وُصِفَ بهما المعرفة ، لتقارب معناهما ، وذلك أن الرجل ... غير مقصود به الى رجلٍ بعينه وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة ، لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما الى شيئين بأعيانهما ، فاجتمعا في أنهما غيرُ مقصود إليهما بأعيانهما ، فحسُنَ نعتُ أحدهما بالآخر . وكانت من حق اللفظ والمساواة ، أن يكون لفظ النعت معرفة كلفظ المنعوت ، فامتنع دخول الألف واللام في النعتين ، فاحتمل ذلك للضرورة . ولو قال : إنّي لأمر بالرجل نائمٍ فأنبهه ، وبالرَّجل صادقٍ فأسمع منه ، على النعت ، لم يجزْ ، لأنه يمكن أن تقول : بالرجل النائم وبالرجل الصادق . وما ذكره سيبويه عن الخليل أنه جُرَّ على نيَّةِ الألف واللام ، إنْ حُمِلَ على هذا الظاهر لم يصحَّ ، وذلك أن نيّة الألف واللام في مثلك وخير منك ، إنْ كان يوجب التعريف لهما ويصير حكمهما حُكمَ ما فيه الألف واللام ، فينبغي أن تصف بهما الأسماء الأعلام كما تصف الأعلام بما فيه الألف واللام ، وقد مَنَعَ سيبويه من هذا ، وقال : لا يحسن : بعبدالله مثلك ، على هذا الحد . وإنْ كان نية الألف واللام لا توجب التعريف ، فلا فائدة في ذكره . والذي عندي في معنى قول الخليل من نية الألف واللام ، أن هذين الاسمين في موضع ما فيه الألف واللام ، كأنا قلنا في موضع مثلك : المماثل لك ، وفي موضع خير منك : الفاضل لك والراجح عليك . ولم يجز أن يوصف العلم بمثلك[٢] وخير

---

(١) انظر : شرح المفصل : ٣/٥٦–٥٨ .

(٢) سبق أن نُقل عن سيبويه والمبرد أن ذلك جائز اذا عُرف المشبَّهَ به بذلك أي اذا أريد : المعروف بشبهك ، انظر : الكتاب : ١/٤٢٨–٤٢٩ ، ٢/١٤ ، والمقتضب : ٤/٢٨٧–٢٨٨ .

منك ، لاختلاف الأول والثاني ، لأن الأول مقصود إليه ، والثاني غير مقصود اليه »[١] .

الصورة الثانية : المنعوت اسم جامد مقرون بأل ، والنعت نكرة .

وهو اسم تفضيل . ومثال هذه الصورة : ما يَحْسُنُ بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك . أمّا : ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك أن يفعل ذاك ، فسيأتي بيانُ وجه ضعفه وردِّه من قبلِ الخليل . والخلاف بين هذه الصورة وسابقتها شكليٌّ ، وهما مستويتان دلالة من جهة أن (أل) فيهما مُراد بها الاستغراق ، ومن جهة أن وظيفة النعت فيهما التخصيص . ولذلك أورد سيبويه المثالين ، مُسويًا بينهما في نصه السابق[٢] . قال ابن مالك : « مَنْ تعرَّضَ لحدِّ المعرفة ، عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه ،لأنَّ من الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى، نكرةٌ لفظا، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ... الثالث : كواحد أمِّه وعبدِ بَطْنِه ، فإنَّ بعض العرب يُجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويُدخل عليهما (رُبَّ) وينصبهما على الحال . ذكر ذلك أبو علي . ومثلهما في اعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ، ذو الألف واللام الجنسيتين ، فإنَّه من قبلِ اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى - لِشياعِه - نكرة . فلذلك يجوزُ أنْ يوصف بمعرفةٍ ، اعتباراً بلفظه ، وهو الأكثر ، ويجوزأن يُوصفَ بنكرةٍ اعتبارا بمعناه ، نحو : مررت بالرجل خيرٍ منك . وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[٣] ، فجعلوا (نسلخُ) صفة الليل ، والجُمل لا يوصفُ بها إلا النكرات »[٤] .

ونأتي إلى بيان الجهة التي لم يصحَّ من قبلها أن يُقال : ما يحْسُنُ بالرجل شبيهٍ بك أن يفعل كذا ، فنقول إنَّها راجعة إلى دلالة (شبيه) ، وذلك

---

(١) شرح السيرافي : ٢/١٥٩-١٦٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٢/١٣ .

(٣) يس : ٣٧ .

(٤) شرح التسهيل : ١/١١٥ - ١١٦ .

أنها إذا أضيفت لزم أن تتعرف : وما ذلك إلاَّ لأنها لا تستخدم إلاَّ في مقامٍ مُعيَّنٍ ، وهو الذي يكون فيه وجهُ المشابهة بين المشبَّه والمشبَّه به معلوما للمخاطبين كما هو معلوم للمتكلم . أما (مثل) فالأصل والغالب فيها ألاَّ تتعرف بالإضافة : وذلك لأنه ليس الأصل في مقام استخدامها أن يكون وجه المماثلة بين الشيئين معلوماً ، وعلى ذلك صحَّ : مررت برجلٍ مثلك ، ولم يصحَّ : مررت برجلٍ شبيهك ، لأنه يُؤدي الى نعت النكرة بالمعرفة ، ولذلك يجب أن تسبق (شبيهك) بمعرفة ، بحيث يُقال : مررت بالرجل شبيهك ، أو : بالرجل الشبيه بك . و(أل) في (الرجل) عهدية ، ولما كانت كذلك ، لم يصحَّ أن يُنعت مصحوبها بنكرة و : (شبيهٍ بك) نكرة . قال سيبويه : « وزعَمَ رحمه اللّهُ أنَّه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك ، الجرُّ : لأنك تُقدِّرُ فيه على الألف واللام »[1] .

الصورة الثالثة : المنعوت مُشتقٌ مقرون بأل – مُرادا بها الجنس – والنعت اسم لا يتعرف بالاضافة .

سبق بيان أن (أل) الموصولة ، تكون – مثلها مثل الحرفية – للحضور للعهد ، وللجنس . وعلى ما سبق ، فإنَّ وظيفة النعت فيما جاء فيه المنعوت مقرونا بأل مُرادا بها الاستغراق ، التخصيص ، لا التوضيح .

وهذه الصورة ، أكثر من سابقتها دورانا في الكلام . ومن شواهدها ما في قوله تعالى :

﴿ لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ

---

(١) الكتاب : ٢/١٣، وانظر :١/٤٢٨-٤٢٩ ، والمقتضب : ٤/٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وشرح اللمع : ١/٢١١ .

وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ (١)

فـ(غَيْرُ أولي الضَّرر) « قُرِئَ بالحركات الثلاث : فالرفع صفةٌ للقاعدين ، والنصب استثناء منهم ، أو حال عليهم ، والجرُّ صفة للمؤمنين »(٢) . وقد مال السمين عن النعت مُرجِّحا عليه البدلية : للمخالفة ، مع بيانه أن المراد بالقاعدين الجنس . قال : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وحمزة وعاصم : (غيرُ) بالرفع . والباقون(٣) بالنصب ، والأعمش بالجر . والرفع من وجهين ، أظهرهما : أنه على البدل من (القاعدون) وإنما كان هذا أظهر ، لأن الكلام نفي ، والبدل معه أرجح لما قُرر في علم النحو . والثاني : أنه رفع على الصفة لـ(القاعدون)، ولا بد من تأويل ذلك ، لأن (غير) لا تتعرف بالاضافة ، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا . وتأويله إمّا بأن القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم ، بل أريد بهم الجنس ، أشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف ، وإمّا بأنّ (غير) قد تتعرف اذا وقعت بين ضدين(٤) . وهذا كما تقدَّم في إعراب (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (٥)، في أحد الأوجه . وهذا كله خروج عن الأصول المقررة ، فلذلك اخترتُ الأول ... والجرُّ على الصفة لـ(المؤمنين) وتأويله كما تقدم في وجه الرَّفع على الصفة »(٦) . وإلى ذلك مال ابن هشام

---

(١) النساء : ٩٥ .

(٢) الكشاف :١/٥٥٣ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/٤٥٣ ، ومعاني القرآن ، للنحاس : ٢/١٧٠-١٧١ ، والحجَّة في القراءات السَّبع ، لابن خالويه : ١٢٦ ، وشرح اللمع : ١/١٥٣ .

(٣) هم نافع ، وابن عامر والكسائي ، انظر : روح المعاني : ٥/١٢٥ ، والحجَّة: ١٢٦.

(٤) سبق ردُّ ابن هشام لذلك ، وقد قال به ابنُ السراج، انظر: مغني اللبيب : ص ٢١٠ .

(٥) الفاتحة : ٧ ، وانظر اعرابه لـ(غير) في هذه الآية : الدر المصون : ١/٧١ – ٧٤ .

(٦) الدر المصون : ٤/٧٥ – ٧٦ ، وانظر : روح المعاني : ٥/١٢١ .

أيضا حيث قال : « يقرأ برفع (غير) : إمَّا على أنَّه صفةٌ للقاعدون ، لأنَّهم جنس ، وإمَّا على أنه استثناء وأبدلَ على حدِّ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[١]، ويُؤيده قراءة النصب وأنَّ حُسنَ الوصفِ في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٢]، إنما كان لاجتماع أمرين : الجنسية والوقوع بين ضدين ، والثاني مفقود هنا ، ولهذا لم يُقرأ بالخفض صفةً للمؤمنين إلاَّ خارج السبع ، لأنه لا وجه له إلا الوصف »[٣] . وذكر مكي أن قراءة الخفض خُرِّجتْ على البدل أيضا ، ونسبها الى أبي حيوة ، وسَبَقَ السمينَ وابنَ هشام إلى ما قالاه بشأن عدِّ (غير) صفةً[٤] ، في الآية ، وسيأتي الردّ عليهم . ورجّحَ النحاس الاستثناء ، مستندا إلى دلالة المقام ، قال : « والمعنى على النصب ، لأنه روى عن زيد بن ثابت والبراء بن عازب ، أنه لما نزل على النبي -صلى الله عليه وسلم - : (لايستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون) قام ابنُ أمِّ مكتوم ، فقال : يا رسول الله أنا ضريرٌ ، فنزلتْ : (غير أولي الضرر) ، فأُلحقتْ بها ، هذا معنى الحديث »[٥] . واعترضَ ذلك التخريج الفرَّاءُ مُستندا إلى دلالة التركيب ، قال : « برفع (غير) ، لتكون كالنعت للقاعدين ، كما قال : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٦] ، وكما قال : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾[٧]وقد ذُكرَ أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضلَ المجاهد على القاعد ، فكان الوجه الاستثناء

---

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) الفاتحة : ٧ .

(٣) مغني اللبيب : ص ٢١٠ ، وانظر : نظم الفرائد وحصر الشوارد:ص١٧٤.

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٦/١ .

(٥) معاني القرآن : ١٧١/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣/١ ، وانظر نص الحديث في الكشاف : ٥٥٣/١ .

(٦) الفاتحة : ٧ .

(٧) النور : ٣١ .

والنصب . إلاَّ أن اقتران (غير) بالقاعدين يكادُ يُوجبُ الرفعَ : لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام ، فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلاَّ فُلانا وفُلانا . وقد يكون نصبا على أنه حال ، كما قال : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾(١). ولو قُرِئتْ خفضا ، لكان وجها : تُجعلُ من صفة المؤمنين »(٢) . وعلى ذلك نأخذ بما ذهب إليه الفراء والزمخشري ، رادِّينَ تضعيف مكي والسمين وابن هشام ، وذلك استنادا الى الأصول العامة التي منها أن الشئ إذا أشبه الشئ في لفظه أو معناه ، أو فيهما معاً أُعطي حُكمه(٣) . والمقرون بأل الجنسية يُشبه النكرة في معناه ، وليس هنا ما يمنع من إعطائه حكمها ، وهم قد أجازوا وَصْفَهُ بما هو نكرةٌ لفظا ومعنًى : (ما يحسن بالرجل خير منك) فما الذي يمنعُ وصفَهُ بما هو نكرة معنًى فقط ، كما أنهم أجازوا وصف النكرة بغير وأخواتها وهي معارف من جهة اللفظ ، ولم يمنع ذلك من إتباعها للنكرة . كما أنه إذا أريدتْ مُراعاةُ الأصول المقررة بحسب الأبواب ، فإعراب (غير) نعتا أولى : وذلك لأن الأصلَ في استخدامها أن تكون صفة للنكرة أو لمعرفةٍ قريبة منها(٤) ، وقد عقد سيبويه بابا في كتابه لِبيانِ أنَّ (إلاَّ) إنما صَحَّ الوصفُ بها حملا على (غير) و (مثل) قال : « هذا باب ما يكون فيه إلاَّ و ما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير »(٥) . كما ذهب المبرد الى نحو ذلك ، حيث قال : « وقد تقع (غير) في موضع (إلاَّ) ، كما وقعت (الا) في موضع (غير)... وتقول على هذا:جاء ني

---

(١) المائدة : ١ .

(٢) معاني القرآن : ٢٨٣/١ -٢٨٤ .

(٣) انظر مغني اللبيب :٨٨٤.

(٤) انظر : مغني اللبيب : ص ٢١٠ ، والبحر المحيط : ٢٨/١ ، والدر المصون: ٧٢/١ .

(٥) الكتاب : ٣٣١/٢ .

في موضع (إلاَّ) ، كما وقعت (الا) في موضع (غير)... وتقول على هذا:جاء ني القومُ إلاَّ زيد ، ولا يكون (إلاَّ) نعتا إلاَّ لِما يُنعتُ بغير ، وذلك النكرة ، والمعرفةُ بالألف واللام على غير معهود نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، و : قد أمُرُّ بالرجل غيرك فيُكرِمُني »(١) . وقد ساوى سيبويه بين (غير أولي الضرر) وبين (غير المغضوب عليهم) في الإعراب ، وهو أنهما نعت لما قبلهما ، قال شارحا العنوان السابق : « وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلاَّ زيدٌ لغُلبنا . والدليل على أنه وصف ، أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ، لكنتَ قد أحلْتَ . ونظيرُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾(٢) . ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرُّمة :

أُنيخَتْ فألْقتْ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بِها الأصواتُ إلاَّ بُغامُها

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بُغامها ، إذا كانت (غيرُ) غيْرَ استثناء . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾(٣) .

وقوله عزَّ وجلَّ ذِكْره : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾(٤) .

ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة :

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ إنَّما يَجْزِي الفتى غَيْرُ الجَمَلْ...»(٥).

---

(١) المقتضب : ٤/٤١١ .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) النساء : ٩٥ .

(٤) الفاتحة : ٧ .

(٥) الكتاب : ٢/٣٣١ – ٣٣٣ .

ذلك مُستندُنا في ردِّ تضعيفهم لإعراب (غيرِ) نعتا في آية الفاتحة وما بعدها : والذي دعانا إليه أن المعنى على النعت : إذْ أنَّ البدلية تفوِّتُ غرضا مهما ما جئ بـ(غير) هنا – دون سواها مما يمكن آن يؤدي دورها في مثل هذا السياق – إلاَّ لآجله ، وهو إرادةُ الإشارة إلى المغايرة في الصفات بين الفئتين . وهي أحد المعنيين اللذين تُفيدهما (غير) ، وقد أوضحهما سيبويه ، حيث قال : « ومنه[1] : مررت برجل غيرك ، فغيرك نعتٌ يُفْصَلُ به بين مَنْ نعتَّهُ بغير ، وبين من أضفتها اليه حتى لا يكونَ مثله ، أو يكونَ مرَّ باثنين . ومنه : مررتُ برجلٍ آخر ، فآخر نعتٌ على نحو غير ... ومنه : مررت برجلين غيرك ، فإنْ شئْتَ حملته على أنهما غيره في الخصال وفي الأمور ، وإنْ شئْتَ على قوله : مررت برجلين آخرين ، إذا أردتَ أنَّه قد ضمَّ معك في المرور سواك ، فيصيرُ كقولك : برجل آخر ، إذا ثنَّى به »[2] .

وقد ذهب النحاة والمفسرون في إعراب (أو التَّابعين غيرِ أولي الإرْبَةِ) في قوله تعالى : ﴿..وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ..﴾[3]

إلى ما ذهبوا إليه في اعراب (غيرُ أولي الضرر) ، حيثُ مالَ الفراء[4] إلى

---

(١) يَقْصدُ : ومنَ النَّعت .

(٢) الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٣١ ، وانظر : شرح اللمع : ٢٥٣/١ – ١٥٤ .

(٣) النور : ٣١ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٢٥٠/٢ ، وانظر أيضا : معاني القرآن للنحاس : ٥٢٥/٤ ، حيث خرّج قراءة النصب على الاستثناء فقط ، وخرّج قراءة الجرّ على البدل، وكذلك فعل في : إعراب القرآن : ١٣٤/٣غير أنه نسب القول بالحالية – حالة النصب – ، والنعت – حالة الجر – إلى أبي حاتم، وانظر : مشكل إعراب القرآن : ٥١١/٢٢ .

النعت في تخريج قراءة الجر ، والى الحال في قراءة النصب ، مع تجويزه الاستثناء ، غير أنه ذكر أن الوجه الأول أجود ، وكذلك الزجاج[١]، والزمخشري[٢] .

الصورة الرابعة : المنعوت اسم موصول (الذي) - مفردا، أو جمعا - مرادا به الجنس والنعت من الأسماء التي لا تتعرف بالاضافة .

وشاهد هذه الصورة :

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[٣].

وسَبَقَ بيانُ آراء النحاة في المسألة بما يُغني عن اعادته هنا وما خلصنا إليه في التخريج ، هو أن المراد بالموصول هنا الجنس ، لا العهد ، وعلى ذلك فهو معرفة لفظا ، نكرة معنى ، « لأن (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولك : اني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه »[٤].

الصورة الخامسة : المنعوت اسم مشتق مقرون بأل - مرادا بها الجنس - والنعت جملة فعلية مُصدَّرة بمضارع .

وشاهد هذه المسألة من الشعر ، قول الشاعر[٥] :

وَلَقَدْ أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي

فـ(أل) في (اللئيم) جنسية . وقد أجاز بعض النحاة إعراب جملة (يسبني) نعتا

---

(١) انظر معاني القرآن واعرابه : ٤/٤٢ ، والحجّة ، لابن خالويه : ٢٦١ ، حيث حرَّج قراءة الخفض على النعت ، والنصب على الاستثناء والحال .

(٢) انظر الكشاف : ٣/٢٣٢ .

(٣) الفاتحة : ٧ .

(٤) معاني القرآن واعرابه :١/٥٣ ، وانظر : الحجة : ١/١١٤-١١٥، والكشاف : ١/١٦-١٧ .

(٥) انظر الكشاف : ١/١٦ ، وقد ذكر الشيخ ابن المنير أن (أل) في(اللئيم) للعهد الذهني لا الخارجي .

للئيم ، قياسا على نظيرتها : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا والعلة الجامعة بينهما – عند هؤلاء – كونُ تعريف المنعوت لفظيا ، وكونُ النعت مِمّاً لا يقبلُ دخول (أل) عليه[١] . وسيأتي رد قياسهم .

و يبدو – والله أعلم – أنَّ الزمخشري ، أول الذاهبين إلى تأصيل ذلك القياس[٢] . قال – عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾[٣] –« و(أحييناها) استئنافُ بيانٍ لكون الأرض الميتة آية. وكذلك: ﴿نَسْلَخُ﴾[٤]. ويجوزُ أن تُوصفَ الأرض والليل بالفعل ، لأنه أريدَ بهما الجنسان مُطلقين ، لا أرضٌ وليلٌ بأعيانهما ، فعوملا مُعاملة النكرات في وصفهما بالأفعال ونحوه :

* ولقد أمرُّ على اللئيم يَسبني * »[٥] .

وقد ارتضى هذا المذهب جماعة من النحاة ووصفوا مُؤصِّلَهُ بالمُحقِّق، غير أنّهم لم ينُصُّوا على اسمه . قال ابنُ الحاجب – وهو يتحدثُ عني وجهي

---

(١) انظر شرح الكافية : ٢/٣٠٠ .

(٢) وذلك لأن من سبقه من المفسرين المعربين، لم يتعرضوا لإعراب جملتي (أحييناها) و(نسلخ) في آيتي : (يس): ٣٣ . ٣٧ ، وكذلك في غيرهما من الآيات التي وقعت فيها الجملة في تركيب مماثل لهذا التركيب . كما أن البيت الشاهد – عند السابقين عليه – شاهد لمجئ (يفعُلُ) بمعنى (فَعَلَ) عند البعض ، انظر : الكتاب : ٣/٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش :١/٣٢٣، واعراب القرآن للنحاس : ٢/٥١ ، والخصائص : ٣/٣٣٠، ٣٣٢. واستشهد به ابن الشجري على إلحاق التاء بـ(ثُمَّ): الأمالي : ٣/٤٨ .

(٣) يس : ٣٣ .

(٤) يس : ٣٧ .

(٥) الكشاف : ٤/١٤– ١٥ ، وانظر : ١/١٦.

(أل) الجنسية – : « أحدهما أنْ يُراد بها تعريف ما كان مُنكّرا باعتبار حقيقته ، وهو على وجهين : أحدهما : أن يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزمُ منه شُمولُ جميع الجنس ، ... والثاني : أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد ، فيقال : دخلت السوقَ في بلد كذا ، وإنْ لم يكن بينك وبين المخاطب ، سوقٌ معهودٌ ، وإنّما هو على ما ذكرتُ وقد تقدم ذلك في باب (أُسامة) ، وأنه مثله في وجه التعريف ، ولهذا قال المحققون إنّ مثلَ ذلك يجري مَجْرَى المُنكَّر ، فقالوا في مثل قوله :

* ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني *

إن قوله (يسبني) صفة لكونه لم يَقْصِدْ لئيما معهودا ، فجرى ذلك مجرى المنكَّر لما كان باعتبار الوجود مثله »[1] . وقال ابن مالك :« والمنعوت بالجملة ، نحو ... أو مقرون بأل الجنسية ، نحو : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[2] ، فنُعِتَ الليلُ بجملة ، لأنه معرفة في اللفظ ، نكرةٌ في المعنى ؛ إذ لم يُقصدْ به ليلٌ معين»[3] . وارتضى ذلك المذهب الرضي أيضا ، مع اشتراطه في الجملة الواقعة ذلك الموقع أنْ تكونَ مصدرةً بمضارع ؛ وعلّةْ ذلك بيّنها بقوله : « ... ولا يكون ذلك في كلّ جملة ، بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا نقول : بالرجلِ قامَ ، ولا بالرجل أبوه قائم ، وذلك لأن اللام في الاسم أو في المضارع للاسم ، نحو : يقول ، وينوه ، ونحوه »[4] . وارتضاه ابن هشام[5] . وممن ردَّ ذلك المذهب – محتجا لِردّه – ابنُ عقيل وأبو حيان . قال ابن عقيل ، – شارحا قول

---

(١) الايضاح في شرح المفصل : ٢/٢٦٨ .

(٢) يس : ٣٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/٣١١ .

(٤) شرح الكافية : ٢/٣٠٠ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ٥٦١ ، ٨٤٥ .

ابن مالك : (والمنعوت بالجملة نكرة ... أو مقرون بأل الجنسية -: « ... وجَعَلَ من ذلك : ﴿ وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[(١)] ، لكون الليل غيرَ مُعيَّنٍ ، فأشبه النكرة ، وَرُدَّ بأنّه معرفةٌ لفظاً ، وعلى ذلك مدار النعت . ولهذا يُنعت المذكور بالمعرفة ، وأمّا هذه الجملة فَحَالٌ أوْ تفسيرية لإبهامِ كونه آية ، ونظيره : كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ[(٢)] .. »[(٣)] . كما قال في شرحه على الألفية : « وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرَّف بالألف واللام الجنسية ، بالجملة ، وجعل منه قوله تعالى : (وآية لهم الليل ...) الآية ، وقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

فـ (نسلخ) صفة لـ (الليل) ، و (يسبني) صفة لـ(اللئيم) ، ولا يتعيَّنُ ذلك لجواز كون (نسلخ) و(يسبني) حالين »[(٤)] . وقال أبو حيان – عند إعراب آيتي سورة يس -: « ... و(أحييناها) : استئناف بيان لكون الأرض الميتة آية ، وكذلك (نسلخ) . وقيل : (أحييناها) في موضع الحال ، والعامل فيها آية بما فيها من معنى الإعلام ، ويكون (آية) خبرا مُقدما ، و(الأرض الميتة) مبتدأ ، فالنية بآية التأخير ، والتقدير : والأرض الميتة آية لهم مُحْياةً ، كقولك : قائمٌ زيدٌ مسرعا ، أيْ : زيد قائم مُسرعا ، و(لهم) متعلق بآية ، لا صفة . وقال الزمخشري[(٥)] : .... انتهى . وهذا هَدْمٌ لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تُنعتُ إلاَّ بالنكرة ، والمعرفة لا تُنعتُ ألا بالمعرفة ، ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك وأمّا (يسبني) ، فحال ، أي : سابا لي ، وتبع الزمخشري ابنُ مالك على ذلك في التسهيل من تأليفه »[(٦)] .

---

(١) يس : ٣٧ .
(٢) آل عمران : ٥٩ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٠٦/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩٥/٣ – ١٩٦ .
(٥) انظر : الكشاف : ١٤/٤ – ١٥ ، وقد بدأ بالوجه الذي ذكره أبو حيان ، وهو أن جملة (أحييناها) وجملة (نسلخ) استئناف بيان لكون الأرض الميتة آية .
(٦) البحر المحيط : ٣٣٤/٧ – ٣٣٥ .

ونأتي إلى بيان أنَّ قياس هذه الصورة على نظيرتها ، وهي : ما يحسن بالرجل مثلك وخير منك ، غيرُ صحيح ، وذلك أن الصورتين وإن اتفقتا في كون (أل) فيهما جنسية مختلفتان من جهة أنها في المَقيسِ عليه لاستغراق الجنس ، وهي في المقيس للماهية . وعلى ذلك فالمقرون بها غيرُ محتاج لتخصيص ، بل العامل هو المحتاج إلى التقييد : وعليه فإنَّ إعراب الجملة حالا فيه وفاء بما يقتضيه التركيب ، وقد سبق للرضي أن أثبت أنَّ دلالة الاسم المقرون بأل المرادِ بها الماهية ، ودلالة النكرة واحدة ، قال : « ... ومعنى تنكير الشئ ، شياعه في أمته وكونه بعضا مجهولا مِنْ جملة ، إلاَّ في غير الموجب ، نحو : ما جاء ني (من) رجلٍ فإنه لاستغراق الجنس ، فكلُّ اسم دخله اللام - لا يكون فيه علامةُ هي كونه بعضاً من كلٍّ ، إذْ تلك العلامة هي التنوين ، وهو لا يجامع اللام - فينظرُ في ذلك الاسم ، فإنْ لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ مجهولٌ من كلٍّ ، كقرينة الشِّرَى الدالة على أن المشترىٰ بعضٌ في قولك : اشْتَرِ اللَّحمَ ، ولا دلالة على أنه بعضٌ مُعيَّنٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾(١) ، فهي اللام التي جئ بها للتعريف اللفظي ، والاسم المحلَّىٰ بها لاستغراق الجنس ، سواء كان مع علامة الواحدة ، كالضربة ، أو مع علامة التثنية والجمع ، كالضربتين ، والعلماء ، أو تجرد عن جميع تلك العلامات ، كالضرب والماء . وإنما وجَبَ حِمْلُهُ على الاستغراق : لأنه إذا ثَبَتَ كونُ اللفظ دالا على ماهية خارجة ، فإمَّا أن يكون لجميع أفرادها ، أو لبعضها ، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي ... فإذا لم يكن للبعضية ، لعدم دليلها أي التنوين ، وجب كونه للكل فعلى هذا قوله -صلى الله عليه وسلم - : (الماءُ طاهرٌ) ، أيْ : كُلُّ الماء ، و : (النوم حَدَثٌ) أي : كلُّ النوم : إذ ليست في الكلام قرينة البعضية ، لا مطلقة ، ولا معينة ... وإنْ كان هناك قرينة دالة على أنه ليس المراد به استغراق الجنس ، فإنْ كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف ... وان لم يكن ، فإنْ كان فيه علامة الواحدة ،

---

(١) طه : ١٠ .

أو التثنية ، نحو : ما أعطيتك إلا التمرة ، أو التمرتين ، فلا فرق إذن بين المعرَّفِ والمنكَّر معنًى ، فكأنك قلتَ : ما أعطيك إلاَّ تمرة ، أو تمرتين . فإن لم يكن فيه علامتاهما ، نحو : اشتريت التمر ، ولقيت الرجال ، فالفرق بين ذي اللام والمجرد – لأجل التنوين الذي فيه للتنكير – يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى : اشتريت تمرا ، ولقيت رجالا : شيئا من التمر وجماعة من الرجال . بخلاف المعرَّف باللام فإنَّ المراد به الماهية مجردة عن البعضية ، لكن البعضية مستفادة من القرينة ، كالشِّرى واللقاء . فكأنك قلتَ : لقيتُ هذا الجنس ، واشتريتُ هذا الجنس . فهو كعام مخصوص بالقرينة . فالمجرد وذو اللام إذاً بالنظر إلى القرينة بمعنًى وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، فمن ثم جاز وَصْفُ المعرَّف باللام من هذا النوع بالمنكر ، نحو قوله :

* ولقد أمر على اللئيم يسبني *

وكذا مررت بالرجل مثلك ، وما يحسن بالرجل خير منك ... فعلى هذا كلُّ لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي »[1] .

وعلى ذلك القياس أعرب الزمخشري ومن تابعه جملة (لا يستطيعون حِيلَةً ولا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً) نعتا ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ [2]

---

(١) شرح الكافية : ٢/١٢٩ – ١٣٠ .

(٢) النساء : ٩٧–٩٨ .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت الجملة التي هي (لا يستطيعون) ما موقعها ؟ قلت : هي صفة للمستضعفين ، أو للرجال والنساء والولدان . وانما جاز ذلك والجمل نكرات ، لأن الموصوف ، وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه ، كقوله * ولقد أمر ... * »[١] . أما مَنْ جاءوا بعده فمنهم من مالَ إلى الوجه الذي قال به ، مع ذكر وجوه أخرى أشهرها الحال ومن هؤلاء الفخر الرازي[٢] ، والآلوسي الذي قال « والجملة صفة لما بعد (مِنْ) ، أو للمستضعفين لأن المراد به الجنس سواء كانت (أل) موصولة أو حرف تعريف ، وهي في المعنى كالنكرة . أو حال منه ، أو من الضمير المستتر فيه . وجُوِّز أن تكون مستأنفة مُبيِّنةً لمعنى الاستضعاف المراد هنا »[٣] . ومنهم من ردَّ ما ذهب اليه وهو أبو حيان كما فعل عند إعراب آية (وآيةٌ لهم الليلُ نسلَخُ) ، واختار أن تكون الجملة مُفسِّرةً لقوله (المستضعفين)[٤] . أمّا من تعرض لإعرابها من السابقين على الزمخشري ، فقد أعربها حالا ، ومن هؤلاء النحاس[٥] ، ومكي بن أبي طالب »[٦] .

ونأتي إلى مناقشة مسألة جواز مخالفة النعت للمنعوت في الضربين اللذين ذكرناهما في مطلع هذا المبحث ، وهما : أن يكون النعت لمدح أو ذمٍّ ، أن يكون خاصاً بالمنعوت لا يشركه فيه غيره . أمَّا فيما يختص بالضرب الثاني فإنَّ ما استدلَّ به القائل بجواز المخالفة وهو ابن الطراوة ، ليس قاطع الدلالة ، وذلك أنَّ ما جعله نعتاً في الشواهد التي استشهد بها يقبل الخبرية دون أدنى إشكال من جهة المعنى أو الصناعة ، وإنْ كان الدكتور محمّد البنّا

---

(١) الكشاف : ٥٥٦/١ .

(٢) التفسير الكبير : ١٣/١١ .

(٣) روح المعاني : ١٢٧/٥ .

(٤) انظر البحر المحيط : ٣٣٥/٣ ، والدر المصون : ٧٩/٤ .

(٥) انظر : اعراب القرآن : ٤٨٤/١ .

(٦) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٧/١ .

قد ألمح وهو يُناقش رأي ابن الطراوة في تلك الشواهد إلى أنّ الخبريّة بعيدة . قال – وهو يتحدث عن آراء ابن الطراوة في التراكيب ومنها إجازته وصف المعرفة بالنكرة المختصّة بها – : « وهذا القول قد تبدو فيه مخالفة صريحة لقول سيبويه : (واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة)(١) .ولكنّ النحاة يقولون : (وجوّز أبو الحسين ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف لا يُوصف به غيره ، كقوله :

* في أنيابها السُّمُّ ناقعُ *

قال : ناقع ، صفةٌ للسُّمّ)(٢) . ويبدو أنّ هذه إحدى المسائل التي خالف فيها سيبويه ، فقد عقد سيبويه في كتابه باباً قال فيه : (هذا باب ما ينتصبُ فيه الخبر لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدّمته أوْ أخّرتهُ)(٣) ، ومثّل بنحو : فيها عبدالله قائماً ، وعبدالله فيها قائماً ، وقال إنّ الظرف في هاتين الجملتين هو الخبر ، وقد انتصب (قائماً) على الحال ، وقال إنّه يجوز أيضاً إلغاء الظرف فيرتفع الاسم على الخبرية فيقول : فيها عبدالله قائم ، وعبدالله فيها قائم ، ومثّل لذلك ببيت النابغة :

فبتُّ كأنّيِّ ساورتني ضئيلةٌ   من الرُّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

وبيتُ المتنخِّل :

لا درَّ درِّي إنْ أطعمتُ نازلكم   قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي الُبرُّ مكنوزُ

---

(١) الكتاب : ٦/٢.

(٢) همع الهوامع : ١٧٣/٥ ، وانظر : المساعد على التسهيل ٤٠٢/٢ ومغني اللبيب :٧٤٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٨١٧/٢ ، والخزانة: ٤٥٧/٢ – ٤٥٨ .

(٣) الكتاب : ٨٨/٢ – ٩٠ .

وبيت ابن مقبل :

لا سافِرُ النَّيِّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ   عاري العِظامِ عليه الودْعُ منظومْ

ويبدو أنّ ابن الطراوة تأمَّلَ هذه الأبيات وأمثالها ، فرأى أنَّ هذه الأوصاف كثيراً ما تصحبُ موصوفاتها ، حتى كأنها مُختصةٌ بها ، وكأنَ سائلاً لو سألَ : ما الناقع ؟ لقيل : السُّمُّ ، وما الشيء الذي يُكتنزُ ؟ لقيل في الإجابة ضمْنَ ما يُجابُ به : البُرُّ ، وما الذي يُنظمْ ؟ لقيل : الوَدْعُ – وهو الخَرَز – . ومن هنا أجاز أنْ توصف المعارف بالنكرات إذا كانت الصلة بين الموصوف وصفته على نحو الأبيات المتقدمة ، ولم يُعرب الوصف خبراً كما أعرب صاحب الكتاب ، وكأنه رأى القول بالخبرية بعيداً ذلك أن تقديم الظرف يُشعر بأنّه المحدث به ، فالمقصود من بيت النابغة الإفادة بأنَّ السُّمُّ في أنيابها ، ومن بيت المتنخِّل أنَّ عنده البُرُّ ، وفي بيت ابن مقبل أنّ عليه الودع ، ومن هنا جَعَلَ الظرف خبراً والمبتدأ موصوفاً بما بعده »[1] . والوجه الذي هو أقرب للمراد في الأبيات – في رأيي – هو جعل الجار والمجرور والظرف في الأبيات مُتعلقاً بـ (ناقع ، ومكنوز ، ومنظوم) وهو اختيار سيبويه ، على ما يُشير إليه صنيعه[2] . وذلك لأنّ المعنى في بيت المتنخل ليس على نفي اكتناز البر على الاطلاق ، بل على نفي اكتناز الشاعر له في ذلك المقام ، ولأجل ذلك صار إلى تقديم متعلق الخبر وهو الظرف ، ليُبنى الكلام من أوّله على دفع مظنة البخل والتقاعس عن البذل للأضياف النازلين به مع الجدة . والمعنى على ذلك في بيت النابغة ، حيث مواثبة الحيَّة لأجل اللدغ ، ومنه إصابة المقتل ووسيلة ذلك الأنياب المحمومة بالسُّمِّ ، جاء في خزانة الأدب – عن شارح ديوان الحطيئة – : « .. الحيّة تجمعُ سُمَّها من أوّل الشهر إلى النِّصف منه ، فإنْ أصابت شيئاً لفظتهُ فيه ، وإن جاء النصف ولم تُصِب شيئاً تنهشه لفظته من فيها بالأرض ، ثمّ استأنفتْ تجمعُ إلى رأس الشهر ، ثمَّ تفعلُ كفعلها الأوّل ،

---

(١) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٦ – ٨٧ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/٩ .

فهذا دأبها الدّهر كلّه »[١] . هذا بالإضافة إلى أنَّ الكنز والنظم ليسا خاصين بالبُرِّ والودع. وإذْ قد دخل مواطن الاستشهاد الاحتمال، بُطل بها الاستدلال .

أمّا فيما يختصُّ بالضرب الأول وهو جواز مخالفة النعت للمنعوت في التعريف أو، التنكير في مقام المدح أو الذم ، فإنّا نقول : قد تتبعنا الكثير من نعوت المدح والذم الواردة في القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام ، فلم نجد في أيٍّ منها مخالفة بين النعت والمنعوت في هذه الخصيصة ، وإنّما تقع المخالفة في خصيصةً أخرى وهي الحركة الإعرابية ، حيث يُصار إلى القطع وذلك في مقام المبالغة في هذين المعنيين .

والصورة الوحيدة التي جاء فيها ما يحتمل أن يكون نعتاً ، مخالفاً للمنعوت ، هي : المنعوت (كل) مضافة إلى نكرة ، والنعت اسم موصول (الذي) . وجاء ذلك في موضعين ، أحدهما : قوله تعالى:﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ﴾[٢] وعليه استند القائلون بجواز تلك المخالفة في مقام المدح والذم . قال الرضي : « وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أوْ ذمٌّ ، استشهاداً بقوله تعالى (ويلٌ لكلِّ هُمزةٍ لُمزة * الذي جمع مالاً) ، والجمهور على أنّه بدلٌ أوْ نعتٌ مقطوعٌ رفعاً أوْ نصْباً »[٣] . وقال في موضع آخر : « ويجوز مُخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، كقوله تعالى (وَيْلٌ ...) »[٤] . وقال أيضاً : « .. ولا يلزمُ أنْ يكون كل نعتٍ مقطوعٍ ، يصحُّ إتباعه نعتاً ، بل يكفي فيه معنى الوصف ، ألا ترى إلى قوله تعالى (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً) »[٥] . والذي

---

(١) ٤٥٧/٢ .

(٢) الهمزة : ١ ، ٢ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٧/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٥٨٠/٢ ، ومغني اللبيب : ٧٤٦ - ٧٤٧ ، والمساعد على التسهيل : ٤٠٢/٢ ، والهمع : ١٧٢/٥-١٧٣ .

(٤) شرح الكافية : ٣٢٣/٢ .

(٥) السّابق : ٣٩١/٢ .

نختاره من الوجهين اللذين آجازهما المعربون[١] في (الذي) ، القطع: إذ المقام مقام مُبالغة في الذّم ، أمّا البدل -على ما سيتضح من خصائصه - فضعيف . على أنّا نرى أنّ بينَ بناء التركيب في هذا الشاهد ، وبناء تركيب : ما يحْسُنُ بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك ، شَبَهٌ - وإنْ كان معكوساً - ، وذلك أنّ المنعوت (كلّ هُمزةٍ لمزة) عامٌّ و هو كذلك على قراءة ابن مسعود وأبي وائل والنخعي والأعمش : (وَيْلٌ لِلْهُمَزَةِ اللُّمَزَةِ)[٢] ، والأرجح أنّ النعت : (الذي) مرادٌ به العموم ، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين على ما نصّ عليه القرطبي حيثُ قال : « والآية نزلت في الأخنس ابن شَريق ، فيما روى الضّحاك عن ابن عباس . وكان يلْمِزُ الناس ويعيبهم ، مُقبلين ومُدبرين . وقال ابنُ جُريج : في الوليد بن المغيرة ، وكان يغتابُ النبيّ -صلى اللّه عليه وسلّم- من ورائه ، ويقدحُ فيه في وجهه . وقيل : نزلتْ في أُبيّ بن خلف ، وقيل في جميل بن عامر الثقفي ، وقيل : إنّها مُرسلةٌ على العموم من غير تخصيص ، وهو قول الأكثرين . قال مُجاهد : ليستْ بخاصّة لأحد ، بل لكلّ من كانت هذه صفته . وقال الفرّاء[٣] : يجوز أنْ يُذكر الشيءُ العامُ ويُقصدُ به الخاصُّ ، قصدَ الواحد إذا قال : لا أزورُكَ أبداً ، فتقول : مَنْ لم يَزُرْني فلستُ بزائره ، يعني ذلك القائل »[٤] . وقال الطاهر بن عاشور : « روي أنّها نزلت في جماعة من المشركين كانوا أقاموا أنفسهم للمز المسلمين وسبّهم واختلاق الأحدوثات السّيئة عنهم . وسُمّي من هؤلاء المشركين : الوليد بن المغيرة المخزومي ، وأميّة بن خلف ، وأبيّ بن خلف وجميل بن مَعْمر من بني

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧/٥ ، الكشاف : ٧٩٥/٤ ، والبيان في إعراب غريب القرآن : ٥٣٥/٢ ، والتفسير الكبير : ٩٢/٣٢ ، والتبيان: ١٣٠٣/٢ ، والفريد ٧٢٥/٤ - ٧٢٦ ، والبحر : ٥١٠/٨ ، والفتوحات الإلهية : ٥٨٥/٤ ، وروح المعاني : ٢٣٠/٣٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٨٢/٢٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء :٢٨٩/٣ ، ومختصر في شواذ القرآن : ١٧٩ ، والكشاف : ٧٩٥/٤ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨٩/٣ .

(٤) الجامع : ١٨٣/٢٠ .

جُمَح ، والعاص بن وائل من بني سهم . وكلّهم من سادة قريش . وسُمّي الأسود بن عبد يغوث ، والأخنس بن شَريق الثقفيّان من سادة ثقيف أهل الطائف . وكلُّ هؤلاء من أهل الثراء في الجاهليّة والازدهاء بثرائهم وسُؤددهم. وجاءت الآية عامّة فعمَّ حكمُها المسمَّيْنَ ومن كان على شاكلتهم من المشركين . وكلمة (كل) تُشعرُ بأنّ المهددينَ بهذا الوعيد جماعة وهم الذين اتخذوا همزَ المسلمين ولمزهم ديدناً لهم »[١] هذا وقد وجدتُ ابن خالويه من بين المعربين قد أعرب (الذي) نعتاً، قال : « ...(الذي) نعت له ، وموضعه جرٌّ ولا يتبيّنُ فيه الإعراب لنقصانه »[٢] . ونرى مع اختيارنا للقول بالقطع ، أنّ لذلك الوجه مُصحِّحهُ من جهة الصناعة لخصوصيّةٍ لـ (كُلّ): إذ قدْ رأينا – في مبحث المبالغة – أنّه يُؤتى بها لإفادة أنّ شخصاً أوْ شيئاً ما قد حاز ما تفرّق في غيره من أفراد جنسه من الخصائص والصّفات التي يمدحُ أوْ يُذمُّ بها الجنس ، أوْ لإفادة أنّه حاز ما تفرّق في أفراد جنسه من صفة من الصّفات ، ورأينا أنّه لا يُشترط في استخدام (كل) لإفادة هذا المعنى أن تكون نعتاً أو حالاً ، حيث قال سيبويه : « لو قال : هذا كلُّ الرجل ، كان مُستغنياً ، ولكنّه ذكر الرجل[٣] توكيداً ، كقولك : هذا رجلٌ رجلٌ صالح »[٤] . وعلى ذلك الوجه يصحُّ أن يكون المراد بـ (كلّ همزة لمزة) شخصاً بعينه ، مع كون المضاف إليه نكرة : إذ جيء به كذلك ليشملَ الحكم غيره كما شملَهُ ، ثُمَّ جيء بما بعده معرفة : (الذي) ، للإشارة إلى أنّ المقصود بالسابق معيّنٌ ، وذلك على سبيل المبالغة في ذمّه . ولذلك نظائر في آيات القرآن الكريم ، منها الآية التي سبق الاستشهاد بها – في وظيفة الذم – وهي قوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ)[٥] الآية ،

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٠/٥٣٥ ، ٥٣٦ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٨١ .

(٣) يقصد ذكره في قولهم : هذا الرجل كلُّ الرجل .

(٤) الكتاب : ٢/١٢ ، ١٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ١/٢٥٨ .

(٥) سورة ن : ٢ .

إلى آخر الصّفات الموردة في سياق (كل) ، والتي أُريد من إيرادها على ذلك النحو الإشارة إلى أنّ الذات المقصودة ، أصبحت هي مصدر تلك الصفات ، وحُدّدت تلك الذات في ذلك السّياق بواسطة الصّفة الأخيرة (زنيم) ، وحُدّدت هنا بواسطة الاسم الموصول (الذي) وصلته (جَمَعَ مالاً وعدّده) . ومنها أيضاً قوله تعالى :

﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ ﴾ (١)

« قيل : نزلت في الوليد بن المغيرة ، كان يمنع بني أخيه من الإسلام ، ويقول : مَنْ دخل منكم فيه ، لمْ أنفعْهُ بخيرٍ ما عشتُ » (٢) وفي تفسير المراد بـ (الذي) في آية (الهُمزة) نقل أبو حيّان عن السهيليُّ قوله : « هو أُمَيَّةُ بن خلف الجمحي ، كان يهمز النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – ، ويعيبه ، ذكره أبو إسحاق . وإنّما ذكرتُه وإنْ كان اللفظ عاماً : لأنّ الله – سبحانه وتعالى – تابع في أوصافه ، والخبر عنه حتّى فُهِمَ أنّه يُشيرُ إلى شخصٍ بعينه . وكذلك قوله في سورة (ن) : (ولا تُطِعْ كلَّ حَلاّفٍ مَهِينٍ) ، تابعَ في الصّفات حتّى

---

(١) سورة ق : ٢٤ – ٢٦ .

(٢) الكشاف : ٣٧٨/٤ ، وذُكِرَ مثله في البحر المحيط : ١٢٦/٨، وروح المعاني : ١٨٥/٢٦ ، ولم يعرب (الذي) في الآية الأخفش ولا الفرّاء ، أو الزجاج ، أو أبو البقاء ، وأعربها النحاس بمثل ما أعربها به في آية الهمزة ، انظر: إعراب القرآن : ٢٢٩/٤ . أمّا الزمخشري فقد جعلها مبتدأً مُضمّناً معنى الشرط ، وجملة (فألقياه) الخبر ، وجوّز فيها أيضاً أن تكون في محل نصب بدلاً من (كلّ كفّار)، فيكون (فألقياه) كُرّر للتوكيد ، انظر: الكشاف : ٣٨٧/٤ ، ونُقِل الوجهان عن السمين أيضاً مع تجويزه النصب على الذم ، انظر : الفتوحات ١٩٥/٤ ، وأعربها الجلالان مبتدأً فقط ، انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٩٥/٤ .

عُلِمَ أنّهُ يُريدُ إنساناً بعينه »[١] . وإلى ذلك ذهب الفراء حيث قال : « وإنّما نزلت في رجلٍ واحدٍ كان يهمز الناس ويلمزهم ، يغتابهم ويعيبهم . وهذا جائز في العربية أنْ تذكر الشيء العامَّ ، وأنت تقصدُ واحداً من هذا ... »[٢] وعلى ذلك الوجه[٣] فلا بُدَّ من تعديل مقولة الكوفيين إلى : ربّما جاء النعتُ مخالفاً للمنعوت في التعريف والتنكير ، في مقام المبالغة في المدح أو الذم ، وذلك خاصٌّ بكون المنعوت (كل) مُراداً بها الاستغراق ، والنعت اسماً موصولاً .

---

(١) البحر المحيط : ٨/٥١٠ .

(٢) معاني القرآن : ٣/٢٨٩ ، وانظر : التفسير الكبير : ٣٢/٩١ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ، المقدمة التاسعة : ١/٩٣ – ١٠٠ .

خلاصة نتائج فصل النعت :

وخلاصة ما نخرج به من دراسة باب النعت مايلي :

أولاً - نتائج دراسة الوظائف :

- يؤدي النعت وظائف كثيرة بالإضافة إلى الوظائف التي ذكرها النحاة ، وقد تحدثنا عن بعضٍ منها وهي التحقير والتعريض ، ولم يسعفنا الوقت للحديث عن بعضٍ آخر وقفنا عليه من خلال مدارسة أسلوب القرآن الكريم ، ومنها: التهديد[١]، والامتنان[٢]، أو ذكره غير النحاة وهم البلاغيون ، كالكشف[٣] .

- توصل البحث إلى نتائج مغايرة في بعض حيثياتها لأحكام النحاة ، من ذلك :

التخصيص ليس وظيفةً لنعت النكرة فقط ، بل يشترك معه في أداء تلك الوظيفة نعت المعرفة أيضاً ، وذلك حينما يكون تعريف الأسماء المنعوتة إستغراقياً ، سواءً كان بـ (أل) - موصولة أو حرفيّة - أو كان اسماً موصولاً ، أو مضافاً . وقد توصلنا إلى أنّ النظر في دلالات التعريف والتفريق بينها ، من الوسائل المهمة لحلّ كثيرٍ من إشكالات التراكيب والتي لجأ النحاة لحلّها إلى التأويل .

---

(١) من شواهده : (واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) - البقرة : ٤٨ ، ١٢٣ - حيث أوثر النعت على الإضافة ، بأن يقال : واتقوا يوم القيامة ، تحقيقاً لذلك المقصد . ومثله في : الأنفال : ٢٥ ، والنحل : ٣٧ .

(٢) من شواهده : (يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ..) - النساء : ١ - وشواهده أكثر من أن تُحصى .

(٣) انظر تعريف الصّفة الكاشفة : شرح التلخيص للبابرتي : ٢٢١، وانظر إشارة إليه:حاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣ ، وانظر أيضاً : الكواكب الدريّة شرح على مُتممة الأجروميّة : ٩٩ .

ومن ذلك أيضاً :

أنّ للتخصيص جهات كثيرة تشملُ كلّ ما يتعلّقُ بالمنعوت أو بما له صلة به . ومن تلك الجهات : بيان جنس المنعوت – ولا يكون النعت حينئذٍ إلاّ جارّاً ومجروراً – ، أوْ نوعه ، أو زمانه ، أو مكانه .

– المدح أو الذّم ليسا مقصورين على نعت المعرفة ، بل يأتي نعت النكرة مفيداً تلك المعاني كثيراً ، وهو الأمرُ الذي اختلف حوله النحاة ، وحُسِمَ ذلك الخلاف بالشواهد القرآنية الكثيرة التي نعتت النكرات فيها نعت مدح أو ذم ، وقدمنا تفسيراً لذلك ، وهو أنّ اهتمام القرآن منصبٌّ على الفئات ، وإنْ اهتمَّ بالأشخاص ، فليس لذواتهم ، بل لصفاتهم الخُلُقيّة وللسّبل التي يسلكونها في تعاملاتهم .

– حرصنا على بيان منهج المدح والذّمّ في القرآن الكريم ، وهو ما ينبغي أن يكون منهج أصحاب الكلمة . كما حاولنا – ما أمكننا ذلك – بيان مقتضيهما وغيرهما من المعاني في الشواهد التي جئنا بها .

– خصّصنا مساحة كبيرة – من قسم الوظائف – لوظيفة المبالغة ، لأنّ حديث النحاة عمّا يختصُّ منها بهذا الباب جاء مُقتضباً غير جامعٍ شتات صورها ، خالطاً بين التوكيد والمبالغة في بعض تلك الصور . وأُلحقنا بالصور التي عدُّوها من ذلك الباب صوراً أخرى لم يتحدثوا عنها . وقمنا بتعريف المبالغة وبيان المراد بها ، وهو بلوغ الغاية في تأدية المعنى والنهاية فيه . كما بيَّنا أنّ تحقيق تلك الوظيفة يقتضي غالباً الخروج عن أصول الصناعة المقررة ، وما ذلك إلاّ لأنهم يقصدون – في المبالغة – الخروج عن الأصل في تأدية المعنى ، وهو الإخبار المجرّد بالصّفة إلى إفادة بلوغ الموصوف بتلك الصّفة الغاية فيها .

– أثبتت الدراسة أنّ معظم صور مخالفة الأصل في الصناعة – والتي لجأ معظم النحاة إلى تأويل جميع شواهدها الشعريّة والنثرية لإعادتها إلى موافقة تلك الأصول – تدخل تحت باب المبالغة ، ولذلك رغبنا عن مسلك

﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[1] . فهذا وصفٌ يجوز أن يُعمَل عمل الفعل ، ويؤنث ويُذكَّر ، ويُثنى ويُجمع ، كما قال :

* فقدْ رَجَعوا كحيٍّ واحدينا * »[2] .

قال الأزهري : « والواحد : أول العدد ، والجمع وُحدان ، وأُحدان ، مثل شاب وشُبان وراعٍ ورُعيان . قال الفراء : يُقال : أنتم حي واحد ، وحي واحدون كما يُقال : شرذمة قليلون »[3] . وجاءت تثنية (واحد) – واقعا حالا – في قول الشاعر :

فلمَّا التقينا واحِدَيْن عَلَوْتُه بذي الكفِّ ، إنِّي للكماةِ ضَرُوبُ[4].

و (وُحدان ، أُحدان) جمع تكسير لواحد جامداً ، واستدل أبو علي لذلك بقوله : « ... قد كسَّرُوا (واحدا) : وُحداناً ، وهذا الضرب من التكسير، ليس يكون في اسم الفاعل إذا كان صفة ، إنَّما تُكسَّر عليه الأسماءُ دون الصفات أو الصِّفاتُ التي تجري مجرى الأسماء ، وذلك قولهم : حاجِر وحُجْران ، وغالٍ ، وغُلاَّن ، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : راعٍ ورُعيان ، وصاحب وصُحبان »[5] .

ووظيفةُ النعتِ بواحدٍ في الآيتين اللتين استشهد بهما أبو علي إفادة التوكيد[6]. ووظيفته في البيت : (كحيٍّ واحدينا) ، نفي التفرق . وقد جاء

---

(١) لقمان : ٢٨ .
(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ – ٥١١ ، وانظر : شرح المفصل : ٦/١٦ ، ٣٢ ، والتخمير : ٣/٥٧ ، والملخص : ١/٤١٨-٤١٩ ، واللسان : ٣/٤٤٦ – ٤٤٨ .
(٣) الصحاح : ٢/٥٤٨ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٨٠ .
(٤) اللسان : ٣/٤٤٦ ، ٤٤٩ .
(٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ .
(٦) سبق دراسة هذه الوظيفة في مبحث التوكيد من وظائف النعت .

على الحال . وإنْ لم يُوجد مُسوِّغٌ صناعيٌّ لذلك . وتجويز ذلك هو ما ذهب إليه من المتقدمين . الخليل ويونس وعيسى بن عُمر . وهو ما نُسِبَ خطأً لسيبويه ، ودللنا على خطأ تلك النسبة بما أوردناه من نصوص سيبويه نفسه .

– استناداً إلى المسموع أثبتنا أنّ الاشتقاق أو صحّة التأويل بالمشتق شرطٌ لازم للنعت . ويُستثنى من ذلك مقام المبالغة . ولم يُخالف في ذلك -فيما أعلم- إلاّ ابن الحاجب .

– حرصنا على بيان مسوّغ النعت بالجوامد التي اتُّفِقَ على قياسيّة النعت بها ، وهي : المنسوب ، و (ذو) – بمعنى صاحب – ، والمقادير. أمّا مسوّغ عدّ النعت بالمنسوب كذلك . فهو اتفاق دلالته مع دلالة المشتقات في أنّ كُلاًّ منهما يدلّ على ذات غير معينة موصوفة بصفة معيَّنة . فيستدعي موصوفاً يُخصِّصُ تلك الذات . وأمّا مسوّغ عدّ النعت بـ (ذو) كذلك ، فهو دخولها في باب النَّسب بأحد اعتباريها . وهو أنّها تفيد الملازمة الدائمة بين ما قبلها وما أُضيفتْ إليه ، والملازمة تُنزَّل منزلة النسب الحقيقي . وأمّا مسوّغ عدّ النعت بالمقادير كذلك ، فهو دلالتها على سِمة من سمات الذات على الحقيقة -وهو ما يُعبَّرُ عنه بالكميّة ، من نحو الطول . والقِصر والقِلّة والكثرة – ، أو على المجاز ، إنْ أريد من النعت بها المبالغة في الكثرة ونحوها . كما فصّلنا الحديث عن الأوجه التي تُستخدم عليها الأعداد في النعت بها ، وهما وجهان : حيث تستخدم جامدة ومُشتقّة . كما بيَّنا الأصل في استخدام الأعداد -وهو الإضافة – ، وعليه فإنّ إيقاع الأعداد الجامدة نعتاً . آتٍ من جهة تحويل التركيب بالتقديم والتأخير .

– مطابقة النعت للمنعوت واجبة في وجهين هما : التعريف أو التنكير، والحركة الإعرابيّة . واقتضت تلك النتيجة التّوقف عند تراكيب يُفيد ظاهرها مخالفة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير ، ولذا لجأ النحاة إلى تأويلها مع حكمهم بقياسيتها ، وتوصلنا من خلال تحليل تلك التراكيب – في ضوء دلالات التعريف – إلى أنّه لا مخالفة ، في حقيقة الأمر ، بينهما ، وعليه فلا حاجة للتأويل .